الفتاوى الحديثية

لعلامة الديار اليمانية

أبي عبد الرحمن

مقبل بن هادي الوادعي

رحمه الله

جمعها ورتبها

نور الدين بن علي بن عبد الله السدعي الوصابي

تقديم الشيخ الفاضل

محمد بن عبد الله الإمام

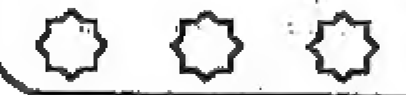
الجزء الثاني

دار الآثار

صنعاء

تتمة فصل

معرفة مَن تقبل روايته ومَن ترد



كتب الجرح والتعديل

❑ أقوال الأئمة في الجرح والتعديل هل هي ثابتة عنهم؟

سئل شيخنا رَحِمَهُ اللهُ: أقوال أئمة الجرح والتعديل في «الميزان» وفي «لسان الميزان» وفي «تهذيب التهذيب» إذا ذكرت بصيغة الجزم إلى قائلها هل يدل على ثبوتها عنه؟

فأجاب: يحتاج إلى أن ينظر في سند هذا الكلام، فربما يكون في السند إلى ذلك الشخص ضعيف أو يكون في السند كذاب، وما أكثر القصص التي يتداولها الناس، ثم إذا قرأنا في «ميزان الاعتدال» أو في «سير أعلام النبلاء» أو في «تذكرة الحفاظ» وكل الثلاثة الكتب للحافظ الذهبي نجده يضعف بعض القصص، فما أحوج كتب الجرح والتعديل إلى بحث في أسانيدها.

والغالب (أن الجرح أو التعديل) إذا كان في الكتاب لا يضر السند فمثلًا: وثقه البخاري في «التاريخ الكبير»، ورجعت إلى «التاريخ الكبير» ووجدته، وثقه البخاري في «التاريخ الأوسط» أو الصغير، ووثقه أبوحاتم في كتابه «الجرح والتعديل»، وثقه الإمام أحمد في «كتاب العلل» فمثل هذه أنصحك بالرجوع إلى الكتاب ولا تتعب نفسك بمراجعة السند إلى ذلك القائل، وهكذا إذا قالوا: وثقه الخطيب ترجع إلى ترجمته من «تاريخ الخطيب» حتى لا تتعب نفسك في السند إليه[1].

«غارة الأشرطة» (٢/٢٧٠)

---

(١) ويستثنى من ذلك «تهذيب الكمال» فقد قال الحافظ المزي رَحِمَهُ اللهُ: وما لم نذكر إسناده فيما بيننا وبين قائله فما كان من ذلك بصيغة الجزم، فهو مما لا نعلم بإسناده عن قائله المحكي ذلك عنه بأسًا. وما كان بصيغة التمريض فربما كان في إسناده إلى قائله ذلك نظر. «تهذيب الكمال» (١/١٥٣).

❑ سئل شيخنا رَحِمَهُ اللهُ: دلونا على كتاب يشمل رجال الأمهات الست؟

أما كتاب يشمل رجال الأمهات الست، فهناك كتاب «الكمال» للحافظ المقدسي، وقد فقد بعضه واختصره الحافظ المزي في «تهذيب الكمال»(١) وهو موجود بحمد لله، وقد اختصره الحافظ في قدر الثلث(٢)، وسمى كتابه «تهذيب التهذيب»، واختصر الحافظ أيضًا «تهذيب التهذيب» في «تقريب التهذيب».

وهنالك كتاب «تهذيب الكمال» للحافظ الذهبي(٣) واختصره الخزرجي في «الخلاصة»(٤).

وهكذا للحافظ الذهبي «الكاشف في رجال الأمهات الست»(٥).

والذي أنصح به الأخ السائل أن يقتني «تقريب التهذيب» و «تهذيب التهذيب»، و«تهذيب الكمال» إن استطاع؛ لأنه ربما يعرض له راو ويفتح «تقريب التهذيب» فيجد جمعًا من الرواة قد اشتركوا في ذلك الاسم أو في ذلك الاسم واسم الأب، فلا يدري

---

(١) وأصلح ما فيه من الوهم واستدرك ما فيه من النقص، كما في مقدمة كتابه (١٤٨).

(٢) فاقتصر فيه على الجرح والتعديل وحذف ما ذكره المزي من الأحاديث التي يخرجها من مروياته؛ فإنها بالمعاجم والمشيخات أشبه منه بموضوع الكتاب كما ذكر ذلك في مقدمة كتابه (١/ ٤) مع أنه أضاف جرحًا وتعديلًا فات المزي ذكره، وحشّاه بتعقبات وفوائد تشد لها الرحال.

(٣) وهو اختصار «لتهذيب الكمال» كما في مقدمة «الخلاصة» (ص٧).

(٤) قال الخزرجي: أما بعد: فهذا اختصار في أسماء الرجال اختصرته من «تذهيب التهذيب» وضبطت ما يحتاج إلى ضبطه، في غالب الأحوال، وزدت فيه زيادات مفيدة، ووفيات عديدة من الكتب المعتمدة، والنقول المسددة. «الخلاصة» (ص٢) وقد طبع مؤخرًا بفضل الله.

(٥) قال في خطبته: هذا مختصر نافع في رجال الكتب الستة «الصحيحين» والسنن الأربعة، مقتضب من «تهذيب الكمال» لشيخنا الحافظ أبي الحجاج المزي، اقتصرت فيه على من ذكر له رواية في الكتب دون باقي تلك التواليف التي في «التهذيب»، ودون من ذكر للتمييز أو كرر للتنبيه. «الكاشف». (١/ ١١).

من هو الذي يبحث عنه.

والمهارسة لها أثرها، والتلقي له أثره، فإنني أحمد الله سبحانه وتعالى إذ أجد كثيرًا من العبارات التي نقولها في الدرس قد سجلت وانتشرت في مؤلفات إخواننا وبعضها سينشر في مؤلفات.

فالأخذ والتلقي من أفواه المشايخ، فهذا يساعد، ورب جلسة مع معلم له معرفة بالفن تعادل قراءة شهر. "قمع المعاند" (ص٣١٥-٣١٦)

❑ منهج الذين اختصروا كتب الرجال

سئل رَحِمَهُ اللهُ: الذين هذَّبوا كتب الرجال واختصروها هل كان عملهم مجرد الاختصار والتهذيب، أم هو قائمٌ على الترجيح في ألفاظ الجرح والتعديل بالنسبة للرجل؟

فأجاب: منهم من اختصر مجرد اختصار، وربما يذكر أقوالاً متناقضة ولا يلتفت إلى صحيحها من سقيمها، ومنهم من اختصر مع ملاحظة الأسانيد والمتون كما هو شأن الحافظ ابن حجر، وكذلك الحافظ الذهبي رحمهما الله. فهما يلاحظان متون الكلام الذي قيل عن أئمة الجرح والتعديل ويلاحظان السند، فرب قصةٍ يسكت عنها الحافظ الذهبي في "ميزان الاعتدال" ويتكلم عليها في "السير"، أو يسكت عنها في "السير" ويتكلم عنها في "ميزان الاعتدال"، أو يسكت عنها فيهما ويتكلم عليها في "تذكرة الحفاظ"، فهذا هو شأن بعض أهل العلم الذين اختصروا.

وعلى هذا فلا يقال: أن حذفهم الأسانيد يعتبر مخلا، لأنهم أرادوا أن يأتوا بفائدةٍ مختصرةٍ، فربما تمرُّ بك في الترجمة الواحدة في "تهذيب التهذيب" أو "تهذيب الكمال" عدة مراجع، ويقربون هذا لك بأوجز عبارة، على أنك إذا استطعت أن ترجع إلى الأصول فعلت ذلك، فربما اختصروا كلمةً وحذفوها ولها تعلُّقٌ بجرحٍ أو تعديلٍ، وربما ذكروا الكلام بالمعنى، ولو ذُكِرَ باللفظ لكان فيه زيادة أو نقص، فهذه هي نصيحة

الشيخ عبدالرحمن المعلمي رَحِمَهُ اللهُ في «التنكيل»[1] ونِعمَ مَا نصح به.

«المقترح» (ص١٦٣- ١٦٤)

❑ «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم و«التاريخ الكبير» للبخاري:

قال الشيخ رَحِمَهُ اللهُ: وكتاب ابن أبي حاتم أنفع من تاريخ البخاري، من حيث إنه ربما ذكر الحكم على الرجل ثقةً أو صدوقًا أو مجهولاً، وكتاب البخاري: هو يعتبر أصل كتاب ابن أبي حاتم والفضل لله سبحانه وتعالى، ثم للبخاري، كما أن كتاب ابن أبي حاتم يمتاز بالحكم، البخاري يحكم لكن ما هو مثل ابن أبي حاتم[2].

البخاري يمتاز كتابه بأنه يذكر العلل وربما ذكر الانقطاع في بعض الأحاديث التي في تراجم بعض الرواة، أما ابن أبي حاتم فقد أفرد للعلل كتابًا خاصًا بها، مع أن ابن عقدة يقول: لو جمع المحدث ما جمع من الكتب ما استغنى عن تاريخ البخاري[3].

(من الشريط ١٦ من «شرح مختصر علوم الحديث»)

❑ وقال رَحِمَهُ اللهُ عن «التاريخ الكبير»: هو تاريخ تراجم وتوثيق وتجريح وتاريخ وعلل، فرب علة نستفيدها ويستفيدها الباحثون واستفادها العلماء قبلنا من «تاريخ البخاري» وقد قالوا: لو أن شخصًا جمع من الكتب ما جمع لم يستغن عن «تاريخ البخاري» والأمر كما يقولون.

«غارة الأشرطة» (٦٣/٢)

---

(١) (١/ ٦٤-٦٥).

(٢) في الإكثار من ذكر الجرح والتعديل في الراوي. ويمتاز أيضًا بكثرة الرواة الذين ذكرهم في كتابه فقد ذكر بعض الباحثين أن عدد ما في «التاريخ الكبير» من التراجم (١٣٧٨٢)، وعددها في «الجرح والتعديل» من التراجم (١٨٠٤٠) والله أعلم. وانظر بحثًا حول المقارنة بين «الجرح والتعديل» و«التاريخ الكبير» في مقدمة المعلمي «للجرح والتعديل».

(٣) أخرجه عنه الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي» (٢/ ١٨٧)، بلفظ: لو أن رجلًا كتب ثلاثين ألفًا، لما استغنى عن «تاريخ البخاري».

☐ وقال رحمه الله: ابن أبي حاتم والبخاري في «التاريخ الكبير» يجعلان للأسماء المفردة فصلاً مستقلاً، وعلى هذا مشى صاحب «الخلاصة»؛ فقد كنت أبحث عن ترجمة مسدد فلم أجدها في موضعها، وظننت أن الكتاب ناقص، ثم بعد ذلك اهتديت إلى أنه يذكر الأسماء المفردة في كتب الرجال. اهـ

(من الشريط السابع عشر من «شرح مختصر علوم الحديث»)

☐ «الثقات» لابن حبان:

كتاب «الثقات» كتاب قيم ويعتبر مرجعًا لكن ربما يوثق المجاهيل فإن قاعدته أن المحدث إذا روى عن ثقة وروى عنه الثقة، ولم يأت بما ينكر فهو يعتبر ثقة[١]، الأصل في المسلمين عنده العدالة، نعم الأصل في المسلمين العدالة[٢]، لكنه في الحديث قد أضاف العلماء إلى العدالة شيئًا آخر وهو الضبط، قلنا: في «الثقات» في أمر خاص يتوقف في توثيقه المجاهيل، فينظر ماذا قال غيره، أنت ربما تنظر في «ميزان الاعتدال» ويقول: لا يعرف. ويقول: مجهول. اهـ

(من «شرح مختصر علوم الحديث» الشريط السادس عشر بتصرف يسير جدًا)

☐ «الضعفاء والمجروحون» لابن حبان:

يتوقف في شيء وهو أن ابن حبان شديد التجريح[٣]، وربما يقول في رجل من رجال الشيخين: يروي المعضلات عن الأثبات فاستحق الترك.

والحمد لله بسبب الممارسة قد أصبحنا ما نلتفت إلى قوله إذا قال في رجل من

---

(١) انظر «فتح المغيث» (٢/ ٤٥) وقد صرح بذلك في ترجمة محمد بن عطية من «المجروحين» (٢/ ٢٧٣).

(٢) انظر بحثًا حول هذه المسألة في «توضيح الأفكار». (٢/ ١٤٩).

(٣) وصفه الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٢/ ١٤٨): أنه خساف قصّاب. وقال في ترجمة سويد بن عمرو الكلبي من «ميزان الاعتدال»: وأما ابن حبان فأسرف واجترأ... الخ.

الكبار: يروي المعضلات عن الأثبات فاستحق الترك. تنظر ماذا قال غيره فعرفنا من هذا أن ابن حبان شديد التجريح، وأن ابن حبان في الثقات ربما يوثق المجهولين. اهـ (من الشريط السادس عشر من «شرح مختصر علوم الحديث»)

❑ «الكامل» لابن عدي:

يعتبر مرجعًا كبيرًا، والحافظ الذهبي في بعض الأوقات ينتقد عليه يقول: ربما يذكر أحاديث منكرة في تراجم بعض الثقات، والنكارة من غيرهم[1]. اهـ

(من الشريط السادس عشر من «شرح مختصر علوم الحديث»)

❑ «تاريخ بغداد» و«تاريخ دمشق»:

يقول فيه بعض أهل العلم اسمه «تاريخ بغداد»، لكن ينبغي أن يسمى تاريخ الدنيا، لأن بغداد في ذلك الوقت كانت عاصمة الخلافة، فكان العلماء يفدون إليها من جميع الأقطار الإسلامية.

وكذا تاريخ دمشق للحافظ أبي القاسم بن عساكر يساوي الدنيا، ويطول فيه الكلام على المحدث وعلى الراوي. اهـ

(من الشريط السادس عشر من «شرح مختصر علوم الحديث»)

❑ «ميزان الاعتدال»:

كتاب ميزان الاعتدال يعد من أنفس كتب الحافظ الذهبي رحمه الله؛ فإنه أورد فيه كل من تكلم فيه، فإن كان بحق أيده، وإن كان بباطل رده، ثم ذكر الشيخ أمثلة تقدمت في فصل (من يقبل منه الجرح والتعديل) ثم قال: أيضًا أصحاب البدع حنقون

---

(١) قال الإمام الذهبي رحمه الله في ترجمة عبدالعزيز بن أبي رواد من «الميزان» (٢/ ٦٢٩): هذا من عيوب «كامل» ابن عدي، يأتي في ترجمة الرجل بخبر باطل، لا يكون حدث به قط، وإنما وضع من بعده. وانظر نحو هذا في «الميزان» (٢/ ١٣٨)، و«هدي الساري» (ص٤٣٤).

على «الميزان» لأنه حشر المبتدعة والضعفاء في كتاب «الميزان»، جزاه الله خيرًا، حتى قال بعض الشيعة:

في كفة الميزان ميل راجح عن مثل ما في سورة الرحمن
فاجزم بخفض النصب وارفع رتبة للآل واكسر شوكة «الميزان»

فهو جزاه الله خيرًا لا تأخذه في الله لومة لائم، ثم تلميذه السبكي يقول: إنه إذا ترجم للأشعري أو الحنفي لا يبقي ولا يذر، وإذا ترجم لحنبلي أطلق عنان القلم في ترجمته[1]، قال الشوكاني في «البدر الطالع»[2] في ترجمة الذهبي رحمه الله: لا ولكن الرجل أشرأب قلبه بحب علم الحديث، فإذا ترجم لغير محدث لم يبال به، وإذا ترجم لمحدث أطلق عنان القلم في ترجمته. فالمبتدعة حنقون على الإمام الذهبي رحمه الله.

وأيضًا الحنفية من أجل أن ذكر إمامهم في «ميزان الاعتدال» النعمان بن ثابت والسبكي من جملة ما قال[3]: لماذا ذكر الفخر الرازي في كتابه «ميزان الاعتدال» والفخر الرازي ليس بمحدث؟ نعم ليس بمحدث لكن يستدل في «تفسيره» وفي كتبه بأحاديث، وأيضًا له طامات فهو له كتاب في السحر، يؤيده ويقول فيه: أنه لا يمنع أن يعرف الكهان والمنجمون أخبار المستقبل[4].

---

(١) قال السبكي: وهو إذا وقع بأشعري لا يبقي ولا يذر، والذي أعتقد أنهم خصماؤه يوم القيامة. «قاعدة في الجرح والتعديل» (ص٣٧). ونقل عن العلائي أن الذهبي إذا ترجم لواحد من أهل الإثبات. أي أهل السنة. يطنب في وصفه، بجميع ما قيل من المحاسن ويبالغ في وصفه...).

(٢) قال: فإن الرجل قد ملئ حبًا للحديث وغلب عليه فصار الناس عنده هم أهله، وأكثر محققيهم وأكابرهم، هم من كان يطيل الثناء عليه، إلا من غلب عليه التقليد، وقطع عمره في اشتغال بما لا يفيد. «البدر الطالع» (٣/ ١١١).

(٣) في رسالته «قاعدة في الجرح والتعديل» (ص٣٩).

(٤) قال الذهبي: وله كتاب «قاعدة السر المكتوم في مخاطبة النجوم» سحر صريح فلعله تاب من تأليفه إن شاء الله تعالى. «ميزان الاعتدال» (٣/ ٣٤٠).

وذكر الذهبي أن: الزمخشري معتزلي، قال: فكن حذرًا من «كشافه»[١]، المهم الكتاب جزى الله مؤلفه خيرًا، ولما رأى الحافظ ابن حجر أن الكتاب ينقصه شيء؛ فربما يترجم الذهبي لشخص ويكون قد وثق في مصادر أخرى لم يذكرها الحافظ الذهبي، ألَّف «لسان الميزان» وهو أيضًا مستفيد من كتاب شيخه[٢]، فله تعقبات على الذهبي وهي مطبوعة، وأيضًا أناس يقول ينبغي أن يذكروا وهو لم يذكرهم مثل أبي محمد بن حزم رحمه الله، فهو ليس مذكورًا في «ميزان الاعتدال» وهو مذكور في «لسان الميزان»[٣].

ومثل محمد بن علي بن حكيم الترمذي ليس مذكورًا في «ميزان الاعتدال» وهو مذكور في «لسان الميزان»، يرمز له الحافظ أو لغيره بلفظ (ز)[٤] على أنه زائد على «الميزان»، فجاء الكتاب بحمد الله مرجعًا من أكبر المراجع. اهـ بتصرف.

(من الشريط الأول من «النكت الحسان على مقدمة لسان الميزان»)

❑ وقال أيضًا بعد أن ذكر نحوًا مما تقدم: فالإمام الذهبي رحمه الله في ميزانه أنه أنصف غاية الإنصاف ولا يستغني عنه باحث، فربما تجد في «تهذيب التهذيب» فلان روى عنه فلان ووثقه ابن حبان، فترجع إلى «ميزان الاعتدال» فتجد القول الفصل يقول: لا يعرف ما روى عنه إلا فلان، فرق بين العبارتين لك أيها الباحث.

«غارة الأشرطة» (١/ ٣٠٢-٣٠٣)

وقال: «الميزان» لا يرتب إلا الاسم الأول واسم الأب، واسم الجد، لا يرتبه صاحب «الميزان». (شرح «مقدمة صحيح مسلم»)

---

(١) راجع ترجمته في حرف الفاء من «إتحاف الخليل».

(٢) الذي هو الحافظ أبوالفضل عبدالرحيم بن الحسين العراقي وكتابه «ذيل الميزان».

(٣) «اللسان» ترجمة علي بن أحمد بن سعيد بن حزم.

(٤) «اللسان» (٥/ ٣٠٥-٣٠٤) قال الحافظ عاش إلى حدود العشرين وثلاث مائة.

❑ تقريب التهذيب

سئل شيخنا رَحِمَهُ اللَّهُ: بالنسبة لكتاب "تقريب التهذيب" هل يستطيع أحدٌ في هذا العصر أن يحققه ويخالف الحافظ ابن حجر فيه؟

فأجاب: أما وضع الكتاب فلا يستطيع أحدٌ أن يضع مثله، لأنه جهود حافظ كبير، وإذا أشكلت علينا عبارات أهل العلم ولم نستطع الجمع والترجيح بينها رجعنا إلى عبارة الحافظ في "تقريب التهذيب".

وأما الأخطاء التي وقعت للحافظ فلأنه جهدٌ كبير، وبعضها أخطاء كبيرة جدًّا[1]، حتى إن شيخنا محمد الأمين المصري رَحِمَهُ اللَّهُ طلب منا ونحن في الجامعة الإسلامية أن يكتب كل واحدٍ منا في عشرة من كل حرف، وكان قد أعطاني مقبولين من حرف الهمزة، فرأيت أن بعضهم يستحق أن يقال فيه: مجهول العين، وبعضهم صدوقٌ، وبعضهم ثقة، وليس لديَّ من المراجع في ذلك إلا "تهذيب التهذيب"، فما ظنك لو راجع شخصٌ جميع المصادر التي قد طُبعت الآن.

فالانتقادات في موضعها، ومن ذلك الزمان، وأنا أتمنى أن ييسر الله بأخٍ يقوم

---

(١) وقد سئل العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ: هل هذه الأخطاء تنزع الثقة من التقريب؟

فقال: هذا مستحيل بل إذا رفعت الثقة عن هذا الإمام فليس هناك ثقة بأي إمام. اهـ من أسئلة أبي العينين للعلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ، فقد صار هذا الكتاب ولا يزال مرجعًا لطلبة العلم والعلماء؛ إذ تضمن أحكامًا على الرواة لأحد أئمة الحديث والنقاد الكبار، مع أن الكتاب لا يخلو من أخطاء وقد قام لتحرير هذا الكتاب حسب زعمهما شعيب الأرنئوط، وبشار عواد، وتنقيحه في كتابهما "تحرير التهذيب" فحشوه بالأخطاء الكثيرة من بتر لكلام الأئمة تارة، وتنقص لبعضهم تارة، وجزم بنفي ما هو موجود تارة، وتنقص للكتاب ومؤلفه تارة، وتعقب للحافظ فيما لا يخرج عن كلامه تارة، أو فيما الصواب حليفه تارة، مع ما يحملونه من سوء المعتقد والحقد على علماء أهل السنة، وليس هذا الكلام رجمًا بالغيب، ولا كذبًا عليهم، وإنما هذا غيض من فيض، ومن أراد المزيد فليراجع رسالتي "تنبيه الأريب على بعض أخطاء تحرير تقريب التهذيب"، ليرى المزيد ويستفيد.

بتعقباتٍ للحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا الكتاب القيم.

وأنا في بحوثي من ذلك الوقت إلى الآن أرجع إلى "تهذيب التهذيب"، ولا أرجع إلى "تقريب التهذيب" إلا إذا لم أستطع الجمع بين أقوالهم، فعندئذٍ أرجع إلى عبارة "التقريب" وأكتبها. "المقترح في أجوبة بعض أسئلة المصطلح" (ص١٦٤-١٦٥)

❑ وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: هناك بعض الرجال قد يحكم عليهم الحافظ في "التقريب" بأنهم ثقات وربما وجد منهم من هو متروك، مثل عباد بن منصور الناجي، وذلك بعد النظر في "الميزان" "وتهذيب التهذيب" فليتنبه. "بشائر الفرح" (ص٩٢)

❑ **سئل الشيخ: هل يعتمد على توثيق وتضعيف الحافظ في "التقريب"؟**

فأجاب: يعتمد عليه والذي يبحث هو أفضل؛ لأن الحافظ ربما يعتمد على توثيق من لا يعتمد عليه، على ابن حبان، وإن كان قد رد عليه في "مقدمة لسان الميزان"، فالذي لا يعتمد على "تهذيب التهذيب"، أو "تهذيب الكمال"، وعلى "ميزان الاعتدال" أحسن، والعاجز يرجع إلى "تقريب التهذيب"، وربما تختلف عليَّ عبارتهم فلا أستطيع أن أجمع بين عباراتهم فأرجع للعجز إلى "تقريب التهذيب"، وإلا فقد وجد أنه ربما يقول في بعضهم: مقبول، وقد وثقه يحيى بن معين، أو وثقه النسائي إلى غير ذلكم[1] إن استطعت أن ترجع إلى الأصول فعلت. (شريط كيف تتعلم البحث)

❑ وقال: ونحن لا نرجع إلى "التقريب" إلا عند العجز، وإذا اختلف عبارات المحدثين ولم نستطع التوفيق بينها رجعنا إلى "التقريب" والله المستعان. "المقترح" (ص٧٠-٧١)

---

(١) من أمثلة ذلك أن الحافظ نقل في "التهذيب" توثيق ابن معين، وأحمد، وأبي حاتم لهشام بن عمرو الفزاري، ثم ترجم له في "التقريب" بقوله: (مقبول!)

ونقل في ترجمة مشاش أبي ساسان من "التهذيب" توثيقه عن أبي حاتم، وابن معين، وغيرهما ثم ترجم له في "التقريب" بقوله: (مقبول!)

ونقل في ترجمة عبدالعزيز بن أبي سليمان من "التهذيب" توثيقه عن أحمد، وابن معين، وأبي داود، وغيرهم، ونقل تضعيف البرقي له ثم ترجم له في "التقريب" بقوله: (مقبول!).

☐ وسئل الشيخ: نرى الحافظ في بعض التراجم يسوقها في «التهذيب»، ولا يذكر فيها جرحًا ولا تعديلًا ثم يترجم لصاحبها في «التقريب» بقوله (صدوق) فهل وقف على أقوال أخرى؟

فقال: يحمل هذا على أنه اعتمد على توثيق ابن حبان، أو رواية مثلًا الراوي عنه حريز بن عثمان، أو الراوي عنه مالك ممن قيل: إنه لا يروي إلا عن ثقة فينظر في الرجال الذين رووا عنه فلعله اعتمد على شيء من هذا. «المقترح» (ص١٠٦-١٠٧)

مسائل الجهالة

☐ **سئل الشيخ رَحِمَهُ اللهُ: ما هو التعريف المعتبر عندكم لجهالة العين والحال؟**

فأجاب: التعريف هو أن مجهول العين هو الذي لم يرو عنه إلا واحد، ولم يوثقه معتبر، وأن مجهول الحال هو الذي روى عنه اثنان أو أكثر ولم يوثقه معتبر[1]، ولم يشتهر بالطلب، حتى مجهول العين لو اشتهر بالطلب لقبل حديثه[2].

(عن شريط الامتنان بأجوبة شباب مسجد الرحمن)

☐ **سئل رَحِمَهُ اللهُ: ذكر الشيخ الألباني حفظه الله تعالى أن مستوري التابعين الذين روى عنهم جماعةٌ من الثقات يُحتجُّ بحديثهم ما لم يظهر خطؤهم، قال هذا في**

---

(١) قال السخاوي: مجهول عين، وهو كما قال غير واحد: من له راوٍ واحد فقط. «فتح المغيث» (٢/ ٤٣)، وانظر «نكت الزركشي» (٣/ ٣٧٩)، وقال العلائي: وأيضًا فالمجهول العين على قسمين: مجهول العين أصلًا ورأسًا أيضًا، ومجهول العدالة بعد المعرفة باسمه وأن ظاهره الإسلام. «جامع التحصيل». (ص٦٥).

(٢) فقد قال الإمام الذهبي: والجمهور على أن من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة ولم يأت بما ينكر عليه أن حديثه صحيح. «الميزان» (٣/ ٤٢٦)، فتعقبه الحافظ بقوله: وهذا الذي نسبه إلى الجمهور لم يصرح به أحد من أئمة النقد إلا ابن حبان، نعم هو حق في حق من كان مشهورًا بطلب الحديث والانتساب إليه. «لسان الميزان» (٥/ ٤).

الحديث رقم (٢٥٣) في "السلسلة"، وسبقه ابن الصلاح فقال: إن الذين تقادم العهد بهم و لم يذكرهم أحدٌ بجرحٍ أو تعديلٍ يجب أن يكون العمل على الاحتجاج بحديثهم. فما صحة ذلك؟

فأجاب: الظاهر أن هذا اختيار ابن كثير[1] والذهبي[2]، وقد استدلوا بحديث: «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُم ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُم»[3] والحديث لا شاهد فيه، لأنه لو قيل به فالتابعون وتابعو التابعين يشملهم هذا فمن بعدهم، إلى عصر الإمام البخاري رحمه الله، فهذا كلامٌ لا تطمئن إليه النفس، والله أعلم. "المقترح" (ص١٢٩-١٣٠)

وقال: حديث: «ليحمل هذا العلم من كل خلف عدوله». لا يثبت كما قال العراقي وابن القطان، فلو ثبت فعلى أي شي يحمل؟ ليس على الإخبار؛ لأنه قد وجد من يحمل العلم وليس بعدل، قالوا: هناك لام الأمر محذوفة قد جاءت عند بعضهم: «ليحمل هذا العلم من كل خلف عدوله»[4]، ووجه آخر: «عدوله» بالتاء[5].

(الشريط السابع من مراجعة "التدريب")

---

(١) قال الحافظ ابن كثير في المجهول: لكنه إذا كان في عصر التابعين والقرون المشهود لهم بالخير، فإنه يستأنس بروايته ويستضاء بها في مواطن. اهـ "مختصر علوم الحديث" (١/ ٢٩٣) ط الحلبي.

(٢) قال الحافظ الذهبي: وأما المجهول من الرواة فإن كان الرجل من كبار التابعين أو أوساطهم احتمل حديثه، وتلقي بحسن الظن إذا سلم من مخالفة الأصول، ومن ركاكة الألفاظ... "ديوان الضعفاء والمتروكين" (ص٣٧٤).

(٣) أخرجه مسلم (٢٥٣٣)، وابن أبي شيبة (١٢/ ١٧٥) عن ابن مسعود، وأخرجه مسلم (٢٥٣٦) أيضًا عن عائشة وأخرجه أيضًا (٢٥٣٤) عن أبي هريرة، وأخرجه أيضًا (٢٥٣٥) عن عمران ابن حصين رضي الله عنه.

(٤) كما في "فتح المغيث" (٢/ ١٥).

(٥) ذكره العراقي في "التقييد والإيضاح" (ص١١٦-١١٧) واستغربه السخاوي في "فتح المغيث" (٢/ ١٦).

☐ سئل شيخنا رَحِمَهُ اللهُ: ما حال حديث: «ليحمل هذا العلم من كل خلف عدوله»؟

فأجاب: الذي يظهر أنه مرسل من مراسيل إبراهيم العذري، وجاء من طرق أخرى لا ترتقي إلى الحجية[1]، وجاء عن الإمام أحمد أنه يقول: إنه صحيح[2]، وقد خولف الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ[3].

ثم لو صح فهو على الأمر لا على الإخبار، بمعنى: ليحمل هذا العلمَ من كل خلفٍ عدولُه. قال بهذا بعضُ أهل العلم[4].

وقد استدل ابن عبدالبر[5] بهذا الحديث على أن حملة العلم أو المحدثين عدول، وهذا مخالفٌ لما جاء في تراجم المحدثين، فمثلًا سليمان بن داود الشاذكوني أبوأيوب -وكان حافظًا- جاء عنه أنه كان يشرب الخمر، وقال فيه الإمام البخاري: إنه أضعف

---

(١) الحديث أخرجه ابن عدي (١/١٥٣)، وابن حبان في «الثقات» (٤/١٠)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/١٧)، والعقيلي في «الضعفاء» (٤/٢٥٦)، وابن عبدالبر في «التمهيد» (١/٥٩)، من طرق عن معان بن رفاعة عن إبراهيم بن عبدالرحمن العذري مرسلًا، وإبراهيم قال الذهبي في «الميزان» (١/٤٥): لا يدرى من هو. اهـ وقد جاء الحديث عن جمع من الصحابة منهم ابن مسعود، وأسامة بن زيد، وأبوهريرة، وابن عباس، وعلي، وجابر بن سمرة، قال الحافظ العراقي: وكلها ضعيفة لا يثبت منها شيء، وليس فيها شيء يقوي المرسل المذكور. «التقييد والإيضاح» (ص٩-١٣).

(٢) كما في «شرف أصحاب الحديث» (ص٦٧)، ومال إلى تصحيحه الإمام ابن الوزير في «التنقيح مع التوضيح» (٢/١٢٩-١٣٠) ونقل تصحيحه عن ابن حبان.

(٣) تعقبه ابن القطان قائلًا: خفي على أحمد من أمره ما علمه غيره انظر «بيان الوهم والإيهام».

(٤) هو الحافظ السخاوي في «فتح المغيث» (٢/١٥).

(٥) في «التمهيد» (١/٢٨)، و«جامع بيان العلم» (٢/١٥٢).

من كل ضعيف[1].

وكذلك محمد بن عمر الجعابي نُقِلَ عنه أنه كان لا يصلي[2]، فالواقع يخالف ما قاله ابن عبدالبر رحمه الله: أن حملة علم الحديث كلهم ثقات.

وعندنا بحمد الله «ميزان الاعتدال»، والإمام الشافعي رحمه الله يقول: من روى عن البياضي بيّض الله عيونه.

ويقول أيضًا في حرام بن عثمان: الروايةُ عن حرام بن عثمان حرامٌ.

وما أكثر المحدثين الذين يُعتبرون مِن حملةِ الحديث ومن حفاظه الكبار، ومع ذلك فهم مُضَعَّفون مثل: أحمد بن محمد بن سعيد الشهير بابن عقدة، فهو حافظٌ كبيرٌ أمثاله قليل في الحفظ من معاصريه، ومع هذا فهو ضعيفٌ[3].

«المقترح» (ص١٧٧-١٨٧)

❑ **وسئل رحمه الله: عن معروف بن مشكام، وقول الحافظ فيه: صدوق مقرئ مشهور، مع أنه لم يوثقه أحد فهل ذلك لشهرته؟**

فأجاب: ربما يعتبر بشهرته إذا كان مشهورًا بالطلب، ومشهورًا بالأخذ عنه، فربما يحكم عليه الحافظ بهذا، وإذا كان غير مشهور بالطلب ولو روى عنه جمع فيبقى متوقفًا فيه. اهـ «غارة الأشرطة» (٢/٢٧)

❑ **سئل الشيخ: هل رواية الثقة عن رجل غير معروف تعتبر تعديلًا له؟**

فأجاب: رواية الثقة عن الرجل على الصحيح من أقوال أهل العلم لا تعد توثيقًا له، حتى لو قيل: إنه إذا احتج بحديث رواه عمن لا يعرف يلزم أهل مذهبه أن

---

(١) راجعْ ترجمته من «ميزان الاعتدال» (٢/ ٢٠٥).

(٢) كما في «ميزان الاعتدال» (٣/ ٦٧١).

(٣) بل متهم كما في ترجمته من «إتحاف الخليل».

يأخذوا بهذا الحديث؛ لأنهم مقلدون، أما الذي اختاره أصحاب المصطلح أنه لا يكون تعديلًا له، فقد يكون عدلًا عنده ضعيفًا عند غيره هذا أمر، أمر آخر أن الذين قيل فيهم: إنهم لا يروون إلا عن ثقة مثل شعبة بن الحجاج، ومالك بن أنس، والإمام أحمد، ويحيى بن سعيد القطان، وحريز، وجمع، الصحيح أنه ما من أحد إلا وقد روى عن ضعيف[1]، فذلكم الإمام مالك بن أنس روى عن عبدالكريم ابن أبي المخارق وهو ضعيف، وذلكم الإمام أحمد رحمه الله روى عن عامر بن صالح الزبيري حتى قال يحيى بن معين: جن أحمد لما بلغه أنه روى عنه كما في «الميزان» في ترجمة عامر بن صالح، وذلكم شعبة بن الحجاج يقول: لو لم أحدثكم إلا عن ثقة ما حدثتكم إلا عن ثلاثين وفي رواية عن ثلاثة، فما من أحد إلا وقد روى عن ضعفاء، فالحاصل أنه لا يعد توثيقًا له والله أعلم. (أجوبة نساء عدن في المصطلح)

❏ رواية من لا يروي إلا عن ثقة عن مجهول هل تنفعه؟

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في مقدمة «لسان الميزان» (١/١٠٨): لكن من عرف من حاله أنه لا يروي إلا عن ثقة فإنه إذا روى عن رجل وصف بكونه ثقة عنده... الخ.

فقال الشيخ رحمه الله: نعم قيده بعنده؛ لأنه يجوز أن يكون ثقة عنده ضعيفًا عند غيره، وما من أحد من هؤلاء إلا وقد روى عن ضعيف، أو عن ضعفاء[2].

---

(١) نص على ذلك الشافعي، والحاكم، والصنعاني كما سيأتي نقله عنهم في المسألة التي تلي هذه إن شاء الله.

(٢) قال الإمام الشافعي: ولا أعلمني لقيت أحدًا قط بريًا من أن يحدث عن ثقة حافظ وآخر يخالفه. «الرسالة» (ص٣٧٧) رقم (١٠٢٥).

وقال الحاكم بعد أن سرد رواية جمع من الأئمة عن بعض الضعفاء: وكذلك من بعدهم من أئمة المسلمين قرنًا بعد قرن، وعصرًا بعد عصر، لم يخل حديث إمام من أئمة الفريقين عن مطعون فيه من المحدثين رضي الله عنهم.«المدخل إلى الإكليل» (ص٨٥). =

فالإمام مالك من الذين لا يروون إلا عن ثقات ومع هذا فروى عن عبدالكريم ابن أبي المخارق وعن عاصم بن عبيدالله وعن ثالث لا أذكر اسمه[1] وهم ضعفاء.

الإمام أحمد أيضًا روى عن عامر بن صالح الزبيري وهو ضعيف حتى قال يحيي ابن معين: جُن أحمد لما روى عنه.

وهكذا شعبة يقول: لو لم أحدثكم إلا عن ثقة ما حدثتكم إلا عن ثلاثين، وفي رواية: ما حدثتكم إلا عن ثلاثة[2].

أبوداود يقول: مشايخ حريز بن عثمان ثقات[3]، ورجعنا إلى أقرب مرجع وهو «تهذيب التهذيب» فوجدنا أن من مشايخه من هو مجهول ومن مشايخه من هو ضعيف.

فلا يكفي في توثيق الشخص أن يكون تلميذه لا يروي إلا عن ثقة، لكن ما أحسن ما قيده الحافظ ابن حجر رحمه الله بقوله: عنده.

الإمام الشافعي رحمه الله يروي عن إبراهيم بن أبي يحيى الأسلمي، فقيل للإمام الشافعي فقال: لئن يخر من السماء أهون عليه من أن يكذب، وهو عند المحدثين كذاب بل عند النسائي رابع أربعة النسائي يقول: الكذابون أربعة إبراهيم بن أبي يحيي في المدينة، ومحمد بن سعيد المصلوب في الشام، والواقدي ببغداد، ومقاتل بن سليمان

= وقال الصنعاني رحمه الله: بعد أن قرر أن رواية من ينتقي عن الراوي غير تعديل له: فإن هذا الشرط لا يتم الوفاء به لأحد من أئمة الحديث وغيرهم. «توضيح الأفكار» (١/ ٣٤٣)، وقد بسطت المسألة باستيعاب في بحث واسع نفيس بعنوان: «القول الأحمد بذكر من لا يروي إلا عن ثقة ومن روى عن كل أحد».

(١) هو عطاء بن أبي مسلم الخراساني، كما بينه الشيخ رحمه الله في موضع آخر من كتبه ودروسه.

(٢) أخرجه أبونعيم في «الحلية» (٧/ ١٥٦)، وانظر «سير النبلاء» (٧/ ٢٠٩)، و«شرح العلل» لابن رجب (١/ ٧٩).

(٣) «سؤالات الآجري لأبي داود» (٢/ ٢٤٨) رقم (١٧٤١).

بخراسان[١].

فهو جعله من رءوس الكذابين، والإمام أحمد يقول فيه: إنه قدري رافضي ماذا كل بلاء فيه.

القصد: أنه لا يكفي أن يقول: لا أروي إلا عن ثقة، بل لابد أن تنظر ماذا قال غيره، يجوز أن يكون ثقة عنده ضعيفًا عند غيره.

قيل للإمام مالك: لم رويت عن عبدالكريم بن أبي المخارق؟ قال: غرني بكثرة[٢]، فربما يغتر بشيء، يعني: ما نوثقه ما نحكم عليه بأنه ثقة يقال: ثقة عنده.

(النكت الحسان على "مقدمة لسان الميزان")

وقال أيضًا: الإمام مالك روى عن عبدالكريم بن أبي المخارق وقد جاء في ترجمة الإمام مالك رحمه الله أن الإمام أحمد[٣]، وجماعة يوثقون بمجرد رواية مالك عنه، الإمام مالك ملتزم ألا يروي إلا عن ثقة، وهو أحسن من وفَّى بما اشترط والتزم به[٤]، لكن مع هذا لابد من البحث عن ذلك، أوثق أم لم يوثق، لأننا نخشى أن يكون كـ عبدالكريم بن أبي المخارق. اهـ (الشريط السابع عشر من "شرح مختصر علوم الحديث")

---

(١) "مجموعة رسائل للنسائي" (٧٦) ونقله عنه غير واحد.

(٢) جلوسه في المسجد. كما في "فتح المغيث" (٢/ ٢٥)، وقال ابن عبدالبر رحمه الله: وإنما روى مالك عن عبدالكريم بن أبي المخارق وهو مجمع على ضعفه وتركه؛ لأنه لم يعرفه إذ لم يكن من أهل بلده، وكان حسن السمت والصمت فغره ذلك منه، ولم يدخل عنه في كتابه حكمًا أفرده به. "التمهيد" وانظر "سير النبلاء" (٦/ ٨٣)، و"الميزان" (٢/ ٦٤٦).

(٣) قال الإمام أحمد كما في "سؤالات ابن هانئ" (٢٣٦٧) ما روى مالك عن أحد إلا وهو ثقة، كل من روى عنه مالك فهو ثقة.

(٤) صرح بذلك ابن المديني والنسائي وابن مهدي وأحمد بن صالح وقد ذكرت نصوصهم في ذلك في كتابي "القول الأحمد بذكر من لا يروي إلا عن ثقة ومن يروي عن كل أحد".

وقال أيضًا في خارجة بن الصلت: روى عنه الشعبي و عبدالأعلى بن عبدالحكم الكلبي ولم يوثقه معتبر فهو مجهول الحال، وقول ابن أبي خيثمة: إذا روى الشعبي عن رجل وسماه فهو ثقة، قاله عن يحيي بن معين كما في «تهذيب الكمال» فهو توثيق مطلق غير مقبول. «حاشية المستدرك» (١/ ٧٥٩)

□ الضعف ينافي الجهالة

سئل الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: إذا قال أحد الأئمة في أحد الرواة: ضعيف. وقال الآخر: مجهول. فإلى ماذا يصير؟

فأجاب: هذا الذي قال إنه مجهول قال بحسب علمه، وذلك عرف عنه شيئًا زائدًا فيصار إلى أنه ضعيف. «المقترح» (ص٧٣)

□ رواية الجمع وأن كانوا ضعفاء ترفع الجهالة

فقد سئل الشيخ عن راوٍ قيل فيه: شيخ. وروى عنه أناس من مراتب الشواهد هل يرفعون جهالته؟

فأجاب: الظاهر أن جهالته ترتفع إلا إذا كان الراوي عنه كذابًا فربما إن الكذاب يروي عن من لم يوجد ولم يخلق[1]. «المقترح» (ص٣٢)

□ التعديل من معتبر مقدم على التجهيل

قال الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ في نبيح العنزي: وثقه أبوزرعة، وذكره علي بن المديني في جملة المجهولين الذين يروي عنهم الأسود بن قيس، ولا يضر هذا لأنه قد عرفه أبوزرعة والله أعلم. «الصحيح المسند» (١/ ١٧٣)

---

(١) لهذا تجد الذهبي يعبر عن هذا الصنف بقوله نكرة، لا وجود له، كما قالها في صالح بن عامر. «الميزان» (٢/ ٢٩٥)، وقال في ترجمة سعيد بن عقبة روى عنه أحمد بن حفص السعدي، قلت: لعله اختلقه السعدي. «ميزان الاعتدال» (٢/ ١٥٣).

❑ قولهم في الراوي: (معروف يرفع عنه الجهالة)

فقد سئل الشيخ، عن قول ابن المديني في طلحة بن أبي سعيد الإسكندراني: (معروف)، هل لذلك معنى فوق رفع الجهالة؟

فأجاب: فيها معنى رفع الجهالة، ويحتمل أن يكون معروفًا ثقة، أو مخلطًا، أو معروفًا كذابًا، فالعبارة فيها رفع الجهالة[1]، ولا يرتفع إلى مرتبة الاحتجاج، ويعتبر به. "المقترح" (ص٧٧)

❑ مسألة الشهرة بالطلب

قال الشيخ رَحِمَهُ اللهُ: في "فتح المغيث" مثل بمالك وبأمثال مالك، ومالك قد اشتهر بالطلب، واشتهر أيضًا بالعلم والتوثيق، فهم ما أتوا بشخص مجهول لا يعرف وقد عرف بالطلب، أتوا بأئمة أمثال الإمام مالك، فإذا اشتهر بالطلب وشهد له الناس بالطلب وقبلوا حديثه يقبل، لكن اشتهاره بالطلب يشهد له أناس من معاصريه أنه اشتهر بالطلب، يقول: فلان اشتهر بالطلب، وكان معنا ويجالس العلماء ويكتب معنا. اهـ (من الشريط السابع من مراجعة "التدريب")

❑ سئل الشيخ رَحِمَهُ اللهُ: عن راوٍ ما روى عنه إلا واحد ولم يوثقه معتبر، وعرفت عينه، كأن يقال: القاضي فلان قاضي بلد كذا؟

فأجاب: أرى الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ في "تقريب التهذيب" أنه يرفعه من مجهول العين إلى مقبول، معناه إذا توبع وإلا فلين، هذا تصرف الحافظ فيما رأيته في "تقريب التهذيب"، وهو تصرف حسن فجزاه الله خيرًا[2].

(الشريط الثامن من أشرطة مراجعة "تدريب الراوي") وبنحوه في "غارة الأشرطة" (٢/٢٦٤)

---

(١) العينية لا الحالية.

(٢) أما ابن عبدالبر فيرى أن ذلك رافع للجهالة العينية والحالية كما إذا اشتهر بالزهد، أو النجدة، أو الكرم فأما إن اشتهر بالعلم فقبوله من باب أولى. "فتح المغيث" (٢/٤٦).

ذكر الحافظ عن الإمام مالك أنه قال: لا يحمل عمن لم يعرف بالطلب.

فقال الشيخ: يعني: شخص (مقبول) لكن ما عرف بالطلب (مقبول) على اصطلاح الحافظ ابن حجر في «التقريب» أو (مجهول) ما عرف بالطلب فهذا لا يحتج به، والإمام مالك من كبار أتباع التابعين دليل على أنه إذا كان غير معروف بالطلب حتى لو كان من التابعين[1]، لأن مالكًا نفسه من كبار أتباع التابعين. اهـ

(من شريط «النكت الحسان»)

وقال في مالك بن الخير الزبادي: روى عنه جماعة ولم يوثقه معتبر، فهو مجهول الحال، وأما قول الذهبي في الميزان، إن من روى عنه جماعة ولم يأت بما ينكر يوثق فهذا إذا كان مشهورًا بالطلب[2]. حاشية المستدرك (٣٩/٢)

❑ كيف تعرف شهرته بالطلب؟

❑ سئل رَحِمَهُ اللهُ عن قولهم في الرجل: (طلّابة) هل هي في منزلة قولهم: (شيخ) أم (صدوق)؟

فأجاب: الذي يظهر أنها أرفع من قولهم: (شيخ) ومعناها أنه كثير الطلب، إلى ما تقدم قبل إنه إذا اشتهر بالطلب وما جرح فإن حديثه يقبل. «المقترح» (ص٨٩)

❑ وسئل عن قولهم: (رحال)، أو (جوال) هل فيها دلالة على الشهرة بالطلب، وكذا قولهم: (معروف)؟

فأجاب: (رحال) يكون أشهر وكذلك (جوال) وهو يحتاج إلى معرفة العدالة والضبط، و(معروف) تقدم أنه يصلح في الشواهد والمتابعات، إذا لم يوثق. والله أعلم.

«المقترح» (ص٩٠-٩١)

---

(١) لا يحتج بحديثه.

(٢) كما قيده الحافظ ابن حجر في ترجمة مالك بن الخير من «لسان الميزان».

❑ سكوت ابن أبي حاتم والبخاري عن الراوي هل يعد توثيقًا له؟

سئل الشيخ رَحِمَهُ اللهُ: إن أبا حاتم قد يسكت عن بعض الرواة في «الجرح والتعديل» ثم يوثقهم في «العلل» فهل هذا يقوي قول أحمد شاكر[1] في توثيق من سكت عنه أبوحاتم؟

فأجاب: لا، ليس بصحيح فرب اسم يذكر في «الجرح والتعديل» ويترك بياضًا حتى يطلع عليه ويحكم عليه بما يستحق[2]، وقد يكون في «الجرح والتعديل» ولم يذكر فيه شيئًا، ويوثقه النسائي، أو يكون في «الجرح والتعديل» ولم يذكر فيه شيئًا، ويوثقه البخاري فقد استفادوا من كتبه، وقد يوثقه غير البخاري ممن هو أنزل، فهذا ليس بصحيح.

وقد ألف بعض إخواننا[3] رسالة قيمة في الرد على من قال: إن أبا حاتم والبخاري إذا ذكرا الراوي في كتابيهما ولم يتكلما عليه بشيء فإن حديثه حسن ورد عليهم ردًا جيدًا. «غارة الأشرطة» (٢/٢٦٩)

وسئل عن ذلك مرة أخرى فقال: هذا ليس بصحيح بل الذين سكت عنهم البخاري ربما يكونون ثقات، أو يكونون ممن يحسن حديثهم، أو يكونون ضعفاء، أو يكونون متروكين. «غارة الأشرطة» (٢/٥٨)

---

(١) نص عليه أحمد شاكر في تحقيقه «لتفسير ابن جرير» (١/ ٨٥)، وقد سبقه إلى ذلك المجد أبوالبركات ابن تيمية كما في «زاد المعاد» (١/ ٤٧١)، و«نيل الأوطار» (٣/ ٣٤٠).

(٢) قال رَحِمَهُ اللهُ: على أنا قد ذكرنا أسامي كثيرة مهملة من الجرح والتعديل كتبناها ليشتمل الكتاب على كل من روى عنه العلم رجاء وجود الجرح والتعديل فيهم، فنحن ملحقوها بهم من بعد إن شاء الله تعالى. «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٨). وقال الحافظ ابن كثير في موسى بن جبير: وذكره ابن أبي حاتم في كتاب «الجرح والتعديل» ولم يحك فيه شيئًا من هذا، ولا هذا، فهو مستور الحال: «التفسير» (١/ ٢٤٢). انظر «بيان الوهم والإيهام» لابن القطان تحت رقم (٢٣٨٩).

(٣) هو عداب الحمش في رسالته «رواة الحديث الذين سكت عليهم أئمة الجرح والتعديل بين التوثيق والتجهيل».

كلام الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ في منزلة جرح وتعديل بعض الأئمة

١- ابن حبان:

قال الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ:

الثانية: قد أنقل من ثقات ابن حبان رَحِمَهُ اللَّهُ ولا أجد للراوي توثيقًا ولا تجريحًا، وقد علم أن ابن حبان رَحِمَهُ اللَّهُ يوثق المجهولين.

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ في مقدمة «لسان الميزان» (ص ١٤):

فصل: قال ابن حبان: من كان منكر الحديث على قلته لا يجوز تعديله إلا بعد السبر ولو كان ممن يروي المناكير، ووافق الثقات في الأخبار لكان عدلًا مقبول الرواية إذ الناس في أقوالهم على الصلاح والعدالة حتى يتبين منهم ما يوجب القدح، هذا حكم المشاهير من الرواة، فأما المجاهيل الذين لم يرو عنهم إلا الضعفاء فهم متروكون على الأحوال كلها.

قلت: وهذا الذي ذهب إليه ابن حبان من أن الرجل إذا انتفت جهالة عينه كان على العدالة إلى أن يتبين جرحه مذهب عجيب، والجمهور على خلافه، وهذا هو مسلك ابن حبان في كتاب «الثقات» الذي ألفه، فإنه يذكر خلقًا ممن نص عليهم أبوحاتم وغيره على أنهم مجهولون، وكأن عند ابن حبان جهالة العين ترتفع برواية واحد مشهور، وهو مذهب شيخه ابن خزيمة، ولكن جهالة حالة باقية عند غيره.

وقد أفصح ابن حبان بقاعدته فقال: (العدل من لم يعرف فيه الجرح، إذ التجريح ضد التعديل فمن لم يجرح فهو عدل حتى يتبين جرحه إذ لم يكلف الناس ما غاب عنهم)[1].

وقال في ضابط الحديث الذي يحتج به: إذا تعرى راويه من أن يكون مجروحًا، أو

---

(١) انظر «الثقات» (١/ ١٣)

فوقه مجروح، أو دونه مجروح، أو كان سنده مرسلاً، أو منقطعًا، أو كان المتن منكرًا، هكذا نقله الحافظ شمس الدين بن عبدالهادي في "الصارم المنكي" من تصنيفه، وقد تصرف في عبارة ابن حبان لكنه أتى بمقصده وسياق بعض كلامه في أيوب آخر مذكور في حرف الألف[1]. اهـ.

* وقال ابن عبدالهادي رَحِمَهُ اللهُ (ص١٠٣)[2]:

وقوله -أي السبكي-: إن هارون بن قزعة ذكره ابن حبان في "الثقات"، ليس فيه ما يقتضي صحة الحديث الذي رواه ولا قوته، وقد علم أن ابن حبان ذكر في هذا الكتاب الذي جمعه في الثقات عددًا كثيرًا وخلقًا عظيمًا من المجهولين الذين لا يعرف هو ولا غيره أحوالهم، وقد صرح ابن حبان بذلك في غير موضع من هذا الكتاب، فقال في الطبقة الثالثة: سهل يروي عن شداد بن الهاد روى عنه أبويعقوب ولست أعرفه، ولا أدري من أبوه، هكذا ذكر هذا الرجل في كتاب "الثقات" ونص على أنه لا يعرفه.

وقال أيضًا: حنظلة شيخ يروي المراسيل لا أدري من هو، روى ابن المبارك عن إبراهيم بن حنظلة عن أبيه وهكذا ذكره لم يزد.

وقال أيضًا: الحسن أبوعبدالله شيخ يروي المراسيل، روى عنه أيوب النجار لا أدري من هو ولا ابن من هو.

وقال أيضًا: جميل شيخ يروي عن أبي المليح بن أسامة، روى عنه عبدالله بن عون، لا أدري من هو ولا ابن من هو.

وقد ذكر ابن حبان في هذا الكتاب خلقًا كثيرًا من هذا النمط، وطريقته فيه أنه يذكر من لم يعرفه بجرح وإن كان مجهولاً، لم يعرف حاله، وينبغي أن ينتبه لهذا،

---

(١) من كتابه "الصارم المنكي".

(٢) وكلام ابن حبان بنصه موجود في "الثقات" (١/ ١١-١٣).

ويعرف أن توثيق ابن حبان للرجل بمجرد ذكره في هذا الكتاب من أدنى درجات التوثيق، على أن ابن حبان قد اشترط في الاحتجاج بخبر من يذكره في هذا الكتاب شروطًا ليست موجودة في هذا الخبر الذي رواه هارون، فقال في أثناء كلامه: والعدل: من لم يعرف منه الجرح، إذ الجرح ضد التعديل، فمن لم يعرف بجرح فهو عدل حتى يتبين ضده إذ لم يكلف الناس من الناس معرفة ما غاب عنهم، وإنما كلفوا الحكم بالظاهر من الأشياء غير المغيب عنهم.

هذه طريقة ابن حبان في التفريق بين العدل وغيره، وقد وافقه عليها بعضهم وخالفه الأكثرون، وليس المقصود هنا تحرير الكلام على هذا، وإنما المراد التنبيه على اصطلاح ابن حبان وطريقته.

قال: فكل ما أذكر في الكتاب فهو صدوق يجوز الاحتجاج بخبره إذا تعرى خبره عن خصال خمس، [فإذا وجد خبر منكر عن واحد ممن ذكرته في كتابي هذا، فإن ذلك الخبر لا ينفك من إحدى] خمس خصال: إما أن يكون فوق الشيخ الذي ذكرت اسمه في كتابي هذا في الإسناد رجل ضعيف لا يحتج بخبره، أو يكون دونه رجل واهٍ لا يحتج بخبره، أو الخبر يكون مرسلًا لا يلزمنا به الحجة، أو يكون منقطعًا لا تقوم بمثله الحجة، أو يكون في الإسناد رجل مدلس لم يبين سماعه في الخبر من الذي سمعه منه. اهـ.

تنبيه مهم:

تساهل ابن حبان رحمه الله هو في توثيق المجهولين، وأما في التجريح فشديد التجريح، حتى إنه يقول في بعض من الشيخين: يروي المعضلات عن الأثبات فاستحق الترك. «رجال الحاكم» (١/٦-٨)

تنبيه آخر:

قال الشيخ رحمه الله: أما مسألة التوثيق فابن حبان في نوع واحد، وهو توثيق غير المجهولين الذي شاركه فيه غيره فتوثيقه معتبر. «غارة الأشرطة» (٢/٦٠)

❏ وسئل الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: عمن قال فيه ابن حبان: (ثقة) أو: (مستقيم)؟

فأجاب: من أهل العلم كما في «التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل»[(١)]، من قال فيه: إنه يقبل، وهو اختيار المعلمي، أما (ثقة) فالغالب أنه قد عرف هو نفسه بالتساهل في توثيق المجاهيل فيتوقف، فإذا وثق غير مجهول يقبل منه أما المجهولون فقد عرف منه التساهل في هذا. «المقترح» (ص٥٥)

إلا أن الشيخ وإن كان لا يرى قول ابن حبان في الراوي (ثقة)، أو (مستقيم الحديث) تعديلًا كافيًا لقبول خبر الراوي، إلا أنه يرى أن الراوي الذي وصفه ابن حبان هذه الأوصاف أرقى حالًا من الراوي الذي ذكره ابن حبان وسكت عنه.

قال الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: لكن بما أن «الثقات» أصح موجودًا بين يديك فإذا وجدت ابن حبان يقول في الراوي: (ثقة)، أو (ثقة متقن)، (مستقيم الحديث) فهذا أحسن، والمعلمي يرى قبول هذا، وإذا وجدت مجرد ذكره في «الثقات» ولم يقل ثقة فهذا مما تتوقف فيه. «غارة الأشرطة» (١/٣٠٧)

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: أما إذا اطلعت أنت على «ثقات ابن حبان» ووجدته ينص على شخص بأنه ثقة فهو أرفع من مجرد ذكره في كتابه «الثقات». «غارة الأشرطة» (١/٣٠٠)

❏ ٢- يحيى بن معين:

كان المحدث الضعيف يتصنع ليحيى بن معين، ثم يحيى بن معين يقول: (ثقة) وأهل بلده يجرحونه من أجل هذا، فإذا رأيت يحيى يوثق رجلًا غريبًا وقد جرحه أهل بلده فأهل بلده أعلم من يحيى به[(٢)]. (آخر شريط منه شرح «مقدمة صحيح مسلم»)

---

(١) لم ينقله عن غيره إنما ذكره عن نفسه انظر «التنكيل» (١/ ٤٥٠) وأيده عليه العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في الجملة، وعليه عمل الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ في «التقريب» ولله الحمد والمنة.

(٢) ذكر هذا العلامة المعلمي رَحِمَهُ اللَّهُ، في حاشيته على «الفوائد المجموعة» (ص٣٠).

❑ ٣- الإمام النسائي:

هو يقول إنه: (لا يترك الرجل حتى يجمع على تركه)، وحمل قوله: (حتى يجمع على تركه) على إجماع خاص، وذلك أن المحدثين رحمهم الله تعالى، طبقات، طبقة متشددة، وطبقة متوسطة.

فمن الأولى: شعبة، وسفيان، فشعبة متشدد، وسفيان متوسط.

ومن الثانية: عبدالرحمن بن مهدي، ويحيى بن سعيد القطان، فيحيى بن سعيد القطان متشدد، و عبدالرحمن بن مهدي متوسط.

ومن الثالثة: أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، فيحيى متشدد، وأحمد بن حنبل متوسط.

ومن الرابعة: البخاري وأبوحاتم محمد بن إدريس الرازي، أبوحاتم متشدد، والبخاري متوسط.

ذكر هذا السيوطي رحمه الله في مقدمة كتاب النسائي[١].

(الشريط الأول من شرح "مختصر علوم الحديث")

❑ ٣- أبوحاتم:

❑ قيل للشيخ رحمه الله: قول ابن دقيق العيد لا يكون تجهيل أبي حاتم حجة ما لم يوافقه غيره[٢].

فقال: هذا ليس بصحيح أبوحاتم جهل رجلًا ما جهله إلا أبوحاتم فنحن بين شيئين، إما أن نأخذ بتجهيل أبي حاتم، وإما أن يبقى الرجل مجهولًا (لأنه) ما

---

(١) (١/٣-٤)، نقلًا عن "النكت" (١/ ٤٨٢) لابن حجر.

(٢) لم أقف على هذا القول المحكي عن ابن دقيق العيد بعد البحث الطويل أنا أستبعده عنه وما أراه إلا وهمًا من السائل والله أعلم.

عارضه من يوثقه، فإما أن نأخذ بتجهيل أبي حاتم، أو نبقيه نحن مجهولًا؛ لأنه ما وثقه معتبر ولأن نأخذ بتجهيل أبي حاتم أولى من أن نحكم عليه بأنه مجهول و«ميزان الاعتدال» مملؤ بتجهيل أبي حاتم[1].

ثم قال: يدفع تجهيل أبي حاتم بتوثيق البخاري، أو علي بن المديني، أو يحيي بن معين، أو الإمام أحمد. (أسئلة نساء عدن)

وسئل الشيخ: لماذا يكثر أبوحاتم من التجهيل لمن لا يعرفه؟

فأجاب: أبوحاتم متشدد. (مراجعة التدريب الشريط الثامن)

❑ ٤- العجلي:

سئل رحمه الله: ما وجه تساهل العجلي؟

فأجاب: قد عرف بالاستقراء من تفرده مع ابن حبان بتوثيق بعض الرواة الذين لم يوثقهم غيرهما، فهذا عرف بالاستقراء، وإلا فلا أعلم أحدًا من الحفاظ نص على هذا، والذي لا يوثقه إلا العجلي، والذي يوثقه أحدهما أو كلاهما، فقد لا يكون بمنزلة صدوق، ويصلح في الشواهد والمتابعات، وإن كان العجلي يعتبر أرفع في هذا الشأن فهما متقاربان... «المقترح» (ص٥٣)

❑ ٥- إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني:

قال: أما الحافظ ابن يعقوب الجوزجاني فهو شديد التحامل على أصحاب عليٍّ رضي الله عنه. «الشفاعة» (ص١٤٦)

وقال: الجوزجاني فيه شيء من النصب، فإذا تحامل على شيعي نظرت ماذا قال

---

(١) قال الإمام الذهبي رحمه الله في ترجمة أبان بن الحكم من «ميزان الاعتدال»: اعلم أن كل من أقول فيه مجهول ولا أسنده إلى قائله فأن ذلك هو قول أبي حاتم فيه اهـ وبنحوه في مقدمة كتابه «المغني في الضعفاء» (١/ ٣٤-٣٥).

غيره[1]. (عن شريط النكت الحسان على "مقدمة لسان الميزان")

❑ ٦- أبو الفتح الأزدي:

قال الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: أبو الفتح الأزدي متشدد. "غارة الأشرطة" (٢/٥٩)

❑ ٧- ابن شاهين:

وسئل شيخنا رَحِمَهُ اللَّهُ عن ابن شاهين؟

فأجاب: ابن شاهين أعرف أنه من المتساهلين[2]. "المقترح" (ص٨٩)

❑ ٨- الإمام الدارقطني:

سئل شيخنا عن تساهل الدارقطني فقال: أما الدارقطني فيحتاج إلى دراسة، والله أعلم. "المقترح" (ص٨٣)

وقال: وهكذا الدارقطني فهو متساهل في سننه وهو إمام يقول الذهبي: وأنت إذا قرأت في كتابه العلل، تندهش ويطول تعجبك، لكن في سننه تساهل فربما يحسن أحاديث أسانيدها ضعاف، أو ربما يقول: رجاله ثقات. وفي سنده ضعفاء، فهو يتساهل في سننه[3]. "الغارة" (٢/٢٦٣)

وسئل رَحِمَهُ اللَّهُ: هل الدارقطني متساهل في التوثيق؟

---

(١) قال الحافظ ابن حجر: الجوزجاني كان ناصبيًّا منحرفًا على عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. انظر "هدي الساري" (ص٣٩٠)، وانظر منه (ص٤٠٦)، وقال ابن عدي: كان شديد الميل إلى مذهب أهل دمشق، في الميل على عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. "ميزان الاعتدال" (١/ ٧٥-٧٦)، وللمعلمي رَحِمَهُ اللَّهُ في "التنكيل" كلام في رد هذا القول، فراجعه غير مأمور.

(٢) قال الإمام الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في "الضعيفة" (١١/ ٢/ ٦٢٧): قد لمسنا في توثيقات ابن شاهين من التساهل ما عرف به غيره.

(٣) راجع "مقدمة رجال الدارقطني" لشيخنا رَحِمَهُ اللَّهُ.

فأجاب: الدارقطني في «سننه» غير الدارقطني في كتاب «العلل»؛ ففي سننه يحصل منه تساهل في التصحيح والتوثيق والتحسين[1]، لكن بما أن السنن غالبها غرائب فينبغي أن تبحث، وأيضًا أبوالطيب الهندي رحمه الله خرج الدارقطني وأتى بفوائد طيبة جزاه الله خيرًا. «الرحلة الأخيرة لإمام الجزيرة» (ص١٨٢-١٨٣)

وقال في ترجمة محمد بن عبدالله الصنعاني: قال الدارقطني عقب الحديث -وكفى به-: رواته مجهولون وضعفاء، إلا شيخنا وابن عبدالباقي. «رجال الدارقطني» (ص٤٠٣)

❑ ٩- ابن السكن:

سئل الشيخ عن ابن السكن فقال: أما ابن السكن فلم أقرأ كثيرًا عنه، والذي يظهر أنه من المتساهلين في التصحيح. «غارة الأشرطة» (١/٣٠٠)

❑ ١٠- الإمام البزار:

قال شيخنا رحمه الله: أما البزار فقد عرف تساهله[2]. «المقترح» (ص٨٣)

وقال: أما البزار فعند أن كنت أبحث في «كشف الأستار عن زوائد البزار»[3]، وجدته متساهلًا؛ يحسن أحاديث فيها متهمون، ويصحح أحاديث فيها متهمون، وناهيك بالحافظ الهيثمي صاحب «مجمع الزوائد»، وهو من المتساهلين فهو ينبه على كثير من تساهلاته. «غارة الأشرطة» (١/٣٠٠)

❑ ١١- الحاكم النيسابوري:

قال الشيخ رحمه الله في ترجمة عبدالرحمن بن حبيب بن أردك: قال النسائي: منكر

---

(١) وأما في التضعيف فقد قال ابن عبدالهادي في «تنقيح التحقيق» (٢/٨٨٨): فإن الدارقطني قل أن يضعف رجلًا ويكون فيه طب.

(٢) قال الهيثمي: البزار يتساهل في التوثيق. «كشف الأستار» (٣/٢١٩). وقال الألباني فيه: متساهل. «الدرر في مسائل المصطلح والأثر» (ص٧٦).

(٣) لبحث «الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين».

الحديث. كما في «تهذيب التهذيب»، وأما توثيق ابن حبان والحاكم له فغير مقبول هنا؛ لأنهما متساهلان. «تحقيق التفسير» (٥١٩/١)

□ وسئل الشيخ: أيهما أشد تساهلًا الحاكم أم ابن حبان؟

فأجاب: تساهل ابن حبان في توثيق المجاهيل وتصحيح أحاديثهم، هذه المسألة شاركه فيها الحاكم وزاد: رواية الأحاديث الضعيفة والموضوعة، مثل روايته لإسحاق ابن بشر الكاهلي وللواقدي ولإسحاق بن بشر البخاري ومحمد بن حاتم الكشي وأبي بكر بن أبي دارم فالحاكم شارك شيخه ابن حبان وزاد عليه التساهل في التصحيح والإكثار من الآثار الموضوعة. (مراجعة التدريب)

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: في ترجمة شريك بن الخطاب العنبري: ترجمه ابن أبي حاتم رَحِمَهُ اللَّهُ (ج٤/ ص٣٦٧): فقال: روى عن ابن أبي نجيح، روى عنه حبان بن هلال، ومحمد ابن عيسى الطباع، وعبيد الله بن عمر القواريري، سمعت أبي يقول ذلك. اهـ والحاكم في آخر الصفحة (٩٦/١) رقم (١١٣٤). ط الحرمين. يقول: وهو شيخ ثقة من الأهواز. والله أعلم.

ولكن الحاكم متساهل، فالمعتبر كلام أبي حاتم وهو مستور الحال. والله أعلم.

«رجال الحاكم في المستدرك» (٤١٧/١)

وقد أخرج الحاكم حديثًا ثم قال: وأبوسعيد هو عقيصاء ثقة، فتعقبه الشيخ قالًا: في «ترتيب تاريخ ابن معين» (٧٠٧/٢) أبوسعيد عقيصاء سمع من علي؟ قال: نعم، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا، فمن أين للحاكم أنه ثقة مأمون[1]. «مستدرك» (١٤٥/٣)

وسئل الشيخ عن تعديل الحاكم فقال: هو متساهل أما في «تاريخ نيسابور» فالناس عيال عليه فيه. (نقله عنه شيخنا يحيى الحجوري)

---

(١) بل تركه الدارقطني وقال الجوزجاني: غير ثقة كما في «الميزان» (٨٨/٣)، و«اللسان» (٢١٩/٤).

وقال شيخنا: والحاكم متساهل في تصحيح أحاديث المجهولين فقد ذكر في «المستدرك»[1]، بعد حديث أبي هريرة: «من لا يدعو الله يغضب عليه»، قال: هذا حديث صحيح الإسناد فإن أبا صالح الخوزي، وأبا المليح الفارسي لم يذكرا بالجرح، إنما هما في عداد المجهولين. «المقترح» (ص٨٣-٨٤)

❑ ١٢- ابن القطان الفاسي:

قال الشيخ رحمه الله: متشدد فربما يجرح بما ليس بجارح[2]. «غارة الأشرطة» (٢/٥٩)

❑ ١٣- أبومحمد بن حزم:

سئل الشيخ رحمه الله: عن حكم ابن حزم على سعيد بن أبي هلال بالاختلاط؟

فقال: أما حكم أبي محمد بن حزم، فالظاهر أنه ليس بحجة، أبومحمد بن حزم رحمه الله حجة ثقة مأمون في نقله، أما في أحكامه كغيره من العلماء، بل فيما يتعلق بعلم الحديث أنزل من غيره من العلماء، فعلى هذا لا يحكم عليه بأنه مختلط.

(الامتنان بأجوبة شباب مسجد الرحمن)

وهكذا «المحلى» لأبي محمد بن حزم يعتبر كتاب فقه، وكتاب جرح وتعديل، وكتاب تصحيح وتضعيف، وكتاب ردود على أباطيل، فأنصح كل طالب علم أن يقتنيه، ويحذر من بعض تصحيحاته، أو بعض تضعيفاته لبعض الأحاديث.

ثم أيضًا يحذر من تهجمه على العلماء، التهجم الذي فيه مجازفة غير مقبول من أبي محمد بن حزم رحمه الله، فربما تحامل على الإمام مالك، أو على أبي حنيفة، أو على غيره من الأئمة، نستفيد من كتابه، أما تحامله فلا. وكذلك لا يعتمد عليه في الأسماء والصفات، فإنه أوّل كثيرًا منها.

---

(١) «المستدرك» (١/٦٧٣) ط الحرمين.

(٢) قال الإمام الذهبي رحمه الله في ترجمة ابن القطان من «تذكرة الحفاظ» (٤/١٤٠٧): لكنه تعنت في أحوال الرجال فما أنصف بحيث يلين هشام بن عروة ونحوه.

□ ١٤- ابن قتيبة:

سئل شيخنا عن ابن قتيبة: هل هو ممن يعتمد قوله في الجرح والتعديل؟

فأجاب: أما ابن قتيبة فهو متكلم فيه، ولا أعلم له كبير كلام على الجرح والتعديل، بل هو ناقل، ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: إنه خدم العقيدة[١]، ودافع عنها بكتبه، منها: «تأويل مختلف الحديث»، وقد قيل: إن به شيئًا من النصب، وقد أنكر العلماء على الحاكم قوله: أجمعوا على أن القتبي -هو يعني: ابن قتيبة- كذّاب. فقال الحافظ الذهبي بعدها: هذا كلام ليس بصحيح[٢]؛ فهو قد خدم السنة، جزاه الله خيرًا، وهو ليس من أئمة الجرح والتعديل. «الغارة» (٢/٢٧٤)

□ ١٥- ابن النديم:

سئل عنه شيخنا: هل هو ممن يعتمد قوله في الجرح والتعديل؟

فأجاب: أما ابن النديم فمجروح جدًّا؛ رافضي معتزلي واسمه: محمد بن إسحاق ابن النديم، كما في «لسان الميزان»[٣]، فلا يعتمد عليه ولا كرامه[٤]. «الغارة» (٢/٢٧٤)

□ ١٦- محمد بن سعد الهاشمي مولاهم البصري:

سئل الشيخ رحمه الله: أغلب مادة ابن سعد في الرجال عن الواقدي، ما أثر ذلك

---

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية: وابن قتيبة من المنتسبين لأحمد وإسحاق والمنتصرين لمذاهب السنة المشهورة، وله في ذلك مصنفات متعددة. «الفتاوى» (١٧/ ٣٩١)؛ ولقبه بخطيب السنة. «الفتاوى» (١٧/ ٣٩٢).

(٢) ونص كلامه: هذه مجازفة قبيحة، وكلام من لم يخف الله. «الميزان» (٢/ ٥٠٣).

(٣) (٥/ ٨٠).

(٤) قال المعلمي رحمه الله: وابن قتيبة وابن النديم لا شأن لهما في معرفة الراوية والخطإ والصواب فيها، وأحوال الرواة ومراتبهم، وإنما فن ابن قتيبة معرفة اللغة والغريب والأدب، وابن النديم رافضي وراق فنه معرفة الكتب التي يتجر فيها. «التنكيل» (١/ ٩٤).

في قبول تجريحه؟

فأجاب: ابن سعد رَحِمَهُ اللَّهُ يعتبر من أئمة الجرح والتعديل، وعباراته تنقل في «التهذيب»، وفي غيره، و«طبقاته» موجودة فإذا وجدت الجرح مأخوذًا من شيخه الواقدي تركته، فإن الواقدي هو مجروح نفسه، بل قال النسائي رَحِمَهُ اللَّهُ: الكذابون أربعة -أي: رءوس الكذابين-: الواقدي ببغداد، ومحمد المصلوب بالشام، مقاتل بن سليمان بخرسان، وإبراهيم بن أبي يحيى بالمدينة[1].

فالواقدي يعتبر رأسًا من رءوس الكذابين، لكن إذا وقفت أنت نفسك على الطبقات، ولم تر الجرح من شيخه فهو مقبول وله مكانته[2]، ولا يعارض من جرحه الإمام البخاري أو الإمام أحمد أو يحيى بن معين، فهو أنزل منهم، وأنصح في هذا بمراجعة «التنكيل» فإنه بين أنه نفسه ليس بالعمدة لكنه يؤخذ إذا لم يعارضه شيء[3].

«غارة الأشرطة» (١/١٨٠)

❑ ١٧- الحافظ الهيثمي:

قال الهيثمي في سند فيه راوٍ مجهول: رجاله ثقات.

فقال الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: ثم قول الهيثمي: (رجاله ثقات). لعله اعتمد على توثيق ابن حبان كما يحصل غير مرة. «إجابة السائل» (ص١٤٧)

وحكم شيخنا على عمرو بن رافع أنه مستور الحال ثم قال: وقول الهيثمي: رجاله

---

(١) «مجموعة رسائل للنسائي» (ص٧٦) ونقله عنه غير واحد.

(٢) قال الإمام الذهبي: وكذا تكلم محمد بن سعد الحافظ في كتاب «الطبقات» له بكلام جيد مقبول. «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل» (ص١٧٢).

(٣) قال المعلمي رَحِمَهُ اللَّهُ: ومع ذلك فليس ابن سعد في معرفة الحديث ونقده، ومعرفة درجة رجاله في حد أن يقبل منه تليين غيره، على أنه في أكثر كلامه إنما يتابع شيخه الواقدي، والواقدي تالف. «التنكيل» (١/ ٩٥).

ثقات. لعله اعتمد على توثيق ابن حبان لعمرو بن رافع. «حاشية ابن كثير» (١/ ٥٤٠)

وحكم على القعقاع بن عبدالله أنه مستور الحال ثم قال: أما قول الحافظ الهيثمي في «المجمع» (٨/ ٨): رجاله ثقات. فلعله اعتمد على ابن حبان، وابن حبان معروف بتوثيق المجهولين. «حاشية ابن كثير» (٢/ ٤٦٣)، وراجع ترجمة الهيثمي من «إتحاف الخليل»

١٨- الحافظ المنذري:

نقل الشيخ عن الهيثمي في «المجمع» (١/ ٣٧٨) أنه وثق النعمان بن قراد، ونقل عن الحافظ المنذري في «الترغيب والترهيب» (٤/ ٤٤٨) أنه قال: في سند حديث هو فيه: وإسناده جيد ثم قال: قد اعتمد هذان الحافظان على توثيق ابن حبان للنعمان بن قراد، وهو مجهول؛ فقد ذكره ابن أبي حاتم (٨/ ٤٤٦) ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا، ولم يذكر عنه الحافظ راويًا سوى زياد بن خيثمة فهو مجهول العين، وأما ابن حبان فإنه يوثق المجهولين كما في مقدمة «لسان الميزان». «الشفاعة» (ص٨٢)

١٩- الإمام الذهبي:

ذكر لشيخنا رَحِمَهُ اللَّهُ قول الذهبي في راوٍ: (صدوق).

فقال: لابد أن ينظر ماذا قال العلماء المتقدمون وترجع إلى «تهذيب التهذيب» فإذا قال حافظ من الحفاظ المتقدمين، الذين هم من معاصري يحيى بن معين: إنه صدوق فيكون صدوقًا، وأما إذا لم يوثق ثم يأتي الحافظ الذهبي ويقول: إنه ثقة، أو صدوق فنحن نتوقف في كلام الحافظ الذهبي[1]، وكثيرًا ما يقول في كتابه «الكاشف»: فلان

---

(١) قال الحافظ ابن حجر في ترجمة خالد بن أنس: وقد تكرر للذهبي في هذا الكتاب إيراد ترجمة الرجل من كلام بعض من تقدم فتارة يورده كما هو وتارة يتصرف فيه وفي الحالين لا ينسبه لقائله فيوهم أنه من تصرفه، وليس ذلك بجيد؛ فإن النفس منه إلى كلام المتقدمين أميل، وأشد ركونًا. وبالله التوفيق. «لسان الميزان» (٢/ ٤٣٠-٤٣١). وقال في ترجمة علي بن صالح الأنماطي: فينبغي التثبت في الذين يضعفهم المؤلف من قِبَلِهِ. «لسان الميزان» (٤/ ٢٧٥).

وثق فنرجع فإذا هو اعتمد على توثيق ابن حبان أو توثيق العجلي، أو توثيقهما، فالمعتبر في هذا هو الرجوع إلى كلام المتقدمين رحمهم الله، أما الإمام الذهبي ففي قوله: صدوق، أو كذا فبينه وبين الرجل مراحل. «المقترح» (ص٥٢)

❑ وقال قد يذكر الحافظ الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ بعض المحدثين الصوفية ويثني عليهم ويصفهم بأوصاف ضخمة، فأنقل كلامه كما هو، غير مقتنع به[1]، فإن التصوف

---

(١) اعترض محقق «علوم الحديث» للحاكم أحمد فارس السلوم على كلام شيخنا رَحِمَهُ اللَّهُ فقال (ص٣٠) معلقًا على قول الذهبي: العلامة المتبحر ذو الفنون: فأين يرحمك الله هذا الثناء المزعوم والتبجيل المنتقد؟! وفي اعتقاد ذلك إساءة ظن بالإمام الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ؛ إذ ليس في وصف الرجل أنه علامة أو متبحر، أو صاحب فنون تزكية له.

أقول: هذه مكابرة واضحة لا تصدر إلا عن جاهل أو صاحب هوى؛ فبالله عليك، إن لم تكن هذه الأوصاف: العلامة المتبحر ذو الفنون تزكية، وأي تزكية وثناء أيما ثناء، فما هي التزكية والثناء؟

أدع الجواب لكل من أعطاه الله مسكة من عقل، وسلمه الله من المكابرة وإنكار المحسوسات.

ثم قول أحمد سلوم: وفي اعتقاد ذلك إساءة ظن بالإمام الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ. غير صحيح فما زال أهل العلم يرد بعضهم على بعض، ولا يعد ذلك إساءة ظن من الراد على المردود عليه؛ فقد رد بعض الصحابة على بعض، ولم يكن ذلك إساءة ظن من الراد بالمردود عليه، وقد رد الدارقطني على البخاري ومسلم، وهكذا الإمام الذهبي على العقيلي، في شأن علي ابن المديني، وهكذا رد ابن حجر على الإمام الذهبي وما زال العلماء إلى زماننا هذا بين راد ومردود عليه، ولم يعد أحد منهم ذلك إساءة ظن بالمردود عليه.

وقد أقام شيخنا رَحِمَهُ اللَّهُ البرهان على ما انتقده على الإمام الذهبي من مدح الجاحظ وتزكيته بالأوصاف الضخمة والعبارات البليغة، لكن أحمد السلوم لهوًى في نفسه بتر كلام الشيخ؛ فقد قال الشيخ عقب مدح الذهبي للجاحظ: وفي «لسان الميزان» للحافظ ابن حجر ما يدل على كفره، وأما كونه كذابًا وإمامًا من أئمة البدع فهذا مما لا شك فيه.

فما أدري ما الحامل لأحمد سلوم في التجلد في الدفاع عن هذا المبتدع الضال وقد وصفه الإمام الذهبي في «الميزان» (٣/ ٢٤٧) بقوله: قلت: وكان من أئمة البدع.

ثم تراه في «السير» يمدحه بتلك الأوصاف، وهذا الصنيع من الإمام الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ وإن كان=

= خطأً ظاهرًا -كما بينه شيخنا العلامة مقبل بن هادي رَحِمَهُ اللَّهُ بارزًا على ذلك البرهان- ومخالفًا لمنهج الإمام الذهبي من تحقير أهل الأهواء، ودس كرامتهم ومكانتهم، إلا أنه قد يتعذر له أنه إنما أراد الترجمة فقط وليس في مقام النقد، ولذا لا تجده في «الميزان» يصف أهل البدع بمثل هذه الأوصاف، بل تجد فيه من جَرْحِهِ لهم وسطوته عليهم وتحقيرهم بالعبارات البليغة ما شئت.

ولا أدل على ذلك من ترجمته للجاحظ فانظر كيف وصفه في «سير النبلاء» بالأوصاف الضخمة والثناء الكبير بالعلامة المتبحر وذو الفنون ثم هو في «الميزان» لا يذكر شيئًا من ذلك، بل ترجم له بقوله: قال ثعلب: ليس بثقة ولا مأمون. ثم عقب بقوله: قلت: كان من أئمة البدع.

هذا أمثل ما يعتذر للإمام الذهبي عن مثل هذا والله أعلم.

وبهذا التقرير تعلم بطلان قول أحمد السلوم: ولو نزل الشيخ الوادعي كلام الذهبي منزله الحقيقي، وعرف مدلولات ألفاظه لما اتهم الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ بمثل هذا. والله أعلم.

أقول: هذا الرجل قطع الهوى قلبه، وأعمى بصره عن رؤية الحق فحمل كلام الشيخ ما لا يتحمل فشيخنا رَحِمَهُ اللَّهُ قيد هذا بقوله: قد يذكر الحافظ الذهبي بعض المحدثين الصوفية ويثني عليه ويصفهم بأوصاف ضخمة.

فقيد شيخنا ذلك ببعض المحدثين من الصوفية، وأما هذا الرجل فحمل كلام الشيخ ما لا يتحمله فادعى أن شيخنا رَحِمَهُ اللَّهُ اتهم الذهبي بمدح الصوفية والمبتدعة، غافلًا عن تقييد الشيخ ذلك ببعض المحدثين من الصوفية، وهذه دعوى أوسع من محل النزاع.

وقد علمت فيما سبق أن شيخنا رَحِمَهُ اللَّهُ قد أقام البرهان فيما انتقده على الإمام الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ بما لا يدع لمنصف شكًا في صحة كلامه، وتلقيه بالقبول والتسليم، والإمام مؤرخ الإسلام الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ غير معصوم وكلٌّ يؤخذ من قوله ويرد، إلا رسول الله ﷺ، وليس الحامل لهذا الرجل هو الدفاع عن الإمام الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ فيما يظهر لي إذ لو كان كذلك وكان مريدًا النصح فقط لعرف الجميل لأهله وعرف قيمة هذا الكتاب والمرجع العظيم من مراجع التراجم والرجال، ولتلطف في رد كلام من ينتقده -حسب زعمه- وانتقده، إن كان مصيبًا، وهو في غاية من الأدب والإجلال كعادة طلاب العلم في الخطاب مع علماء الإسلام الذين أحيا الله بهم البلاد والعباد، وحطم بهم الشرك والبدع، وأنواع الخرافات، ولا ضير عليه في ذلك فأهل العلم ما زالوا بين راد ومردود عليه.

وكما قيل: =

مبتدع، ولقد أحسن الإمام الشافعي إذ يقول: لو أن رجلًا تصوف في أول النهار لما جاء آخره إلا وهو أبله أو بهذا المعنى. (ذكره ابن الجوزي في مقدمة "صفة الصفوة"[1]).

وقال مروان بن محمد الطاطري: ثلاثة لا يؤتمنون: الصوفي والقصاص ومبتدع يرد على المبتدع، ذكره عنه القاضي عياض في "ترتيب المدارك"[2]، في ترجمة محمد بن مروان.

فالحافظ الذهبي يطلق العبارات الضخمة على المبتدعة، وإليك مثال على ذلك في "السير" (٥٤٦/١١): يثني على الجاحظ وهو عمرو بن بحر فيقول: العلامة المتبحر ذو الفنون.

وفي "لسان الميزان"[3] للحافظ ابن حجر ما يدل على كفره، فمثل هذا ما يعظم، ولا كرامة، وهكذا الصوفية المبتدعة لا يستحقون التعظيم وإن كانوا بين مستقل

= وجدال أهل العلم ليس بضائري ... ما بين غالبهم من المغلوب

لكن الحامل له فيما يظهر لي في التستر بالدفاع عن الإمام الذهبي وفي الواقع أنه دفاع عن الجاحظ، المعتزلي الضال، هو التوصل للنيل من شيخنا العلامة المجدد مقبل بن هادي الوادعي رحمه الله الذي نصر الله به السنة في هذا العصر، نصرًا مؤزرًا، وانتشر علمه وطلابه في أنحاء المعمورة، انتشار النار في هشيم الحطب، الأمر الذي قطع قلوب أعداء السنة، غيظًا على هذا الإمام ودعوته لهوى النفوس، سريرة لا تعلم * قد حار فيها عالم متكلم.

وصدق محدث العصر الألباني إذ يقول: إنه لا يطعن في شيخنا إلا أحد رجلين: إما جاهل فيعلم، وإما صاحب هوى فنسأل الله أن يهديه أو يقصم ظهره.

فاحذر يا سلوم أن تكون الثاني فنخشى أن تصيبك دعوة الشيخ رحمه الله نسأل الله لنا ولك الهداية إلى الصراط المستقيم، والثبات عليه، وأن يرزقنا كمال الأدب مع علماء الإسلام السابقين واللاحقين، والسير على ما ساروا عليه، إنه على كل شيء قدير.

(١) أخرجه البيهقي في "مناقب الشافعي" (٢٠٧/٢). بلفظ: لو أن رجلًا تصوف في أول النهار، لم يأت عليه الظهر إلا وهو أحمق.

(٢) (٤٢٠/٢).

(٣) راجع ترجمته من "إتحاف الخليل".

ومستكثر. «رجال الحاكم» (١/١٤-١٥)

وقال صاحب «شفاء العليل» (ص٤٧٥): وقد ذكر الشيخ مقبل بن هادي الوادعي أن الذهبي إذا قال في الراوي (وثق) فإنه في الغالب يعني: توثيق ابن حبان للراوي[1] ولابد من النظر في ترجمة الراوي والحكم عليه بما يستحق اهـ

وقال في محمد بن إبراهيم بن بكير: لم أجد له ترجمة إلا في «الميزان»[2]، قال الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ: ما علمت به بأسًا. اهـ وهذا لا يكفي في قبول حديثه، لا سيما وبين الإمام الذهبي وبينه مفاوز تتقطع دونها أعناق المطي.

«المعلة» (ص٤٨٦)، رقم (٤٥٤) وانظر «تفسير ابن كثير» (٢/١٣٥-١٣٦)، و«الشفاعة» (ص٢٦٧- وص٢٥٥)

قول الإمام الذهبي في الراوي: (الراوي لا يعرف).

قيل للشيخ: إن الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ أحيانًا يذكر في ترجمة الراوي أقول المتقدمين بتعديله ثم يعقب ذلك بقوله: (لا يعرف) كما في (شبيب بن عبدالملك التميمي) قال أبوزرعة: صدوق، وقال أبوحاتم: شيخ بصري ليس به بأس لا أعلم أحدًا حدث عنه غير معتمر ابن سليمان، وهو أكبر منه، قال الذهبي: قلت: لا يعرف، فما وجه قول الذهبي وقد وثقه غيره؟

فأجاب: نحن نأخذ بأقوال العلماء المتقدمين، وقول الإمام الذهبي في هذا إذا كان لا يعرفه فقد عرفه غيره، وكثيرًا ما يتعقب عليه الحافظ ابن حجر، فنحن نأخذ بأقوال العلماء المتقدمين[3]. «المقترح» (ص٥١-٥٢)

---

(١) وكذا قال الإمام الألباني في الصحيحة (٢/ ٢/ ٣٧٧).

(٢) «الميزان» (٣/ ٤٤٨).

(٣) مما ينبغي أن يعلم أنه ليس كل من قال فيه الإمام الذهبي (لا يعرف)، ومثله (فيه نجهالة)، أو (لا يدري من هو) يكون غير محتج به عنده. =

□ ٢٠- الحافظ ابن حجر:

راجع كلام الشيخ حوله في ما سبق نقله من كلام الشيخ عن "تقريب التهذيب"

□ ٢١- الحافظ السيوطي:

ذكر شيخنا حديثًا فيه راويان ذكر الهيثمي أنه لم يعرفهما.

ثم قال الشيخ: وقول المناوي في "فيض القدير": إن السيوطي صححه مما يدل على تساهله في التصحيح (١/ ٥٥٩).

ونقل عن السيوطي تصحيح حديث لم يتيسر للشيخ الوقوف على سنده ثم قال:

ونحن متوقفون من الحكم عليه لأن السيوطي رَحِمَهُ اللهُ متساهل. "أسباب النزول" (ص١٧٢)

وقال بعد أن أبان ضعف حديث: «**الأبدال في أمتي ثلاثون**» وأن في سنده مجاهيل، كما قال الهيثمي في "مجمع الزوائد" (١٠/ ٦٣): وقول المناوي في "فيض القدير": إن السيوطي صححه مما يدل على تساهله في التصحيح.

"تحقيق التفسير" (١/ ٥٥٩)

وقال أيضًا: الإمام السيوطي رَحِمَهُ اللهُ معروف بالتساهل في إيراد الأحاديث الضعيفة

= فقد يطلقها على رواة محتج بهم عنده، لكنهم لقلة روايتهم يقول فيهم: (يعرف) أي: بالنسبة لي لقلة روايته، وإن كان قد عرفه غيري فالقول قوله، وهو لا ينافي قولي، لأنه خاص بي يدل على ذلك أنه قال في ترجمة أسفع بن أسلع: ما علمت روى عنه سوى سويد بن حجير الباهلي ووثقه مع هذا يحيى بن معين (فما كل من لا يعرف ليس بحجة ولكن هذا الأصل) "ميزان الاعتدال" (١/ ٢١١)، ويدل على ذلك قوله في علي بن إبراهيم البغدادي: شيخ للبخاري وثقه وفيه جهالة في معرفتنا. "المغني في الضعفاء" (٢/ ١٩)، وقوله في قابوس بن أبي المخارق: تابعي مجهول، وقال النسائي: لا بأس به. "المغني في الضعفاء" (٢/ ١١١) مع أنه قد صرح في موضع آخر من "المغني" (٢/ ١٣٩) أن الإمام النسائي لا يوثق أحدًا إلا بعد الجهد اهـ ملخصًا من كتابي "تنبيه الأريب ببعض أخطاء تحرير تقريب التهذيب".

والموضوعة، ولا يحكم عليها بما تستحقه، وكتابه القيم «الدر المنثور» أكبر شاهد على تساهله. تقديم الشيخ لكتاب «كشف الغمة» (ص٥)

❑ ٢٢- الإمام محمد بن علي الشوكاني:

سئل شيخنا رَحِمَهُ اللهُ: هل الشوكاني يعتبر من أئمة الشأن يصحح ويضعف ويتكلم في الرجال؟

فأجاب: الشوكاني يستفيد من كتب الحافظ ابن حجر، وأنا أنصح بمراجعة أحكام الشوكاني في مثل «التلخيص الحبير»، و«فتح الباري».

ولسنا نقول: إنه لا يعتمد عليه أصلاً، وفي النفس شيء من أحكامه رَحِمَهُ اللهُ، فيحتاج أن يرجع إلى كتب الرجال. والله المستعان. «الغارة» (٢/٦١)

طرق الأئمة في الحكم على الرواة

❑ سئل شيخنا: عن طرق الأئمة في الحكم على الرواة؟

فأجاب: إن كان معاصرًا نظروا في حديثه وفي أمره، وإن كان غير معاصر نظروا في حديثه، فإذا لم يخالف الثقات علموا أنه حافظ وقد أتقن حديثه، وقد ذكر هذا مسلم في مقدمة «صحيحه»[1]، وذكره غير مسلم رَحِمَهُ اللهُ، وذكر المعلمي في «التنكيل عما في تأنيب الكوثري من الأباطيل»: أن يحيى بن معين ربما يوثق الشخص الذي لم يوثق ويستحق أن يكون مجروحًا؛ لأن يحيى ينظر في حديثه، فلا يجده مخالفًا للثقات فيوثقه[2]، فهاتان طريقتان في هذا الأمر. «المقترح» (ص٥٠)

---

(١) (١/٥٦-٥٧) حيث قال: وعلامة المنكر في حديث المحدث إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا، خالفت روايته روايتهم أو لم تكد توافقها.

(٢) قال المعلمي رَحِمَهُ اللهُ: وكذلك ابن سعد وابن معين وآخرون يوثقون من كان من التابعين وأتباعهم، إذا وجدوا رواية أحدهم مستقيمة... «التنكيل» (١/ ٦٩) وانظر تعليقه على «الفوائد المجموعة» (ص٣٠).

❏ وسئل: ألا يعرف التعديل بسبر أحاديث الراوي؟

فأجاب: هذا يعرف بسبر حديثه وهذا لمن لم يكن جالسه الحفاظ، أما الذي يجالسه الحفاظ فهم يعرفونه، لكن رجل ما جالسوه ولا رأوا أحاديثه يسبرون أحاديثه، فإذا كان الغالب على أحاديثه الصواب قبلوه، وإذا كان الغالب عليه الخطأ ردوا أحاديثه[1].

ومسلم تكلم على هذا في مقدمة «صحيحه»، علامة المنكر أن تعرض أحاديثه على أحاديث الثقات فتجدها لا توافقها. اهـ (من النكت الحسان على مقدمة «لسان الميزان»)

تعارض الجرح والتعديل

❏ بعد أن عرفت شروط الجارح والمعدل، ومنازل كثير منهم من حيث التشدد والتساهل والتوسط، نحب أن نعرض لك من كلام الشيخ رحمه الله الموقف الصحيح عند تعارض الجرح والتعديل، فقد سئل رحمه الله: أيهما يقدم الجرح أم التعديل؟

فأجاب: إذا كان الجرح مفسرًا (قُدِّم)، لكن ينبغي أن ينظر من الجارح؟ أهو من المعتمدين كيحيى بن معين، والبخاري، وأحمد بن حنبل، ويحيى القطان، وعبدالرحمن بن مهدي، وأبي زرعة، وأبي حاتم، إذا كان من هذا النوع فيُقبل مفسرًا، والجرح المفسر مثل أن يقول: يهم، يخطئ، له أخطاء، منكر الحديث، كذاب، متروك، هذا أيضًا جرح مفسر، وكذلك ضعيف جدًا، فمثل هذا يقدم الجرح المفسر على التعديل، أما إذا كان الجارح نفسه ضعيفًا مثل أبي الفتح الأزدي، ومثل: عبدالرحمن بن يوسف بن خراش، هو به شيء من الرفض، وربما جرح بعض أهل السنة.

---

(١) قال العلامة المعلمي في «الاستبصار في نقد الأخبار» (ص٥٥)وهي أعم الطرق. اهـ في بحث نفيس حول طرق الأئمة في الحكم على الرواة فراجعه غير مأمور.

فقد ذكر الإمام الذهبي في ترجمة أبي سلمة موسى بن إسماعيل المنقري ذكر فيها -ما ذكره لضعف فيه- إلا أن ابن خراش ذكره وقال: إنهم تكلموا فيه. فقال الذهبي: نعم تكلموا فيه بأنه ثقة ثبت يا رافضي[١].

وهكذا أيضًا إذا كان جرح الأقران، يعني: عُرِف أنها منافسة دنيوية، وهذا يحصل مثل ما بين أبي نعيم وابن منده[٢]، وابن حبان وبعض معاصريه[٣]، فربما إذا كان من جرح الأقران فينظر إلى السبب، فإذا كان السبب منافسة أو أمرًا دنيويًا هذا يتوقف فيه[٤]، أو كان الجارح لا يعرف الجرح، لأنه يشترط أن يكون عالمًا بأسباب الجرح، أو كان مغرضًا مثل هؤلاء السقط العصريين مثل: أبي رية، ومن جرى مجراه مثل أحمد أمين، وهكذا أيضًا الكوثري الذي يصحِّح ويضعف بالهوى، ومحمد رشيد أيضًا يصحح ويضعف بالهوى، أيضًا جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده المصري، كل هؤلاء ومن جرى مجراهم لا يُقبل كلامهم ولا كرامة، ولا يعتمد على كلامهم.

«إجابة السائل» (ص٤٩٧)

❑ وقال الشيخ رَحِمَهُ اللهُ: بعضهم يقول: لابد أن يذكر سبب التعديل، حجتهم يقولون: إن الشخص قد يتزين للمحدث، إما أن يحدث بأحسن ما عنده أو يتزين

---

(١) راجع «الميزان» (٤/ ٢٠٠).

(٢) راجع لذلك «الميزان» (٣/ ٤٧٩)، و«سير النبلاء» (١٧/ ٣٤)، و«أخبار أصبهان» (٢٣٠٦).

(٣) انظر «ميزان الاعتدال» (١/ ١١١)، وفيه كلام نفيس حول ما يجري بين الأقران من منافسة دينية ودنيوية.

(٤) ولو كان الجرح مفسرًا قال العلامة الصنعاني رَحِمَهُ اللهُ: لا يقبل الجرح من المتعادين مجملًا ولا مفسرًا، لمانع العداوة. «توضيح الأفكار» (٢/ ١٤٦).

وكذا لو كان جرحه في إمام ثبتت عدالته فإنه لا يقبل جرحه فيه ولو كان مفسرًا، قال ابن السبكي في الإمام ابن معين: ولا يقبل قوله في الشافعي ولو فسر وأتى بألف إيضاح لقيام القاطع بأنه غير محق بالنسبة إليه. الأول (٢/ ١٥٨).

بالهيئة، وقد سئل أحمد بن يونس عن عبدالله العمري فقال: لا يتكلم فيه إلا رافضي، يبغض أباه وجده، ولو رأيت لحيته وهيئته لعلمت أنه ثقة[1]، مع أن هذا ليس له دخل في التوثيق والعدالة، والله المستعان.

فمنهم من يقول: لابد أن تذكر أسباب العدالة والصحيح أنها ما تذكر. اهـ

(الشريط السابع من مراجعة «التدريب»)

❑ قال الحافظ: من ثبتت عدالته فلا يقبل فيه كلام أحد[2].

قال الشيخ: كلام الحافظ طيب إن الجرح المفسر مقدم على التعديل، وأن من ثبتت إمامته وجلالته لم يلتفت فيه إلى قول من تكلم فيه، إلا أن يأتي ببرهان فمن أجل هذا فالعلماء لا يلتفتون إلى النسائي في تجريحه لأحمد بن صالح بل قال العراقي:

وربما رد قول الجارح ... كالنسائي في أحمد بن صالح

وهكذا إذا جاء مهوس من المهوسين العصريين مثل حسن الترابي، ويقول: إن أحاديث البخاري تحتاج إلى نظر فيها فلا يلتفت لمثل هذا، فمن ثبتت إمامته لا يقبل الجرح فيه إلا من شخص عالم بأسباب الجرح ويكون أيضًا عنده تقوى وورع، على أن لا يقول إلا الحق. اهـ (من النكت الحسان على مقدمة «لسان الميزان»)

❑ قاعدة (تقديم الجرح المفسر على التعديل المبهم) ليست على إطلاقها

قال الشيخ رَحِمَهُ اللهُ: الجرح المفسر يعتبر مقدمًا، اللهم إلا أن يأتي المعدل بما يثبت وهم الجارح، كأن يقول: دخل بلاد كذا وكذا، وفلان لم يكن موجودًا بها، مثل ما

---

(١) أخرجه الخطيب في «الكفاية» (ص٩٩)، والفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٦٦٥).

(٢) صرح بهذه القاعدة الإمام أحمد كما في «التهذيب» (٧/ ٢٧٣)، وابن جرير الطبري كما في «هدي الساري» (ص٣٨٤)، وابن السبكي في رسالته «قاعدة في الجرح والتعديل» (ص١٣)، وابن عبدالبر في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ١٠٩٣).

ذكر ابن بطوطة[1] أنه رأى شيخ الإسلام ابن تيمية يصعد على المنبر ويقول: ينزل كنزولي هذا، فالعلماء يقولون: قدم ابن بطوطة الشام، وشيخ الإسلام ابن تيمية كان في السجن، فَعُلِمَ كذب ذلكم صاحب الرحلة[2].

ثم قال الشيخ: لكن إذا تكلم الجارح ولم يُنَفَ كلامه بما يوجب وهمه، أو كذبه فالجرح المفسر مقدم على التعديل والله المستعان.

ثم قيل له: هل يأخذ بهذه القاعدة مطلقًا دون النظر إلى قرائن أخرى؟

فقال: لابد من النظر إلى القرائن كما تقدم. (أسئلة نساء عدَن)

ومما ذكره الشيخ في (الشريط نفسه) أنه لابد من ثبوت السند إلى الجارح، وأن لا يكون الجرح المفسر مما علم أنه من كلام الأقران الذي يحصل إما لتنافس ديني، أو دنيوي[3] والله المستعان اهـ وهناك ضوابط أخرى سبق نقلها كلام الشيخ رحمه الله.

---

(١) في "رحلته" (ص٥٧).

(٢) ذكر الشيخ بكر أبوزيد رحمه الله في "التأصيل" (ص٧٧) أن هذه القصة مكذوبة من وجهين:

أحدهما: أن ابن بطوطة ذكر عن نفسه في "رحلته" (ص٥٠) أن دخوله دمشق كان في ٩رمضان عام ٧٢٦هـ مع أن شيخ الإسلام كان رهين السجن من شهر شعبان من نفس العام كما ذكر ذلك عدد من المؤرخين منهم ابن خطيب الناصرية في "الدر المنتخب".

ثانيهما: أن عقيدة شيخ الإسلام التي نشرها ودافع عنها تنافي هذا غاية المنافاة فلا يتصور منه أمر على خلاف ما يعتمده والله أعلم.

(٣) فلهذا لم يقبل العلماء قول مالك في ابن إسحاق (دجال من الدجاجلة)، ولا قول النسائي في أحمد بن صالح (ليس بثقة)، وأمثال هذا؛ لأن هذا الجرح وإن كان مفسرًا، إلا أنه من كلام الأقران الذي يطوى ولا يروى، ولهذا قال الصنعاني في "توضيح الأفكار" (٢/١٤٦): لا يقبل الجرح من المتعادين مجملًا ولا مفسرًا لمانع العداوة.

وقال ابن السبكي في ابن معين: لا يقبل قوله في الشافعي ولو فسر وأتى بألف إيضاح لقيام القاطع أنه غير محق بالنسبة إليه. "توضح الأفكار" (٢/ ١٥٨).

- إذا تعارض الجرح والتعديل المبهمين

سئل الشيخ رَحِمَهُ اللهُ: الجرح إذا كان بدون تفسير وتعارض مع التعديل، أيهما يقدم؟

فأجاب: يقدم التعديل، الجرح المفسر مع التعديل هو الذي يشكل على طالب العلم، فربما يجد العلماء قد اختلفوا في الراوي أيما اختلاف، بل ربما يختلفون في درجات التعديل نفسه، فربما يقول أحدهم: ثقة ثبت، وآخر يقول: ثقة، وآخر يقول: صدوق، فأنت تأخذ الوسط، إذا اختلفوا في مثل هذا، وبعضهم يقول: ضعيف، وبعضهم يقول: ثقة، الحافظ يأخذ الوسط، إلا إذا كانت صادرة من ابن معين فإن ابن معين يعني بضعيف: ليس بثقة[1]. اهـ

(من الشريط السابع من مراجعة "تدريب الراوي")

- وسئل: إذا اختلف الجرح المبهم مع التعديل؟

فقال: يأخذ وسط وهكذا يفعل الحافظ فربما تجدون بعض الرواة يقال فيه: ثقة. ويقال فيه: ضعيف. فتجد الحافظ قد اختار أمرًا وسطًا، وقال فيه: صدوق. اهـ

(من الشريط السابع من مراجعة التدريب)

- إذا لم يوجد في الراوي إلا التضعيف المبهم

قال شيخنا رَحِمَهُ اللهُ: أما الجرح الغير مفسر مثل أن يقول: ضعيف، فمثل هذا التعديل مقدم عليه لأنه يحتمل أن يكون قد جرح بجرح ليس بجارح.

وأما إذا قال: فلان ضعيف، ولم يعارضه تعديل، والقول: فلان ضعيف، من محدث عالم بأسباب الضعف ولم يعارضه تعديل فهذا يقبل. لأن الرجل إما أن يكون

---

(١) كما في "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٢٣٨)، فقد نقل عنه أنه قال: من قلت فيه: ضعيف فليس هو بثقة ولا كرامة.

مجهولًا، وإما أن يكون ضعيفًا[1]، فالتجريح يقبل إذا كان صادرًا من عارف ممن يقبل تعديله وتجريحه.

"قمع المعاند" (ص٣١٥) وذكر نحوًا من ذلك في "غارة الأشرطة" (٢/٥٦-٥٧)

❑ موقف الشيخ العملي من تعارض التعديل الأعلى مع التعديل الأدنى

ذكر شيخنا رَحِمَهُ الله حديثًا ثم قال: هذا حديث صحيح، وحبيب بن شهاب ترجمته في "تعجيل المنفعة"، ووثقه ابن معين، وقال أحمد: لا بأس به، ووثقه النسائي. "المسند" (١/١٤٨).

وذكر حديثًا آخر ثم قال: هذا حديث صحيح رجاله رجال الصحيح إلا يوسف ابن سعيد وقد وثقه النسائي، وقال ابن أبي حاتم صدوق كما في "تهذيب التهذيب" "المسند" (٢/١٩٦).

وكذا إذا عورض التعديل الأعلى بما هو أدنى مراتب التعديل كقولهم (صالح) فإن الشيخ يقدم التعديل، فقد ذكر حديثًا ثم قال: هو حديث صحيح رجاله رجال الصحيح إلا أبا ميمونة وقد وثقه النسائي، وقال ابن معين: صالح. "المسند" (٢/٣٩٧)

وقال في حديث آخر: هذا حديث صحيح رجاله رجال الصحيح إلا حبيبًا وهو ابن زيد الأنصاري، وقد وثقه ابن معين، والنسائي، قال أبوحاتم: صالح كما في "تهذيب التهذيب". "المسند" (٢/٥٢٥-٥٢٦)

❑ إذا كان المعدل أكثر من الجارح أو العكس

سئل الشيخ رَحِمَهُ الله: إذا وثق الراوي واحد وجرحه أربعة، أو جرحه واحد ووثقه أربعة، فالقول قول من؟

فأجاب: أما تقديم تعديل الأكثرين فليس بصحيح، لأن الجارح اطلع على ما لم

---

(١) فإعمال قول الجارح أولى من إهماله. "نزهة النظر" (ص١٩٣).

يطلع عليه المعدل، فمثلًا أنت تجد الرجل ملازمًا الصف الأول وتثقه، لكن صاحبك يعرف أنه ليس بحافظ هو ضعيف الحفظ، أنت تعرف أن الرجل يلازم الصف الأول، لكن صاحبك يعرف أنه يعمل في البنوك الربوية، أو أنه يصور، أو أنه يعمل في حلق اللحى، فالجارح اطلع على ما لم يطلع عليه المعدل، ولو وثقه عشرة وجرحه واحد بجرح مفسر كان المفسر مقبولًا، والله المستعان[1]. «إجابة السائل» (ص٤٩٨- ٤٩٩)

❑ بلدي الراوي مقدم على غيره

قال الشيخ رَحِمَهُ اللهُ: يقولون إن بلدي الشخص أعرف به وبحاله، ويقدمونه على غيره بل الغريب إذا أتى بلدًا ربما يتزين له المحدث، ويحدثه بأحاديث صحاح، فيحكم عليه من ضمنها؛ كما ذكروا هذا في بعض من يوثقه يحيى بن معين، ويضعفه أهل بلده، ويقولون: أهل بلده أعرف به، ربما يتزين ليحيى بأحاديث وحدثه بها فوثقه يحيى[2]. «المقترح» (ص٨٧-٨٨)

وقال في عبدالرحمن بن معاوية المدني: وقد جرحه الإمام مالك فقال: ليس بثقة، ووثقه ابن معين كما في «تهذيب التهذيب» وهو مدني فالإمام مالك أعلم بأهل بلده.

«حاشية المستدرك» (١/ ٣٣٢)

❑ إذا اختلف قول أحد الأئمة في بعض الرواة

قال شيخنا رَحِمَهُ اللهُ: فائدة: إذا اختلف قول يحيى (هو ابن معين) في سهيل بن أبي حازم، وسبب قول المحدث في الراوي الواحد، إما أن يكون قد تغير اجتهاده، وإما

---

(١) قال ابن الصلاح: فإن كان عدد المعدلين أكثر فقد قيل التعديل أولى، والذي عليه الجمهور أن الجرح أولى. المقدمة. (ص١٣٨)، وقال ابن كثير: والصحيح أن الجرح مقدم مطلقًا، إذا كان مفسرًا. والله أعلم. اهـ «مختصر علوم الحديث» (١/ ٢٨٩)، وانظر «الكفاية» (ص١٠٧)، و«فتح المغيث» (٢/ ٢٣)، و«النكت» للزركشي (٢/ ٣٦٢).

(٢) ذكره المعلمي في حاشيته على «الفوائد المجموعة» (ص٣٠).

أن يسأل عنه مقرونًا بحافظ فيقول: ليس بشيء بالنسبة إلى ذلك الحافظ الكبير، وإذا سئل عنه بمفرده قال: صدوق أو ثقة أو ضعيف. كما في «فتح المغيث»[1].

«ابن كثير» (١/١٥-١٦)

❑ وسئل: كيف إن كان السبيل إلى معرفة القول المتأخر؟

فأجاب: ينظر قول غيره ويخصص لغيره[2]، فإذا لم يوجد توسط بين القولين.

❑ فسئل: إن كان جرحه بجرح مفسر ومرة وثقه؟

فأجاب: يؤخذ بالجرح المفسر إلا أن يعلم أن التوثيق بعد التجريح فذاك. اهـ

(من شريط النكت الحسان على مقدمة «لسان الميزان»)

❑ **وسئل: إذا قال عبدالله بن أحمد بن حنبل عن أبيه في رجل: سألت أبي عنه فقال: ثقة. وجاء أبوطالب، فقال: سألت أحمد عنه فقال: ضعيف. هل أرجح رواية ابنه لأنه ملازم له، أم أجمع بينهما إلى صدوق، وهكذا مع بقية العلماء؟**

فأجاب: هذه المسألة ذكرها صاحب «فتح المغيث» ويقول: إنها تحتمل أمرين: إما أن يكون سئل عنه مقرونًا بحافظ كبير، فقال: ليس بشيء، أي: بالنسبة إلى ذلك الحافظ الكبير، وإما أن يكون قد تغير اجتهاده في الشخص يقول السخاوي: فينبغي أن ينظر في هذا وذكر أمثلة لهذا، لرواة سئل عنهم يحيى بن معين مقرونين، فضعفهم بالنسبة إلى الحافظ الكبير، وسئل عنهم بمفردهم فوثقهم، هذا وفي غير النسبي إما أن يكون قد تغير اجتهاده، وإما أن يكون بالنسبة إلى غيره، لابد أن يعرف حال الثاني

---

(١) (٢/١٢٧-١٢٨): وقال: وعلى هذا يحمل أكثر ما ورد من اختلاف كلام أئمة الجرح والتعديل، ممن وثق رجلًا في وقت، وجرحه في آخر.

(٢) قال ابن أبي حاتم: اختلفت الرواية عن يحيى بن معين في مبارك بن فضالة، والربيع بن صبيح، وأولاها أن يكون مقبولًا منها محفوظًا عن يحيى ما وافق أحمد وسائر نظرائه. «الجرح والتعديل» (٨/ ٣٣٩)، وبنحوه في «التنكيل» (١/ ٤١٥).

ونحن الآن نعرف عبدالله بن أحمد وملازمته لأبيه[1]، فلابد من معرفة حال الثاني فقد يكون أوثق ولو لم يلازمه، فالأولى التوقف في هذا الراوي.

"المقترح" (ص٢٨-٣٨) وانظر منه (ص١٧١)

❑ إذا اختلف قول الحافظ في الحكم على راوٍ في "التقريب" وفي أحد كتبه الأخرى

❑ سئل رحمه الله: إذا اختلف قول ابن حجر بأن حكم عليه في "التقريب" بحكم وحكم عليه في "هدي الساري" بحكم آخر، رجح بعضهم حكمه في "هدي الساري"؛ لأنه درس فيه من تكلم فيهم من رجال البخاري دراسة دقيقة، ورجح آخرون حكمه في "التقريب"، بحجة أنه ألفه بعد "هدي الساري" فما الذي يترجح عندكم؟

فأجاب: أما اختلاف الحافظ رحمه الله فينبغي أن ينظر الباحث ماذا قال العلماء المتقدمون في ذلك الراوي، نعم إن الحافظ ابن حجر رحمه الله في "المقدمة" متقن لهذا أكثر من "التقريب"، وأما "التقريب" فله أخطاء كثيرة، فرب شخص يحكم عليه بالثقة وهو مجهول، وآخر يحكم عليه بأنه مقبول، وهو ثقة، ورب آخر يحكم عليه بالضعف وهو ثقة، فعلى كلٍّ "التقريب" من اجتهادات الحافظ ابن حجر، وأنت لم تضيق على نفسك ما عندك إلا "التقريب"، وما عندك -بارك الله فيك- إلا "مقدمة الفتح" أبغيك ترجع إذا رأيت كلام الحافظ قد اضطرب، ترجع إلى "تاريخ البخاري"، و"الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم، و"الضعفاء" للعقيلي و"الكامل" لابن عدي، وهكذا أيضًا بقية كتب الجرح والتعديل؛ لتنظر ماذا قال العلماء مثل كتاب "التاريخ" ليحيى بن معين، وتأخذ الماء من مقره، ومن منبعه، نعم هنا أمر أريد أن أنبه عليه وهو: مسألة كثرة الرجال بهم كثرة لا يعلم عددهم إلا الله سبحانه وتعالى، فربما يشتبه

---

(١) فهو القائل: كل شيء أقول: قال أبي فقد سمعته مرتين وثلاثة وأقله مرة. "تاريخ بغداد" (٩/ ٣٧٦).

الراوي براوٍ آخر، وربما يكون الشخص مستعجلاً في وقت، ويكون في وقت آخر عنده أناة وسعة صدر يبحث المسألة، فإذا بحثها في كتاب وأتقن البحث في ذلك الكتاب عضضت عليه بالنواجذ، ولا يضرك إذا خالف نفسه، فإذا أتقنوا في موضع لم يتيسر لهم الإتقان والبحث والتدقيق في موضع آخر، سواءٌ أكان عن الحديث أم عن الرجل، أو هكذا في الأحاديث رب شخص يبحث الحديث ويظهر فيه علة وأنه ضعيف، ويأتي مرة أخرى ويغتر بظاهر السند فيحكم عليه بالصحة، يكون مستعجلاً ما عنده وقت للاستيعاب، فلو رأيت أي حافظ قد أتقن بحثًا فعض عليه بالنواجذ[1]. والله المستعان. اهـ (عن شريط أسئلة صالح بن بكر في المصطلح)

ألفاظ الجرح والتعديل

ألفاظ الاحتجاج

☐ قال شيخنا رَحِمَهُ اللهُ: أعلى العبارات: (أوثق الناس)، وبعده تكرار الصيغة في اللفظ أو المعنى: (ثبت ثبت)، (ثبت متقن)، (ثقة حافظ)، (ثقة ثقة)، وبعدها: (ثقة). اهـ (من الشريط التاسع من شرح "مختصر علوم الحديث")

☐ وقال صاحب "شفاء العليل": هل قولهم فلان (يقوم حديثه مقام الحجة) مثل قولهم: (فلان حجة)؟ مال إلى هذا الشيخ مقبل حفظه الله والله أعلم.

"شفاء العليل" (ص٧٤٧)

☐ قولهم: (فلان حديثه يشبه حديث الثقات)، (فلان يشبه أحاديثه حديث أهل العلم)، قال صاحب "الشفاء": غير أني سألت الشيخ مقبل بن هادي الوادعي، فقال: لا أعلم بين العبارتين فرقًا. "شفاء العليل" (ص٥٠٧)

---

(١) قال بنحو هذا العلامة الألباني رَحِمَهُ اللهُ كما في "الدرر في مسائل المصطلح والأثر" (ص١١٦/ ١١٧) وما دام أن المنهج العلمي متحد فلا غرو أن يتفق الشيخان من غير ما تواطؤ بينهما.

❑ وسئل الشيخ عن قولهم في الراوي: (ثقة إن شاء الله) هل ينزله إلى صدوق؟

فقال: لا ينزله لكن ليس مثل الإطلاق. «المقترح» (ص٦٩)

❑ وقال: الذي يظهر أن (الحجة) أرفع من (ثقة)[١]، وينظر في القائل: بعضهم يطلق (الثقة) على أنزل من (حجة)، وأما (يحتج به) فالظاهر أن (الثقة) أرفع من قولهم: (يحتج به)؛ لأنه قد يحتج بالثقة، ويحتج بالصدوق. «المقترح» (ص٨٧)

❑ وسئل رَحِمَهُ اللهُ عن قولهم: فلان (يقوم حديثه مقام الحجة)؟

فقال: الذي يظهر أن العبارة تدل على أن المترجم له ثقة. «المقترح» (ص٩٠)

❑ وسئل: عن قول ابن عيينة في عبدالله بن داود الهمداني: (ذاك أحد الأحدين) في أي مراتب التوثيق؟

فأجاب: الظاهر أنها توثيق، لكن رتبتها؟: الله أعلم. «المقترح» (ص٧٧)

❑ سئل عن قولهم: فلان (آية من الآيات) أو فلان (آية)؟

فقال: لا أعلم إلا أنها تدل على تثبته، وعلى منزلته الرفيعة. «المقترح» (ص٩٨)

❑ وقال رَحِمَهُ اللهُ: (لا بأس به) في منزلة (صدوق)، و(لا بأس به) و(ليس به بأس) الظاهر بمعنى واحد. اهـ (من الشريط السابع من «مراجعة تدريب الراوي»)

❑ وقال: (ليس به بأس) أرفع من قولهم (لا أعلم به بأس) لأن الثانية يحتمل أن به بأسًا لا يعلمه القائل. «بشائر الفرح» (ص٩٧)

❑ سئل عن قولهم في الراوي: (معروف) أو (حافظ) أو (ضابط)؟

---

(١) يدل على ذلك قول ابن معين في محمد بن إسحاق: ثقة وليس بحجة، وقول عثمان بن أبي شيبة في أحمد بن عبدالله بن يونس: ثقة وليس بحجة. «فتح المغيث» (٢/١١٣).

فأجاب: قالوا: (معروف) لا تكفي (حافظ) أو (ضابط)، أو كذا يقبل منهم؛ لأنه مثل أئمة الجرح والتعديل، إذا أطلقوا مثل هذه العبارات على المحدث فلو كان به جرح لصاحوا به، مثل أبي حاتم الرازي مثل أبي زرعة ومن تقدم ذكرهم، لو سمعوا عنه ووجدوه مجروحًا لا يتركونه فتتلمذهم له وشهرته[1]، ولابد أن يكون مشهورًا بالطلب وتتلمذ له أئمة من أئمة الجرح والتعديل فلو كان ضعيفًا لصاحوا به.

«المقترح» (ص٢٨)

❑ أما لو قال: (حافظ) ولم يشتهر بالطلب وعرف بالجرح،

فقد قال شيخنا رحمه الله: بقي شيء وهو أن الراوي لابد من معرفة عدالته فرب حافظ يكون حافظًا وهو متهم بأمور قبيحة: شرب خمر، أو غير ذلك مثل سليمان بن داود الشاذكوني[2].

ورب ثقة في غاية من الثقة[3]، وهو لا يعي ولا يحفظ الحديث مثل أبان بن أبي عياش، رجل فاضل وهو لا يحفظ الحديث إذا حدث أتى بأمر عجيب، فقول ابن حبان: إنه يكفي في الرجل أن يكون لا يروي الأحاديث الضعيفة[4]، بقي عليه أنه

---

(١) مع عدم تكلمهم فيه دليل على ثقته، يؤيد ذلك أنهم لا يطلقون قولهم (حافظ) إلا فيمن اشتهر بالطلب، وعنده معرفة بطبقات الرواة ومراتبهم والجرح والتعديل، وتمييز الصحيح من السقيم، حتى يكون ما يستحضره من ذلك أكثر مما لا يستحضره، مع استحضاره الكثير من المتون. كما في «النكت» (١/ ٢٦٨) للحافظ ابن حجر رحمه الله. ولما ذكر ابن الصلاح في «علوم الحديث» (ص٢٣٧) ألفاظ المرتبة الأولى من مراتب التعديل قال: وكذا إذا قيل في العدل إنه حافظ أو ضابط اهـ

(٢) ذكر السخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ١١١-١١٢): أن الوصف بالحفظ غير كاف في إثبات العدالة والضبط، قال: ويدل لذلك أن ابن أبي حاتم سأل أبا زرعة عن رجل، فقال: حافظ، فقال له: أهو صدوق؟ ثم مثل السخاوي بالشاذكوني، الذي مثل به الشيخ هاهنا.

(٣) والصلاح في دينه لا في حديثه.

(٤) وأن يكون شيخه وتلميذه ثقتان انظر «الإحسان» (١/ ١٥١)، و«فتح المغيث» (٢/ ٤٥).

لابد من معرفة عدالته فرب عدل يكون سيئ الحفظ، ولابد أيضًا من معرفة حفظه فرب حافظ يكون ضعيفًا أو كذابًا، مثل: محمد بن حميد الرازي ضُعّف، وهكذا غير واحد من الحفاظ الكبار يتكلم فيهم فلا يكفي الحفظ وحده، ولا تكفي العدالة وحدها، لابد من هذا وهذا، وهذان لم يشترطهما ابن حبان رحمه الله بل ربما كما في "فتح المغيث"[1] يقول في الراوي: لا أعرفه، ولا أعرف من أبوه. وانتهى الأمر. اهـ

(من شريط النكت الحسان على مقدمة "لسان الميزان")

❑ وسئل عن قولهم: (صالح لا بأس به)؟

فأجاب: الذي ظهر لي أنهم يحسنون لمن قيل فيه: (صالح لا بأس به).

"المقترح" (ص٤٩)

❑ وسئل عن قولهم في الراوي: (صدوق وسط) هل معناه أنه من مراتب الاستشهاد؟

فأجاب: من مراتب الحسن (وصدوق) هو وسط بين الثقات والضعفاء، فكلمة: (وسط) إن شاء الله من باب التأكيد. "المقترح" (ص٧٤)

❑ وسئل عن قولهم في الراوي: (حسن الحديث)؟

فقال: الذي يظهر لي أن من قيل فيه: (حسن الحديث) يحسن حديثه.

"المقترح" (ص٧٨)

❑ وسئل عن قولهم في الراوي: (أحاديثه مستقيمة)؟

فقال: الظاهر أنها تقبل. "المقترح" (ص١١١-١١٢)

---

(١) انظر "فتح المغيث" (٢/ ٤٥)، و"الثقات" لابن حبان (١/ ١٢-١٣)، ومقدمة "لسان الميزان" (١/ ١٠٧)

❑ وسئل عن قولهم في الراوي: (صدوق كان له حفظ) هل يرفع إلى الثقة؟

فأجاب: يبقى حسن الحديث، ولا يرتفع إلى درجة الثقة؛ لأن الصدوق له حفظ، ولو لم يكن له حفظ لكان من الضعفاء. "المقترح" (ص٦٠-٦١)

❑ وسئل عن راوٍ قيل فيه: (صدوق صحيح الكتاب) فهل إذا علمت أنه حدث من كتابه يرتقي إلى مرتبة ثقة؟

فأجاب: تحكم على الحديث بأنه حسن في الحالتين وإذا حدث من غير كتابه فربما ينزل عن مرتبة الحسن، وهذا يحتاج إلى تنصيص أنه حدث من غير كتابه، ومثل هذا ينبغي كما قلنا الرجوع إلى كتب العلل وشروح الحديث. "المقترح" (ص٧٣)

❑ وسئل عن قول أبي داود في حماد بن يحيى الأبح: (يخطئ كما يخطئ الناس)؟

فقال: الذي يظهر أن حديثه ما ينزل عن الحسن إلا أن يكون الحديث من أخطائه. "المقترح" (ص٩٣)

ألفاظ الشواهد

❑ قال رَحِمَهُ اللهُ: بـ (ما علمت به بأسًا)، و(أرجو أنه لا بأس به) يصلحان في الشواهد والمتابعات.

(صدوق سيئ الحفظ) يصلح في الشواهد والمتابعات. اهـ

(من الشريط السابع من مراجعة "التدريب")

❑ وقال في السائب بن حبيش: وقول الدارقطني: (صالح الحديث) لا يدل على أنه يحتج به. "حاشية المستدرك" (١/٣٦٢)

❑ وقال في أسيد بن أبي أسيد البراء: قال الدارقطني: يعتبر به كما في "تهذيب

التهذيب» ومعناه: أنه يصلح في الشواهد والمتابعات[1]. «حاشية المستدرك» (٤٢١/١)

❑ وقال في مسلم الزنجي: صدوق كثير الأوهام. كما في «التقريب» فحديثه لا يرتقي إلى الحجية. «حاشية المستدرك» (٤٣٧/٣)

❑ وقال: (ليس بالقوي)، و(ليس بقوي) الظاهر أن كليهما يصلح في الشواهد والمتابعات، لكن (ليس بالقوي) أرفع فالضعف يتفاوت كما أن التعديل يتفاوت.

«المقترح» (ص١١٠)

❑ وسئل عن قولهم في الراوي: (حديثه متماسك) و(حديثه قائم)؟

فقال: أما (متماسك) فهو إلى الضعف أقرب وكذلك (قائم) والله أعلم.

«المقترح» (ص١١٢)

❑ وقال: قولهم (فلان حديثه ليس بالقائم) الظاهر أنها مثل قولهم: (فلان حديثه متماسك). «المقترح» (ص١١٦)

❑ وسئل: هل هناك فرق بين هذه الألفاظ: (سيئ الحفظ)، رديء الحفظ)، (يخطئ كثيرًا)، أو (كثير الخطإ)؟

فأجاب: الذي يظهر أنها مترادفة. والله أعلم. «المقترح» (ص٥٧)

❑ وسئل رَحِمَهُ اللهُ عن قولهم: (يكتب حديثه ولا يحتج به)، ماذا يقصد بها أهل الحديث؟

فأجاب: أما (يحتج بحديثه) فمعناه أنها تقوم به الحجة وأما (يكتب حديثه) فمعناه: يكتب حديثه وينظر فيه أهو موافق لحديث الثقات فيقبل، أم هو مخالف لأحاديث الثقات فيرد فهذا احتمال، واحتمال آخر أنه يكتب حديثه، يصلح في الشواهد

---

(١) ومعنى قوله (لا يعتبر به) أي أنه لا يصلح في الشواهد والمتابعات. انظر «النهج الروي» (ص٦٧) لابن جماعة رَحِمَهُ اللهُ.

والمتابعات، والأخير هو الأقرب[1]. «فضائح ونصائح» (ص٩٩)

☐ وسئل: قولهم في الراوي: (صدوق سيئ الحفظ) في أي: المراتب هو؟

فأجاب: يكون في منزلة وسطى بين (الصدوق) وبين (الضعيف) ويصلح في الشواهد والمتابعات. «المقترح» (ص١٠٨)

☐ وسئل رَحِمَهُ اللهُ: إذا قيل في الراوي: (إذا حدث من حفظه غلط) هل هذا جرح؟

فأجاب: هذا جرح، إذا قيل: (إذا حدث من حفظه غلط)، أما إذا حدث من كتابه فيقبل، فيحتاج إلى أن نعرف أحدث من كتابه بهذا الحديث أم حدث من حفظه، وإذا لم نعرف توقفنا إلى أن يصححه الحفاظ. «غارة الأشرطة» (٢/٢٦٦)

☐ قولهم في الراوي: (يستضعف)؟

قال الشيخ: الذي يظهر أنه في مرتبة (لين الحديث) وكلمة: (يستضعف) أحسن حالًا من كلمة: (ضعيف) والله أعلم. «المقترح» (ص٧٩)

☐ وسئل رَحِمَهُ اللهُ عن قولهم في الراوي: (جائز الحديث)؟

فأجاب: الظاهر أنه يصلح في الشواهد والمتابعات. «المقترح» (ص٩٦)

☐ وسئل عن قولهم: (فلان غمزوه) أو (مغموز) هل فيها اتهام؟

فأجاب: الذي يظهر أنه سقط حديثه عن الحجية، يستشهد به مثل: (إن شهرًا نزكوه) أي: تكلموا فيه. «المقترح» (ص٩١-٩٢) بتصرف يسير

---

(١) قال أبوحاتم في الوليد بن كثير المزني يكتب حديثه. فقال الإمام الذهبي: مع أن قول أبي حاتم هذا ليس بصيغة توثيق وليس بصيغة إهدار. «الميزان» (٤/ ٣٤٥)، وقال ابن عدي معنى قول ابن معين يكتب حديثه أنه في جملة الضعفاء «الكامل» (١/ ٢٤٣). وقال السخاوي في «فتح المغيث» (١/ ٢٣٧): وقول أبي حاتم: يكتب حديثه، أي: في المتابعات والشواهد.

قول ابن عدي في الراوي: (أحاديثه قليلة وليس في مقدارها أن يعتبر ضعفها)؟

قال الشيخ: الذي يظهر أن قول ابن عدي في الراوي: (أحاديثه قليلة وليس في مقدارها أن يعتبر ضعفها): الذي يظهر أن معناه أنه ملتبس أمره على الحافظ ابن عدي لأنه ما استطاع أن يحكم عليه بسبب قلة أحاديثه، والله أعلم، فنحن نتوقف في حديثه. «المقترح» (ص٧٣-٧٤)

ألفاظ الرد

❑ قال شيخنا في يعقوب بن محمد الزهري: قال أبوحاتم: (هو على يدي عدل) ومعناه: هالك. «حاشية المستدرك» (٣/٥٤٦)

❑ وقال: (بين يدي عدل) فسره بعضهم[١] بالتوثيق، وفسره آخرون[٢] -وهو الصحيح- (بين يدي عدل) بأنه بمعنى هالك.

(من الشريط الثامن من مراجعة «تدريب الراوي»)

❑ وقال رحمه الله: أردى العبارات في التجريح (أكذب الناس)، و(إليه المنتهى في الكذب)، و(ركن من أركان الكذب) والله المستعان. اهـ

(من الشريط التاسع من شرح «مختصر علوم الحديث»)

❑ وقال رحمه الله في عثمان بن عمير: رديء المذهب كان يؤمن بالرجعة كما في «الميزان» و«تهذيب التهذيب»، فمثل هذا لا يصلح في الشواهد والمتابعات، ولا سيما وقد قال الدارقطني: متروك. «الشفاعة» (ص٥٨-٥٩)

❑ وسئل عن قولهم في الراوي: (منكر الحديث) وقائلها غير البخاري هل

---

(١) كالإمام الذهبي كما في ترجمة يعقوب بن محمد الزهري من «المغني في الضعفاء» (٢/٤٣٣)، وكذا العراقي كما في «فتح المغيث» (٢/١٢٩).

(٢) كالحافظ ابن حجر رحمه الله كما في «فتح المغيث» (٢/١٢٩).

يستشهد بمن قيلت فيه؟

فقال: أما من قيل فيه: (منكر) فلا يصلح في الشواهد والمتابعات.

(شريط الإشراقة بأجوبة نساء البريقة)

وقال: (منكر الحديث) عند غير البخاري رتبتها مع ضعيف لكن الذي يظهر أنه أردى من ضعيف. (مراجعة «التدريب» الشريط الثامن)

❑ وسئل عن قول أبي داود رحمه الله في شعيب بن أيوب بن رزيق: (إني لأخاف الله في الرواية عن شعيب)؟

قال: هذه العبارة بمفردها معناها تضعيف الراوي والظاهر أنها بمنزلة (متروك) عند أبي داود. «المقترح» (ص٧٥-٧٦)

❑ سئل الشيخ: هل الحديث الذي قال البخاري فيه نظر لا يستشهد به؟

فقال: الذي يظهر هو هذا أنه لا يستشهد به، كقوله في الرجل (فيه نظر)[1].

«المقترح» (ص٥٧)

❑ وسئل عن قولهم في الراوي: (ذهب حديثه)؟

فقال: المعنى أنه ترك حديثه إلا أن يفسر بأنه ضاع. «المقترح» (ص٩٦)

❑ وسئل عن قولهم في الراوي: (واهٍ) هل يستشهد به؟

---

(١) نقل الذهبي في «سير النبلاء» (١٢/ ٤٤١) عن البخاري أنه قال: إذا قلت (فلان في حديثه نظر) فهو متهم واهٍ. اهـ مع أن الرواية المشهورة عن الإمام البخاري التي نقلها غير واحد من الحفاظ عنه ومنهم الذهبي في الميزان، أنه يقول غالبًا فيمن كان متهمًا عنده (فيه نظر) ولهذه العلة فرق بينهما المعلمي رحمه الله في «التنكيل» (١/ ٢٠٤-٢٠٥) فقال: قوله (فيه نظر) تقتضي الطعن في صدقه وقوله (في حديثه نظر) تشعر بأنه صالح في نفسه وإنما الخلل في حديثه لغفلة أو سوء الحفظ. اهـ

فأجاب: الذي أعرفه أن من قيل فيه: (واهٍ) لا يصلح في الشواهد والمتابعات.

«المقترح» (ص٥٤)

ألفاظ خاصة

❑ قال الشيخ رَحِمَهُ اللهُ: ومعنى (ليس به بأس) عند ابن معين: (ثقة). كما في «مقدمة ابن الصلاح» (ص١١١)[١].

«المعلة» (ص٢٠٣) رقم (٢١١)

❑ سئل الشيخ رَحِمَهُ اللهُ: إذا كان قول ابن معين: (لا بأس به) يساوي (ثقة) عند غيره فقوله: (ثقة) يساوي ماذا؟

فأجاب: هو يعتبر أرفع، نبه على هذا أصحاب المصطلح[٢]، أن ليس قوله: (لا بأس به) كثقة بل (ثقة) أرفع، و(لا بأس به) في رتبة (ثقة) ولكن التوثيق يتفاوت.

«غارة الأشرطة» (٢/٢٦٨)

❑ سئل الشيخ عن قول ابن معين في الراوي: (يضعفونه) هل هو كقوله: (ضعيف)؟

فأجاب: الذي يقول فيه (ضعيف) يكون غير ثقة[٣] والذي يقول فيه: (يضعفونه) لا يكون غير ثقة، بل يكون ضعيفًا لأن الأول قوله والثانية حكاية عن غيره.

«المقترح» (ص٨٨)

---

(١) أخرجه عن ابن معين ابن أبي خيثمة في «تاريخ المكيين» (ص٣١٥) حيث قال: قلت: لابن معين... ثم ساق الأثر.

(٢) قال الحافظ العراقي رَحِمَهُ اللهُ: لم يقل ابن معين إن قولي: (ليس به بأس) كقولي: (ثقة) حتى يلزم منه التساوي بين اللفظين إنما قال إن من قال فيه هذا فهو (ثقة) وللثقة مراتب فالتعبير عنه بقوله: (ثقة) أرفع من التعبير عنه بأنه (لا بأس به) وإن اشتركا في مطلق الثقة. والله أعلم. «التبصرة والتذكرة» (٢/ ٧)، وانظر «النكت» للزركشي (٣/ ٤٣٧).

(٣) كما في «تاريخ المكيين» (ص٣١٥) لابن أبي خيثمة، و«علوم الحديث» (ص٢٣٨) لابن الصلاح رَحِمَهُ اللهُ عن ابن معين.

❑ وسئل الشيخ عن قول الحافظ الجريري يقول: (غيره أوثق منه) في الذي يكون شديد الضعف، فهل إذا قالها غيره يكون لها نفس الحكم؟

فأجاب رَحِمَهُ اللهُ: الذي يظهر أنه اصطلاح خاص بالجريري. «المقترح» (ص٨٨)

❑ **وسئل** رَحِمَهُ اللهُ: عن قاعدة الألباني رَحِمَهُ اللهُ وهي تحسين حديث من قيل فيه: (صدوق يخطئ)؟

فأجاب: هي قاعدة مقبولة لا غبار عليها، لكن من أحب أن يثبت وينظر في ترجمته وفي العلل فهو الأحوط لدينه. «المقترح» (ص٣٨)

❑ **وسئل عن قولهم: (صدوق يهم) أو (صدوق ربما وهم)؟**

فقال: أما (صدوق يهم) فعمل المحدثين على قبوله بل كثير من رجال الشيخين ربما يقال فيه: (صدوق يهم) فمثل هذا يحسن حديثه وعملهم عليه، المهم الحديث يقبل إلا أن يكون من أوهامه، ومن يعلم أنه من أوهامه؟ الحفاظ الكبار، هؤلاء الذي يعلمون أنه من أوهامه وفي الغالب أنهم يذكرون هذا في ترجمته إما في «الميزان» أو في «الكامل» لابن عدي، أو في «الضعفاء» للعقيلي، أو في الكلام عليه إذا كان مما يتعلق بالفقه، أو بغيره من الفنون، فربما يقول الحافظ في سنده فلان، وهذا الحديث يعتبر من أوهامه. (شريط الإشراقة بأجوبة نساء البريقة)

❑ لكنه يرى أنها عند الحافظ من مراتب الاستشهاد، فقال: (صدوق له أوهام) أو (صدوق يهم) عند الحافظ الظاهر أنها بمعنى يستشهد بها[1]، لكن الواقع من حيث عمل المحدثين أنهم يقولون: (صدوق يهم)، (صدوق له أوهام)، (صدوق يخطئ)، (صدوق له أخطاء) ويحسنون حديثه. اهـ

(من الشريط السابع من مراجعة «تدريب الراوي»)

---

(١) وهذا هو الحق الذي لا ينبغي العدول عنه، وقد أيدت ذلك بأدلة كثيرة في رسالتي «تنبيه الأريب لبعض أخطاء تحرير التقريب» (ص٩٨-٩٩) فراجعها لمزيد الفائدة.

❑ سئل الشيخ: إننا أحيانًا نرجع إلى ترجمة من قيل فيه: (صدوق يهم)، أو (صدوق يخطئ)، في "الميزان" أو "الكامل" ونجدهم أحيانًا يقولون: (ومن أوهامه) ولا يسوقونها مساق الحصر، فكيف بالحديث الذي بين يدي؟

فأجاب: سؤالٌ حسنٌ؛ إن كان الحديث من أحاديثِ الأحكام، فأحاديث الأحكامِ قد نُخِلت نخلًا، لأن هناك فقهاء محدثين، مثل الإمام النووي، ومثل الإمام الحافظ ابن حجر، ومثل العراقي، ومثل الزيلعي في "نصب الراية"، ومثل من تقدمهم، كالبيهقي، ومثل الطحاوي، فمثل هذه الأحاديث يتكلمون عليها إذا استدل شافعيٌّ بالحديث، والحنفي يعلم به علة، يُبيِّن أنه معلٌّ، وهكذا على العكس. رجعتَ إلى كتبِ الأحكام مثل: "نيل الأوطار" وغيره من الكتب، ومن أحسن المراجع في هذا هو "التلخيص الحبير" للحافظ ابن حجر رحمه الله، لكنْ إذا كان الحديثُ يتعلق بالتفسير، أو بالسير، فأنت تنظر أَذُكِر في أوهامه أم انتقد عليه؟ وإلا حكمت عليه بما يقتضيه ظاهر السندِ، والله تعالى أعلم. "المقترح" (ص٣٣-٣٤)

❑ سئل الشيخ: كيف يميز حديث من قيل فيه: (صدوق له أوهام)؟

فقال: العلماء يذكرون أوهام الراوي عند ترجمته مثل "الكامل" لابن عدي و"ميزان الاعتدال" وربما الشرَّاح أنفسهم يذكرون أنه وهم في هذا الحديث، حتى (ثقة ربما أغرب) ربما يذكرون في ترجمته أن هذا الحديث من أوهامه، وبعدها أيضًا (صدوق له أوهام) ليس كـ(صدوق) فقط، يجعلك تحذر لعل هذا الحديث من أوهامه، أما إذا لم يكن من أوهامه فيحسن. اهـ

(من الشريط الثامن من مراجعة "تدريب الراوي")

❑ قال رحمه الله: (صدوق يهم)، أو (يخطئ)، أو (يهم قليلًا) هذه الأوهام اليسيرة قد ضبطها العلماء، وما حكموا عليه بالوهم إلا لأنهم قد ضبطوا أوهامه فمثل "الكامل" لابن عدي إذا رجعت إليه تجده يذكر الأحاديث التي وهم فيها، و"ميزان الاعتدال" للذهبي و"لسان الميزان" لابن حجر، و"الضعفاء" للعقيلي، و"المجروحين"

لابن حبان تجدهم يذكرون الأحاديث التي وهم فيها، والحمد لله فقد قيض الله علماءنا رحمهم الله تعالى وبينوا الأوهام إما في تراجم أولئك الذين وهموا، وإما في الكلام على أحاديثهم في الشروح.

وهكذا في كتب (العلل) فإنهم يذكرون أن فلانًا وَهِم في كذا، وربما يكون جبلًا في الحفظ فما أحد سلم من الأوهام. «مختارة الأشرطة» (٢/٢٦١)

❑ ذكر الشيخ: أن الحافظ ابن حجر أدخل في المرتبة الخامسة في مقدمة (التقريب) من له بدعة فهل هو خاص بالخامسة أم يدخل في جميع المراتب؟

فأجاب: الواقع أنه يدخل في جميع المراتب إلا أن الذي ليس مبتدعًا أحسن من الذي فيه شيء من البدعة. اهـ (من الشريط الثامن من شرح مختصر علوم الحديث)

❑ وسئل: ماذا يقصد الإمام أحمد بلفظة: (منكر) في الحديث أو في الرجل؟

فأجاب: أما إذا قال في الحديث: (منكر) فهو محمولٌ على النكارة وعلى التفرُّد، فقد يتفرَّد راوٍ من بين سائر الرواة، وربما أطلق الإمام أحمد النكارة بمعنى التفرد، حتى ولو تفرد به راوٍ ثقة وهو محتجٌ به مثل قوله في محمد بن إبراهيم التيمي: روى مناكير[1]، ومحمد بن إبراهيم التيمي هو حامل لواء حديث «**إِنَّمَا الأَعمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَإِنَّمَا لِكُلِّ امرِئٍ مَا نَوَى**» فهو يرويه عن علقمة بن وقاص عن عمر بن الخطاب.

فربما يطلقها على الثقة وهو يعني أنه يتفرد بأحاديث، ولا يعني أنَّها ترد، وهكذا الإمام النسائي رحمه الله وربما يطلقها على النكارة التي هي ضد المعروف، فإذا لم يظهر لا ذا ولا ذاك مِن تصرُّفِهِ، حُمِلت على النكارة التي هي ضد المعروف وتُوقِّف فيه[2].

---

(١) ونص عبارته: (في حديثه شيء يروي أحاديث مناكير أو منكرة والله أعلم) «العلل ومعرفة الرجال» (١/٥٦٦)، رقم (١٣٥٥)، وانظر كلام الحافظ حول هذا في «هدي الساري» ترجمة محمد بن إبراهيم.

(٢) وبحمد الله فقد بسطت القول في هذه المسألة بما نرجو أن يكون شافيًا كافيًا في كتابي: «القول=

لكن مثل قوله في محمد بن إبراهيم التيمي: يروي المناكير، ومن كان على شاكلة محمد بن إبراهيم التيمي، فهو يعني أنه يتفرد ببعض الأحاديث، والتفرد لا شيء فيه إذا لم يخالف مَن هو أرجح منه. «المقترح» (ص١٧١-١٧٢)

❑ قولهم في الراوي: كان زمنًا في الحديث؟

قال الشيخ رَحِمَهُ اللهُ: قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ في «العلل» (ج٣/ ص١٦٤): حدثنا سريج بن يونس، قال حدثنا أبوقطن، قال حدثنا أبوحنيفة وكان زمنًا في الحديث.

قال الشيخ: الزمن: المبتلى بين الزمانة، والزمانة: العاهة. اهـ «لسان العرب»، والمعنى: أن في حديث أبي حنيفة عاهة. «نشر الصحيفة» (ص٣٦٠)

❑ قولهم: أنا أكبر من رأي فلان.

قال الشيخ: قال أبوزرعة الدمشقي في تاريخه (١/ ٥٠٥): قال أبونعيم: أنا أكبر من رأي أبي حنيفة.

قال الشيخ: يعني أن رأي أبي حنيفة محدث. «نشر الصحيفة» (ص٣٦١)

تفسير الشيخ لعبارات الجرح والتعديل

تفسير الشيخ لألفاظ الاحتجاج

❑ قولهم: (فلان على شرط الصحيح)

قال الشيخ: الظاهر أنهم يعنون: أنه ثقة يصح والله أعلم. «المقترح» (ص١١١)

❑ قولهم: (ثقة وليس من الأثبات)

قال الشيخ: التوثيق نفسه يتفاوت، فالذي يظهر أنه يصح حديثه؛ لأنه ممكن أن

= المجبر في الباطل والمنكر»، وذكرت خلاصته في رسالتي «التحدث ببعض أخطاء أبي الحسن في علم الحديث»، أسأل الله أن ييسر طبعه وأن ينفع به إنه على كل شيء قدير.

يقال فيه: ثقة ثبت، أو ثقة حافظ، أو أوثق الناس، فيكون هذا في رتبة ثقة أرفع من صدوق. "المقترح" (ص١١١)

❑ قول غير الحافظ: (فلان مقبول)

قال الشيخ: الظاهر أن معناه أنه يحتج به، وهو أعم من الثقة والصدوق.

"المقترح" (ص١١٦)

❑ قولهم في الراوي: (كأن أحاديثه فوائد)

قال الشيخ: الظاهر أنه لجودتها وقوّتها والله أعلم. "المقترح" (ص١١٦)

❑ قولهم: (فلان يستدل به)

قال الشيخ: إذا أطلقت فالظاهر أنها بمعنى يصلح للاستدلال بحديثه أي: يكون مقبولاً. "المقترح" (ص٩٧)

❑ قولهم: (فلان طلابة)

قال الشيخ: الذي يظهر أنها أرفع من قولهم: (شيخ) ومعناه أنه كثير الطلب، وترجع إلى ما تقدم قبل أنه إذا اشتهر بالطلب وما جرح فإن حديثه يقبل.

"المقترح" (ص٨٩)

❑ قوله: (لا نعلم إلا خيرًا)

سئل الشيخ: عن قول أبي زرعة لدحيم ما تقول في علي بن حوشب الفزاري فقال: لا بأس به، قال أبوزرعة: لِمَ لا تقول: ثقة، ولا نعلم إلا خيرًا، قال: قد قلت: لك إنه ثقة[1]، السؤال هل قول أبي زرعة لِمَ لا تقول: ثقة ولا يعلم إلا خيرًا، هل هذه العبارة تعني: أنه أرفع من أن يكون مستور الحال؟

---

(١) "تاريخ أبي زرعة الدمشقي" (٣٩٥)، و"تهذيب الكمال" (٢٠/ ٤١٩).

فأجاب: العلماء تختلف عباراتهم حتى في الألفاظ قد يكون اللفظ واحدًا، وله معنى عند يحيى بن معين غير معناه عند البخاري، فلابد أن تحمل على المعنى اللائق بها، فقوله من حيث المعنى اللغوي (لا أعلم إلا خيرًا) الظاهر إذا سئل عنه أهو ثقة أم ليس بثقة؟ أنه يقبل هذا من حيث مؤداها، وهو محتمل أيضًا: أنه لا يعلم إلا خيرًا في الصلاح وبقي الضبط (لا أعلم إلا خيرًا) ويكون مستور الحال، لا أعلم إلا خيرًا في الصلاح، لكن إذا سئل مثل يحيى بن معين، ويحيى بن سعيد القطان، وكذا الإمام أحمد، وغيره ليس هناك مانع أنه يأتي بكلام فيه معارض، فيحمل على أنه مقبول وأعني: أنه ثقة يُقبَل حديثه، وليس مقبولاً على اصطلاح الحافظ[1].

"المقترح" (ص١٤٧-١٤٨)

تفسير الشيخ لألفاظ (الشواهد والمتابعات)

☐ قولهم: (لا يجوز الاحتجاج به)

سئل الشيخ رَحِمَهُ اللهُ: هل هناك فرق بين قولهم: (فلان لا يحتج بحديثه)، و(فلان لا يجوز الاحتجاج به) لأن الذهبي قال في ترجمة علي بن محمد بن عيسى الخياط: واتهمه ابن يونس فقال: لا يجوز الاحتجاج به[2]، فهل تحمل الثانية على التهمة؟

فأجاب: الظاهر من التعبير فقط أن قولهم: (لا يجوز الاحتجاج به) أبلغ في تضعيفه، وأن قائلها متثبت أكثر من قولهم: (لا يحتج به)، ولا نستطيع أن نحكم على هذه اللفظة أنها تؤدي إلى معنى متهم، لأننا لم نطلع على كلام ابن يونس وهو في "تاريخ مصر"[3] والله أعلم.

"المقترح" (ص٩٧-٩٨)

---

(١) في "تقريب التهذيب". (٢) "ميزان الاعتدال" (٣/ ١٥٤)

(٣) قد طبع مؤخرًا "تاريخ ابن يونس" ونص كلامه في "تاريخ" (٢/ ١٥٥): لم يكن سمع الحديث ولا الفقه وليس بشيء، ولا يجوز لأحد الرواية عنه. وقوله (لا يجوز الرواية عنه) أبلغ في تضعيف الراوي من قوله (لا يجوز الاحتجاجُ به) كما هو معلوم.

❑ قولهم: (طير غريب)[1] أو (لا وجود له)[2]

قال الشيخ: معناه أنه ليس بمعروف، أو أنه لا وجود له. «المقترح» (ص٩٨)

❑ قوله: (هو كما شاء الله)

سئل الشيخ: عن قول أبي داود في ابن عائذ الدمشقي (هو كما شاء الله) في أي المراتب؟

فقال: تليين فيه، ولكن الله أعلم في أي المراتب. «المقترح» (ص١٠٠)

❑ **قولهم: (فلان لا يتعمد الكذب) و(فلان أظرف من أن يكذب)**

قال الشيخ: (لا يعتمد الكذب) معناه: أن الكذب يجري على لسانه من غير تعمد، وبسبب ضعفه في الحديث وعدم إتقانه لعلم الحديث يجري على لسانه الكذب، أما ذلك الآخر الذي هو (أظرف من أن يكذب) فليس فيه إثبات الكذب عليه.

«المقترح» (ص١٠١)

❑ قولهم: (حدثونا عنه)

قال الشيخ: لا تفيد تضعيفه ولا توثيقه بل هي إلى تليين أمره أقرب والله أعلم.

«المقترح» (ص١٠١)

❑ قولهم: (فلان كان من العوام) أو (فلان من العوام)

قال الشيخ: قولهم (من العوام) يدل على أنه ليس من أهل العلم، ولا من أهل الضبط. «المقترح» (ص١٠٢)

---

(١) راجع «الميزان» (٤/ ١٨٣-٥١٩)

(٢) قالها الذهبي في القاسم بن داود كما في «الميزان» (٣/ ٣٧٠)، وفي آخرين انظر «الميزان» (٢/ ٢٩٥).

❑ قولهم: (عصى موسى تلقف ما يأفكون)[(١)]

قال الشيخ: معنى الكلمة تؤدي إلى تضعيفه، وأنه لا يحتج بها، وفيها إشارة أيضًا إلى الاتهام وهي شبيهة بقولهم: (حاطب ليل). «المقترح» (ص١٠٣)

❑ قولهم: (لو لم يحدث لكان خيرًا له)

سئل الشيخ: عن هذه العبارة هل فيها تهمة؟

فقال: مثل قول بعضهم[(٢)] في: أسد بن موسى (لو لم يؤلف لكان خيرًا له)[(٣)] يدل على أنه حصل منه تخليط. «المقترح» (ص١١٥)

❑ قولهم: (فلان محله محل الأعراب)

قال الشيخ: معناه أنه ليس من أهل الحديث، ثم قال في قولهم في حديث بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده (إسناد أعراب)[(٤)]: يعنون أن حديثهم ليس بالعمدة.

«المقترح» (ص٩٢)

❑ قولهم: (لم يكن بالسكة) و(لم يكن بالسكة مثله)

سئل الشيخ: عن قول يحيى بن سعيد في الحسن بن صالح بن حي (لم يكن بالسكن بالسكة كان يخرج على الولاة) وقوله (لم يكن بالسكة مثله)[(٥)] ما معنى كل

---

(١) نقل ابن عدي في «الكامل» (٦/ ٢٢٩٧) هذه العبارة عن مطين في محمد بن أبي شيبة، لكنه ساقها بدون سند، وكذا ذكرها الذهبي في «النبلاء» (١٤/ ٢٢)، و«الميزان» (٣/ ٦٤٣)، فثبوتها يحتاج إلى سند صحيح، ولو صحت فإن هذا من كلام الأقران المردود كما نص على ذلك غير واحد من العلماء والله أعلم.

(٢) هو الإمام النسائي كما في «ميزان الاعتدال» (١/ ٢٠٧).

(٣) جاء عن ابن المديني أنه قالها في خليفة بن خياط كما في «تهذيب التهذيب» (٣/ ١٦١) لكنها من رواية الكديمي عن ابن المديني، والكديمي متروك.

(٤) قاله صالح جزرة كما في «تهذيب الكمال» (٤/ ٢٦٢)، و«الميزان» (١/ ٣٥٣).

(٥) «تهذيب التهذيب» (٢/ ٢٦٤).

منهما وما الفرق بينهما؟

فأجاب: السكة كلمة تطلق على الطريق وتطلق على العملة، فالظاهر أنه مَا كان خالصًا؛ لأن به شيئًا من البدعة وهي: الخروج على الأمراء، وأيضًا ترك الجمعة فمن وثقه فلصدق لسانه ومن جرحه فلبدعته، وقوله (ليس بالسكة مثله) أي: ليس يعتمد، والصحيح أنه صدوق اللسان صاحب بدعة فتقبل روايته التي لم تكن موافقة لبدعته وتجتنب بدعته، وهو من رجال مسلم. "المقترح" (ص٩٢)

❑ قولهم: (كان أعقل أهل زمانه)

قال الشيخ: هذه اللفظة بمفردها لا تدل على أنه ثقة ويستأنس بحديثه في يحيى بن أكثم كان من أعقل أهل زمانه[1] وكان داهية ومع هذا فهو متكلم فيه فهي نفسها لا تدل على أنه ثقة. "المقترح" (ص١٣٠)

❑ قولهم: (يعتبر حديثه إذا روى عن غير الضعفاء)

قال الشيخ: معناه أنه لا يتحرى في الأخذ. "المقترح" (ص٧٩)

❑ قولهم: (مظلم الأمر)

قال الشيخ: الظاهر أنه بمعنى: النكارة، ويحتمل أن المراد لم يتضح لي أمره.

"المقترح" (ص٥١)

❑ قولهم: (بليته عندي قدم رجاله)

سئل الشيخ: عن قول أبي حاتم في يحيى بن قصر بن حاجب القرشي (بليته عندي قدم رجاله)[2]؟

---

(١) راجع ترجمته في "تهذيب الكمال" (/ ٢٢٠-٢٢٢)، و"سير النبلاء" (١٢/ ٥) وما بعدها.

(٢) كذا في "الجرح والتعديل" (٩/ ١٩٣)، ونقلها الذهبي في "الميزان" (٤/ ٤١٢) بلفظ (بليته=

فقال: يعني: أنه يحدث عن أناس لم يلقهم. «المقترح» (ص٥٩)

❑ قولهم في الراوي: (يكثر عن المجاهيل)

قال الشيخ: إكثاره عن المجاهيل جعل في القلب ريبة من روايته، لكن إذا لم يكن شيخه مجهولاً وكان ممن يقبل حديثه قبل والله أعلم. «المقترح» (ص٦٣)

❑ قولهم في الراوي: (إذا كان فوقه ثقة ودونه ثقة فهو مستقيم)

قال الشيخ: الذي يظهر أنه نفسه لا يكون متحريًا فربما ينفق عليه ما ليس بثابت إذا كان شيخه ضعيفًا، أو كذابًا، أو مجهولاً وهكذا إذا روى يمكن أن أصوله صحيحة لكن المحدث إذا حدث عنه وليس أهلاً للرواية -الذي هو الراوي عنه- فربما يحصل تخليط من عدم تحريه هو نفسه في الأخذ والتحديث. «المقترح» (٧٢)

❑ قول أبي حاتم في بعض الرواة: (من عتق الشيعة)

قال الشيخ: يقصد أنه من متشدديهم كما يقولون: (شيعي جلد). «المقترح» (ص٧٦)

❑ قولهم: (إذا روى عنه فلان وفلان وفلان أحاديثه مستقيمة)

قال الشيخ: معناه أنهم ينتقون من أحاديثه ما يظهر لهم ثبوته والله أعلم.

«المقترح» (ص٨٥).

❑ قولهم: (لا يجوز في الضحايا)

سئل الشيخ: عن قول ابن معين في سويد[1] بن أبي صالح: (لا يصلح في الضحايا) مع قوله فيه (ضعيف)، وقوله فيه (ليس بشيء)؟

= عندي قدم رجاله) والله أعلم.

(١) كذا في «تهذيب الكمال» (١٢/ ٢٥٩)، وتصحف في «المقترح» (ص١٢٥) إلى (سهيل) والصواب ما أثبتناه.

فقال: يحتمل (ليس بشيء) على (ضعيف) و(ضعيف) عند ابن معين معناه: ليس بثقة، وقوله (لا يجوز في الضحايا) تحمل على أنه ليس بثقة. «المقترح» (ص١٢٥)

❑ قولهم: (فلان من الشيوخ).

قال الشيخ: يعني: أنه من الشيوخ الذين ليسوا بأثبات والله أعلم. «المقترح» (ص١٤٩)

❑ قولهم في الراوي: (لا يترك)

سئل الشيخ: عن قول الدارقطني في الربيع بن حبيب المصري (لا يترك)[1] ما معناه؟

فقال: فيها شيء من التجريح وليس تجريحًا مطلقًا. «المقترح» (ص٩٥)

الفاظ أجاب الشيخ فيها بقوله: الله أعلم

❑ قول بعضهم:[2] (في دار شباب بن خياط شجر يحمل الحديث)

سئل الشيخ: ما معنى هذه الكلمة؟ فأجاب: الله أعلم. «المقترح» (ص١١٥)

❑ قولهم: (فلان ثقيل البدَن)

سئل الشيخ: هل يقصدون بذلك العبادة أم ماذا؟ فقال: الله أعلم. «المقترح» (ص١١٠)

ألفاظ محتملة لأكثر من معنى

❑ قولهم في الراوي: (ليس كأقوى ما يكون)؟

قال الشيخ: الظاهر أنه يكون بمنزلة (ثقة) أو (صدوق) المهم أنه يقبل حديثه.

«المقترح» (ص١٠٩)

---

(١) انظر «الميزان» (٢/ ٤٠)

(٢) قالها ابن المديني في خليفة بن خياط الملقب بشباب كما في «الضعفاء» للعقيلي (٢/ ٢٢)، و«تهذيب الكمال» (٨/ ٣١٧)

❑ سئل الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: هل هناك فرق بين قولهم: (فلان منكر الحديث) و(فلان يروي الأشياء المنكرة)؟

فأجاب: (منكر الحديث) صيغة تقتضي الديمومة، وأما (يروي الأشياء المنكرة) فهو يحتمل أنه يرويها كغيره من العلماء الذين يجمعون كما قيل: (إذا كتبت فقمش، وإذا حدثت ففتش) فيحتمل هذا وينظر أهذا الحديث من مناكيره أم ليست من مناكيره؟[1]. "المقترح" (ص٥٦)

❑ وسئل عن معنى قول ابن عدي: (يروي المناكير)؟

فأجاب: يعني الأحاديث التي يخالف فيها الثقات والمناكير تحمل على هذا وتحمل بمعنى أنه يتفرد بأحاديث وهو ضعيف في نفسه، ويتفرد بأحاديث لم يتابعه عليها أحد، فقد قيل في المنكر هذا وهذا، أي: أن المنكر مخالفة الضعيف للثقة، أو مجرد تفرد الضعيف عند الإمام النسائي، والإمام أحمد. "غارة الأشرطة" (٢/٢٧٣)

❑ وسئل عن قولهم في الراوي: (ليس بمحمود) هل هو في مرتبة الشواهد أم في مرتبة الرد؟

فقال: الذي يظهر من هذه العبارة أنه يصلح في الشواهد والمتابعات، على أنه قول مبهم، فيحتمل أنه مبتدع، ويحتمل أنه سيئ الحفظ، والله أعلم. "المقترح" (ص٩٣)

❑ سئل عن قولهم في الراوي: (شيطان) هل يعتبر جرحًا.

فأجاب: بحسب من قيلت فيه، فأذكر أن محدثًا من كبار المحدثين طلب صاحبًا له أن يأتي بمحدث يسامره معه في تلك الليلة للمذاكرة، فلما أتى به صار يغلبه فلما خرج قال لذلك الرجل: ما أتيتني بإنسي، ما أتيتني إلا بشيطان!).

---

(١) قال ابن دقيق العيد: قولهم: (روى مناكير) لا يقتضي بمجرده ترك روايته حتى تكثر المناكير في روايته، وينتهي إلى أن يقال فيه: (منكر الحديث) لأن منكر الحديث وصف في الرجل يستحق به الترك لحديثه، والعبارة الأخرى لا تقتضي الديمومة. "فتح المغيث" (٢/ ١٢٦).

والقصة بين عبدالرحمن بن مهدي ويحيى بن سعيد، أو من هو مماثل لهما لا أذكره، فالقصد أنه دخل رجل محدث كبير وصار يغلب ذلك المحدث، فلما خرج قال: ما أتيتني بإنسي، ولكن أتيتني بشيطان[1]. فربما تكون توثيقًا والله المستعان.

«غارة الأشرطة» (٢/٢٦٩)

❑ وسئل عن قولهم في الراوي: (يروي عن الثقات ما ليس من حديثهم)؟

فأجاب: ينبغي أن يُنظَر في قائلِ هذِهِ الكلمة، فإن مثلَ هذه الكلمة يقولها ابن حبّان في بعض الحفّاظ الكِبَار من رجال البخاري ومسلم، فإذا قالها الإمامُ أحمدُ، أو يحيى بنُ معين، أو من جرى مجراهما، فمثل هؤلاء يُنظر فيما قاله غير القائلِ، ينظر أَوَثَّقَه غير القائل؟ أو قال: (إنه صدوق) غيرُ القائل؟

أما إذا لم تردْ إلا هذه العبارة فهيَ تُعتبرُ جرحًا، وهي محتملةٌ أنه يكذبُ، وأنه يَهِم. محتملةٌ لهذا وهذا، فنحن نتوقفُ في أمرِه، لا نحكم عليه بأنه كذّاب، ولا نحكم عليه بأنّه صالح للشواهد والمتابعات، ولكن إن وَرِدَت عباراتٌ أخرى لبعضِ أهل العلم يُحمل عليها هذا القول، بمعنى أنه يَهِمُ، وينظر أذلك الحديث مِن أوهامه، أم ليس مِن أوهامه؟ فإذا لم ترد إلا هذه العبارة توقفنا في أمره ولا نحتجُّ به، لكن ربما يصلح للشواهد والمتابعات، وينظر فيمن روى عنه أهم من الثقات الأثبات أم ماذا؟.

«المقترح» (ص٣٢-٣٣)

❑ سئل الشيخ عن قول خالد بن نزار للأوزاعي: حسان بن عطية عمن؟ فقال له الأوزاعي: حسان ما كنا نقول: عمن؟ فما معنى كلمة الأوزاعي هنا؟

---

(١) ونص القصة: قال عبدالرحمن بن مهدي: لما قدم الثوري البصرة، قال: يا عبدالرحمن جئني بإنسان أذاكره فأتيته بيحيى بن سعيد فذاكره، فلما خرج قال: قلت جئني بإنسان، جئتني بشيطان!. يعني: بهره بحفظه. «سير النبلاء» (٩/ ١٧٧). وقد تأتي للذم الشديد ولذلك أمثلة، والحمد لله.

فأجاب: حسان بن عطية هو شاميٌّ والأوزاعي شاميٌّ، والأوزاعي يُعتبر من أعرف الناس بالشاميين، فمعناه أنه واثقٌ برواية حسان بن عطية، ومعناه أيضًا أن حسان بن عطية مهابٌ، إذا حدثهم لا يستطيعون أن يستفسروا منه، لكن ينبغي أن يُستفسَر وينبغي أن يُعرَف مشايخُه كغيره من العلماء. القصد أن قول الأوزاعي يُفيدُ أحد أمرين أو الأمرين معًا: وثوقهم برواية حسان[1]، أو مهابتهم له، فإن بعض الرواة يكون مهابًا في نفوس الناس. «المقترح» (ص٦٤-٦٥)

❑ سئل رَحِمَهُ اللهُ ما معنى قولهم: (فلان أعجب إليَّ) و(فلان أحب إليَّ) هل هذا تعديل؟

فأجاب: إذا قرن بثقة أو صدوق يكون تعديلًا وإذا لم يقرن فبقي ماذا قيل فيه فقد يكون تعجبه أحاديثه وهو في نفسه ضعيف. «غارة الأشرطة» (٢/٢٦٨)

❑ **سئل الشيخ عن معنى قولهم: (فلان عالي الإسناد)؟**

فأجاب: الذي يظهر أنها بمعنى (أنه عُمِّرَ) وأنه أدرك من المتقدمين ما لم يدركه

---

(١) وأنه لا يروي إلا عن ثقة وهذا هو المعنى الأرجح لهذه الكلمة يدل على ذلك أنه كان من المعلوم عندهم أن علة قولهم فلان لا يسأل عمن أخذ حديثه؟ أو عمن روى؟ أو ما كنا نقول له عمن؟ هو كون الراوي معروفًا بالتحري والانتقاء؛ فقد قال يزيد بن أبي مالك: كنت عند سعيد بن المسيب فحدثني بحديث فقلت له: من حدثك بهذا يا أبا محمد؟ فقال: يا أخا أهل الشام خذ ولا تسأل فإنا لا نأخذ إلا عن الثقات. «التهذيب» (٢/ ٤٥)، وأصرح منه قول ابن عيينة، ما رأيت أحدًا أجدر أن يقول قال رسول الله ﷺ ولا يسأل عمن هو، من ابن المنكدر، فقد قال الحافظ ابن حجر في «التهذيب» (٣/ ٧١٠) عقب هذا الأثر: يعني لتحريه. اهـ ومما يؤيد أن هذا هو مراد الأوزاعي في شأن حسان بن عطية، ما رواه ابن عدي في «الكامل» (١/ ٩٩) عن ضمام بن إسماعيل عن الأوزاعي أنه كان إذا حدث فقيل له عمن سمعته؟ قال: ليس لك حلته؛ إنما حملته لنفسي عمن أثق به. اهـ ملخصًا من كتابي «القول الأحمد بذكر من لا يروي إلا عن ثقة، ومن يروي عن كل أحد» فصل معرفة علامات الانتقاء.

غيره، وبمعنى أنه بَكَّرَ بالطلب وسمع من مشايخ لم يسمع منهم غيره من معاصريه.

ومن أمثلة ذلك أن الدارمي وهو: عبدالله بن عبدالرحمن أبومحمد هو مخاصر للبخاري، سمع من يزيد بن هارون، يقول الحافظ[1]: ولو بكر البخاري في الطلب لسمع من يزيد بن هارون.

وأن بعض معاصري الإمام البخاري من مشايخ الإمام البخاري، كالإمام أحمد سمع من عبدالرزاق، يقول الإمام الحافظ ابن حجر[2]: ولو بكر الإمام البخاري في الرحلة لسمع من عبدالرزاق، بل يذكر الخطيب البغدادي أن محدثًا[3] سمع منه البخاري عن عبدالرزاق، فأراد البخاري أن يرحل إلى عبدالرزاق فتحايل ذلكم الرجل على البخاري وقال: إن عبدالرزاق قد مات، ولم يمت عبدالرزاق من أجل أن يسمع البخاري منه، فإنه يعد شرفًا له إذا سمع منه البخاري عن عبدالرزاق، وهو أيضًا يعد كذابًا، فمن بكر في الطلب سمع من شيوخ لم يسمع منهم بعض معاصريه، فالذي يظهر أنهم يتنافسون في العلو ويجعلونه منقبة.

---

(١) في ترجمة يزيد بن هارون من «هدي الساري» (ص٦٣٧) أدرك البخاري بالسن لكن مات قبل أن يرحل إليه، فأخذ عن كبار أصحابه.

(٢) في «هدي الساري» (ص٦٧٠) ط دار السلام: وقد أدرك عبدالرزاق، وأراد أن يرحل إليه وكان يمكنه ذلك، فقيل له إنه مات فتأخر عن التوجه إلى اليمن... اهـ ثم ساق القصة التي ذكرها الشيخ رَحِمَهُ اللهُ وقد علمت أنها لم تثبت.

(٣) هو يحيى بن جعفر بن أعين الأزدي والقصة ذكرها المزي في «تهذيب الكمال» (٨/ ٢٢)، والحافظ في «تهذيب التهذيب» (٤/ ٣٤٦) نقلًا عن ابن عدي ولم يذكر سندًا، فهي معضلة، فعلى هذا فلا يوصف هذا الراوي بالكذب لعدم ثبوتها عنه، وقد قال فيه الحافظ في «التقريب»: ثقة والله أعلم.

وعلى فرض ثبوتها عنه فقد ساق الحافظ القصة في «تغليق التعليق» (٥/ ٣٩٠) ثم قال: ويحيى ابن جعفر من الثقات الأثبات وما أعتقد أنه افترى وفاة عبدالرزاق، بل لعله حكاه لإشاعة لم تصح، وكان يحيى بن جعفر بعد ذلك يدعو لمحمد بن إسماعيل ويفرط في مدحه. اهـ

بل الإمام أحمد يقول: طلب العلو سنة[١]، ويحيى بن معين عند أن حضرته الوفاة كما في «مختصر مقدمة ابن الصلاح» لابن كثير[٢]، قيل له: أي شيء أحب إليك؟ قال: بيت خال وسند عال، فهم يتنافسون في العلو. «المقترح» (ص١٢٠-١٢١)

❑ وقال أيضًا في تفسير هذه الكلمة: الأقرب والمتبادر إلى الذهن أنه بمعنى بكر في الطلب، فأدرك شيوخًا لم يدركهم غيره.

لكن الأخ أبا الحسن أتى بمعنى أنه يحدث عن أناس لم يدركهم، فيكون محتملاً لهذا ومحتملاً لهذا والله أعلم. «المقترح» (ص١٣٨)

التوثيق بلفظ عام

❑ سئل رَحِمَهُ اللهُ إذا قيل في حديث: (رواه جماعة ثقات حفاظ) **فهل يقتضي هذا أن كل أفراد السند ثقات حفاظ؟**

فأجاب: إذا قاله حافظ من الحفاظ فربما يكونون حفاظًا- أي يحكم لكل فرد منهم[٣] - لكن الأحوط أن تبحث في رجاله وتحكم عليهم بما يستحقونه، فهذا الذي أنصح به[٤]، فإنهم ربما يقولون: إنهم حفاظ ويكون في سنده وهم أو شذوذ أو في سنده رجل التبس برجل آخر، مثل صالح بن حيان الذي يقال له: صالح بن حي، وصالح بن حيان القرشي فهما في طبقة واحدة، وقد وهم شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه «الصارم المسلول في الرد على شاتم الرسول»[٥] وحكم على حديث من طريق

---

(١) أخرجه الخطيب في «الجامع» (١/ ١٢٣)، و«الرحلة» (ص٢٠٣).

(٢) (ص١٥٣)، وفي «مقدمة ابن الصلاح» (ص١٥٦).

(٣) أنه حافظ.

(٤) قال العلامة المعلمي رَحِمَهُ اللهُ: قول المحدث (رواه جماعة ثقات حفاظ) ثم يعدهم لا يقتضي أن يكون كل من ذكره بحيث لو سئل عنه ذلك المحدث وحدَه لقال ثقة حافظ... «التنكيل» (١/ ٣٦٢).

(٥) «الصارم المسلول» (ص١٦٦).

صالح بن حيان القرشي وهو أن رجلًا خطب امرأة وأبى أهلها أن يزوجوها ثم أتاهم بعد حين فقال: إن رسول الله ﷺ أمركم أن تزوجوني فلانة، فاضطربوا فقال قائل منهم: نزوجه ولا نرد على رسول الله ﷺ أمره، ومن قائل: لا نزوجه، فقال أحدهم: رسول الله ﷺ قريب منكم فابعثوا من يستفسره، فبعثوا رجلًا إلى النبي ﷺ وأخبروه فقال: «كذب عدو الله فإن أدركتموه فاقتلوه وما أراكم مدركيه»، فوصلوا وقد لدغته حية فمات[1].

فهذا الحديث كما تقدم ذكره الحافظ الذهبي في ترجمة صالح بن حيان القرشي وقال: إن صاحب «الصارم المسلول» يعني: شيخ الإسلام ابن تيمية وهم في هذا الحديث وقال: إن رجاله ثقات والواقع أن في سنده من هو متروك[2]، فينبغي أن يبحث عن هؤلاء الرجال.

وأيضًا حديث: «لو ما أحب الله أن يعصى ما خلق إبليس»[3]، فهذا الحديث من طريق يحي بن زكرياء، فبعض الناس يظن أن يحي بن زكرياء هو ابن أبي زائدة

---

(١) القصة أخرجها ابن عدي في «الكامل» (٤/ ١٣٧١-١٣٧٢)، والبغوي كما في «الصارم المسلول» (ص١٦٥)، ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ٥٥)، وفيه أن رسول الله ﷺ قال له: «إن وجدته حيًا فاقتله، وإن وجدته ميتًا فحرقه بالنار»، فانطلق فوجده قد لدغ فمات، فحرقه بالنار فعند ذلك قال رسول الله ﷺ: «من كذب عليَّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار». اهـ وفيه صالح بن حيان القرشي ضعيف، وله شاهد أخرجه المعافى بن زكريا كما في «الصارم المسلول» (ص١٦٦)، ومن طريقه أخرجه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ٥٦) وفيه دواد بن الزبرقان؛ متروك وقد كذبه الأزدي.

(٢) قال الإمام الذهبي: ورواه كله صاحب «الصارم المسلول» من طريق البغوي عن يحي الحماني عن علي بن مسهر، وصححه ولم يصح بوجه. «الميزان» (٢/ ٢٩٣)، قلت: حيث قال فيه شيخ الإسلام: هذا إسناده صحيح على شرط الصحيح لا نعلم له علة. «الصارم المسلول» (ص١٦٦)

(٣) أخرجه الآجري في «الشريعة» (١/ ٣٩٤)، وابن بطة في «الإبانة» (١٥٥٩)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ٢٧٣)، و«بيبي» في جزئها (ص٧٦)، رقم (١٠٥).

لكن وجد وعرف أنه ليس بابن أبي زائدة وأنه رجل مجهول، وأن الحمل عليه في هذا الحديث[1]. «غارة الأشرطة» (٢/٢٦٦-٢٦٧)

❑ وسئل رَحِمَهُ اللَّهُ: عندما نجد في ترجمة راوٍ (وثقه فلان) أو (ضعفه فلان)، هل يلزم من هذا أن عبارة (ثقة) أو (ضعيف) قالها فلان أم يكون أحيانًا تصرف في نقل عبارات الأئمة، وما ضابط هذا التصرف؟

فأجاب: إذا كان مثل البخاري وعزوه إليه أو إلى أبي حاتم فذاك، أما إذا قالوا: وثقه ابن حبان أو وثقه العجلي فنخشى أن يكون مقصودهم في هذا ذكره ابن حبان في الثقات، أو ذكره العجلي في الثقات فمثل هذا يتوقف فيه ولا يعتمد عليه إذا قالوا: وثقه ابن حبان أو وثقه العجلي، أما إذا كانت صادرة عن إمام معتبر يعتبر توثيقه فلا بأس بهذا وتقبل. «الغارة» (٢/٢٦٩-٢٧٠)

❑ قولهم: (حدثني الثقة)

قال شيخنا رَحِمَهُ اللَّهُ: لا يعتمد على (أخبرني الثقة) لأن الشافعي يقول: أخبرني الثقة. وهو يعني: إبراهيم بن أبي يحيى[2]، وقد عده النسائي رَحِمَهُ اللَّهُ من رءوس الكذابين[3]، وأيضًا الإمام أحمد يقول في إبراهيم بن أبي يحيى: جهمي قدري كل بلاء

---

(١) كما رجح ذلك ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/٢٧٣)، والذهبي في «الميزان» (٤/ ٣٧٥-٣٧٦)، ونقل الحافظ ابن كثير في تفسيره (١/٥٣٨)، عن شيخ الإسلام ابن تيمية أنه قال: هذا موضوع باتفاق أهل المعرفة. اهـ وانظر «أحاديث معلة» (ص٩٣-٩٤)، وتحقيق الأخ وليد بن محمد حفظه الله «للشريعة» (١/ ٣٩٤) رقم (٤٥٤).

(٢) قال العلائي في «جامع التحصيل» (ص٩٤): وقد عرف من عادته أنه أراد بقوله حدثني من لا أتهم أو حدثني الثقة في مواضع: إبراهيم بن أبي يحيى، والأكثرون ضعفوه وتبين لهم من حاله ما لم يطلع عليه الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٣) كما في «مجموعة رسائل للنسائي» (ص٧٦).

فيه[١]، وأيضًا ربما يقول حدثني الثقة وهو يعني مسلم بن خالد الزنجي وهو ضعيف أيضًا ربما يكون ثقة عنده وهو ضعيف عند غيره، فعلى هذا يتوقف فيما قال فيه أو غيره حدثني الثقة. اهـ (الشريط السابع من مراجعة «التدريب»)

❑ وقال: والصحيح أن قول المحدث: حدثني الثقة من قسم الضعيف لاحتمال أن يكون ثقة عنده ضعيفًا عند غيره. «كثير» (٤٩٢/١)

❑ وقال: مسألة (حدثني الثقة)، لا بد أن يُبيِّن شيخه، والإمام مالك رحمه الله قد روى عن ضعيفين: عن عبدالكريم بن أبي المخارق وعن عاصم بن عبيدالله، فلا بد كما ذكروا في المصطلح من أن يبيّن شيخه.

الإمام أحمد أيضًا من الذين لا يحدثون إلا عن ثقات، روى عن عامر بن صالح الزبيري، حتى قال الإمام يحي بن معين عند أن بلغه هذا: جُنَّ أحمد[٢].

وشعبة من الذين اشتهروا أنَّهم لا يحدثون إلا عن ثقات، وفي مرة يقول: لو لم أحدثكم إلا عن ثقة ما حدثتكم إلا عن ثلاثين، وفي رواية: ما حدثتكم إلا عن ثلاثة[٣]، فالتوثيق لا بد أن يُنظر، ويسمى رجاله. «المقترح» (ص٦٥-٦٦)

❑ قولهم: (حدثني الثقة) هل هو كقولهم: (حدثني من لا أتهم).

قال السيوطي رحمه الله في «تدريب الراوي» (٣٦٦/١): فائدتان، الأولى: لو قال نحو الشافعي: (أخبرني من لا أتهم) فهو كقوله: (أخبرني الثقة).

وقال الذهبي: ليس بتوثيق؛ لأنه نفي للتهمة، وليس فيه تعرض لإتقانه، ولا لأنه حجة. اهـ المراد.

---

(١) «العلل» لعبدالله بن أحمد (٣٥٣٣).

(٢) «ميزان الاعتدال» (٢/ ٣٦٠).

(٣) أخرجه بلفظ ثلاثين الخطيب البغدادي في «الكفاية» (٢٤٠) وأخرجه بلفظ ثلاثة ابن عدي في «الكامل» (١/ ٨٣).

قال شيخنا رَحِمَهُ اللَّهُ: كلام الذهبي هو الذي يقتضيه اللفظ، أنه نفي التهمة فقط، وليس فيه تعرض للتعديل. (مراجعة «التدريب» الشريط السابع)

❑ قولهم: (رجاله رجال الصحيح)

قال شيخنا في حديث الغلام الذي سأل النبي ﷺ أن يجعله ممن يشفع له يوم القيامة، وقال الهيثمي في «المجمع» (١٠/ ٣٦٩): رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح.

قال شيخنا: قوله (رجاله رجال الصحيح) لا يلزم أن يكون الحديث صحيحًا[1]، لا سيما والحديث من طريق عبدالملك بن عمير وكان يدلس كما أفاده الحافظ.

«الشفاعة» (ص٢٨٨)

❑ قولهم: (رجاله ثقات) و(رجاله موثقون)

سئل رَحِمَهُ اللَّهُ: هل هناك فرق بين قولهم: (رجاله ثقات) و(رجاله موثقون)؟

فأجاب: إذا قالوا: (رجاله ثقات) أرفع من (رجاله موثقون) لأنه إشارة إلى أنه قد طعن فيهم وأنهم وثقوا. «غارة الأشرطة» (٢/٢٧٥)

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: فائدة: قولهم: (رجاله ثقات) لا يفيد صحة الحديث، إذ قد يكونون ثقات، وفيهم مدلس ولم يصرح بالسماع أو فيهم مختلط أو في السند انقطاع أو علة أو شذوذ. «كثير» (١/٢٥)

وقال: وقول الهيثمي إن رجال أحمد ثقات لا ينافي الانقطاع. «مستدرك» (٤/٤٦٢)

---

(١) فقد يكون في السند انقطاع وقد يكون فيه من ضعف في أحد مشايخه، وهو في ذاك السند يروي عنه، وقد يكون فيه من هو من رجال الصحيح والراجح ضعفه، وإنما انتقى له الشيخان أو أحدهما، وقد يكون في الحديث شذوذ أو علة. انظر «النكت» (١/ ٢٤٧)، ومقدمة «صحيح الترغيب» (١/ ٧٢).

الإحادة في التوثيق أو التجريح

❑ سئل الشيخ رَحِمَهُ اللهُ: نجد في "تقريب التهذيب": فلانًا ثقة وفلانًا وثقه ابن حبان أو العجلي ما الفرق بين العبارتين؟

فأجاب: أما إذا قال: (ثقة) فالمراد به أن الحافظ درس عبارات أهل العلم وترجح لديه أنه ثقة، وأما إذا قال: وثقه ابن حبان، أو العجلي فمعناه أنه لم يجد توثيقًا إلّا لهما وأنت أيها الناظر إن شئت قبلت، وإن شئت توقفت في توثيق ابن حبان والعجلي، وهما متساهلان في التوثيق.

"غارة الأشرطة" (٢/٢٧٢)

❑ **وسئل الشيخ**: عن قول ابن المبارك في نوح بن أبي مريم لما سئل عنه: (هو يقول: لا إله إلا الله) وعن قول ابن معين لما سئل عن راوٍ فقال: هو مسلم. ففي أي المراتب؟

فأجاب: الذي يظهر أن هذا من باب الهروب عن الإجابة، وأمر نوح بن أبي مريم معروف أنه كذاب، من رءوس الكذابين، وكذلك قول عبدالله بن المبارك، فالذي يظهر أن الرجل مجروح شديد الجرح، وبعض الأوقات يقتضي المقام ألّا يصرحوا لأمر ما؛ إما أنه يخاف على نفسه وإما لأن للمضعَّفِ عليه نعمة أو غير ذلك.

"المقترح" (ص٥٧-٥٨)

❑ **وسئل** عن قولهم في الراوي: (كان من الناس)، ما معناه؟

فأجاب: الظاهر أن هذه من تلك العبارات التي تقدمت، مثل: (رأيت برجله خيطًا) و(هو مسلم). وسئل عن آخر فقال: (هو مسلم) أو (ممن يقول: لا إله إلا الله)، فالظاهر أن المسئول يحيد، لأنه قد يحتاج في بعض الأوقات إلى الحيدة، قد يُسألون عن شخصٍ يخافون من ضرره أو عن شخصٍ يُلتبس أمرُه، أو غير ذلك، فيقولون مثل هذه العبارات، كعبارة الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ في أبي حنيفة، يقول: (فقيهٌ مشهورٌ) وهذه عبارةٌ ما ذكرها الحافظ ابن حجر في مقدمة "تقريبه"، فما هو إلا

من باب الحيدة، لأن الحنفية كان أمرهم قويًا، فلم يستطع الحافظ أن يتكلم بما يرى أنه الحقُّ، وقبل هذا كان الحنفية في الغالب يأخذونَ القضاء. ويستطيعون أن ينفّذوا ما يريدون. فالحافظ يقول فيه: (فقيهٌ مشهورٌ)، والله المستعانَ.

ولنا بحمد الله كتابٌ مطبوعٌ بعنوان "نشر الصحيفة في كلام أئمة الجرح والتعديل في أبي حنيفة". "المقترح" (ص١٠١-١٠٢)

❑ وسئل عن قولهم: فلان طويل اللحية؟

فقال: عند بعض الأدباء الذين لا خير فيهم أن طول اللحية دليلٌ على خِفَّة العقل، فنحن إن شاء الله ما نحمل كلام المحدثين على هذا النحو السخيف، فالله أعلم بمرادهم، ولعله أيضًا من باب الحيدة عن الجواب الصحيح. "المقترح" (ص١٤٨)

❑ قولهم: (كان في رجله خيط)

سئل الشيخ: عن معنى قول أبي عروبة في العباس بن الحسن الحضرمي: (كان في رجله خيط)[1]؟

فأجاب: بعض العبارات لا تعد جرحًا، وهذه العبارة لا أعلم معناها، فقد يكون المجيب متشددًا مثل شعبة عندما سئل عن شخص فقال: رأيتُه يَركضُ على برذون[2].

ومثل حماد بن سلمة إذ ذكر عنده راوٍ، فامتخط فعدَّهُ من رواه جرحًا[3]، ويجوز أنَّ حمادًا امتخط لأن به مخاطًا. ويجوز أن يكون قول أبي عروبة هروبًا من الجواب -أي حاد عن الجواب-. "المقترح" (ص٩٧)

---

(١) "ميزان الاعتدال" (٢/ ٣٨٣). (٢) أخرجه الخطيب في "الكفاية" (ص١٨٢).

(٣) أخرجه الخطيب في "الكفاية" (ص١٨٥) وقال: امتخاط حماد عند ذكره لا يوجب رد خبره. اهـ
قلت: والراوي الذي امتخط حماد عند ذكره هو صالح المري، وهو مع عبادته متروك في الحديث.

أمثلة للجرح المفسر من الجرح المبهم

❑ قال الشيخ رَحِمَهُ اللهُ: الجرح المفسر مقدم على التعديل، مثل أن يقول: فلان سيئ الحفظ، فلان يخطئ كثيرًا، فلان يكذب، فلان يسرق الحديث، فهذا جرح مفسر.

أما الجرح غير المفسر مثل أن يقول: ضعيف، فمثل هذا، التعديل مقدم عليه، لأنه يحتمل أن يكون قد جرح بجرح ليس بجارح.

«قمع المعاند» (ص٣١٥)، وانظر «المعلة» (ص٤٠٣)، رقم (٤٢٣)

❑ وقال: (صدوق يهم) جرح مفسر، و(ليس بالقوي) جرح غير مفسر[1]، و(ضعيف) جرح ليس مفسرًا، و(سيئ الحفظ) جرح مفسر، و(منكر الحديث) جرح مفسر، و(مضطرب الحديث) كذلك جرح مفسر. «المقترح» (ص١٢٠)

❑ وسئل: ما هو الجرح المفسر؟

فقال: تقدمت أمثلته مثل: (متروك)، (ضعيف جدًا)، (منكر الحديث)، (كذاب)، (أكذب الناس)، (إليه المنتهى في الكذب).

والجرح غير المفسر مثل: (ضعيف)، والغالب أن باقي عباراتهم جرح مفسر، مثل قول البخاري: (فيه نظر)، وكذلك: (سكتوا عنه)، فلم يسكتوا عنه، ولكن البخاري لطيف العبارة رَحِمَهُ اللهُ.

ثم إننا ننصح أخانا السائل بالرجوع إلى مثل: «فتح المغيث» فهو يعتبر من أحسن الكتب للرجوع إليه، حتى يتزود من الأمثلة للجرح المفسر، والله المستعان.

وأيضًا من العبارات التي فيها جرح مفسر: (له أوهام)، (يخطئ)، هذا يعتبر جرحًا مفسرًا لكنه إذا كان صدوقًا أو ثقة لا يُرد، إلا إذا كان الحديث من أوهامه أو

---

(١) قال الحافظ ابن حجر في «هدي الساري» (ص٤١٦): لم يكن بالقوي جرح مردود غير مبين السبب.

من أخطائه. «إجابة السائل» (ص٢٩٨)

☐ سئل رَحِمَهُ اللهُ: عن قولهم: متروكٌ، هل هو جرحٌ مفسَّرٌ؟

فأجاب: الصحيح أنه جرحٌ مفسر؛ لأنهم يعنون بأنه متَّهمٌ بالكذب أو أوهامه أكثر من صوابه، وقد توسع بعضهم في غير المفسر فجعل منه كذابًا وقال: إنه جرحٌ غير مفسر، كما قاله حسين السياغي، وكما نقله عن محمد بن إبراهيم الوزير من «تنقيح الأنظار»، وكما في «تدريب الراوي» (ج١ ص٣٠٦) نقلًا عن الصيرفي.

«المقترح» (ص١٧٢-١٧٣)

☐ وقال رَحِمَهُ اللهُ: كذاب جرح مفسر على الصحيح وإن قال الصيرفي: إنه ليس بجرح مفسر، فحمله على الخطإ قليل نادر، هو سائغ في اللغة. اهـ

(من الشريط السابع من مراجعة «تدريب الراوي»)

☐ وقال في أبي العجفاء: والبخاري يقول: في حديثه نظر، وقول البخاري: (في حديثه نظر) من أردى عبارات التجريح كما في «فتح المغيث»[1]، وهو يعتبر جرحًا مفسرًا. «كثير» (٢/٢٨٧)

☐ وصرح بأنها جرح مفسر في مواضع من كتبه.

(انظر «حاشية المستدرك» (١/٤٥٩-٧١١-)، و(٣/٦١٢)، و«الشفاعة» (ص٢٤٨)

☐ وقال: قول القواريري والبزار في زائدة بن أبي الرقاد (لا بأس به) لا يقبل مع الجرح المفسر من أبي حاتم والبخاري وغيرهما قال أبوحاتم: يحدث عن زياد النمري عن أنس أحاديث مرفوعة منكرة لا ندري منه أو من زياد، ولا أعلم روى عن غير

---

(١) «فتح المغيث» (٢/١٢٢)، وانظر «ميزان الاعتدال» (٢/٣٤)، «والتقييد والإيضاح» (ص١٣٩)، و«سير النبلاء» (١٢/٤٣٩-٤٤٠)، بينما يرى الحافظ ابن حجر في كتابه «بذل الماعون» أن الإمام البخاري يطلق هذه العبارة فيمن كان الجرح فيه وسطًا.

زياد فكنا نعتبر بحديثه. وقال البخاري: منكر الحديث. اهـ مختصرًا من «تهذيب التهذيب»[1]. «كثير» (٢/٣٩٠)

❑ وقال في بشر بن الوليد الكندي: قال الحافظ الذهبي في «الميزان»[2]: قال صالح جزرة: هو صدوق، ولكنه لا يعقل كان قد خرف، وقال السليماني: منكر الحديث، وقال الآجري: سألت أبا دواد أبشر بن الوليد ثقة؟ قال: لا. وروى السلمي عن الدارقطني ثقة، فمن وثقه لصدقه، ومن ضعفه ضعفه لاختلاطه، فالتضعيف هنا مفسر، على أن التوثيق من الدارقطني من رواية السلمي وهو محمد بن الحسين أبوعبدالرحمن وهو متهم[3]. «كثير» (١/٥٤٤)

❑ وقال في أبي جعفر عيسى بن أبي عيسى الرازي: وثقه ابن معين وغيره وجرح بجرح مفسر قال أبوزرعة: يهم كثيرًا، فحديثه يصلح في الشواهد والمتابعات، أما في الأصول فلا. «كثير» (١/٥١)

❑ وقال في عمارة بن زاذان: قال البخاري: ربما يضطرب في حديثه، وقال أحمد: له مناكير. فالجرح فيه مفسر، كما ترى قول البخاري وأحمد. كثير (١/٣٥٨)

❑ وقال في عبدالرحمن بن واقد البغدادي: ليس من رجال الشيخين وقد أثنى عليه ابن معين. قال ابن عدي: يحدث بالمناكير عن الثقات، ويسرق الحديث. فهو جرح مفسر مقدم على ثناء ابن معين. «مستدرك» (٢/٤١٣)

❑ وقال في إبراهيم بن بشار الرمادي: قال الحافظ الذهبي في «الميزان» ليس بالمتقن وله مناكير، ثم ذكر توثيق قوم له وتضعيف آخرين، ولكن التضعيف مفسر. قال عبدالله بن أحمد بن حنبل: سألت أبي عنه فلم يقل يعجبه، وقال: كان يقوم عند سفيان فيقوم فيجيء إليه الخراسانية فيملي عليهم ما لم يقل ابن عيينة، فقلت له: أما

---

(١) «تهذيب التهذيب» (١/٦٢٠). (٢) (١/٣٢٧).

(٣) راجع ترجمته من «إتحاف الخليل».

تتقي الله؟ أما تراقب الله؟ أو كما قال. "كثير" (١٧٦/١)

□ وقال في شعبة مولى ابن عباس: مختلف فيه لكن قال مالك: ليس بثقة، فهذا جرح مفسر[١]. "مستدرك الحاكم" (٦٦٩/٣)، وانظر حاشية "التفسير" (٥٠١/١-٥١٩)

□ وقال في أبي واقد صالح بن محمد: مختلف فيه والراجح أنه ضعيف جداً، إذ البخاري يقول: منكر الحديث، تركه سليمان بن حرب. اهـ وهذا جرح مفسر.

"مستدرك" (٥٠٨/٤)

□ وقال في هشام بن عمار: والجرح في هشام بن عمار مفسر؛ كما في "مقدمة الفتح"[٢]. "الصعقة" (٢٨٦/٢)، و"دلائل النبوة" (ص٦٠٧)

ألفاظ لا يُعرف المقصود منها إلا بقرائن أخرى

□ قولهم (مختلف فيه) و(متكلم فيه)[٣]:

قال الشيخ: قول المحدث (مختلف فيه) يعني أن منهم من يوثقه، ومنهم من يضعفه، ويحتاج إلى نظر في كلام من وثقه أهو أرجح أم من ضعّفه أرجح، فما يوحي بأنه حسن، ولأنه أنزل من حسن، و(مختلف فيه)، و(متكلم فيه) محتاج إلى أن يقف الشخص على كلامهم فينظر الشخص هل الراجح قبوله أم الراجح ضعفه؟ فلابد من

---

(١) قال الحافظ ابن حجر في ترجمة شعبة بن دينار من "تهذيب التهذيب" (١٧٠/٢): بل لفظة (ليس بثقة) في الاصطلاح يوجب الضعف الشديد.

وقد صرح الخطيب في "الكفاية" (ص١٠٨): أن قولهم (ليس بثقة) جرح مجمل غير مفسّر.

(٢) "هدي الساري" (ص٦٢٥)، فقد وصف هناك بالتغير وبقبول التلقين.

(٣) ذكر الإمام الذهبي في "ميزان الاعتدال" (٤/١) قولهم في الراوي (تُكلِّم فيه) (اختلف فيه) في المرتبة الأولى من مراتب الجرح.

وذكر العراقي في "التبصرة" (١١/٢-١٢)، والسخاوي في "فتح المغيث" (١٢٥/١) قولهم في الراوي (تكلموا فيه) في المرتبة الأولى من مراتب الجرح.

الوقوف على عباراتهم فإن لم يتيسر الوقوف على عباراتهم توقف. «المقترح» (ص١٣٢)

❑ قولهم (ثقة صحيح الكتاب إلا أن في حفظه لينًا):

سئل الشيخ: عمن قيل فيه هذا ثم وقفت على حديث من طريقه ولم أدر أهو من حفظه أم من كتابه فكيف أعمل؟

فأجاب: نتوقف إذا كنا لا ندري أحدث به من حفظه أم حدث به من كتابه، وبعض الرواة يذكرون أنه حدثه من كتابه وإلا نتوقف فيه، لكن إذا حدث وصححه غيره من المعتبرين ولم ينتقد، فهذا يدل على أنه حدث بهذا الحديث من كتابه والله أعلم. «المقترح» (ص٨٤)

❑ قولهم (يروي المرسلات والمنقطعات والمقطعات):

قال الشيخ: الظاهر أنهم يعنون بهذا أنه يصل المرسلات لعلهم يعنون هذا يصل المرسل ويرفع الموقوف... الخ، هذا بمعنى أنه يخالف الناس في هذا فإذا كان ثقة، أو قيل فيه صدوق بقي علينا أن ننظر في كتاب «ميزان الاعتدال»، وفي كتاب «الكامل» لابن عدي، وفي غير هذين الكتابين أهذا الحديث مما تفرد هو برفعه، والناس يروونه موقوفًا، أو تفرد بوصله والناس يروونه مرسلًا؟ فينبغي أن تراجع ترجمته، وإذا قد وثقه العلماء الأثبات وبعضهم قال هذا، بقي علينا أن ننظر في ترجمته أهذا الحديث مما أخطأ فيه؟ فيتركه خطؤه، وهكذا إذا قالوا صدوق يهم، صدوق يخطئ... «المقترح» (ص٣٤)

❑ قولهم (يروي المعضلات):

قال الشيخ: بمعنى الأوابد وبمعنى الأمور التي لم تثبت عنهم، لكن هذه العبارة كما تقدم ينبغي أن ينظر في قائلها، فيخشى أن تكون من ابن حبان رحمه الله، فكثيرًا ما يقول: يروي المعضلات عن الأثبات فاستحق الترك، فابن حبان هو شديد التجريح كما أنه متساهل في توثيق المجهولين فهو يطلق هذه العبارة على بعض رجال الشيخين

فيتوقف في كلام، وربما اعترض عليه الحافظ الذهبي وقال: إنه لا يدري ما يخرج من رأسه[1]. «المقترح» (ص٣٣-٣٤)

ألفاظ لا تعلق لها بالعدالة أو الضبط

❑ قولهم (فلان على شرط الستة):

قال الشيخ: إن كان من المتأخرين فيظهر أنه يعني: أصحاب الأمهات الست، وإن كان من المتقدمين فلا أعرف، وشرط أصحاب الأمهات الست مختلف.

«المقترح» (ص١٣٤)

❑ قول القطان (كان ثور إذا حدثني عن رجل قلت: له أنت أكبر أم هو؟ فإذا قال: هو أكبر كتبت عنه، وإذا قال: أنا أكبر لم أكتب عنه)[2].

سئل الشيخ عن كلام القطان هذا، فقال: الأمر فيه سهل معناه أنه إذا روى عمن أصغر منه كأنه يستنكف أن يروي عن أصغر منه، فربما يكون بينه وبينه واسطة فحذف الواسطة لكن إذا روى عن أكبر منه فهو لا يروي عن أكبر منه إلا إذا سمعه منه، وهناك احتمال آخر بالنسبة للأصغر إضافة إلى احتمال أن يكون بينهما واسطة وهو أنه: ما أتقن حديثه. «المقترح» (ص١١٤-١١٥)

موقف الشيخ رحمه الله من رواية المبتدع

❑ قال رحمه الله: السيوطي رحمه الله في كتابه «تدريب الراوي» ويعتبر من أحسن الكتب المصنفة في المصطلح وهو سهل، ينقل جمعًا كبيرًا من رجال «الصحيحين» المبتدعة مثل: قتادة يرى القدر، عبيد الله بن موسى شيعي، مسعر بن كدام يرى

---

(١) قال الإمام الذهبي رحمه الله في ترجمة أفلح بن سعيد المدني من «ميزان الاعتدال» (١/ ٢٧٤): ابن حبان ربما قصّب الثقة حتى كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه.

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٤/ ٤٢٧)

الإرجاء.

القصد: أن السيوطي رَحِمَهُ اللَّهُ جمع المبتدعة الذين في «الصحيحين»، لماذا جمعهم؟ ليعلم طالب العلم أنه لا يسعه أن يرد رواية المبتدع الصدوق؛ لأنه لو رد رواية المبتدع الصدوق ترد أكثر السنة[1].

من أجل هذا فالمبتدع إذا لم يضف إلى بدعته وهو اللسان، وما كانت مكفرة، الصحيح أن حديثه يقبل إلا إذا كان موافقًا لبدعته[2].

الشيعي إذا روى ما يوافق مذهبه يتوقف فيه، فقط ما نعتقد أنه كذب نتوقف فيه هكذا غيره من المبتدعة.

وقال: المبتدع يعتبر فاسقًا، ما قبل الأئمة أحاديث بعض المبتدعة إلا أنهم رأوا إذا ردوا أحاديثهم يرد كثير من السنة، من أجل هذا غضوا الطرف وأخذوا أحاديثهم. اهـ (من الشريط التاسع من «شرح مختصر علوم الحديث»)

❑ وقد مثل الشيخ لبعض البدع المكفرة فقال: من ذلك قول الخوارج: إن سورة يوسف ليست من القرآن، الذين يطعنون في الصحابة، لا لأجل الصحابة أنفسهم فإنه ليس مكفرًا.

من رد ما هو معلوم من دين الإسلام بالضرورة هذا يعتبر كافرًا.

الذي يقول مثل الجهم بن صفوان، يقول: بفناء الجنة والنار يعتبر كافرًا، أما

---

(١) فقد قال ابن المديني: لو تركت أهل البصرة للقدر، وتركت أهل الكوفة للتشيع لخربت الكتب، -يعني: لذهب الحديث-. اهـ «الكفاية» (ص٢٠٦)، وقال ابن الصلاح، عن قول القائلين برد رواية المبتدع مطلقًا: إنه قول بعيد مباعد للشائع من أئمة الحديث، فإن كتبهم طافحة بالرواية عن المبتدعة غير الدعاة. «علوم الحديث» (ص٢٣٠).

(٢) لأن تزيين بدعته قد يحمله على تحريف الروايات وتسويتها على ما يقتضيه مذهبه. «نزهة النظر» (ص١٣٧).

الذين يعطلون بعض الأسماء والصفات فأحسن ما يقال فيهم: إنهم أخطئوا، ولا يجوز أن يتبعوا على خطئهم، وهكذا أيضًا مثل قول بعض الخوارج: إن سورة يوسف ليست من القرآن[1]، ومثل قول بعض الشيعة: إن جبريل خان الرسالة، أو أن القرآن الذي معنا ناقص، ثم قال: نحن لا نكفر باللازم من قال القرآن مخلوق، يلزمه أن الله مخلوق، نعتقد أنه مبتدع ضال، لكن لا نستطيع أن نقول: إنه كافر خارج من دين الإسلام[2].

أقصد: أنه ينبغي للمسلم أن يتباعد عن تكفير المسلمين ما استطاع، يجب على المسلم أن يتحرى غاية التحري فالرسول ﷺ يقول: **«من قال لأخيه يا كافر، فإن كان كما قال، وإلا رجعت عليه»**[3].

فالتكفير لا يجوز فيه التقليد، لك أن تكفر الشخص إذا اقتنعت أنت بتكفيره، أما لأن الإمام أحمد وفلانًا وفلانًا قال: إنه كافر. إن استقرأت الأدلة، ورأيت أن تحكم عليه من استقرائك الأدلة فلك ذلك؛ لأنه لا يجوز في التكفير التقليد، التقليد من حيث هو بدعة، وهو في الاعتقاديات أعظم منه بعدًا عن الشرع. اهـ

بتصرف يسير (من «شرح مختصر علوم الحديث» الشريط السابع، ومن شريط «النكت الحسان»)

---

(١) وهذا قول عبدالكريم بن عجرد كما في «الأديان والفرق» (ص١٠٤) وانظر «الفرق بين الفرق» (ص٢٨١)، و«الملل والنحل» (١/ ١٢٩)، «مقالات الإسلاميين» (١/ ١٧٨).

(٢) وقد سئل الشيخ رحمه الله عن علة عدم تكفيره لمن قال بخلق القرآن؟ فقال: نحن لا نكفر مسلمًا إلا بدليل من كتاب الله ومن سنة رسوله ﷺ، وقد قرأنا هذا في «السنة» لعبدالله بن أحمد: إن كثيرًا من السلف يقولون: من قال: إن القرآن مخلوق فهو كافر. لكن أين الدليل على هذا؟ فمسألة تكفير المسلمين لابد فيها من الدليل، بل نقول: إنه مبتدع، وقد ذكر هذا الشوكاني في كتابه «الفوائد المجموعة في الأحاديث الضعيفة والموضوعة». «غارة الأشرطة» (١/ ٣٠٦-٣٠٧).

(٣) رواه البخاري (٦٠٤٥)، ومسلم (٦١)، عن أبي ذر، والبخاري (٦١٠٣)، عن أبي هريرة، وجاء عند أحمد (٢/ ١٨)، عن ابن عمر بسند صحيح، وجاء عن جمع من الصحابة.

❑ سئل الشيخ رَحِمَهُ اللهُ: عن الحديث الذي يؤيد رواية المبتدع إذا جاء من طريق أخرى بها ضعف فهل يرتقي؟

فأجاب: يدل على أن هذا المبتدع ما تساهل في روايته ويقبل.

قال الشيخ: في «صحيح مسلم» من طريق عدي بن ثابت وكان قاص الشيعة، وبعضهم يقول: إنه كان غاليًا في التشيع في «صحيح مسلم» من طريقه، إلى علي بن أبي طالب، أن عليًا قال: والذي فلق الحبة، وبرأ النسمة، إنه لعهد رسول ﷺ إليّ، أن لا يحبني إلا مؤمن، ولا يبغضني إلا منافق[1].

فهذا الحديث كما ترى في «صحيح مسلم» والدارقطني ذكره فقط[2]، من دون أن ينبه على أنه من رواية عدي بن ثابت وهو شيعي، فالحديث الحمد لله في «صحيح مسلم» وهو يوافق بدعة عدي بن ثابت ومع هذا ما أعلم أحدًا طعن فيه.

(من شريط النكت الحسان على مقدمة «لسان الميزان»)

❑ وقد كان شيخنا يعل الحديث إذا كان موافقًا لبدعة الراوي، فقد قال في أبان بن تغلب: كان غاليًا في التشيع فعلى هذا يتوقف في حديثه إذا كان موافقًا لمذهبه. «مستدرك» (٣/١٧٦) وله أمثلة أخرى

❑ **ما حكم قبول راوية المبتدع الداعية إلى بدعته؟**

قال الشيخ: نقل ابن حبان الاتفاق على رد خبر المبتدع الداعية ليس بصحيح[3].

(مراجعة «تدريب الراوي» الشريط الثامن)

---

(١) أخرجه مسلم (٧٨).

(٢) ذكره في «التتبع» (ص٤٢٧)، ولم يذكر له علة.

(٣) نقل الاتفاق في ترجمة جعفر بن سليمان الضبعي من «الثقات» (٦/ ١٤٠-١٤١). وفي دعواه الاتفاق نظر قاله العراقي في «التقييد والإيضاح» (ص١٤٦)، والحافظ في «هدي الساري» (ص٣٨٥).

وقال أيضًا: منهم من يقبل رواية الداعية وهو الصحيح الذي جرى عليه عمل صاحبي الصحيح، يقبل رواية الداعية، الذي لم تبلغ به بدعته إلى الكفر ولا الغلو الشديد، يقبل روايته إذا لم تكن موافقة لبدعته.

❑ وسئل الشيخ: هل تقبل رواية الداعي إلى بدعته علمًا أن البخاري ومسلمًا قد أخرجا لرجال دعاة إلى بدعهم[١]؟

فأجاب: إذا كان صدوق اللسان يتحرى في حديث رسول الله ﷺ فتُقبل وقد أنكر أبومحمد بن حزم رحمه الله[٢] على من يقول إنها لا تقبل. وقال: إن الداعية هو خير من هذا الذي يسر؛ ربما يبطن أمورًا أعظم مما يجهر به الداعية، فالصحيح أنها تُقبل روايته إذا كان صدوق اللسان، يتحرى في حديث رسول الله ﷺ.

(الإشراقة في أجوبة نساء البريقة)

❑ ما الحامل لبعض الأئمة في قبول رواية بعض المبتدعة؟

قال الشيخ: المبتدع يعتبر فاسقًا، ما قبل الأئمة أحاديث بعض المبتدعة، إلا أنهم رأوا إذا ردوا أحاديثهم يرد كثير من السنة، من أجل هذا غضوا الطرف وأخذوا أحاديثهم. (شرح «مختصر علوم الحديث» الشريط التاسع)

❑ هل تقبل رواية التائب من الكذب؟

سئل الشيخ: إذا تاب الكذاب من الكذب هل يقبل حديثه؟

فأجاب: إن كان كذبًا على رسول الله ﷺ فلا يقبل حديثه؛ لأنه يخشى أن يكون قد كذب في توبته، وإن كان من حديث الناس وتاب فيقبل حديثه كما قال

---

(١) وقد قال الحافظ في عمران بن حطان: وإنما أخرج له البخاري على قاعدته في تخريج أحاديث المبتدع إذا كان صادق اللهجة، في الرواية متدينًا. «فتح الباري» (١٠/ ٢٩٠).

(٢) انظر كلام ابن حزم حول رواية المبتدع في «الأحكام» (١/ ٣١٤) (٣١٥) دار الكتب العلمية.

العلماء رحمهم الله تعالى. «الامتنان بأجوبة شباب مسجد الرحمن»

☐ وقد قال الحافظ ابن كثير في «مختصره» (ص١٠٣) نقلًا عن البخاري، وأحمد: أن التائب من الكذب لا تقبل روايته أبدًا.

فقال الشيخ: لماذا؟ يخشى أن يكون قد تظاهر بالتوبة أمام الناس من أجل أن يقبل حديثه حتى لو قال: أنا قد كذبت في حديث كذا وكذا، فإنه يخشى أن يكون كاذبًا في قوله إنه كذب[1]. (شرح «مختصر علوم الحديث» الشريط التاسع)

☐ **مسألة إنكار الشيخ لحديث تلميذه؟**

قال الشيخ: عندنا ثلاث حالات:

حدث التلميذ عن شيخه فقال شيخه: أنا ما حدثته كذب عليّ.

حدث التلميذ عن شيخه فقال شيخه: ما أذكر أنني حدثته بهذا.

حدث التلميذ عن شيخه فقال شيخه: أنا قد نسيت، ولكنني أرويه عنك.

الحالة الأولى: يتوقف فيها فقط أحدهما يعتبر مخطئًا إذا كانا ثقتين[2].

الحالة الثانية: يقبل.

الحالة الثالثة: للسيوطي كتاب اسمه «تذكرة المؤتسي فيمن حدث ونسي»، وأعتقد أن للخطيب أيضًا كتابًا في هذا، لكن السيوطي مشهور في كتب المصطلح أن له كتابًا

---

(١) إن كان كذبه على رسول الله ﷺ، فالجمهور على أنه لا تقبل روايته أبدًا، انظر «المقدمة مع التقييد» (ص١٤٦-١٤٧)، و«الكفاية» (ص١١٧)، و«النكت» للزركشي (٣/ ٤٠٥)، و«تدريب الراوي» (١/ ٣٩٠)، و«توضيح الأفكار» (٢/ ٢٣٧)، أما الأمام النووي رحمه الله فقال: وهذا الذي ذكره هؤلاء الأئمة ضعيف مخالف لقواعد الشريعة. «شرح مسلم» (١/ ٧٠)، وأما التائب من الكذب في حديث الناس، فقد قال الخطيب البغدادي: يجب أن نقبل حديثه إذا ثبتت توبته. «الكفاية» (ص١١٧)، وانظر «توضيح الأفكار» (٢/ ٢٤٢).

(٢) نقل الحافظ في «فتح الباري» (٢/ ٣٢٦) الاتفاق على رد هذه الصورة.

اسمه "تذكرة المؤتسي فيمن حدث ونسي"، وهذا يقع.

(من الشريط التاسع من "شرح مختصر علوم الحديث")

❑ إذا نسي المحدث ما حدث به؟

قال الشيخ: ولا يضر أن الزهري نسي حين سأله ابن جريج أن يحدثه كما هو معروف في المصطلح. اهـ "كثير" (١/٥٢٠)

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: وأما ما رواه الإمام أحمد من أن زهير بن معاوية سأل أبا الزبير لما حدثه بهذا الحديث قال، قلت لأبي الزبير: «جنبوه السواد»، قال: لا. فبني على أن أبا الزبير قد نسي وكم من محدث قد نسي حديثه بعدما حدث به وهذا رسول الله ﷺ يقول: **«رحم الله فلانًا لقد ذكرني آية كذا كنت أنسيتها»**[1]، وقد صرح الحافظ في "النخبة"[2]، أن الصحيح أنه لا يرد الحديث لنسيان الشيخ، إلا أن يقول: كذب عليّ لم أحدثه بهذا. "المجموعة" (ص٤٢-٤٣)

قال الحافظ ابن كثير: وأما إذا نسيه فإن الجمهور يقبلونه، ورده بعض الحنفية.

"مختصر علوم الحديث" (ص١٠٤)

فقال الشيخ: الحنفية لا يعتبرون في هذا لأنهم يردون ما هو أصرح، إذا كان مخالفًا للمذهب، حديث المصراة وهو حديث أبي هريرة مثل الشمس بسند صحيح في "الصحيحين"[3]، ثم بعد ذلك ينتهي بهم الأمر إلى أن يقولوا بعد كل مجادلة في الحديث وفي النهاية يقولون: إنه من رواية أبي هريرة وليس بفقيه! والله المستعان.

---

(١) أخرجه البخاري (٢٦٥٥) (٥٠٣٨)، ومسلم (٧٨٨)، وأبوداود (١٣٣١)، وأحمد (٦/١٣٨).

(٢) نقله عنه تلميذه السخاوي في "فتح المغيث" (٢/٧٨)، وانظر "الكفاية" (ص١٣٨)، ومحاسن الاصطلاح (ص٢٣٣)، و"النكت" للزركشي (٣/٤١١)، و"التقييد والإيضاح" (ص١٥٢)، و"توضيح الأفكار" (٢/٢٤٣).

(٣) البخاري (٢١٤٨)، ومسلم (١٥٢٤).

فأقصد نحن الآن ندرس مصطلح الحديث فيذكر لنا اصطلاح المحدثين أما المتعصبون الذين إذا زلت قدم إمامهم حاولوا بكل محاولة أن يبرروا مواقفه عياذًا بالله، كأنه معصوم[١].
«شرح مختصر الحديث» الشريط التاسع)

❑ الرواية عن كل أحد

سئل شيخنا رَحِمَهُ اللهُ: متى يكون الأخذ عن كل أحد عيبًا في الراوي مع أن الثوري يأخذ عن كل أحد؟

فأجاب: إذا كان لا يُميِّز يكون عيبًا[٢]، والثوري ليس مُتفَقًا عليه أنه كان يأخذُ عن كل أحد، بل بعضهم يقول: إنه حتى التدليس لا يكثر منه، وإنه متثبتٌ، فهو يعرف ما يكتب. وعليه فإذا كان الشخص يأخذ عن كل أحد ويعرف ما يكتب فلا يضر هذا، لأنه كما تقدم أن قلنا: إنَّهم يكتبون عن الشخص لثلاثة أمور: للاحتجاج بحديثه، ولبيان حاله، وللاستشهاد به[٣].
«المقترح» (ص١٠٤)

❑ الإصرار على الغلط متى يكون جرحًا؟

قال شعبة فيم يترك حديثه: وإذا روى حديثًا مجتمعًا عليه فلم يتهم نفسه عليه، طرح حديثه.
(مقدمة «لسان الميزان» (١/١٠٦)

فقال الشيخ: هذا الأخير بشرط أن يكون عنادًا[٤]، أم إذا كان واثقًا بكتابه، أو

---

(١) أي: فلا حاجة لذكر أقوالهم والتعويل عليها.

(٢) كما عيب بذلك غير واحد من الرواة ممن لم يعرف بالثقة، وسعة الرحلة، ثم يكثر الرواية عن الضعفاء والمجهولين، فتكثر المناكير في مروياته فربما ألزقت به، وأمثلة ذلك كثيرة ذكرت جملة منها في كتابي «التحديث ببعض أخطاء أبي الحسن في علم الحديث». وذكرتها بأوسع منه، مع نقل أقوال العلماء في المسألة في رسالتي «إتحاف النجباء بحكم الرواية عن الضعفاء».

(٣) راجع «شرح علل الترمذي» (١/٧٨و١١٠).

(٤) اشترط أن يكون عنادًا ابن حبان في «المجروحين» (١/٧٨)، واختاره ابن الصلاح كما في «المقدمة مع التقييد» (ص١٥٧)، وانظر «طليعة التنكيل» (ص٤١) للمعلمي رَحِمَهُ اللهُ.

واثقًا بحفظه فإنه لا يقبل منه ذلك الحديث الذي خالف فيه الناس ولا يقدح فيه هذا، يعني: الناس يخالفونه وهو يرويه على خلافهم، فقيل له في ذلك فأبى أن يرجع إن كان عنادًا قدح فيه، وإن كان واثقًا بحفظه، أو بكتابه، الحديث ذلك لا يقبل منه وتقبل أحاديثه الأخرى والأحوط أن يقول: حفظي كذا وخالفني الناس فيه. اهـ

(من شريط النكت الحسان)

❑ وقال: الذي يصر على الخطإ وهو متأكد من كتابه ليس عنادًا أو يرى أن غيره مخطئ لا يقبل حديثه والأحسن أن ينبه يقول في كتابي كذا، أو في حفظي كذا، والناس يقولون: كذا وكذا، كما فعل هذا شعبة وسفيان الثوري.

(الشريط الثامن من مراجعة «التدريب»)

❑ وقال ابن كثير في المصر على الغلط: وتوسط بعضهم فقال: إن كان عدم رجوعه إلى الصواب عنادًا فهذا يلتحق بمن كذب عمدًا وإلا فلا، والله أعلم.

شرح «مختصر علوم الحديث» (ص١٠٤)

فقال الشيخ: وهذا القول الأخير هو الصواب؛ لأنه قد يكون واثقًا بحفظه أو يكون واثقًا بكتابه وقد وقع لسفيان الثوري غير مرة أنه يخالف ويأبى أن يرجع وربما حدث به، على الوجهين إذا خالفه أحد يحدث به على الوجهين، لأنه يكون واثقًا من حفظه فإذا كان واثقًا من حفظه أو من كتابه وأبى أن يرجع فلا حرج في ذلك، أما إذا ظهر له الحق وأبى أن يرجع عنادًا فحينئذ تقدح في عدالته. اهـ

(من الشريط التاسع شرح «مختصر علوم الحديث»)

❑ سئل الشيخ: عن الإصرار على الغلط هل هو من القوادح؟

فأجاب: نعم هم جعلوا ذلك من القوادح، لكنه محمول إذا لم يرجع عنادًا أو تكبرًا، أما إذا كان واثقًا بنفسه فلا[1]، والإمام الطبراني رحمه الله أيضًا وهم في اسم شيخ

(١) بل ربما دل ذلك على عظم أمانته وشدة تثبته كما في «طليعة التنكيل» (ص٤١) للعلامة المعلمي رحمه الله.

من شيوخه، فقيل له في ذلك فلم يرجع، وقد ذكروا في ترجمة غير راوٍ أنه لم يرجع لوثوقه بعلمه، والله أعلم. «المقترح» (ص١٤٦)

❑ التحرز من الكذب ورواية الغرائب أمر مهم

قال ابن كثير رحمه الله: ومن ها هنا ينبغي التحرز من الكذب كلما أمكن فلا يحدث إلا من أصل معتمد ويجتنب الشواذ والمنكرات فقد قال القاضي أبويوسف: من تتبع غرائب الحديث كذب[1]. «مختصر علوم الحديث» (ص١٠٤)

يأتي الناس بشيء غريب لا يألفونه، ربما يقولون هذا ليس بصحيح إن كان صحيحًا في نفس الأمر، كما ورد عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه: (حدثوا الناس بما يعرفون أتريدون أن يكذَّب الله ورسوله)[2]، الناس يعرفون حديث «إنما الأعمال بالنيات» من حديث عمر، وذهب ذلكم وحدثهم من حديث أبي سعيد الخدري فاعتبروه غريبًا ولم يقبله من حديث أبي سعيد وضُعِّف، وهكذا معنى الغرائب أي: التي ليست بمعروفة لدى المحدثين. «شرح مختصر علوم الحديث» (الشريط التاسع)

❑ الغالب على ما يحكم عليه الترمذي والزيلعي وابن كثير بالغرابة الضعف

قال الشيخ في حديث حكم عليه الترمذي رحمه الله بأنه غريب: والغالب على ما حكم عليه بالغرابة ضعيف. «كثير» (٢/١٠١و٩٥٥)، وسمعنا من دروسه مرارًا أنه مثله في هذه المسألة الزيلعي، والحافظ ابن كثير رحمهما الله.

---

(١) أخرجه الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص٥٦٢) رقم (٧٦٩)، والخطيب في «الكفاية» (٤٠٠)، والسمعاني في «أدب الإملاء» (١/٣٠٤)، وابن عدي في «الكامل» (١/٥٣)، وقال الذهبي في «العلو» (ص١١٢): ثبت عن أبي يوسف رحمه الله أنه قال: ثم ساق الأثر

(٢) أخرجه البخاري في كتاب العلم من صحيحه (١٢٧).

وقد ذكرت فصلًا واسعًا حول الانشغال بالغرائب والمناكير في رسالتي «إتحاف النجباء بحكم الرواية عن الضعفاء»، وذكرت فيه أكثر من خمسة عشر أثر في ذم الانشغال بالغرائب والمناكير.

❑ التلقين

سئل الشيخ: ما هو التلقين القادح في المتن؟

فأجاب: إذا كان يستطيع أن يلقنه الباطل، أحدثك فلان عن أبيك عن جدك أن سفينة نوح طافت بالبيت سبعة أشواط؟ قال: نعم، وغير هذا، والحسين بن داود الملقب بسنيد ضعف لأنه كان يلقن حجاج بن محمد، فإذا لقنه ما ليس من حديثه حتى ولو كان من طريق أخرى فهذا باطل، وبه يسقط المحدث[1].

«غارة الأشرطة» (٢/٢٧٤)

❑ أخذ الأجرة على التحديث

قال الشيخ رحمه الله: اشتهر أبونعيم الفضل بن دكين، علي بن عبدالعزيز البغوي، والحارث بن أبي أسامة بالترخص في أخذ الأجرة على التحديث، وأقل شيء أنه ينقص من المروءة، والإمام أحمد قد كره الرواية أو امتنع من الرواية عمن أخذ الأجرة على التحديث، ورب العزة يحكي عن أنبيائه أنهم يقولون: ﴿قُلْ مَا سَأَلْتُكُم مِّنْ

---

(١) إذا لقنه الباطل ولم يتفطن له، فهذا اجرح في الراوي لدلالته على مجازفته وعدم تثبته انظر «فتح المغيث» (٢/١٠٢)، وقد ضعف بسبب هذا النوع سفيان بن وكيع، وهشام بن عمار، وموسى ابن دينار، غيرهم انظر «الكفاية» (ص١٥١)، و«المقنع» (١/٢٨٠)، و«بيان الوهم» (٤/٥٨).

أما إذا علم أنه تلقن في حديث واحد فيرد ذلك الحديث، ويقبل سائر حديثه إن كان محتجًا به، قال الحميدي: ومن ومن قبل التلقين ترك حديثه الذي لقن فيه، وأخذ عنه ما أتقن حفظه إذا علم ذلك التلقين حادثًا في حفظه لا يعرف به قديمًا، وأما من عرف به قديمًا في جميع حديثه فلا يقبل حديثه، ولا يؤمن أن يكون ما حفظه مما لقن. «الكفاية» (ص١٤٩)، وانظر «بيان الوهم والإيهام» (٤/٥٨).

أما الملقِّن فلا يخلو من حالين: إن فعله ليختبر به حفظ الراوي وضبطه، فهذا محل خلاف بين العلماء، والصحيح جوازه مع بيانه بعد الفراغ منه للمصلحة المتحققة من ورائه، وإن فعله ليرويه بعد ذلك عمن لقنه، فهذا كما قال السخاوي: من أعظم القدح في فاعله. «فتح المغيث» (٢/١٠٢)، أو لقنه لقصد أن يدخل في الدين ما ليس منه، فهذا أعظم جرمًا وأشد إثمًا والله أعلم.

أَجْرٍ فَهُوَ لَكُمْ﴾ [سبأ: ٤٧]، ويقول: ﴿وَلَا يَسْئَلْكُمْ أَمْوَالَكُمْ * إِن يَسْئَلْكُمُوهَا فَيُحْفِكُمْ تَبْخَلُوا وَيُخْرِجْ أَضْغَانَكُمْ﴾ [محمد: ٣٦-٣٧].

ونقرأ ما جاء في ترجمة الحارث بن أبي أسامة في شأن أخذ الأجرة على القرآن، وهو الحارث بن محمد، قال الذهبي رحمه الله: الحارث بن محمد بن أبي أسامة التميمي صاحب المسند، سمع علي بن عاصم، ويزيد بن هارون، وكان حافظًا عارفًا بالحديث عالي الإسناد بالمرة تكلم فيه بلا حجة، قال الدارقطني: قد اختلف فيه، وهو عندي صدوق، وقال ابن حزم: ضعيف، ولينه بعض البَغَادِدَةِ؛ لكونه يأخذ على الرواية.

أنبأني أحمد بن سلامة، عن حماد الحراني، أن السلفي أخبرهم، أخبرنا أبوعلي بن المهدي، أخبرنا أبي، حدثنا علي بن عبدالعزيز الطاهري، حدثنا أبويعلى عثمان بن الحسن الطوسي، أخبرنا محمد بن جعفر، سمعت محمد بن خلف بن المرزبان يقول: مضيت إلى الحارث بن أبي أسامة، فوجدت في دهليزه قومًا من الوراقين، وهو يكتب أسماءهم على كل واحد درهمين، فقلت له: اكتب اسمي فكتب ثم عرضها الوراق عليه، فلما قرأ اسمي قال: ابن المرزبان هؤلاء، لا ولا كرامة فأخبروني، فأخذت رقعة وكتبت فيها:

أبلغ الحارث المحدث قولًا ... عن أخ صادق شديد المحبة
ويك قد كنت تعتري سالف الدهـ ... ـر قديمًا إلى قبائل ضبة
وكتبت الحديث عن سائر النا ... س وحاذيت في اللقاء ابن شبة
عن يزيد والواقدي وروح ... وابن سعد والقعنبي وهدبة
ثم صنفته من أحاديث سفيا ... ن وعن مالك ومسند شعبة
وعن ابن المدائني فما زلـ ... ـت قديمًا ثبت في الناس كتبه
أفعنهم أخذت بيعك للعلـ ... ـم وإيثار من يزيدك حبة
بئس سوءة لشيخ قديم ... ملك الحرص والضراعة قلبه

فهـو كـالقفر في المعيـشة يبـسًا وأمانيـه بعـد تـسعين رطبـة

فلما قرأها قال: أدخلوه قاتله الله فضحني. "ميزان الاعتدال" (١/ ٤٤٢-٤٤٣)

❏ ثم قال الشيخ: فأخذ الأجرة على التحديث أقل حالها أن تكون خارمة للمروءة[1]، لكن لو أن هناك رجل، أو دولة تعطي لمن يُعلِّم أبناء المسلمين لوجه الله ما أرى مانعًا من هذا[2]، وبشرط أن لا يستكثر بالقرآن، الممنوع أن يقول للطالب: لا أدرسك حتى تعطيني أنت، أو قريبك كذا وكذا، ثم قال الشيخ: نعم عندهم: «**إن أحق ما أخذتم عليه أجرًا كتاب الله**»[3] هذا الدليل يعمل به في موضعه، موضعه أنه يجوز أن يأخذ في الرقية، عندهم دليل آخر «**قد زوجتكها بما معك من القرآن**» وهو حديث سهل بن سعد في الصحيحين[4]، هذا أيضًا يعمل به في موضعه، وهو أن الرجل إذا كان معدمًا وهو يحفظ شيئًا من القرآن يعلم المرأة التي تزوج بها، ويكون

---

(١) قال ابن الصلاح في "المقدمة" (ص١٠٧): غير أن في هذا من حيث العرف خرمًا للمروءة، والظن يساء بفاعله إلا أن يقترن ذلك بعذر ينفي عنه، ثم ذكر فتوى أبي إسحاق الشيرازي لأبي الحسين بن النقور بجواز أخذ الأجرة؛ لأن المحدثين كانوا يمنعونه من التكسب لعياله.

واختار هذا التفصيل ابن عبدالحكم كما في "فتح المغيث" (١/ ٣٢٦)، والعراقي في "التبصرة" (١/ ٣٤٠)، وهو أعدل الأقوال والله أعلم.

(٢) قال العلامة محمد محيي الدين رحمه الله في "حاشية توضيح الأفكار": وأحب أن أنبهك هنا إلى أن خلاف هؤلاء العلماء حاصل في أخذ المحدث العوض عن التحديث من تلاميذه الذين ينقطع هولهم، فأما أن يأخذ المحدث من بيت مال المسلمين ما يقوم بحاجاته، وحاجات من تجب عليه نفقتهم جزاء احتباسه لذلك، فليس بموضوع خلاف بينهم اهـ وهذا تنبيه في غاية الأهمية.

(٣) أخرجه البخاري (٥٧٣٧)

قال الحافظ السخاوي: فالدليل المطلق للجواز القياس على القرآن، فقد جوز أخذ الأجرة على تعليمه الجمهور، ثم ذكر هذا الحديث. "فتح المغيث" (٢/ ٩٦)، وانظر "نكت الزركشي" (٣/ ٤٢٠)

(٤) البخاري (٥٠٣٠)، و(٥٠٨٧)، ومسلم (١٤٢٥) عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه ولفظ (زوجتكها) عند مسلم برقم (١٤٢٥)(٧٧).

تعليمه صداقًا لها، وقد عد الشوكاني أخذ المال على القرآن في غير التعليم من أخذ أموال الناس بالباطل، والدريس كذلك أبعد أنا درست لك المصحف بخمسمائة ريال، فلا أنا أستفيد لأني لم أكن مخلصًا، ولا أنت تستفيد لأن العمل ليس بمشروع والرسول ﷺ يقول: «من عمل عملًا ليس عليه أمرنا فهو رد»[1].

قال الحافظ ابن كثير: وقد أفتى الشيخ أبوإسحاق الشيرازي فقيه العراق ببغداد لأبي الحسن بن النقور بأخذ الأجرة لشغل المحدثين له عن التكسب لعياله.

«مختصر علوم الحديث» (ص١٠٦)

❑ فقال الشيخ: هذه فتوى وما نعلم دليلًا يدل على التحليل، الأفضل أن يُعلِّم لله وما ضره أن يفعل كما فعل علماؤنا المتقدمون، فمنهم الحداد، ومنهم البزاز، ومنهم البقال، ومنهم ذو الحرف الشتى، حتى اللبان يحترفون ثم بعد ذلكم يجلسون للتعليم، ولكن في هذا الزمن من أراد أن يحترف ويتعلَّم أو يعلم لابد أن يقتصد في المعيشة؛ لأننا قد رأينا أناسًا أرادوا أن يجمعوا بين هذا وذاك وشغلوا؛ لأن الناس قد توسعوا، فهو يحتاج أن يشتغل في طول وقته وعسى أن يكفي حاجة بيته، لكن لو اقتصر وبقي على ما كان عليه السلف رضوان الله عليهم لأمكن، ما ضرَّ طالب العلم أن يأكل تميرات في الصباح ويشرب كأسًا حليبًا ممكن أن يبقى إلى الظهر وهو لا يريد شيئًا.. اهـ المراد

شرح «مختصر علوم الحديث» (الشريط التاسع)

❑ أخذ الأجرة على تعليم القرآن

قال الشيخ رحمه الله: أخذ الأجر على القرآن يقصر على ما كان في العهد النبوي، وما عدها فالأصل أن القرب تؤدى كما جاءت عن الله وعن رسوله ﷺ.

قال الإمام أحمد رحمه الله (٥/٤٢٨): حدثنا إسماعيل بن إبراهيم، عن هشام يعني الدستوائي، قال: حدثني يحيى بن أبي كثير، عن أبي راشد الحبراني قال: قال:

---

(١) أخرجه مسلم (١٧١٨) عن عائشة رضي الله عنها.

عبدالرحمن بن شبل، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «اقرءوا القرآن، ولا تغلوا فيه، ولا تجفوا عنه، ولا تأكلوا به، ولا تستكثروا به» ثم قال: حدثنا وكيع، عن الدستوائي به، ويحي بن أبي كثير مدلس وقد ظهر أنه دلس في هذا السند.

قال الإمام أحمد رحمه الله (٥/ ٤٤٤): حدثنا عبدالرزاق، قال أخبرنا معمر، عن يحي بن أبي كثير، عن زيد بن سلام، عن جده قال: كتب معاوية إلى عبدالرحمن ابن شبل أن علم الناس ما سمعت من رسول الله ﷺ. فقال: إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «تعلموا القرآن، فإذا علمتموه فلا تغلوا، ولا تجفوا عنه، ولا تأكلوا به، ولا تستكثروا به»، ثم قال الإمام أحمد رحمه الله: ثنا عبدالصمد، ثنا همام، ثنا يحي، عن زيد بن سلام، عن جده، عن أبي راشد، عن عبدالرحمن بن شبل أن النبي رحمه الله قال: «اقرءوا القرآن...» - الحديث. ثنا عفان، ثنا أبان، ثنا يحي بن أبي كثير، عن زيد، عن أبي سلام الحبراني، عن عبدالرحمن بن شبل الحديث. قال الهيثمي في «المجمع» (٤/ ٧٣) بعد عزوه إلى أحمد، والطبراني في «الكبير»: ورجال الجميع ثقات.

(حديث آخر) قال أبوداود رحمه الله (١/ ٥٢): حدثنا وهب بن بقية، أخبرنا خالد، عن حميد الأعرج، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبدالله قال: خرج علينا رسول الله ﷺ ونحن نقرأ القرآن وفينا الأعرابي والأعجمي، فقال: «اقرءوا فكل حسن، وسيجيء أقوام يقيمونه كما يقام القدح، يتعجلونه ولا يتأجلونه». الحديث على شرط مسلم، ومعنى (يتعجلونه ولا يتأجلونه) أي: يطلبون عليه الأجر في الدنيا ولا يدخرونه للآخرة.

(حديث آخر) قال الإمام أحمد رحمه الله (٥/ ٣٢٤): حدَّثنا أبوالمغيرة، حدَّثنا بشر ابن عبدالله يعني: ابن يسارٍ السُّلميّ، قال: حدَّثني عبادة بن نسيّ عن جنادة بن أبي أميّة، عن عبادة بن الصّامت، قال: كان رسول الله ﷺ يشغل فإذا قدم رجلٌ مهاجرٌ على رسول الله ﷺ دفعه إلى رجلٍ منّا يعلّمه القرآن، فدفع إليّ رسول الله

ﷺ رجلًا، وكان معي في البيت أعشّيه عشاء أهل البيت، فكنت أقرئه القرآن فانصرف انصرافةً إلى أهله، فرأى أنَّ عليه حقًّا فأهدى إليَّ قوسًا لم أر أجود منها عودًا، ولا أحسن منها عطفًا، فأتيت رسول الله ﷺ، فقلت: ما ترى يا رسول الله فيها قال: «جمرةٌ بين كتفيك تقلّدتها أو تعلّقتها».

الحديث أخرجه الحاكم (٣/٣٥٦) وقال: صحيح الإسناد، فهذه الأحاديث تدل على أنه لا يجوز أخذ الأجرة على القرآن، ويستثنى من ذلك الرقية؛ لورود حديث «إن أحق ما أخذتم عليه أجرًا كتاب الله» كما في الصحيح، وكذا يستثنى الزواج لمن لم يجد الصداق أن يتزوج امرأة بما معه من القرآن.

هذا ولو أعطي المعلم شيئًا من بيت مال المسلمين، أو أعطاه رجل من أهل الخير ما يكفي عائلته، وما يحتاج إليه، وهو متفرغ لتعليم القرآن، فلا أرى بذلك بأسًا، وليس هذا كالأخذ من المعلمين، والله أعلم. «حاشية التفسير» (١/١٥٩-١٦٠)

إذا انفرد أحد المتأخرين برواية حديث لم يشاركه فيه أحد من المتقدمين

قال الشيخ: الآن يا إخوان عصران، الأول: عصر التدوين، وهو عصر البخاري، ومسلم، والإمام أحمد، وابن أبي شيبة، ومن جرى مجراهم، من بعد هؤلاء كالحافظ البيهقي ومن جرى مجراه، يسمون نقلة من أجل هذا يقول: لو روى حديثًا ليست في الأصول لا يقبل منه، ويكفي بأن يشاركه في ذلك الحديث أحد من الرواة، فهذا هو الحاصل أن من زمن البخاري، ومسلم، والإمام أحمد، وابن أبي شيبة، ومن معاصريهم يسمى ذلك العصر عصر التدوين، أما الإمام البيهقي ومن جرى مجراه فهم نقلة، من أجل هذا الإمام البيهقي يرى أنه لو ذكر حديثًا ما شاركه أحد، وليس في هذه الأصول لا يقبل منه، فعلى هذا لو روى حديثًا، أو جاءك بحديث من أصل من أصول المتأخرين، ولا يوجد إلا في ذلك الكتاب ففي النفس

شيء من هذا لما قاله الإمام البيهقي[1]، ممكن أن يقال أين مصنف ابن أبي شيبة منه؟ وصحيح البخاري، وصحيح مسلم، ومسند الإمام أحمد، السنن؟ وهكذا أفاتها هذا الحديث؟ هذا أمر يجب أن يتنبه له. (مراجعة التدريب الشريط الثامن)

❑ لا يشترط في الرواة المتأخرين ما يشترط في المتقدمين من الحفظ والإتقان

قال الشيخ رحمه الله:

فائدة: في عصر الدارقطني، والحاكم، والبيهقي تساهل المحدثون في شروط قبول الحديث[2].

قال العراقي رحمه الله في «ألفيته» (٢/ ١٠٦) مع «فتح المغيث»:

وأعرضوا في هذه الدهور	عن اجتماع هذه الأمور
لعسرها بل يكتفي بالعاقل	المسلم البالغ غير الفاعل
للفسق ظاهرًا وفي الضبط بأن	يثبت ما روى بخط مؤتمن
وأنه يروي من أصل وافقا	لأصل شيخه كما قد سبقا
لنحو ذاك البيهقي فلقد	آل السماع لتسلسل السند

الثالث عشر في عدم مراعاة ما تقدم في الأزمان المتأخرة (وأعرضوا) أي: المحدثون فضلًا عن غيرهم (في هذه الدهور) المتأخرة (عن) اعتبار (اجتماع هذه الأمور) التي شرحت فيما مضى في الروابي وضبطه، فلم يتقيدوا بها في عملهم (لعسرها)، أو تعذر الوفاء بها (بل) استقر الحال بينهم على اعتبار بعضها، وأنه

---

(١) راجع نص كلامه في «تدريب الراوي» (١/ ٤٠٣) وما سيأتي بعد هذا الفصل.

(٢) قال ابن الأثير بعد أن ذكر توسع الناس في ذلك: إن في ذلك خلاف الاحتياط في الدين. «جامع الأصول» (١/ ٣٥-٣٦)، وراجع لهذه المسألة «الخلاصة» للطيبي (ص٩٧)، و«النكت» للزركشي (٣/ ٤٢٧) و(١/ ٤٥)، و«التبصرة» للعراقي (١/ ٣٤٦-٣٤٨)، و«المقنع» لابن الملقن (١/ ٢٨١-٢٨٢)، و«تدريب الراوي» (١/ ٤٠٢-٤٠٣)، و«توضيح الأفكار» (٢/ ٢٥٩).

(يكفي) في الرواية (بالعاقل المسلم البالغ غير الفاعل للفسق) وما يخرم المروءة (ظاهرًا) بحيث يكون مستور الحال (و) يكتفي (في الضبط بأن يثبت ما روى بخط) ثقة (مؤتمن) سواء الشيخ، أو القارئ، أو بعض السامعين كتب على الأصل، أو في ثبت بيده إذا كان الكاتب من أهل الخبرة بهذا الشأن بحيث لا يكون الاعتقاد في رواية هذا الراوي عليه، بل على الثقة المفيد لذلك (وأنه يروي) حين يحدث (من أصل) بنقل الهمزة (وافقًا لأصل شيخه كم قد سبقا لنحو ذلك) الحافظ الكبير (البيهقي) فإنه لما ذكر توسع من توسع في السماع من بعض محدثي زمانه الذين لا يحفظون حديثهم، ولا يحسنون قراءته من كتبهم، ولا يعرفون ما يقرأ عليهم، بعد أن تكون القراءة عليهم من أصل سماعهم، وذلك لتدوين الأحاديث في الجوامع التي جمعها أئمة الحديث، قال: فمن جاء اليوم بحديث واحد لا يوجد عند جميعهم لم يقبل منه، أي: لأنه لا يجوز أن يذهب على جميعهم، ومن جاء بحديث معروف عندهم فالذي يرويه لا ينفرد بروايته، والحجة قائمة برواية غيره.

وحينئذ (فلقد آل السماع) الآن (لتسلسل السند) أي: بقاء سلسلته بحدثنا وأخبرنا، لتبقى هذه الكرامة التي خصت بها هذه الأمة شرفًا لنبيها ﷺ يعني: الذي لم يقع التبديل في الأمم الماضية إلا بانقطاعه.

قلت: والحاصل أنه لما كان الغرض أولا معرفة التعديل والتجريح، وتفاوت المقامات في الحفظ والإتقان ليتوصل، بذلك إلى التصحيح، والتحسين، والتضعيف حصل التشدد بمجموع تلك الصفات، ولما كان الغرض آخرًا الاقتصار في التحصيل على مجرد وجود السلسة السندية اكتفوا بما ترى.

ولكن ذلك بالنظر إلى الغالب في الموضعين، وإلا فقد يوجد في كل منهما نمط الآخر، وإن كان التساهل إلى هذا الحد في المتقدمين قليلًا.

وقد سبق البيهقي إلى قوله شيخ الحاكم ونحوه عن السلفي، وهو الذي استقر عليه العمل بل، حصل التوسع فيه أيضًا إلى ما وراء هذا، كقراءة غير الماهر في غير

أصل مقابل بحيث كان ذلك وسيلة لإنكار غير واحد من المحدثين فضلاً عن غيرهم عليهم. اهـ

وفي "تنقيح الأنظار" لابن الوزير، و"توضيح الأفكار" لابن الأمير رحمها الله (٢/ ٢٥٩):

المسألة الخامسة: قال زين الدين ما معناه: أعرض الناس في هذه العصور المتأخرة عن (اعتبار مجموع هذه الشروط) التي شرحت فيها مضى في الراوي وضبطه، فلم يتقيدوا بها في علمهم (لعسرها وتعذر الوفاء بها) بل استقر عندهم العمل على اعتبار بعضها، كما أشار إليه بقوله (فيكفي في أهلية الشيخ كونه مسلماً بالغًا عاقلاً غير متظاهر بالفسق وما يخرم المروءة)، زاد الزين: ظاهرًا، والمراد بكونه مستور الحال فهذا في العدالة، (ويكفي في اشتراط ضبط الراوي بوجود سماعه مثبتًا بخط ثقة غير متهم، وبروايته من أصل موافق لأصل شيخه، وقد سبق إلى نحو ذلك) أي: ما قاله الزين الحافظ الكبير أبوبكر (البيهقي لما ذكر توسع من توسع في السماع من بعض محدثي زمانه الذين لا يحفظون حديثهم، ولا يحسنون قراءته من كتبهم، ولا يعرفون ما يقرأ عليهم بعد أن تكون القراءة من (أصل سماعهم وذلك) أي: وجه الاكتفاء بما ذكر، وكأنه نقل كلام البيهقي بمعناه، وعبارة ابن الصلاح بلفظ: ووجه ذلك يعني: البيهقي بأن الأحاديث التي قد صحت، أو وقفت بين الصحة والسقم قد دونت في الجامع التي جمعها أئمة الحديث، ولا يجوز أن يذهب على جميعهم، وإن جاز أن يذهب على بعضهم لضمان صاحب الشريعة حفظها (لتدوين الحديث في الجامع التي جمعها أئمة الحديث) قال البيهقي: (فمن جاء اليوم بحديث لا يوجد عند جميعهم) أي: الأئمة الجامعين للأحاديث التي عرفت عندهم (لم تقبل منه)؛ لأنه يبعد أن لا يأتي أحد من الأئمة في كتبهم، (ومن جاء بحديث معروف عندهم فالذي يرويه) حال كونه (لا ينفرد بروايته)، بل رواه غيره (فالحجة قائمة بحديثه من رواية غيره).

فإن قيل: لما فائدة السماع منه فجوابه قوله: (والقصد بروايته، والسماع منه أن

يصير الحديث مسلسلًا بحدثنا، وأخبرنا، وتبقى هذه الكرامة)، وهي سلسلة الإسناد بلفظ التحديث والإخبار (التي خصت بها هذه الأمة، فإنه لم يكن ذلك في الأمم الماضية (شرفًا) خبر ليبقى على أنه فعل ناقص على قول، أو مفعول له، أو حال من الكرامة (لنبينا ﷺ) تبقي أخباره على هذه الطريقة التي لا انقطاع فيها.

قلت: ولا يعزب عن ذهنك أن المصنف قد سرد في آخر بحث المرسل هذه الفائدة، وزاد عليها فائدتين فتذكر (وكذا الاعتماد في روايتهم على الثقة المفيد لهم لا عليهم).

والحاصل أنه لما كان الغرض أولًا معرفة التعديل، والتجريح، وتفاوت المقامات في الحفظ، والإتقان ليتوصل بذلك إلى التصحيح، والتحسين، والتضعيف حصل التشديد بمجموع تلك الصفات، ولما كان الغرض آخرًا هو الاقتصار في التحصيل على مجرد السلسلة السندية اكتفوا بما مر ذكره وتقريره (وهذا كله توصل من الحفاظ إلى حفظ الأسانيد، إذ ليسوا من شرط الصحيح إلا على وجه المتابعة فلولا رخصة العلماء لما جازت الكتابة عنهم) لأنهم ليسوا على شرط من يكتب حديثه (ولا) جازت (الرواية إلا عن قوم منهم) انتهى كلام الحافظ البيهقي.

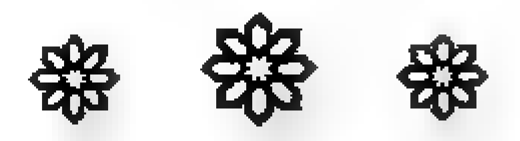
(قال زين الدين: وهذا هو الذي استقر عليه العمل، قال الذهبي في مقدمة كتابه «الميزان»: العمدة في زماننا ليس على الرواة، بل على المحدثين، المقيدين الذين عرفت عدالتهم، وصدقهم في ضبط أسماء السامعين قال: ثم من المعلوم أنه لابد من صون المروي وستره) أي: صائنًا لعرضه ساترًا لنفسه عن الأدناس، وما يعيبه عليه الأكياس من الناس، كذا فسره البقاعي، ويظهر لي أنه أراد صونه لكتاب سماعه بدليل قوله المروي، وستره له عمن يغيره ويفسده. والله أعلم.

واعلم أنه ذكر هذا في «الميزان» علة لقوله، وكذلك من قد تكلم فيه من المتأخرين، لا أرد منهم إلا من قد تبين ضعفه، أو على التوقف منه واتضح أمره من الرواة والعمدة إلى آخره.

ثم قال: والحد الفاصل بين المتقدمين والمتأخرين، هو رأس الثلاثمائة، ولو فتحت على نفسي تليين هذا الباب لما سلم مني إلا القليل، إذ الأكثر لا يدرون ولا يعرفون هذا الشأن إنما سمعوا في الصغر، واحتيج إلى علو سندهم في الكبر.

فالعمدة على من قرأ لهم وعلى من أثبت صفات السماع لهم. انتهى

"رجال الحاكم" (١/٩-١٣)

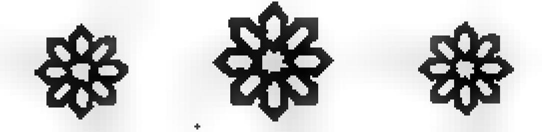


الغريب

❑ **هل يدخل أفراد البلدان في قسم الغريب؟**

أفاد الشيخ رَحِمَهُ اللهُ: أن أفراد البلدان لا تدخل في الغريب، إلا أن يتفرد به رجل من أهل بلد فيدخل فيه، كأن يكون السند مثلاً مسلسلاً بالمصريين وتفرد به واحد منهم، يرويه عن واحد آخر فهذا يدخل في الغريب المطلق[1].

(مراجعة «التدريب» الشريط الثاني عشر)



---

(١) انظر مثالاً على ذلك في «معرفة علوم الحديث» (ص١٠١) للحاكم رَحِمَهُ اللهُ.

وقد قال الملا علي القاري رَحِمَهُ اللهُ: إن الغريب والفرد مرادفان لغة واصطلاحًا إلا أن أهل الاصطلاح غايروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته. «شرح نخبة الفكر» (ص٢٩).

كيفية سماع الحديث

❑ متى يصح سماع الصغير؟

قال الشيخ رحمه الله وهو يخاطب صلاح فليتة[١]: يظن صلاح أن شباب الصحابة كشبابنا اليوم، الذين ينجب بعضهم وهو لم يصل بعد، أو يريد أن يشكك في الحديث من أجل أن صحابيه صغير، والصحيح في هذه المسألة أن المعتبر في التحمل هو التميز والإدراك ولو كانَ ابن خمس سنين أو أقل[٢].

قال البخاري رحمه الله (١/ ٨٠) (باب متى يصح سماع الصغير): حدثنا إسماعيل بن أبي أويس، قال: حدثني مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبدالله بن عتبة عن عبدالله بن عباس قال: أقبلت راكبًا على حمار أتان، وأنا يومئذ قد ناهزت الاحتلام، ورسول الله ﷺ يصلي بمنى إلى غير جدار، فمررت بين يدي بعض الصف، وأرسلت الأتان ترتع، ودخلت في الصف فلم ينكر ذلك علي أحد.

حدثني محمد بن يوسف، قال: حدثنا أبومسهر، قال: حدثني محمد بن حرب، قال: حدثني الزبيدي عن الزهري عن محمود بن الربيع قال: عقلت من النبي ﷺ مجة

---

(١) رافضي حاقد على السنة ودعاتها، وقد كبته الله وأخزاه فله الحمد والمنة.

(٢) نص عليه الإمام أحمد وابن الوزير وغير واحد من أهل العلم، وراجع لهذه المسألة «المقدمة مع التقييد» (ص١٥٨)، و«الكفاية» (ص٥٤)، و«المحدث الفاصل» (ص١٨٥)، و«الإلماع» (ص٦٢)، و«شرح صحيح مسلم» للنووي (١٥/ ١٨٩)، و«النكت» للزركشي (١/ ٤٦٨)، و«فتح المغيث» (١/ ١٤٣)، و«تدريب الراوي» (١/ ٤١٦)، و«التبصرة» للعراقي (٢/ ٢٠)، والمقنع لابن الملقن (١/ ٢٩١)، و«توضيح الأفكار» (٢/ ٢٨٦).

مجها في وجهي، وأنا ابن خمس سنين من دلو.

فهذه طريقة المحدثين وهم أدرى بفنهم. وصاحب البيت أدرى بالذي فيه.

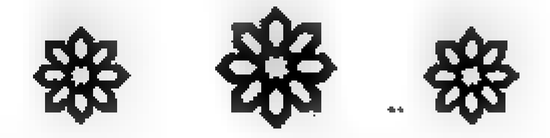
«رياض الجنة» (ص١٦٠-١٦١)

□ هل للصبي إذا ميز قبل البلوغ أن يحدث وأن يؤخذ عنه؟

سئل الشيخ عن هذا فقال: من أهل العلم من يقول هذا، لكن الأحوط أن لا يروي إلا بعد أن يبلغ؛ لأنه إذا لم يبلغ يكون متساهلاً؛ لأن القلم مرفوع: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ، وَمِنْهُمْ عَنْ الصَّغِيرِ حَتَّى يَبْلُغَ»[1].

فالأحوط أن لا يحدث إلا بعد أن يبلغ، وأن لا يؤخذ عنه إلا بعد أن يبلغ[2].

(مراجعة «التدريب» الشريط التاسع)



(١) جاء الحديث عن عائشة، وعلي، وأبي قتادة، وأبي هريرة، وثوبان، وابن عباس، وشداد بن أوس وكلها لا تخلو من الضعف، راجع الكلام عليها في «نصب الراية» (٤/ ١٦٤)، و«الإرواء» (٢٩٧).

(٢) قال المعلمي رحمه الله في «الاستبصار» (ص١٥): وأما البلوغ فهو حد التكليف ولا يتحقق الخوف من الله والخوف من الناس إلا بعده، لأن الصبي مرفوع عنه القلم فلا يخاف الله عز وجل وكذلك لا يخاف الناس لأنهم إن ظهروا على كذب منه قالوا صبي، ولعله لو بلغ وتم عقله لتحرز، ومع هذا فلا تدعو الحاجة لرواية الصبي فالغالب أن المرويَّ عنه حي فيراجع. اهـ

أقسام التحمل

القسم الأول: السماع:

ذكر الشيخ أن منهم من قدم: (حدثني وأخبرني) على (سمعت) قال: لأنه المقصود بالتحديث والإخبار، وأما السماع فقد يكون الشيخ عسرًا، وفي قلبه شيء على الطالب من حضور حلقته، ويجلس الطالب في مكان بحيث لا يراه الشيخ ويقول: (سمعت)، ولا يقول: حدثني؛ لأنه لم يقصده بالتحديث. ولا يقول: أخبرني لأنه لم يقصده بالإخبار[1]. (مراجعة التدريب الشريط التاسع)

☐ **هل هناك فرق بين التحديث والإخبار؟**

بين الشيخ: أنه لا فرق بين التحديث والإخبار من حيث اللغة، فهما بمعنى واحد، قال: وعلى هذا مشى الإمام البخاري[2] أن الإخبار والتحديث بمعنى واحد.
(السابق)

تنبيه: قال السيوطي: قال ابن القطان: ليست حدثنا بنص في أن قائلها سمع، ففي "صحيح مسلم" في حديث الذي يقتله الدجال فيقول: أنت الدجال الذي حدثنا به رسول الله ﷺ، قال: ومعلوم أن ذلك الرجل متأخر الميقات، أي فيكون المراد حدث أمته وهو منهم، لكن قال معمر: إنه الخضر، فحينئذ لا مانع من سماعه. "التدريب" (١/ ٤٢٠).

قال الشيخ حول قول معمر: لكن هذا ليس بصحيح، الصحيح أن (الخضر) قد مات كما قال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ ٱلْخُلْدَ﴾ [الأنبياء: ٣٤]، وأيضًا

---

(١) وقد رجح الخطيب سمعت؛ لأنه لا يدخلها تدليس ولا إجازة ولا مكاتبة بخلاف حدثنا "الكفاية" (ص٢٨٣)، وعلل ذلك الحافظ في "النزهة" (ص١٧٠) بقوله: لأن سمعت لا تحتمل الواسطة، ولأن حدثني قد تطلق في الإجازة تدليسًا. اهـ

(٢) انظر "صحيح البخاري" كتاب العلم، باب قول المحدث: حدثنا أو أخبرنا، أو أنبأنا بعد رقم (٦٠).

الرسول ﷺ يقول: «مَا مِنْ نَفْسٍ مَنْفُوسَةٍ يَأْتِي عَلَيْهَا مِائَةُ عَامٍ»[١]، ويقول: «اللهُمَّ إِنْ تُهْلِكْ هَذِهِ الْعِصَابَةَ لَنْ تُعْبَدَ بَعْدَ الْيَوْمِ»[٢]، الصحيح أن الخضر قد توفي. (السابق)

❑ إذا سمع فبأي صيغة يروي؟

سأل الشيخ أحد طلابه: إذا سمع فبأي تعبير يروي؟ فقال الطالب: سمعت، فقال الشيخ: وله أن يروي: (بحدثنا) و(أخبرنا) و(قال لي) و(ذكر لي)، وقد استعمل (أنبأنا) في الإجازة فتمييزه أولى[٣]. (السابق)

فائدة: بوّب الشيخ رحمه الله في «الجامع الصحيح» (١/ ٢٠٩):

❑ المعتبر في الرواية السماع أو ما يؤدي معناه

ثم قال: قال أبوداود رحمه الله (١٠/ ٩٣): حدثنا زهير بن حرب وعثمان بن أبي شيبة، قالا: أخبرنا جرير عن الأعمش عن عبدالله بن عبدالله، عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «تَسْمَعُونَ وَيُسْمَعُ مِنْكُمْ، وَيُسْمَعُ مِمَّنْ يَسْمَعُ مِنْكُمْ».

هذا حديث صحيح، رجاله رجال الصحيح إلا عبدالله بن عبدالله أبا جعفر الرازي وقد وثقه أحمد وغيره.

❑ التَّثبُّت في قبول الأخبار[٤]

قال الإمام أبوعبدالله بن ماجه رحمه الله (٢/ ١٢٨٥): حدَّثنا هشام بن عمّار، حدَّثنا

---

(١) أخرجه البخاري (١١٦)، ومسلم (٢١٧)، والترمذي (٢٢٥١) عن ابن عمر رضي الله عنهما، وأخرجه مسلم (٢١٨)، والترمذي (٢٢٥٠) عن جابر رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم (١٧٦٣)، والترمذي (٣٠٨١)، وأبوداود (٢٦٩٠)، وأحمد (١/ ٣٠).

قال الحافظ: ولم يكن الخضر فيهم، ولو كان يومئذ حيًا لورد على هذا العموم، فإنه كان ي عبدالله قطعًا. «الإصابة» (٢/ ٥٧-٥٨).

(٣) انظر «فتح الباري» تحت رقم (٦٠). (٤) العنوان للشيخ رحمه الله.

يحيى بن حمزة، حدَّثنا يزيد بن عبيدة، حدَّثني أبوعبيدالله مسلم بن مشكم، عن عوف ابن مالكٍ، عن رسول الله ﷺ قال: «إنَّ الرُّؤيا ثلاثٌ: منها أهاويلُ من الشَّيطان؛ ليحزن بها ابن آدم، ومنها ما يهمُّ به الرَّجل في يقظته، فيراه في منامه، ومنها جزءٌ من ستَّةٍ وأربعين جزءًا من النُّبوَّة» قال: قلت له: أنت سمعت هذا من رسول الله ﷺ؟ قال: نعم، أنا سمعته من رسول الله ﷺ، أنا سمعته من رسول الله ﷺ.

هذا حديث صحيحٌ، وهشام بن عمار وإن كان فيه كلام فقد رواه أبوبكر ابن أبي شيبة في «مسنده» عن المعلى بن منصور، عن يحيى بن حمزة بإسناده ومتنه، كما في «مصباح الزجاجة». الجامع الصحيح مما ليس في الصحيحين (١/ ٢١٠-٢١١)

❑ التَّشديد في الحديث(١)

قال الإمام أحمد رحمه الله (٥/ ٣٦٤): حدَّثنا يزيد، أخبرنا ابن عونٍ، عن مجاهدٍ، قال: كنَّا ستَّ سنين علينا جنادة بن أبي أميَّة، فقام فخطبنا فقال: أتينا رجلًا من الأنصار من أصحاب رسول الله ﷺ فدخلنا عليه، فقلنا: حدِّثنا ما سمعت من رسول الله ﷺ، ولا تحدِّثنا ما سمعت من النَّاس، فشدَّدنا عليه، فقال: قام رسول الله ﷺ فينا فقال: «أنذرتكم المسيح وهو ممسوح العين -قال: أحسبه قال: اليسرى-، يسير معه جبال الخبز، وأنهار الماء، علامته يمكث في الأرض أربعين صباحًا، يبلغ سلطانه كلَّ منهلٍ، لا يأتي أربعة مساجد: الكعبة، ومسجد الرَّسول، والمسجد الأقصى، والطُّور، ومهما كان من ذلك فاعلموا أنَّ الله عزَّ وجلَّ ليس بأعور».

وقال ابن عونٍ: وأحسبه قد قال: «يسلَّط على رجلٍ فيقتله، ثمَّ يحييه، ولا يسلَّط على غيره».

هذا حديث صحيحٌ.

وأخرجه أحمد (٥/ ٤٣٤) و ص(٤٣٥).

---

(١) العنوان للشيخ رحمه الله.

وأخرجه ابن أبي شيبة (١٥/ ١٤٧) فقال:[١] حسين بن علي، عن زائدة، عن منصور، عن مجاهد به.

"الجامع الصحيح" (١/ ٢١١)

❑ التَّوقُّف في الخبر إذا لم يتأكَّد من ثبوته[٢]

قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ (٤/ ١٩٤): حدَّثنا زيد بن يحيى الدِّمشقيُّ، قال: حدَّثنا عبدالله بن العلاء[٣]، قال: سمعت مسلم بن مشكم، قال: سمعت الخشنيَّ يقول: قلت: يا رسول الله، أخبرني بما يحلُّ لي ويحرم عليَّ؟ قال: فصعَّد النَّبيُّ ﷺ وصوَّب فيَّ النَّظر، فقال النَّبيُّ ﷺ: **«البرُّ ما سكنت إليه النَّفس، واطمأنَّ إليه القلب، والإثم ما لم تسكن إليه النَّفس، ولم يطمئنَّ إليه القلب، وإن أفتاك المفتون»** وقال: **«لا تقرب لحم الحمار الأهليِّ، ولا ذا نابٍ من السِّباع»**.

هذا حديث صحيح.

والنهي عن كل ذي ناب من السباع، في "الصحيح" من حديث أبي إدريس الخولاني، عن أبي ثعلبة، وكذا النهي عن لحوم الحُمُرِ الأهلية، في "الصحيح" من حديث أبي إدريس الخولاني، عن أبي ثعلبة به، كما في "تحفة الأشراف".

الجامع الصحيح (١/ ٢١١)

القسم الثاني: القراءة على الشيخ.

سأل الشيخ: إذا قرأت على الشيخ فبأي صيغة تروي؟ ثم قال: (قرأت على الشيخ)، أو (قُرِئَ على الشيخ وأنا أسمع) هذا هو الأحوط، ولو قلت: (حدثنا) فلا بأس بذلك إن شاء الله[٤].

(مراجعة "التدريب" الشريط التاسع)

---

(١) كذا، بحذف صيغة التحديث. (٢) العنوان للشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٣) في الأصل: عبدالعلاء، والصواب ما أثبتناه، وهو عبدالله بن العلاء بن زبر. (الشيخ).

(٤) أجاز الرواية بلفظ التحديث فيما سمعه عرضًا البخاري ومالك وجماعة، ومنعه الإمام أحمد وابن=

❑ أيها أعم القراءة أم العرض؟

قال الشيخ: القراءة أعم، قد تكون القراءة على الشيخ (لأجل) العرض، وقد تكون القراءة لا لأجل العرض. (السابق)

❑ ما الغرض من العرض؟

سئل الشيخ: هل العرض يكون للتصحيح فقط أم للأخذ أيضًا؟

فأجاب: هو للأخذ وللتصحيح، لكن المقصود معه مقابلة الأصول (الذي هو) التصحيح. (السابق)

❑ إذا سمع من الشيخ فبأي صيغة يروي عنه؟

قال الشيخ: (سمعت)، أما أخبرنا فيقول بعضهم: إنهم قد استعملوها في الإجازة، فالأولى أن لا يقول: (أخبرنا) حتى لا يردها من لا يعمل بالإجازة. (السابق)

❑ إذا نسخ السامع أو المسمع حال القراءة فماذا عن روايته؟

قال الشيخ: على كل المعتبر الفهم، إن كان ينسخ ويفهم فروايته صحيحة، وإن كان لا يفهم فالرواية غير صحيحة[1]. (السابق)

❑ إذا أسرع القارئ أو هينم بحيث لا يفهم؟

سأل الشيخ أحد طلابه عن هذا؟ فقال الطالب: لا يعتمد عليه، فقال الشيخ: إلا إذا كان الكلمة أو الكلمتين، وإلا فلا يعتمد ويستحب أن يجيزهم تكميلاً لما خفي عليهم. (السابق)

= المبارك والنسائي وجمع من المحدثين، انظر «الكفاية» (ص٢٩٧)، و«المقدمة» (ص١٠٠)، و«فتح المغيث» (٢/ ١٧٦)، و«تدريب الراوي» (١/ ٤٢٩)، و«الاقتراح» (ص٢٢٧)، و«توضيح الأفكار» (٢/ ٣٠٦).

(١) وعلى هذا التفصيل جرى الخطيب في «الكفاية» (ص٦٧)، وابن الصلاح في مقدمته (ص١٠٣)، وانظر «فتح المغيث» (٢/ ١٩٥)، و«التدريب» (١/ ٤٤١).

❑ المستملي:

بوب الشيخ رَحِمَهُ اللهُ في "الجامع الصحيح" (١/ ٥٩): المبلغ عن المحدث وهو المستملي، قال أبوداود رَحِمَهُ اللهُ (٥/ ٤٢٥): حدثنا محمد بن كثير، أنبأنا سفيان، حدثني بكير بن عطاء عن عبدالرحمن بن يعمر الديلي، قال: أتيت النبي ﷺ وهو بعرفة، فجاء ناس أو نفر من أهل نجد، فأمروا رجلاً، فنادى رسول الله ﷺ: كيف الحج؟ فأمر رجلاً فنادى: الحج يوم عرفة من جاء قبل صلاة الصبح من ليلة جمع فتم حجه أيام منى ثلاثة، فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه، ومن تأخر فلا إثم عليه، قال: ثم أردف رجلاً خلفه فجعل ينادي بذلك.

قال أبوداود: وكذلك رواه مهران عن سفيان، فقال: (الحج، الحج) مرتين، ورواه يحيى بن سعيد القطان عن سفيان قال: (الحج) مرة.

هذا حديث صحيح رجاله رجال الصحيح إلا بكير بن عطاء وهو ثقة، وقد ألزم الدارقطني البخاري ومسلمًا أن يخرجاه كما في "الإلزامات".

الحديث أخرجه الترمذي (٣/ ٦٣٣)، و(٨/ ٣١٦)، وقال: قال ابن عمر: قال سفيان بن عيينة: وهذا أجود حديث رواه الثوري، هذا حديث حسن صحيح.

وأخرجه النسائي (٥/ ٢٥٦-٢٦٥)، وابن ماجه (٢/ ١٠٠٣)، وقال: قال محمد ابن يحيى: ما أرى للثوري حديثًا أشرف منه، وأخرجه الحميدي (٢/ ٣٩٩).

❑ كيف الرواية فيما يسمعه بواسطة المستملي؟

قال الشيخ: يجوز أن يقول: حدثنا وأخبرنا[١]، وإن تحرى فبواسطة المبلغ أو بواسطة المستملي[٢]. (مراجعة "التدريب" الشريط التاسع)

---

(١) ذهب إليه جماعة من أهل العلم، ونقل السيوطي أنه هو الذي عليه العمل.

(٢) وعليه الجمهور، ورجحه ابن الصلاح والنووي وهو أحوط وأفضل، والأول جائز، وانظر=

❑ سئل الشيخ: وجد محدثات يحدث عنهن رجال، فما قولك في هذا؟

فأجاب: نعم، عائشة أم المؤمنين وأم سلمة، وهكذا بعدهم من التابعين حفصة بنت سيرين وعمرة بنت عبدالرحمن فما بعد ذلك، فما زال العلماء يسمعون من نساء، وهذا يحمل على أنه من وراء حجاب، فإنهم أتقى لله عز وجل[1].

بل قد ورد من حديث عائشة وعن عائشة أنها تكلمت من وراء حجاب، فجاء أبوهريرة يحدث ذات يوم ويقول: ماذا تقولين يا ربة الحجاب وهي كانت تصلي، ثم قالت: أين ذهب أبوهريرة؟ قالت: أما إن الرسول ﷺ لم يكن يسرد كسردكم هذا[2]، فالتحديث من وراء حجاب والله المستعان إذا كان بمنزلة أولائك، والمحدثة بمنزلة عائشة في التقوى فلا بأس بذلك إن شاء الله. «غارة الأشرطة» (٢/ ٤٨٠)

القسم الثالث: الإجازة

قال الشيخ: الإجازة نفسها ضعيفة، ثم ازدادت ضعفًا بسبب توسع بعض العلماء فيها، إذا نظرنا إلى شروطهم في الصحيح، وإلى شروطهم في الحسن، ونظرنا إلى تساهلهم في الإجازة، بعض أنواع الإجازة في غاية من الضعف.

(مراجعة التدريب الشريط التاسع)

= «التقييد» (ص١٦٩).

(١) من الرواية عن النساء دون حجاب.

(٢) ونصه عن عائشة رضي الله عنها قالت: ألا يعجبك أبوهريرة؟ جاء فجلس إلى جانب حجرتي يحدث عن رسول الله ﷺ يسمعني ذلك، وكنت أسبح، فقام قبل أن أقضي سبحتي، ولو أدركته لرددت عليه: إن رسول الله ﷺ لم يكن يسرد الحديث كسردكم هذا، أخرجه البخاري (٣٥٦٨)، ومسلم (٢٤٩٣)، وأبوداود (٣٦٥٤)، و(٣٦٥٥)، وأحمد (٦/ ١١٨و١٢٨و١٥٧و٢٥٧)، وقد قال ابن أبي الدم: أما النساء فلا خلاف في جواز الرواية عنهن مع وجوب احتجابهن. «فتح المغيث» (٢/ ٢١١).

❑ إجازة معين في غير معين هل هي صحيحة؟

قال الشيخ: إذا علم الطالب مرويات الشيخ وإلا ففيها جهالة. (السابق)

❑ كيف العمل في مؤلفات الآخذين بالإجازة العامة؟

سئل الشيخ رحمه الله: هؤلاء الذين يأخذون بالإجازة العامة لبعضهم مؤلفات كالخطيب، فلو وجدنا في أحد كتبهم حديثًا فماذا نصنع؟

فقال الشيخ: لا بد من بحث في سنده، فقيل للشيخ: حتى لو صح سنده فما زال محتملًا أنه أخذه بالإجازة العامة، فقال الشيخ: إذا كان الشيخ ثقة وكتابه معروفًا فهي وجادة وإجازة. (السابق)

❑ إذا تراجع الشيخ عن إجازته؟

إذا قال: أجزتك ثم رجعت عن إجازتي؟ قال الشيخ: إذا لم يبد شيئًا فلا معنى لرجوعه؛ كما تقدم في التحديث إذا حدثه، ثم قال: لا ترو هذا عني ولم يبد شيئًا فلا يضر[1]، والله المستعان.

❑ فقيل للشيخ: هل نجعلها كالوكالة؟

فقال: أما جعلها كالوكالة نفرق بين وكالة في عرض من أعراض الدنيا وبين حديث رسول الله ﷺ؛ فحديث رسول الله ﷺ شرع باق والوكالة في عرض من أعراض الدنيا زائل. اهـ (السابق)

❑ متى تجوز الإجازة؟

قرئ على الشيخ قول الحافظ ابن عبدالبر رحمه الله في «الإجازة»: الصحيح أنها لا

---

(١) قال الحافظ السخاوي في التحديث: لكنه لا يحسن في الأداء أن يقول: حدثني ونحوها مما يدل على أن الشيخ رواه. «فتح المغيث» (٢/٢١٣)، وانظر «المقدمة لابن الصلاح» (ص١٠٥)، ومختصرها لابن كثير (ص١١٧)، و«تدريب الراوي» (١/٤٤٧).

تجوز إلا لماهر بالصناعة وفي شيء معين لا يشكل إسناده. «التدريب» (١/ ٤٦٦)، «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ١٨٠).

فقال الشيخ: هذا هو الذي ينبغي أن يسار عليه أنها ما تصح إلا أن يكون المجيز نفسه فاهمًا لما يجيز كما تقدم في شروط الرواية، وأن يكون المجاز له أهلًا لذلك، وعالمًا بالكتاب الذي يجاز فيه[1]. (السابق)

القسم الرابع: المناولة:

❑ قال الشيخ رحمه الله: المناولة أن يعطي الشيخ التلميذ كتابًا ويقول له: اروه عني، هذه المناولة، أو يأتي التلميذ بشيء من مسموعات الشيخ ويقول: أروِ هذا عنك، أو يكون الكتاب مشهورًا كالبخاري ومسلم، وإن لم يكن الكتاب موجودًا كما قاله ابن كثير[2]. (شرح «مختصر علوم الحديث» الشريط العاشر)

❑ **إذا أعطى الشيخ الطالب كتابًا وقال له: هذا سماعي وقد أذنت لك أن ترويه عني، ثم أمسك الشيخ الكتاب ولم يعطه الطالب فماذا يصنع الطالب؟**

أفاد الشيخ رحمه الله أنه يجوز للطالب أن يرويه عن شيخه إذا كان الكتاب معروفًا لديه، أما إذا كان غير معروف لديه فماذا يروي؟ (مراجعة «التدريب» الشريط التاسع)

❑ إذا قال الشيخ للطالب: هذا سماعي ولم يناوله، ولم يقل له: أجزت لك أن ترويه عني، ولا لا تروه عني، فهل للطالب أن يرويه عنه؟

أجاب الشيخ بقوله: تقدم لنا في بعض صيغ التحمل أنه إذا حدثه ثم قال: لا ترو عني ولم يبد الشيخ عذرًا كأن يقول: إنه أخطأ أو غير ذلك فللطالب أن يروي عنه،

---

(١) قال الشيخ أحمد شاكر رحمه الله: وهذا قول قد يكون أقرب إلى الصواب من كل الأقوال. «الباعث الحثيث» (ص١٢١).

(٢) في «مختصر علوم الحديث» (ص١٢٢).

فإذا تأكد الطالب أنه من سماعه وكان عارفًا للكتاب، فله أن يرويه عنه، هو ما قال هاهنا: (لا ترو عني) بس، قال: (هذا سماعي) ولم يقرنه بمناولة، ولم يقرنه بإجازة لماذا؟

من أهل العلم[1] من يقول: إنها باطلة ولا يروي عنه، لكن الصحيح أنها تابعة لما تقدم ما إذا حدث وقال: لا ترو عني حديثي فله أن يروي عنه ولو لم يأذن له، والحارث بن مسكين كان ينهى النسائي، والنسائي يجلس خلف سارية[2]، وهكذا غير الحارث بن مسكين.

فسئل الشيخ: هل ننزلها منزلة الإعلام؟ فقال: نعم ننزلها منزلة الإعلام.

(مراجعة «التدريب» الشريط التاسع)

❑ كيفية الرواية بالمناولة:

قال الشيخ: في التحديث الأحوط أن يقول: ناولني فلان، استأذنت فلانًا في الرواية عنه كتاب كذا وكذا، هذا هو الأحوط وهو الذي يقوله الإمام أحمد رحمه الله[3]،

---

(١) قال ابن الصلاح في هذه الصورة: فقد صار غير واحد من الفقهاء والأصوليين إلى أنه لا تأثير لها، ولا فائدة، غير أن شيوخ أهل الحديث في القديم والحديث أو من حكي ذلك عنه منهم يرون لذلك مزية معتبرة والعلم عند الله تعالى. «المقدمة» (ص١١٣).

لكن إذا أراد أن يروي عنه في مثل هذه الصورة فلا بد من المقابلة على نسخة قد وافقت مرويه أو بالأصل الذي عند الشيخ إن ظفر به، وغلب على ظنه سلامته من التغيير، انظر «فتح المغيث» (٢/ ٢٩٨)، و«تدريب الراوي» (١/ ٤٧٢).

(٢) وكان النسائي إذا أراد أن يحدث عنه يقول: قال الحارث بن مسكين قراءة عليه وأنا أسمع. «سير إعلام النبلاء» (١٤/ ٣٠).

(٣) وذكر ابن الصلاح أنه مذهب الجمهور وأهل التحري والورع. «المقدمة» (ص١١٤)، وذكر الحافظ أن هذا مذهب المحققين. «الفتح» (١/ ١٥٤)، وانظر «الكفاية» (ص٣٣٠)، و«فتح المغيث» (٢/ ٣٠٩-٣١٠)، و«تدريب الراوي» (١/ ٤٧٦)، و«الإلماع» (ص٢٨).

لكن لو قال: (حدثنا مناولة) جاز، يناوله ثم يقول: (حدثنا وأخبرنا)، هذا هو مذهب أبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصفهاني أنه يقول في المناولة والإجازة: (أخبرنا) حتى اتهمه بعضهم بالتدليس[1]، لكن على الصحيح لا بد من البيان (حدثنا مناولة)؛ لأن المناولة ليست كالسماع. (شرح «مختصر علوم الحديث» الشريط العاشر)

❑ وأفاد رَحِمَهُ اللهُ: أنه لا يأتي في الرواية المناولة بصيغة (عن)، لأنها ليست علمًا على المناولة، خلافًا لمن زعم ذلك، ثم قال: الأحوط أن يبين بأنها مناولة وإجازة وإلا فقد أجاز الزهري وغيره[2] أن يروي بحدثنا وأخبرنا وهي ما فيها تحديث ولا إخبار، فقيل له: يا شيخ هذا يشعر بأنه كذب عندما يقول: حدثنا وما حدثه؟ فقال الشيخ: اصطلاح فقط هو اصطلاح فيه ما فيه.

❑ فقيل للشيخ: إذا بين مصطلحه فهل له ذلك؟

فقال: إذا بينه في أول كتابه لا بأس، مثلما قال البيهقي[3]: إنني إذا قلت: أنبأني وأخبرني فهو مما أخذته بالإجازة أو كذا، لا بأس إذا بين اصطلاحه في أول كتابه، وعند الأوزاعي (خبرنا) واللغة لا تستسيغه، فإن خبرنا وأخبرنا بمعنى واحد.

(مراجعة «التدريب» الشريط التاسع)

القسم الخامس: الكتابة

❑ قال الشيخ رَحِمَهُ اللهُ: الكتابة إما أن تكون مقترنة بالإجازة أو مجردة عنها، فالمقرونة كالمناولة، والمجردة منع الرواية بها قوم وأجازها كثيرون من المتقدمين

---

(١) وقد عابوا عليه ذلك واحد حتى أدخله ابن الجوزي لذلك في «الضعفاء»، وانظر «النبلاء» (٤/ ٤٦١)، و«الطبقات» للسبكي (٤/ ٢٤)، و«فتح المغيث» (٢/ ٣٠٧)، و«الميزان» (٣/ ١١٤).

(٢) كمالك كما في «المقدمة» (ص١١٤)، و«فتح المغيث» (٢/ ٣٠٤)، و«تدريب الراوي» (١/ ٤٧٥).

(٣) كان يقول: أنبأني فلان إجازة. «المقدمة» (ص١١٤)، و«فتح المغيث» (٢/ ٣١٦)، و«تدريب الراوي» (١/ ٤٧٨).

والمتأخرين، وهو الصحيح المشهور. اهـ مختصرًا من «تقريب النووي»[1]، فعلى هذا ليست بقادحة. «رياض الجنة» (ص١٠١)

وقال: المكاتبة موجودة في «صحيح البخاري»، وفي «صحيح مسلم»، منها قوله بجالة: أتانا كتاب عمر أن اقتلوا كل ساحر وساحرة[2]، ومنها قول بعض الرواة عن عبدالله بن أبي أوفى أنه كتب لهم[3]، وهكذا عمر كتب لهم في شأن الحرير[4].

وقد انتقد الدارقطني بعض الأحاديث التي في الصحيح ثم رجع عن انتقاده في الوقت نفسه وقال: فهو دليل على أن المكاتبة حجة، وهو كما يقول أن المكاتبة حجة، والأحوط أن تبين التي تحملتها سواء أكانت مكاتبة أو وجادة أم إجازة أم مناولة، هذا هو الأحوط وهو اختيار الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله.

(شرح «مختصر علوم الحديث» الشريط العاشر)

❑ إذا كان الكاتب غيره قال الشيخ: يشترط أن يكون الخط معروفًا[5]، وأن يكون الكاتب ثقة. (مراجعة «التدريب» الشريط التاسع)

---

(١) «التقريب مع التدريب» (١/ ٤٨١)، وانظر «مقدمة ابن الصلاح» (ص١٨٥)، و«الإلماع» (ص٨٤)، و«فتح المغيث» (٣/ ٥)، و«توضيح الأفكار» (٢/ ٣٣٨).

(٢) أخرجه البخاري (٣١٥٦).

(٣) وذكر حديث: اعلموا أن الجنة تحت ظلال السيوف، وقد أخرجه البخاري (٢٩٦٦)، ومسلم (١٧٤٢).

(٤) أخرجه البخاري (٥٨٢٨ و٥٨٣٥ و٥٨٣٠)، ومسلم (٢٠٦٩): أن رسول الله نهى عن الحرير إلا موضع أصبعين.

(٥) ولا يشترط أن تقوم البينة عليه، انظر «المقدمة» (ص١٨٥)، و«المقنع» (١/ ٣٣٢)، و«التبصرة» للعراقي (٢/ ٢٠٥)، و«هدي الساري» (ص٣٦١)، و«الخلاصة» (ص١١٢)، و«فتح المغيث» (٣/ ١١)، و«تدريب الراوي» (١/ ٤٨٣).

❑ العَمَلُ بِالمُكَاتَبَةِ إِذَا عُرِفَ الخَطُّ[1]

قال الإمام أحمد رحمه الله (٥/ ١٨٢): حدَّثنا جريرٌ، عن الأعمش، عن ثابت بن عبيدٍ، قال: قال زيد بن ثابتٍ: قال لي رسول الله ﷺ: «تحسن السُّريانيَّة؛ إنَّها تأتيني كتبٌ» قال: قلت: لا. قال: «فتعلَّمها»، فتعلَّمتها في سبعة عشر يومًا.

هذا حديث صحيح.

وقد أخرجه أبوداود رحمه الله في «سننه» (١٠/ ٧٨): حدَّثنا أحمد بن يونس، حدَّثنا ابن أبي الزِّناد، عن أبيه، عن خارجة يعني ابن زيد بن ثابتٍ، قال: قال زيد بن ثابتٍ: أمرني رسول الله ﷺ فتعلَّمت له كتاب يهود، وقال: «إنِّي والله ما آمن يهود على كتابي» فتعلَّمته، فلم يمرَّ بي إلَّا نصف شهرٍ حتَّى حذقته، فكنت أكتب له إذا كتب، وأقرأ له إذا كتب إليه.

وأخرجه الترمذي (٧/ ٤٩٧) فقال: حدثنا علي بن حُجْرٍ، أخبرنا عبدالرحمن بن أبي الزناد به. ثم قال: هذا حديث حسن صحيح.

وقال الإمام أحمد رحمه الله (٥/ ١٨٦): حدثنا سليمان بن داود، حدثنا عبدالرحمن، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن خارجة بن زيد به. فزاد فيه الأعرج وسليمان بن داود الطيالسي وعبدالرحمن هو ابن أبي الزناد، ثم قال الإمام أحمد بعده: حدثنا سُرَيْجُ ابن النعمان، حدثنا ابن أبي الزناد، عن أبيه، عن خارجة بن زيد، عن زيد بن ثابت، قال: أتى رسول الله ﷺ مَقْدِمَهُ المدينة... فذكر نحوه.

قال أبوداود رحمه الله (٨/ ٢٢٢): حدَّثنا مسلم بن إبراهيم، حدَّثنا قرَّة، قال: سمعت يزيد بن عبدالله، قال: كنَّا بالمربد فجاء رجلٌ أشعث الرَّأس بيده قطعة أديمٍ أحمر، فقلنا: كأنَّك من أهل البادية؟ قال: أجل. قلنا: ناولنا هذه القطعة الأديم الَّتي في يدك، فناولناها فقرأنا، فإذا فيها: «من محمَّدٍ رسول الله إلى بني زهير بن أقيشٍ، إنَّكم

---

(١) العنوان للشيخ.

إن شهدتم أن لا إله إلّا الله، وأنَّ محمّدًا رسول الله، وأقمتم الصّلاة، وآتيتم الزّكاة، وأدّيتم الخمس من المغنم، وسهم النّبيّ ﷺ وسهم الصّفيّ، أنتم آمنون بأمان الله ورسوله»، فقلنا: من كتب لك هذا الكتاب؟ قال: رسول الله ﷺ.

هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، وقرة هو ابن خالد، ويزيد بن عبدالله، هو ابن الشّخّير.

قال الإمام عبدالرزاق رحمه الله (٤/ ٣٠٠): أخبرنا معمرٌ، عن سعيدٍ الجريريّ، عن أبي العلاء بن عبدالله بن الشّخّير، قال: جاءنا أعرابيٌّ ونحن بالمربد، فقال: هل فيكم قارئٌ يقرأ هذه الرُّقعة؟ قلنا: كلُّنا نقرأ. قال: فاقرءوها لي. قال: هذا كتابٌ كتبه لي محمّدٌ رسول الله ﷺ لبني زهير بن أقيشٍ حيٌّ من عكلٍ: «أنّكم إن شهدتم لا إله إلّا الله، وأنَّ محمّدًا رسول الله، وأقمتم الصّلاة، وآتيتم الزّكاة، وأخرجتم الخمس من الغنيمة، وسهم النّبيّ ﷺ وصفيّه، فإنّكم آمنون بأمان الله». قال: قلنا: إنَّ رسول الله ﷺ كتب لكم هذا الكتاب؟ قال: نعم، أتروني أكذب على رسول الله ﷺ. وغضب فضرب بيده على الكتاب فأخذه، قال: فاتّبعناه، فقلنا: حدّثنا يا أبا عبدالله[1] عن شيءٍ سمعته من رسول الله ﷺ. قال: سمعته يقول: «إنَّ ممّا يذهب كثيرًا من وحر الصّدر صوم شهر الصّبر، وصوم ثلاثة أيّامٍ من كلِّ شهرٍ».

هذا حديث صحيح، والجريري هو سعيد بن إياس مختلط، ولكنَّ معمرًا روى عنه قبل الاختلاط، كما في «الكواكب النيرات». ثم إنه قد توبع؛ قال الإمام أبوبكر بن أبي شيبة رحمه الله (١٤/ ٣٤٢): حدثنا وكيع، عن قرّة بن خالد السدوسي، عن يزيد بن عبدالله بن الشخير... به.

قال الإمام أحمد رحمه الله (١٤٠٤): حدّثنا يعقوب، حدّثنا أبي، عن بن إسحاق،

---

(١) كذا في الأصل، ولعله: يا عبدالله، لأنهم لا يعرفون اسمه ولا كنيته، وقد قيل: إنه النمر بن تولب. (الشيخ)

حدَّثنا سالم بن أبي أميَّة أبوالنَّضر، قال: جلس إليَّ شيخٌ من بني تميمٍ في مسجد البصرة، ومعه صحيفةٌ له في يده، قال: وفي زمان الحجَّاج، فقال لي: يا عبد الله، أترى هذا الكتاب مغنيًا عنِّي شيئًا عند هذا السُّلطان؟ قال: فقلت: وما هذا الكتاب؟ قال: هذا كتابٌ من رسول الله ﷺ كتبه لنا أن لا يتعدَّى علينا في صدقاتنا. قال: فقلت: لا والله ما أظنُّ أن يغني عنك شيئًا، وكيف كان شأن هذا الكتاب؟ قال: قدمت المدينة مع أبي وأنا غلامٌ شابٌّ بإبلٍ لنا نبيعها، وكان أبي صديقًا لطلحة بن عبيدالله التَّيميِّ، فنزلنا عليه، فقال له أبي: اخرج معي فبع لي إبلي هذه. قال: فقال: إنَّ رسول الله ﷺ قد نهى أن يبيع حاضرٌ لبادٍ، ولكن سأخرج معك فأجلس وتعرض إبلك، فإذا رضيت من رجلٍ وفاءً وصدقًا ممَّن ساومك أمرتك ببيعه. قال: فخرجنا إلى السُّوق فوقفنا ظهرنا وجلس طلحة قريبًا، فساومنا الرِّجال حتَّى إذا أعطانا رجلٌ ما نرضى قال له أبي: أبايعه؟ قال: نعم رضيت لكم وفاءه فبايعوه. فبايعناه، فلمَّا قبضنا ما لنا وفرغنا من حاجتنا، قال أبي لطلحة: خذ لنا من رسول الله ﷺ كتابًا أن لا يتعدَّى علينا في صدقاتنا. قال: فقال: هذا لكم ولكلِّ مسلمٍ، قال: على ذلك إنِّي أحبُّ أن يكون عندي من رسول الله ﷺ كتابٌ. فخرج حتَّى جاء بنا إلى رسول الله ﷺ، فقال: يا رسول الله، إنَّ هذا الرَّجل من أهل البادية صديقٌ لنا، وقد أحبَّ أن تكتب له كتابًا لا يتعدَّى عليه في صدقته. فقال رسول الله ﷺ: «**هذا له ولكلِّ مسلمٍ**» قال: يا رسول الله، إنِّي قد أحبُّ أن يكون عندي منك كتابٌ على ذلك. قال: فكتب لنا رسول الله ﷺ هذا الكتاب.

هذا حديث حسنٌ.

الحديث أخرجه أبويعلى (٢/ ١٥) فقال رحمه الله: حدثنا القواريري، حدثنا يزيد بن زريع، حدثنا محمد بن إسحاق، حدثنا سالم أبوالنضر... به. وفيه: أن الشيخ قال لسالم: فتراه نافعي عند صاحبكم هذا، فقد والله تعدِّي علينا في صدقاتنا؟ قال: قلت: لا أظنُّ والله. «الجامع الصحيح» (١/ ٢٣- ٢٧)

❑ كيفية الرواية بالمكاتبة:

قال الشيخ: حدثنا مكاتبة أو أخبرنا مكاتبة، وأحسن شيء ما يفعله ابن حزم في كتبه، يقول: (كتب إليَّ النمري) يعني ابن عبدالبر، هذا أمر طيب والحمد لله[1].

(مراجعة التدريب الشريط التاسع)

❑ ما الفرق بين عرض القراءة وعرض الكتاب؟

أفاد الشيخ: أن عرض القراءة أن يقرأ الطالب مسموعاته على شيخه، وعرض الكتاب أن التلميذ يأتي ويقول: هذا من مسموعاتك، فناولني وأجزني حتى أروي عنك. (مراجعة التدريب الشريط التاسع)

القسم السادس: الإعلام:

❑ **إذا قال الشيخ للطالب: هذا الكتاب من مروياتي لكن لا تروه عني.**

نقل ابن كثير في مختصره (ص١٢٤)، والنووي في تقريبه (١/ ٤٨٤) مع التدريب: أن بعض الظاهرية قال: لو قال هذه روايتي لا تروها عني أنه يجوز له روايتها عنه، وخالفهم غير واحد من المحدثين.

وأما شيخنا فقال: الذي ذكره الظاهرية هو الصحيح؛ لأنه لا يجوز أن يكتم العلم. (شرح مختصر علوم الحديث الشريط العاشر)

بينما فصل الشيخ في موضع آخر فقال: الصحيح من أقوال أهل العلم أنه يعمل بها مثل لو حدثه، وقال: إنني لا آذن لك أن تروي عني، فله أن يروي عنه إلا أن يبدي

---

(١) وهكذا إمام الصنعة أبوعبدالله البخاري يقول في «صحيحه» (٦٢٩٦): كتب إليَّ محمد بن بشار.

القسم السابع: الوصية

❑ قال الشيخ رَحِمَهُ اللهُ: النووي[١] وابن الصلاح[٢] لا يريان العمل بها، وانتقد عليهما ابن أبي الدم[٣] فقال: إنها أحسن من الوجادة، والوجادة يعمل بها على الصحيح. (مراجعة التدريب الشريط التاسع)

❑ متى تجوز الرواية بها؟

إذا أوصى له بالكتاب وهو عالم أن هذا من مروياته وعارف بخطه، وآمن من أن يدس في الكتاب شيء، فيجوز له أن يرويه عنه. (شرح مختصر علوم الحديث الشريط العاشر)

القسم الثامن: الوجادة:

❑ كيفية الرواية بها؟

قال الشيخ رَحِمَهُ اللهُ: إذا وجد كتابًا لفلان لكن ليس بخطه وما هو متأكد منه ماذا يقول؟ يقول: (ذكر فلان) أو (قال فلان)، و(ذكر) أحوط ثم علل الشيخ لأنها ليس فيها شبهة أنه حدثه ثم قال: أما (قال) فقد يتبادر إلى الذهن أنه قال له هذا.

(شرح مختصر علوم الحديث الشريط العاشر)

وقال أيضًا في كيفية الرواية بالوجادة والوصية و.. يقول عبدالله بن أحمد بن

---

(١) في "التقريب مع التدريب" (١/ ٤٨٥-٤٨٦).

(٢) في "المقدمة" (ص١١٦)، ونقله عن الطوسي وغير واحد من المحدثين، ثم قال ص١١٧: ثم إنه يجب العمل بما ذكر له إذا صح إسناده وإن لم تجز له روايته عنه؛ لأن ذلك يكفي فيه صحته في نفسه. والله أعلم.

(٣) لعل الشيخ أراد القاضي عياض فهو الذي انتقد عليهما في "الإلماع" (ص١١٠) وما بعده، وانظر "فتح المغيث" (٣/ ١٤-١٦)، و"تدريب الراوي" (١/ ٤٨٤)، و"المحدث الفاصل" (ص٤٥١)، والكفاية (ص٣٤٨).

حنبل: وجدت في كتاب أبي، فينبغي أن يعبر بهذا وجدت في كتاب فلان[١]، كما أنه في الوصية ينبغي أن يصرح ويقول: أوصى إلي فلان بكتب أو بكتاب وفيه هذا الحديث، وهكذا الرواية بالإعلام، فينبغي أن يصرح حتى لا يدخل في التدليس.

(مراجعة «التدريب» الشريط الباسم)

❑ حكم الرواية بالوجادة:

سئل الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: ما حكم رواية الوجادة؟

فقال: معمول بها إذا عرف الخط أو تؤكد من الكتاب[٢]، ولم يبق في هذا الزمن لكثير من الناس إلا الوجادة، وجد «صحيح البخاري» والناس كلهم إلا من طمس الله بصيرته يعلمون أن هذا «صحيح البخاري»، فيجوز أن يروي منه بالوجادة، وهكذا «صحيح مسلم» و«سنن أبي داود» وبقية الأمهات الست، و«مسند أحمد»، و«مسند أبي يعلى»، والمعاجم الثلاثة، و«صحيح ابن حبان» وغيرها من الكتب المشهورة، مثل هذه تكفي فيه الوجادة وتقبل، وإن لم تكن مشهورة كهذه الكتب، فلا بد أن يعرف الخط أن هذا الخط هو خط فلان، ويتأكد أن هذا الكتاب هو كتاب فلان.

«فضائح ونصائح» (ص٩٩)

وقال في حديث من طريق ابن أبي نجيح وابن جريج عن مجاهد: رواه ابن جرير من رواية ابن أبي نجيح وابن جريج عن مجاهد، وكلاهما لم يسمع من مجاهد، لكن

---

(١) قال الإمام النووي: هذا الذي استقر عليه العمل قديمًا وحديثًا. «التقريب مع التدريب» (١/ ٤٨٧)، وانظر «التقييد والإيضاح» (ص١٨٧)، و«فتح المغيث» (٣/ ٢١)، و«مختصر علوم الحديث» (ص١٢٥).

(٢) هذا الشرط الأول للعمل بها، والشرط الثاني: أن الكتاب إذا كان بخط مصنفه، فلا يروي عن المصنف إذا كان معاصرًا له بصيغة قال فلان، وأقبح منه حدثنا أو أخبرنا فلان لاحتمال التدليس.

انظر «مقدمة ابن الصلاح» (ص١٨٨) مع «التقييد»، و«فتح المغيث» (٣/ ٢٥)، و«التدريب» (١/ ٤٩٠).

روايتها عنه وجادة من كتاب القاسم بن أبي بزة كما في «تهذيب التهذيب» و«جامع التحصيل»، والوجادة أضعف أنواع التحمل لكنه معمول بها على الصحيح كما في كتب المصطلح[1]. حاشية تفسير ابن كثير (٢/٤٥١)

وقال: والوجادة أضعف أنواع التحمل، لكنه معمول بها على الصحيح كما في كتب المصطلح. «تحقيق التفسير» (٢/٤٥١).

❁ ❁ ❁

(١) قال ابن الصلاح في العمل بها: هو الذي لا يتجه غيره في الأعصار المتأخرة، فإنه لو توقف العمل فيها على الرواية لانسد باب العمل بالمنقول لتعذر شرط الرواية فيها.

«المقدمة مع التقييد» (ص١٨٩)، وانظر «العواصم والقواصم» (١/ ٣٣١-٣٣٢)، و«تقريب النووي مع التدريب» (١/ ٤٩٠).

كتابة الحديث وضبطه وتقييده

❑ قال الشيخ رَحِمَهُ اللهُ: هذه المسألة من المسائل التي اختلف فيها العلماء المتقدمون، فمنهم من يرى أنه لا يكتب الحديث، ومنهم من يرى أنه لا يكتب لا لأجل أنه لا يجوز، لكن من أجل أن لا يعتمد عليه في الحفظ، والقائلون بأنه لا يجوز اعتمدوا على النهي عن النبي ﷺ ومن قائل بأنه مباح واستدلوا بأدلة منها: «اكتبوا لأبي شاة»[1]، وأحسن مرجع في هذه المسألة: «تقييد العلم» للحافظ الخطيب رَحِمَهُ اللهُ، أنصح إخواني في الله بقراءته، وأنصح إخواني في الله بقراءة كتب الحافظ الخطيب رَحِمَهُ اللهُ، وكفاه شرفًا أن الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ نقل عن ابن نقطة أنه قال: كل من أنصف من المحدثين علم أنهم عيال على الخطيب[2]. (شرح «مختصر علوم الحديث» الشريط العاشر)

ذكر الشيخ حديث عبدالله بن عمرو أن النبي ﷺ قال له: «اكْتُبْ فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا أَقُولُ إِلَّا حَقًّا»[3].

---

(١) أخرجه البخاري (٢٤٣٤)، وأبوداود (٢٠١٧)، والترمذي (٢٦٦٧)، وأحمد (٢/ ٢٣٨).

(٢) انظر «نزهة النظر» (ص٤٨)، قال المحقق: قاله في «التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد» (١/ ١٧٠).

(٣) أخرجه أبوداود (٣٦٤٦)، وأحمد (٢/ ١٦٢)، والدارمي (٤٩٠)، وابن أبي شيبة (٩/ ٤٩)، والحاكم (١/ ١٠٥)، وصححه شيخنا في «الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين» (٢/ ٦١٩) الآثار.

وهذه المسألة شبه مفروغ منها، فقد انعقد الإجماع بعد خلاف سبق على جواز كتابة العلم، بل واستحبابه ووجوبه في بعض الحالات، نقل الإجماع على جوازه وإباحته الإمام ابن الوزير في «التنقيح مع التوضيح» (٢/ ٣٦٤)، والقاضي عياض في «الإلماع» (ص١٤٩)، والذهبي في «النبلاء» (٣/ ٨٠)، وابن الملقن في المقنع (١/ ٣٤٢)، وابن الصلاح في «المقدمة مع التقييد»=

ثم قال: وحديث: «اكْتُبُوا لِأَبِي شَاةٍ» وهو متفق عليه، وهو أصح ما في الباب.

(مراجعة «التدريب» الشريط التاسع)

قال شيخنا رحمه الله: (على آله) مأخوذة من حديث كعب بن عجرة وغيره، في تعليمهم ﷺ كيفية الصلاة عليه، قال: «قُولُوا اللهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ»[1]، وقد ذكر الصنعاني رحمه الله في كتاب الصلاة من «السبل»[2]: أن المشروع ذكر الآل؛ لأن النبي ﷺ علمهم وذكر ذلك... اهـ ثم قال: إن قلت إن كتب المحدثين يقال فيها ﷺ قال: فإن الأمويين كانوا يؤذون من ذكر الآل أو بهذا المعنى، فكتبوا ﷺ، فجاء المتأخرون وأحبوا أن يحافظوا على الرواية لا يزيدون فيها ولا ينقصون، لكن نحن إذا كتبنا أو نقلنا من كتبهم نقول: ﷺ، وقد كنا في المدينة نحفظ فأقول: ﷺ، فاستنكر بعض الإخوة وسكتنا لا حاجة إلى الجدل، حتى جاء الشيخ ناصر الدين الألباني حفظه الله تعالى، فإذا هو يقول: ﷺ فأخذت عنه، والحمد لله[3].

(شرح «مختصر علوم الحديث» الشريط العاشر)

= (ص١٩١)، والعراقي في «التبصرة» (٢/ ١١٦) وغير واحد من العلماء، ثم اختلفوا في الجمع بين أحاديث النهي والإباحة على ستة أقوال بعد اتفاقهم على الإباحة، ولعل أقواها أن النهي منسوخ وإنما كان في بداية الأمر خشية أن يختلط الحديث النبوي بالقرآن والله أعلم.

راجع لذلك «الفتح» و«تهذيب السنن» (٥/ ٢٤٥)، و«فتح المغيث» (٣/ ٣٧) وما تقدم من المراجع.

(١) أخرجه مسلم (٤٠٥)، والترمذي (٣٢٢٠)، والنسائي (٣/ ٤٥)، وأبوداود (٩٨٠و٩٨١) عن أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه.

(٢) «سبل السلام» (٢/ ٢٤٦) ط ابن الجوزي.

(٣) وقد ذكر العلامة المحدث حماد الأنصاري رحمه الله قصة تشبه هذه، مع احتمال قوي جدًا، أن تكون هي هي، حيث قال: حدثت حادثة في الجامعة الإسلامية، وهو أن شخصًا كلما ذكر النبي ﷺ قال: وآله. فسمعه مدرس، فذكر للشيخ ابن باز أن هذا الشخص شيعي، فقال ابن باز: إن هذا الشخص هو المصيب. «المجموع في ترجمة الأنصاري» (٢/ ٦٠٣). فاتفق الإمامان ابن باز والألباني على تصويب شيخنا الإمام الوادعي رحمهم الله جميعًا.

❑ شرعية الترضي عن الصحابة عند ذكرهم رضي الله عنهم.

ذكر الشيخ أنه يشرع الترضي عن الصحابي عند ذكره، ثم استدل بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُو مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾ [الحشر: ١٠].

ثم قال الشيخ رحمه الله: ثم بعد هذا أيضًا يدعى لهم وللعلماء المتقدمين لما قدموه لنا من الخير، وما كلفوا أنفسهم وصبروا على المتاعب والمشاق في تحصيل هذا العلم، وكذلك العلماء المتقدمون يثنى عليهم ويترحم عليهم للآية التي سمعتم، وأيضًا لما قدموه من خدمة جليلة للإسلام والمسلمين، والإشادة بهم يعتبر من تعظيم العلم.

(مراجعة التدريب الشريط العاشر)

❑ تخصيص علي رضي الله عنه بـ عليه السلام.

قال الشيخ رحمه الله: الأولى إجراؤهم مجرى واحد يترضى عنهم كلهم والله المستعان، ولو خصص أحد عليًا، أو فاطمة، أو حسنًا، أو حسينًا بعليهم السلام، فالذي يظهر أنه خلاف الأولى، لكن ما يستدل بهذا الكلام على أنه شيعي فهذا موجود في «مسند الإمام أحمد»، وموجود في «صحيح البخاري»[1]: وقال علي عليه السلام الذاريات الرياح[2].

(مراجعة «التدريب» الشريط العاشر)

❑ الرمز بالحروف

قال الشيخ: الرموز بالأحرف ربما تتصحف مع طول المدى، فيتصحف السين إلى شين، أو الشين إلى سين وهكذا كما وقع في «فيض القدير»، وفي «الجامع الصغير».

(السابق)

---

(١) كتاب «التفسير» باب سورة الذاريات (٨/ ٧٦٩) عقب رقم (٤٨٥٢).

(٢) أما تخصيصه أو أحد من الصحابة بالصلاة عليه فقد صرح شيخ الإسلام أن هذا بدعة. انظر «مجموع الفتاوى» (٤/ ٤٢٠)، و(٤/ ٤٩٦-٤٩٧).

❑ هل له أن يجعل عبد آخر سطر ولفظ الجلالة أول سطر آخر؟

بين الشيخ أنه يكره أن يجعل (عبد) في آخر سطر ولفظ الجلالة في أوله، قال: لئلا يقال: الله كذا أو كذا، ثم قال: وكذا قالوا في حديث الصحيح أنه من قول علي ابن أبي طالب أنه لما قالوا له ابن جرموز يستأذن عليه قاتل الزبير، فقال علي: قاتل ابن صفية في النار، فإني سمعت النبي ﷺ يقول: «إِنَّ لِكُلِّ نَبِيٍّ حَوَارِيَّ وَحَوَارِيّ الزُّبَيْرُ»، قالوا: ما يُجْعَل قاتل في آخر[1] وابن صفية في النار[2]، وعلى كل هذه من التحسينات وإلا فالمعتبر فهم المعنى والسياق يدل على المعنى.

(مراجعة «التدريب» الشريط العاشر)

❑ المقابلة:

قال الشيخ: الحديثان الواردان في المقابلة لا يثبتان عن النبي ﷺ، وإن كانت المقابلة أمرًا مطلوبًا حتى في هذا الزمن يقابل على الأصول التي نقل منها. (السابق)

❑ اللحاق

سأل الشيخ أحد طلابه: إذا سبق كلام فكيف يعمل باللحاق؟

فقال الطالب: يخرج خطًا مستطيلاً إلى الحاشية ثم يعلق، فقال الشيخ: أو إشارة إلى الحاشية ثم يضعه، ويمكن أن يكتب عليه (أصل) أو (صح) إشارة إلى أن هذا من الكتاب واختلفوا في كيفيته، المهم أن يكتب إلى الحاشية إشارة خط مرتفع ثم يرده إلى الحاشية التي بها فراغ، سواء أكانت الحاشية اليمنى أم الحاشية اليسرى، في أعلى الصفحة أم في آخرها، في المكان الذي فيه فراغ يستطيع أن يكتبه.

ثم سئل الشيخ رحمه الله عمن يجعل رقمًا ثم ينزل ويصحح في الحاشية؟ فقال الشيخ: هذا طيب والرموز عبارة عما اصطلح عليه الناس للفهم، حتى يقول الشوكاني:

---

(١) السطر. (٢) في بداية السطر الثاني.

وأي نقش ناقش يفهمه من يعتني
يقوم بالمقصود إذ عليه ذا الأمر بني

(مراجعة «التدريب» الشريط العاشر)

❑ التضبيب

قال الشيخ: الكلمة التي أصلها صحيح لكن معناها مشكل تبقى كما هي، ويضع عليها صادًا ممدودة إلى الخلف قليلًا ويكون في وسط السطر، فربما يأتي آخر فيفهمها على الأصل الصحيح. (السابق)

وقال الشيخ رَحِمَهُ اللهُ في التضبيب: وضع علامة على الكلمة التي ما ظهرت لك وأشكل عليك معناها يسمى تضبيبًا، وهذا يوضع فوق بخلاف اصطلاح العصريين، فإنهم إذا أرادوا أن ينبهوا على شيء خطوا تحت، والعلماء المتقدمون يخطون فوق، فاتباعهم أولى من اتباع العصريين. (شرح «مختصر علوم الحديث» الشريط العاشر)

❑ التصحيح:

قال الشيخ: شطب سطرًا ثم بعد ذلك ظهر له أنه صحيح، فيكتب عليه أنه صح، أي لا أثر لهذا الخط الذي وضعته، أو زاد شيئًا وهو ساقط من الأصل يكتب عليه (صح)[1]. (مراجعة «التدريب» الشريط العاشر)

❑ الكشط والمحو:

سئل الشيخ عن الكشط والمحو فقال: يقولون أحسنها الضرب بالقلم؛ لأن الحك تهمة فأحسنها هو الضرب على السطر من أجل أنه ربما يحك، ثم يأتي عند شيخ آخر ويفهمه على الصحيح، أو يأتي قارئ آخر ويفهمه على الصحيح، فيحتاج إلى أن

(١) انظر «المقدمة لابن الصلاح» (ص٩٥)، و«المنهل الروي» (ص٩٥)، و«المقنع» (١/ ٣٥٩)، و«فتح المغيث» (٢/ ١٧٧)، و«المقنع» (١/ ٢٥٩)، و«تدريب الراوي» (١/ ٥١٢).

يكتبه مرة أخرى، بقي: الضرب هل الخط نفسه أم فوقه؟ هذا وذاك. (السابق)

❑ كتابة أسماء السامعين:

ذكر للشيخ أنهم يكتبون في التسميع بعد البسملة أسماء السامعين معه، فذكر الشيخ: أن هذا شيء يفعله المحدثون، قال: كما رأينا في المجلد الثامن من «سنن البيهقي». (السابق)

❑ **إذا حصل خطأ في الأصل فهل يبقيه كما هو وينبه في الحاشية على الصواب، أم يصلحه وينبه على الخطأ في الحاشية؟**

خلاف بين أهل العلم، وصنيع شيخنا رَحِمَهُ اللهُ في كتبه أنه يصلح الخطأ في الأصول ثم ينبه على الخطأ في الحاشية، فكثيرًا ما تجده يقول بعد إصلاحه للخطأ في الأصل: في الأصل كذا وكذا والصواب ما أثبتناه[1]، وهذا كثير في كتبه جدًا.

❑ رمز (ح) لحدثنا:

قال البخاري في «التاريخ الكبير» (٥/ ٤٠٤): عبدالله قال (ح) حرمي بن عمارة، فعلق الشيخ قائلًا: (ح) هنا إشارة إلى، (حدثنا) أو (حدثني)، وهذا غير معهود في كتب المصطلح، بل قال ابن الجزري: إنه مما أحدثه بعض العجم وليس من اصطلاح أهل الحديث. اهـ «فتح المغيث» (٢/ ١٩٠)، فعلى هذا يكون قد رمز بـ (ح) لـ(حدثنا) كما يقول ابن الجزري. «الشفاعة» (ص١٨٤)

❑ **إذا كتب سماع شخص عنده في الكتاب ثم بعد ذلك أبى أن يسلمه**

---

(١) وهذا هو الأفضل، بشرط أن يتيقن أن ذلك من الكتاب لا من المصنف، قال ابن الصلاح: ذكر أبوداود أنه قال لأحمد بن حنبل: وجدت في كتابي حجاج عن جريج عن أبي الزبير يجوز لي أن أصلحه ابن جريج، فقال: أرجو أن يكون هذا لا بأس به والله أعلم.

«المقدمة مع التقييد» (ص٢١٤)، وانظر «فتح المغيث» (٣/ ١٧٤)، و«التبصرة» للعراقي (١/ ١٧٨)، و«تدريب الراوي» (١/ ٥٤٥)، و«المقنع» (١/ ٣٨١).

الكتاب من أجل أن ينقل سماعه فما الحكم في هذا؟

قال الشيخ: قضى حفص بن غياث وإسماعيل القاضي بالإلزام أن يسلمه الكتاب ما دام أنه كتبه[1]، ثم قال الشيخ: إذا كتب زميل له سماعه معه في سماع كتاب ثم احتاج إلى هذا السماع، من أجل أن يثبت بأنه سمع، فهل يحتاج إلى أن ينقل سماعه فقط، أم يحتاج إلى مقابلة الكتاب كله؟

قال الشيخ: يقابل الكتاب كله ثم ينقل سماعه. (السابق)

❑ إعارة الكتب:

قال الشيخ: من بركة الحديث إعارة الكتب، أمر طيب إعارة الكتب إذا كانت ترد، يكون في المكتبة نسخ أو لا يحتاج إلى ذلك الكتاب، فيعيره، أما أن يعير الكتاب ثم لا يرجع ففيه أشعار في "تقييد العلم" لا أحفظها أنه لا يعير كتابه؛ لأن الناس لا يردونها. (السابق)

❑ ثم سئل الشيخ: إذا كان رجل محتاجًا إلى استعارة كتاب من آخر فأبى أن يعيره، مع أنه غير محتاج إليه، ويعلم أن الذي يستعيره سيرده إليه فهل يدخل هذا في كتمان العلم؟

فأجاب الشيخ: إذا كان يعرف أنه سيرده وهو أيضًا محتاج للكتاب يكاد أن يكون واجبًا من أجل نشر العلم[2].

❑ أما مسألة الكتب فأنا أنصح طالب العلم أن يقبل إقبالًا كليًا على طلب العلم والكتب ستأتيه، كما يقولون: اطلب العلم تأتيك الكتب، أما أن يهتم بجمع

---

(١) أما حكم حفص بن غياث فرواه الرامهرمزي في "المحدث الفاصل" (ص٥٨٩)، وأما حكم إسماعيل القاضي فرواه الخطيب في "الجامع لأخلاق الراوي" (١/ ٢٤١)، وانظر "مقدمة ابن الصلاح" (ص١٣٣)، و"فتح المغيث" (٤/ ١١٩)، و"تدريب الراوي" (١/ ٥٢٤).

(٢) قارن بـ"فتح المغيث" (٣/ ٢٩٤).

الكتب كما قيل:

وعند الشيخ أسفار كبار مجلدة ولكن ما قراها

فيهتم بجمع الكتب ثم لا يقرؤها، هذا ربما يكون يريد بها زينة للمكان أو كذا، فلا بد أن يهتم بجمع الكتب، ويهتم بالاستفادة منها، ورب كتاب يساوي الدنيا، وقد أحسن من قال:

وقائلة أنفقت في الكتب ما حوت يمينك يا هذا فقلت دعيني

لعلي أجد منها كتابًا يدلني لأخذ كتابي في غد بيميني

أما إذا كان يخشى أن لا يرد الكتاب، أو يرده منقوصًا، أو لا يبالي بالكتاب يعبث به يرده وقد حصل فيه تغيير أو شطب أو تمزق، فيحافظ على كتبه والله المستعان. (السابق)

❑ فقيل للشيخ: ما قولك فيمن يقول:

إذا لم تكن حافظًا واعيًا فجمعك للكتب لا ينفع

فقال الشيخ: لا ليس بصحيح، رب فائدة تستخرج من كتاب تساوي الدنيا، إيجاد مكتبة شيء عظيم، إيجاد الكتب أمر طيب، قد رأينا عند أن كان يتكلم الأساتذة ونحن في الجامعة ثم نرجع إلى البيت وفيه مكتبة ونبحث ماذا أَخْطَئُوا فيه، وماذا أصابوا فيه والله المستعان. (السابق)

❃ ❃ ❃

صفة رواية الحديث

❑ قال ابن الصلاح: شدد قوم في الرواية، فاشترط بعضهم أن تكون الرواية من حفظ الراوي أو تذكره، وحكاه عن مالك وأبي حنيفة. «مختصر علوم الحديث» (ص١٣٥).

قال الشيخ: هذا يعتبر تشددًا (وهي طريقة مثلى) وكاملة (لمن) استطاع لهذا، لكن إذا لم يستطع وكان محافظًا على كتابه فالرواية أيضًا مقبولة وصحيحة، ومن جمع بين حفظ الصدر وحفظ الكتاب فهو أيضًا أكمل؛ لأن حافظ الصدر قد يغيب عنه قد ينسي. (شرح «مختصر علوم الحديث» الشريط العاشر)

❑ إشكال بين اشتراط مالك ضبط الصدر للتحديث وبين فعله رحمه الله.

أورد الشيخ رحمه الله هاهنا إشكالاً، وهو أن الإمام مالكًا رحمه الله يرى أنه لا يؤخذ عن الراوي الحديث، إلا إذا كان حافظًا له كما نقله عنه ابن الصلاح وغيره، لكن عمله على خلاف ذلك، فهذا حبيب بن أبي حبيب كان يقرأ على مالك، وكان يصحف على مالك[1]، فالذين أخذوا عن مالك بعرض حبيب عرضهم ضعيف إلا من أخذ مرة أخرى، فكيف يجمع بين ما حصل لمالك حيث إن قارئه استطاع أن يزيد وينقص، وبين قوله: لا بد أن يكون حافظًا.

ثم قال الشيخ: الإشكال ما زال، ثم قيل للشيخ: كيف الجمع بين ما حصل لمالك مع قوله؟ فقال: إما أن التشدد ما يثبت عنه، يعني ينظر في هذه الروايات التي

---

(١) قال ابن معين: كان حبيب يقرأ على مالك، وكان يخطرف بالناس يصحف ورقتين ثلاثًا، وقد كذبه أبوداود وقال النسائي وأبوحاتم متروك. «تهذيب التهذيب» (١/ ٣٤٩).

نقلت عنه[1]. (مراجعة التدريب الشريط العاشر)

حكم السماع عن الضرير والأمي

قال الحافظ ابن كثير: (فرع) قال الخطيب البغدادي: والسماع على الضرير أو البصير الأمي إذا كان مثبتًا بخط غيره أو قوله فيه خلاف بين الناس، فمن العلماء من منع الرواية عنهم، ومنهم من أجازها. «مختصر علوم الحديث» (ص١٣٥).

قال الشيخ عند قوله: ومنهم من أجازها: إذا كان هو نفسه متقنًا فما أكثره، وقد حدث جابر بن عبدالله في آخر عمره وقد أصبح ضريرًا، وهكذا ابن عباس وابن أم مكتوم أيضًا وقتادة ولد أكمه، أبوعيسى الترمذي تغير نظره، حماد بن زيد فيما أعلم، والأعمش، ومحمد بن خازم الضرير. (شرح «مختصر علوم الحديث» الشريط العاشر)

وسئل الشيخ رَحِمَهُ الله: هل أُمِّيَّة الراوي تؤثر في ضبطه؟

فأجاب: نعم تؤثر في ضبطه إذا كان لا يتقن حديثه، أما إذا كان يتقن حديثه وكتابه يكون بيد ثقة فهو بحسب رتبته في التوثيق وما يستحقه.

---

(١) أما التشدد فقد ثبت عنه، فقد أخرج ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٢/ ٢٧): أن مالكًا سئل: أيؤخذ ممن لا يحفظ وهو ثقة؟ فقال: لا يؤخذ عنه أخاف أن يزاد في حديثه بالليل.

وسنده صحيح، وأخرج الخطيب في «الكفاية» (ص٢٦٢) بسند صحيح أن أشهب قال لمالك لرجل يخرج كتابه وهو ثقة، فيقول: هذا سماعي إلا أنه لا يحفظ، قال: لا يسمع منه، قال يونس: لأنه إن أدخل عليه لا يعرف. اهـ قال الحافظ ابن حجر: هذا وإن كان صريحًا في أنه لا يؤخذ عمن لا يحفظ، فإن العمل في القديم والحديث على خلافه. «النكت» (١/ ٢٦٨).

وقال السيوطي: وهذا مذهب شديد، وقد استقر العمل على خلافه، فلعل الرواة في الصحيحين ممن يوصف بالحفظ لا يبلغون النصف.

«التدريب» (١/ ٥٢٧)، ولعل حل الإشكال أن مالكًا كان يحسن الظن بحبيب، ويظن أنه يحفظ حديثه، وإلا فلو علم مالك ما علمه غيره عنه من سوء عَرْض حبيب لما أقره على ذلك والله أعلم.

وقد وجد من المحدثين أُمِّيون[1] والناس يزدحمون عليهم ويأخذون ما عندهم إذا كانوا متقنين لحديثهم ومحتفظين بكتبهم[2]. «غارة الأشرطة» (٢/٢٦٢)

❑ الرواية بالمعنى:

قال الحافظ ابن كثير مستدلاً لقول الجمهور بجواز الرواية بالمعنى: فإن الواقعة تكون واحدة، وتجيء بألفاظ متعددة من وجوه مختلفة متباينة.

«مختصر علوم الحديث» (ص١٣٦)

❑ قال الشيخ رَحِمَهُ اللهُ: مثل قصة الواهبة لنفسها (قد زوجتكها) واحدة (قد أنكحتكها) ثانية (قد ملكتكها) كل هذه الثلاث وردت ذلكم؛ لأن الرواية تجوز بالمعنى، ثم بعد هذا هل الرواية بالمعنى مثل الألفاظ؟ لا؛ لأن الرسول ﷺ يقول: «نَضَّرَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ مَقَالَتِي فَوَعَاهَا ثُمَّ أَدَّاهَا كَمَا سَمِعَهَا»[3]. (السابق)

❑ وقال أيضًا: الرواية بالمعنى الصحيح جوازها للعارف البصير بمدلولات الألفاظ، ويستثنى من هذا الألفاظ المتعبد بها[4] مثل (الله أكبر) في الصلاة، فلا يجوز أن يبدلها بـ (الله أعظم)، وهكذا أيضًا ينبغي أن يحافظ على الألفاظ التي تعتبر من

---

(١) كإسماعيل بن أبي خالد البجلي، وجعفر بن برقان الكلابي، وعكرمة بن عمار العجلي ومن باب أولى من كان مع إتقانه لحديثه أعمى كقتادة السدوسي ومحمد بن خازم الضرير وجماعة والله أعلم.

(٢) ذهب إلى جواز السماع عن الضرير والأمي بهذا القيد الجمهور ومنعه أحمد وابن معين. قال الخطيب لجواز الإدخال عليها ما ليس من سماعها راجع «فتح المغيث» (٣/١٣٣و١٣٨).

(٣) أخرجه أحمد (٥/١٨٣)، وأبوداود (٣٦٦٠)، والترمذي (٢٦٥٦) عن زيد بن ثابت رضي الله عنه، وأخرجه أحمد (١/٤٣٧)، والترمذي (٢٦٥٧)، وابن ماجه (٢٣٢) عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه، وأخرجه أحمد (٤/٨٠و٨٢)، وابن ماجه (٢٣١)، والدارمي (١/٧٤) عن جبير بن مطعم رضي الله عنه، وجاء عن جمع من الصحابة وهو من المتواتر خارج «الصحيحين».

(٤) صرح باشتراط هذا القاضي عياض، والزركشي كما في «تدريب الراوي» (١/٥٣٧).

جوامع الكلم[1]، (لكن) ليست مثل الأولى، لو روى الألفاظ التي من جوامع الكلم ما يحرم، أما المتعبد بلفظه فيحرم لا يجوز والله المستعان. اهـ(مراجعة التدريب الشريط العاشر)

وقال: إذا نقل من كتاب مصنف، فما فائدة الرواية بالمعنى؟ (السابق)

□ أهمية دراسة اللغة العربية لطالب العلم.

قال الشيخ رَحِمَهُ اللهُ: الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجًا قيمًا لينذر بأسًا شديدًا من لدنه ويبشر المؤمنين الذين يعملون الصالحات أن لهم أجرًا حسنًا.

والصلاة والسلام على نبينا محمد الذي أرسله الله من أوسط العرب دارًا وأعربهم أحسابًا القائل: «وَأُوتِيتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ»[2].

وأشهد أن لا إله إلا الله القائل في الدفاع عن كتابه ونبيه ﷺ: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ﴾ [النحل: ١٠٣]، والقائل: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا أَعْجَمِيًّا لَّقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ ۖ أَأَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ ۗ قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَشِفَاءٌ ۖ وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِي آذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى ۚ أُولَٰئِكَ يُنَادَوْنَ مِن مَّكَانٍ بَعِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٤]، والقائل: ﴿وَإِنَّهُ لَتَنزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ۞ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ۞ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ ۞ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٢-١٩٥]، والقائل: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا وَصَرَّفْنَا فِيهِ مِنَ الْوَعِيدِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا﴾ [طه: ١١٣]، والقائل: ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ [الزمر: ٢٨]، والقائل: ﴿كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [فصلت: ٣]، والقائل: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الزخرف: ٣].

أما بعد:

فإن القرآن الكريم هو المعجزة الكبرى الدالة على نبوة نبينا محمد ﷺ.

---

(١) ذكر هذا السيوطي في «التدريب» (١/٥٣٧) وجعله شرطًا لجواز الرواية بالمعنى.

(٢) متفق عليه عن أبي هريرة رضي الله عنه.

قال البخاري رَحِمَهُ اللهُ (٩/٣): وحدثنا عبدالله بن يوسف، حدثنا الليث، حدثنا سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «مَا مِنَ الأَنْبِيَاءِ نَبِيٌّ إِلَّا أُعْطِيَ مَا مِثْلهُ آمَنَ عَلَيْهِ الْبَشَرُ وَإِنَّمَا كَانَ الَّذِي أُوتِيتُ وَحْيًا أَوْحَاهُ اللهُ إِلَيَّ فَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَكْثَرَهُمْ تَابِعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ». الحديث أخرجه مسلم (١/ ١٣٤).

فالقرآن هو المعجزة العظمى، وليس المراد نفي ما سواه من المعجزات النبوية الثابتة بالكتاب والسنة.

وقد تحدى الله فصحاء العرب وأذكياءهم أن يأتوا بقرآن مثله فقال: ﴿قُل لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَن يَأْتُوا بِمِثْلِ هَٰذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [الإسراء: ٨٨]، وقال: ﴿أَمْ يَقُولُونَ تَقَوَّلَهُ ۚ بَل لَّا يُؤْمِنُونَ * فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِ إِن كَانُوا صَادِقِينَ﴾ [الطور: ٣٣-٣٤].

وتحداهم أن يأتوا بعشر سور فقال: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ ۖ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِ مُفْتَرَيَاتٍ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ * فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا أُنزِلَ بِعِلْمِ اللَّهِ وَأَن لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [هود: ١٣-١٤].

وتحداهم أن يأتوا بسورة مثله فقال: ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا الْقُرْآنُ أَن يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ اللَّهِ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ الْعَالَمِينَ * أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ ۖ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [يونس: ٣٧-٣٨]، وقال تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ٢٣].

وقد وصف الجن هذا القرآن بأنه قرآن عجب فقال تعالى: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا * يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ فَآمَنَّا بِهِ ۖ وَلَن نُّشْرِكَ بِرَبِّنَا أَحَدًا﴾ [الجن: ١-٢].

تلكم اللغة العربية هي التي عرف علماؤنا أهميتها من التشريع الإسلامي؛ فقاموا

بجمع مفرداتها من أصحاب البادية من بطون الأودية، وشعف الجبال، وقاموا -رحمهم الله- بوضع قواعد، للمحافظة عليها من اللحن، وإذا وجد محدث يلحن في حديثه ذكروا ذلك في ترجمته، ليُحذر من لحنه، وكذا وضعوا قواعد في التصريف للمحافظة على أوزان الكلمات، والناس في زمنهم بين إفراط وتفريط ووسط، فطائفة تخصصت في اللغة العربية وفاتهم أنها وسيلة وليست بغاية، ففاتهم الفقه في الدين، كما في «تلبيس إبليس» لابن الجوزي.

ومنهم من أعرض عنها كبعض جهلة الصوفية.

ومنهم من توسط فأخذ من اللغة العربية ما يحتاج إليه، واهتم بعلم الكتاب والسنة، فحفظ الله بهم الدين، ووصل إلينا بواسطتهم الخير الكثير من قرآن وتفسير وحديث وتوحيد وفقه وعلوم شتّى.

أما اليوم فقد أعرض الناس إلا ما شاء الله عن اللغة العربية، وشغلوا باللغات الأجنبية والنبي ﷺ أمر زيد بن ثابت أن يتعلم اللغة العبرية[1]، ولم يأمر الصحابة كلهم.

أما اليوم فشغل بها الشباب المسلم -إلا من رحم الله- وأصبحت اللغة العربية لا تُدرّس إلا للاختبار وبعد الاختبار تصير نسيًا منسيًا.

❑ وأعداء الإسلام ينفرون عن اللغة العربية من أجل أن يستطيعوا أن يوردوا الشبهات على الشباب المسلم، ويطعنوا في الدين بواسطة اللغة العربية، فلا يستطيع حلها.

قال بعض الملاحدة: القرآن هذا ليس من عند الله لأنه ينسب الشك إلى الله فقال: ﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات: ١٤٧]، وما دري المسكين أن

---

(١) رواه أبوداود والترمذي وأحمد، وقد ذكره شيخنا -حفظه الله ورحمه- في كتابه الفذ: «الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين». (محمد بن قايد).

علماءنا -رحمهم الله- قد تفطنوا لهذا، ووجدوا له محملًا في اللغة العربية، فذكر ابن جرير رحمه الله في «تفسيره» (٢٣/ ١٠٤): عن ابن عباس أنَّ (أو) بمعنى (بل). وقال الشوكاني رحمه الله في «فتح القدير» (٤/ ٣٩٧): و(أو) في ﴿أَوْ يَزِيدُونَ﴾، قيل: هي بمعنى (الواو)، والمعنى: ويزيدون، وقال الفراء: (أو) هاهنا بمعنى (بل)، وهو قول مقاتل والكلبي، وقال المبرد والزجاج والأخفش: (أو) هنا على أصله، والمعنى (أو يزيدون على تقديركم إذا رآهم الرائي. اهـ المراد منه.

وأمثال هذا من المشكلات كثير، فخرجوه على أحسن الوجوه، فنصيحتي لطلبة العلم النافع الذين لم يُفتنوا بالشهادات أن يُقبِلُوا على تعلم اللغة العربية والاهتمام بالدعوة إلى دراستها بإتقان واحتساب الأجر والثواب عند الله.

والطالب الذي يكون قويًّا في اللغة العربية تسهل عليه بقية العلوم بإذن الله.

تقديمه لكتاب(الحلل الذهبية على التحفة السنية) ص(٥- ٨)

❑ وقد سئل الشيخ رحمه الله: ما حكم من يغلط في ضبط الحديث؟

فأجاب: الواجب هو التحري، وهذا لا يدخل في الكذب على رسول الله ﷺ أو الوعيد على الكذب؛ لأن النبي ﷺ يقول: «**من كذب علي متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار**»، وقد جاء عن الأصمعي وهو عبدالملك بن قريب: أن الذي يلحن يتناوله أو يخشى عليه قول رسول الله ﷺ: «**من كذب علي متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار**»[1]، ولكن الصحيح أن الذي يلحن أو يصحف غير متعمد فلا يشمله الوعيد[2]، لكن الواجب عليه أن يتعلم وأن يصلح لسانه. «المقترح» (ص١٧٦-١٧٧)

---

(١) قال الشيخ علي حسن حفظه الله تعالى في حاشيته على «الباعث الحثيث» (٢/ ٤٠٧): وأثر الأصمعي هذا رواه ابن حبان في «روضة العقلاء» (ص٢٢٣) والخطابي في «غريب الحديث» (١/ ٦٣) والقاضي عياض في «الإلماع» (ص١٨٤).

(٢) إنما قال الأصمعي: (أخاف) ولم يجزم لأن من لم يعلم بالعربية وإن لحن لم يكن متعمدًا الكذب. «توضيح الأفكار» (٢/ ٣٩٤).

❑ **حكم الرواية برواية اللحان أو المصحف:**

سئل الشيخ عن حكم الرواية برواية اللحان أو المصحف؟

فقال: يرويها كما هي وينبه أن الصحيح كذا وكذا، ومن أهل العلم من يتجاسر ويرويه على الصواب، ولا يبالي برواية اللحان أو المصحف، ومن الناس من جمد وقال: ترويه كما هو[1]. (مراجعة التدريب الشريط العاشر)

❑ **حكم الإصلاح بزيادة ساقط:**

أفاد الشيخ رحمه الله في هذه المسألة: أنه إذا كان متأكدًا من السقط، كأن يكون فيه عن عمرة قالت: كان رسول الله ﷺ يدني إليّ رأسه فأرجله، فله أن يبينه ويقول: سقط على الشيخ كذا، أو سقط كذا؛ لأن عمرة تابعية ما يدني النبي ﷺ رأسه إليها لترجله ولكن الصواب عن عمرة عن عائشة.

فقيل للشيخ: يبين هذا في المتن لا في الحاشية؟

فقال: إذا كان متأكدًا من هذا فله أن يفعل هذا أو هذا. (السابق)

❑ **فائدة**: ذكر الشيخ أنه إذا حصل سقط من طريق شيخه ووجد السقط عند حافظ آخر فيرويه وينبه على أنه عند فلان على الصواب، ثم قال: يقولون: إنه يعرف السقط والزيادة أيضًا برواية الآخرين. (السابق)

❑ **هل للراوي أن يروي الحديث الذي سمعه من أكثر من واحد بسياقة واحدة؟**

---

(١) قال الألباني والخطب في هذا سهل فليروه على الصواب ثم لينبه على ما في سماعه من اللحن. «الباعث الحثيث» (٢/ ٤١٠) ت الحلبي، وانظر «المقدمة» (ص١٣٨) ومختصرها لابن كثير (ص١٣٩-١٤٠)، و«تدريب الراوي» (١/ ٥٤٣)، و«فتح المغيث» (٣/ ١٦٨)، و«الجامع لأخلاق الراوي» (٢/ ١٧)، و«الكفاية» (ص١٧١)، و«الإلماع» (ص١٨٨)، و«المحدث الفاصل» (ص٥٣٥-٥٤١).

قال الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ: وإذا روى الحديث عن شيخين فأكثر وبين ألفاظهم تباين، فإن ركب السياق من الجميع كما فعل الزهري في حديث الإفك حين رواه عن سعيد بن المسيب وغيرهما عن عائشة وقال: كل حدثني طائفة من الحديث فدخل حديث بعضهم في بعض)، وساقه بتمامه فهذا سائغ. (مختصر علوم الحديث لابن كثير ص١٤١)

قال الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: عند قوله: (فهذا سائغ) لماذا؟ لأنهم كلهم ثقات، أما لو كان فيهم من هو ضعيف تتوقف فيه؛ لأنه ما من لفظة (إلا)، ويجوز أنه تفرد بها ذلكم الضعيف هذا أمر.

الأمر الثاني: أنه يغتفر للزهري ما لا يغتفر لغيره؛ لأنه حافظ كبير[1] ويؤخذ عنه ما لا يؤخذ عن غيره فقد قال مسلم في صحيحه[2]: إن الزهري تفرد بتسعين حرفًا، أي حديثًا. (شرح مختصر علوم الحديث الشريط الحادي عشر)

❑ **إذا سمع من جماعة مصنفًا فقابل نسخته بأصل بعضهم، فهل له أن يرويه عنهم كلهم بسياقة واحدة؟**

أفاد الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: أنه إذا كانت ألفاظهم متقاربة فربما يتساهل عن مسألة لغوية أو... أما إذا كان في بعض النسخ سقط وفي بعضها زيادة مثل الموطآت، ففي بعضها نقص وفي بعضها زيادة فلا بد أن يبين[3]. (مراجعة التدريب الشريط العاشر)

❑ **هل له أن يزيد في نسب غير شيخه أو صفته؟**

قال الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: إذا روى كتابًا عن شيخ والشيخ قد سمى شيخه ونسبه في أول

---

(١) راجع «الإرشاد» للخليلي (١/٤١٧) و«تاريخ بغداد» (٣/٢٢٥) و«شرح علل الترمذي» (٢/٦٧٥).

(٢) في كتاب الإيمان والنذور رقم (٣٢٤٧).

(٣) انظر «المقدمة» (ص١٤١)، و«المنهل الروي» (ص١٠٩)، و«فتح المغيث» (٣/١٨٧)، و«تدريب الراوي» (١/٥٤٩).

الكتاب، ثم بعد ذلك يمر به أحاديث من طريق هذا الشيخ، فهل يذكره بنسبه أم كما ذكره في ذلك السند؟ الأحوط أن يبين وإلا فله ذا وذاك. (السابق)

❑ حذف (قال) بين صيغ التحديث:

قال الشيخ رحمه الله: يحذف (قال) خطًا لا نطقًا، أما النطق فلا بد أن يذكرها كما في «مقدمة ابن الصلاح»[1]. (شرح مختصر علوم الحديث الشريط الحادي عشر)

وقال أيضًا: يحذفونها وينطقون بها، وأما إذا لم ينطق بها ولا يعرف رموزهم فربما يأتي بما يضحك، وقد سمع هذا من بعضهم يقول: أنا أبومعاوية، أنا الأعمش، أنا فلان، وهكذا ثم قال: يحذفون (قال)، ويحذفون (أنه) أي في قولهم: (أنه سمع)[2].

(السابق)

❑ كيفية الرواية بالنسخ والأجزاء المروية بإسناد واحد؟

قال ابن كثير: له أن يرويه كما سمعه، وله أن يذكر عند كل حديث الإسناد، قال: والأمر في هذا قريب سهل يسير والله أعلم. «مختصر علوم الحديث» (ص١٤٢).

قال الشيخ: والذي يظهر لي أن المؤلف إذا ذكرها في موضع واحد يكتفي بإسناد واحد، وإن ذكرها كالبخاري ومسلم وغيرهما من أصحاب الأبواب فيذكر كل حديث بسنده؛ لأنها مفرقة، أما مسلم فيقول بعد أن يصل إلى همام: هذا ما حدثنا أبوهريرة، وأما البخاري فيدرجها كغيرها[3]. (السابق)

---

(١) (ص١٤٢) ومختصرها لابن كثير (ص١٤٢) و«تدريب الراوي» (١/ ٥٥١).

(٢) قال الحافظ في الفتح (١/ ٢٥٢) لفظة (أنه) تحذف في الخط عرفًا.

(٣) قال السيوطي: وأما البخاري فلم يسلك قاعدة مطردة، فتارة يذكر أول حديث في النسخة ويعطف عليه الحديث الذي ساق الإسناد لأجله، وتارة يقتصر على الحديث الذي يريده، وكأنه أراد بيان أن كلا الأمرين جائز. «التدريب» (١/ ٥٥٥).

وأفاد رَحِمَهُ اللهُ: أن مسلمًا يكرر السند، يقول في صحيفة همام: هذا ما حدثنا أبوهريرة، قال: والبخاري تارة وتارة، فهو روى عن أبي اليمان عن أبي شعيب عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة وساق حديثين بهذا، وأخرى يروي الحديث بسند واحد بذلك السند، ثم قال: بقي هل هناك فرق بين صنيع المؤلفين على الأبواب والمؤلفين على المسانيد في هذه النسخة وما أشبهها؟ ثم بين رَحِمَهُ اللهُ أن الإمام أحمد لا يعيد السند في كثير من الأوقات، بل يقول: وبه وبه، أما المؤلف على الأبواب فيضطر إلى الإعادة كأن يذكر سندًا في كتاب الطهارة ثم يمر به في البيوع أو في السير، فيضطر إلى إعادة السند. (مراجعة «التدريب» الشريط العاشر)

❑ إذا قدم ذكر المتن على السند:

أفاد الشيخ رَحِمَهُ اللهُ: أن المؤلف إذا قدم المتن على السند فلك أن تنقله وتقدم السند على المتن، إلا فيما تنقله من «صحيح ابن خزيمة»، فإنه قال: لا يجوز لأحد أن يغير ما فعلت[1].

قال الشيخ: فعلى هذا إذا نقلت من ابن خزيمة يجب أن تنقله كما هو؛ لأنه ربما يكون في السند شيء، وأما غير ابن خزيمة فلا بأس قدمت أو أخرت. (السابق)

إذا روى حديثًا بإسناد ثم أتبعه إسنادًا آخر، وقال في آخره (مثله) فهل لك أن تروي المتن المتقدم بالسند الأول على الإسناد الثاني أم لا؟

قال الشيخ: لا بد من البيان، تقول وهو -أي المتن- كذا وكذا. (السابق)

❑ هل هناك فرق بين قولهم (مثله) أو (نحوه)؟

قال الحافظ ابن كثير: إذا روى حديثًا بسنده ثم أتبعه بإسناد له آخر، وقال في

---

(١) نقله عنه الحاكم من صنيعه كما في «إتحاف المهرة» (٢/ ٤٦٨)، وقرره الحافظ عنه في أكثر من موضع من «إتحاف المهرة» منها (٦/ ٤٧٧)، و(٢/ ٣٦٥)، ونقله عنه الحافظ السيوطي في «تدريب الراوي».

آخره (مثله) أو (نحوه) وهو ضابط محرِّر، فهل يجوز روايته لفظ الحديث الأول بإسناد الثاني؟ قال شعبة: لا، وقال الثوري: نعم حكاه عنهما وكيع، وقال يحيى بن معين: يجوز في قوله (مثله) ولا يجوز في نحوه. "مختصر علوم الحديث" (ص١٤٣).

قال الشيخ رحمه الله: من الحفاظ من هذا سهل عليه؛ لأنه يحفظ المتن والسند، أما الذي ليس بحافظ فيجوز أن متن السند الثاني مختصرًا، أو أن فيه تغييرًا، فأنت تذكر الحديث بالسند الأول ثم تتبعه بالسند الثاني كما يفعل المؤلفون، هذا أنا وأنت.

أما الحفاظ الذين يحفظون مثل الحافظ ابن حجر رحمه الله فهو ممكن إذا قال (مثله) أن يرجع إلى المصدر الذي ذكر المتن؛ لأنه قد يكون موجودًا بذلك المتن في "مصنف عبدالرزاق"، موجودًا في "مصنف ابن أبي شيبة"، موجودًا في "مسند ابن راهويه"، في "مسند أحمد" إلى آخر ذلك، قد يكون موجودًا بذلك السند وذلك المتن ويطلع عليه الحافظ، والأولى أن يذكر الرواية كما هي في الكتب، يعني يذكر الإسناد الأول والمتن، ثم يذكر السند الثاني من باب التقوية للإسناد الأول.

(شرح "مختصر علوم الحديث" الشريط الحادي عشر)

❑ **إذا ذكر السند وشيئًا من المتن ثم قال: الحديث... أو إلى آخره، فهل للسامع أن يسوق الحديث بتمامه على هذا الإسناد؟**

سأل الشيخ أحد طلابه عن هذا؟ فقال: إذا كان الطالب يعرف بقية الحديث كأن يكون قد سمعه في مجلس آخر مثلًا، أو له إجازة فيجوز، وإلا فلا يجوز، فقال الشيخ: إجابة طيبة، بقي إذا خُشِيَ أن المؤلف حذفها عمدًا مثلما تقدم لنا في "صحيح البخاري" «أَرْضِعِيهِ يَا سَهْلَةَ تَحْرُمِي عَلَيْهِ»[1]، ذكرها البخاري في موضعين من

---

(١) الحديث أخرجه مسلم (١٤٥٣)، وأبوداود (٢٠٥٨)، والنسائي (٦/ ١٠٤)، وابن ماجه (١٩٤٣)، وأحمد (٦/ ٣٩)، والدارمي (٢٣٠٣)، وابن الجارود (ص٢٣١).

صحيحه، في كتاب المغازي[1]، وفي كتاب النكاح[2] في الكفاءة ويحذف هذا: «أَرْضِعِيهِ يَا سَهْلَةَ تَحْرُمِي عَلَيْهِ»، فعرف أن البخاري حذفها عمدًا؛ لأنه رآها تتعارض مع قوله: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ۖ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، ومع: «إِنَّمَا الرَّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ»[3]، وسالم ما يشبعه الحليب إنما هو لإباحة أحكام الرضاع، ثم قال الشيخ: إذا علم أنه حذفها عمدًا فماذا؟ فقال الطالب: يترك، لكن إذا اضطر إلى ذكرها يبين. (مراجعة «التدريب» الشريط العاشر)

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: أما إذا علم أن المؤلف حذف عن قصد فلا يجوز أن تعزوه إليه، من الأمثلة على هذا أن البخاري ذكر في (المغازي)، وفي كتاب (النكاح): أن سالمًا مولى أبي حذيفة تزوج بامرأة الظاهر أنها قرشية، وفي آخر الحديث أن النبي ﷺ قال: «أَرْضِعِيهِ يَا سَهْلَةَ تَحْرُمِي عَلَيْهِ»، ذكره مسلم وحذفه البخاري عمدًا، فبما أنه علم أنه حذفه عمدًا فلا يجوز لنا أن نعزوه إلى البخاري، لم حذفه عمدًا؟ لأنه رآه لا يتناسب مع قوله تعالى: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ۖ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، ومن العلماء من جعل رضاع الكبير محرمًا[4]، ومنهم من لا يجعله محرمًا[5]، ومنهم من قال: مثل هذه الصورة جائز للضرورة وعند أمن الفتنة، وهو شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ[6]. (شرح «مختصر علوم الحديث» الشريط الحادي عشر)

---

(١) رقم (٣٧٧٨) بدون هذه اللفظة. (٢) رقم (٤٨٠٠) بدون هذه اللفظة.

(٣) أخرجه البخاري (٢٥٠٤)، ومسلم (١٤٥٥)، وأبوداود (٢٠٥٨)، والنسائي (٦/ ١٠٢)، وابن ماجه (١٩٤٥)، وأحمد (٦/ ٩٤و١٣٨و١٧٤و٢١٤) عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٤) وهو قول عائشة والليث وداود وابن حزم.
انظر «المحلى» (١١/ ١٩٦-٢٠٧)، و«المغني» (١١/ ٣١٩).

(٥) وهم جمهور أهل العلم كما في «جامع الترمذي» (٣/ ٤٥٨) (١١٥٢).

(٦) كما في «مجموع الفتاوى» (٣٤/ ٦٠) وهو قول ابن القيم في «زاد المعاد» (٥/ ٥٩٣): وابن الأمير في السبل (٣/ ٣١٣)، والشوكاني في النيل (٦/ ٣٥٣٩)، انتهى ملخصًا من «التلخيص الحبير في=

❑ إبدال الرسول بالنبي والعكس

قال الشيخ: لا حرج إلا إذا كان في الأدعية أو في الأشياء المتعبد بها، مثل الذي علمه النبي ﷺ: «آمَنْتُ بِنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ»، فقال: آمنت برسولك الذي أرسلت، فرد عليه النبي ﷺ: «آمَنْتُ بِنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ»[1]. (السابق)

❑ حكم الرواية في حال المذاكرة:

قال الشيخ: حال المذاكرة عندهم ليس كحال التحديث، حال المذاكرة أي حديث يذكره في الموضوع يقوله بخلاف التحديث، فإنه لا يحدث إلا بما هو متأكد منه وعالم بسنده. (السابق)

وقد نقل الحافظ ابن كثير في مختصره (ص١٤٥) عن الإمام أحمد وغيره أنهم امتنعوا من رواية ما يحفظونه إلا من كتبهم، فقال الشيخ: قل أن تجد مسألة إلا والإمام أحمد رحمه الله يأخذ بالأحوط، فجزاه الله عن الإسلام خيرًا، وهنيئًا له ما رفع الله ذكره، وأصبح الناس في هذا الزمن وفي غير هذا الزمن يحبون أحمد بن حنبل إلا لإخلاصه وزهده وتقاه وورعه جزاه الله عن الإسلام خيرًا. (السابق)

❀ ❀ ❀

= حكم رضاع الكبير» لشيخنا الجليل محمد بن عبدالوهاب الوصابي حفظه الله.

(١) أخرجه البخاري (٢٤٧)، ومسلم (١٧١٢)، وانظر «التبصرة» (٢/ ١٩٥) للعراقي، و«محاسن الاصطلاح» (ص٣٥٦)، و«المنهل الروي» (ص١٠٤)، و«تدريب الراوي» (١/ ٥٦١).

آداب المحدث

❑ هل له أن يحدث وهو غير صحيح النية:

ذكر الشيخ أنه يجوز له أن يحدث وهو غير صحيح النية، قال: وعليه أن يحسن نيته ويحاول في تحسين النية. (مراجعة التدريب الشريط الحادي عشر)

❑ هل له أن يحدث بحضرة من هو أولى منه:

قال الحافظ ابن كثير: وقالوا: لا ينبغي أن يحدث بحضرة من هو أولى سنًا أو سماعًا، بل كره بعضهم التحديث لمن في البلد أحق منه، وينبغي أن يدل عليه ويرشد إليه فإن الدين النصيحة. «مختصر علوم الحديث» (ص١٤٧).

قال الشيخ في قوله: وينبغي أن يدل عليه: هذا إذا عرف أنهم يستفيدون من ذلك الشخص وإلا فالعلم حظوظ، لا ينبغي أن يحرم الناس من العلم[1]، ويقول لهم: اذهبوا إلى فلان وهم لا يحبون أن يذهبوا إليه، نعم حرام عليه أن يحدث بما لا يعلم.

(شرح «مختصر علوم الحديث» الشريط الحادي عشر)

---

(١) وقد قال ابن دقيق العيد عقب ذكره استحبابهم أن لا يحدث ببلد وفيه أولى منه: هكذا قالوا، ولا بد أن يكون ذلك مشروطًا بأن لا يعارض هذا الأدب ما هو مصلحة راجحة عليه. «الاقتراح» (ص٢٧٠).

وقال الحافظ السخاوي: وهل يلتحق بذلك في الكراهة الجلوس للإفتاء أو لإقراء علم ببلد فيه من هو أولى منه؟ الظاهر لا؛ لما فيه من التحجير والتضييق الذي الناس خلفًا عن سلف على خلافه. «فتح المغيث» (٣/ ٢٤٠)، وقال السيوطي: الصواب الإطلاق أن التحديث بحضرة الأولى ليس بمكروه ولا خلاف الأولى. «التدريب» (٢/ ٥٦٩).

□ وقال رَحِمَهُ اللهُ: يجوز أن يحدث بحضرة من هو أولى منه، ثم استدل الشيخ على ذلك بما فيهما عن أبي هريرة أن رجلًا أتى النبي ﷺ فقال: إن ابني كان عسيفًا على هذا، وإنه زنى بامرأته، وإني سألت أهل العلم فقالوا: عليه الرجم[(١)]، قال الشيخ: والصحابة كانوا ينكرون بعض المنكرات في حضرة النبي ﷺ، إلا أنهم يقولون: يستحب، لكن الاستحباب هو أحد الأحكام الخمسة، فلا بد من دليل (يدل على أنه) يرشد (إلى) من هو أولى منه، وأما إذا رأى عنده الأهلية فما فيه أحد يستطيع أن يسد الفراغ كله، فهو من باب: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢]. (مراجعة «التدريب» الشريط الحادي عشر)

□ ما حكم التطهر والتطيب للتحديث؟

قال الشيخ رَحِمَهُ اللهُ: يستحب له أن يتطهر ويتطيب إذا أراد أن يحدث لتكريم أحاديث النبي ﷺ، وإلا فلو حدث وهو غير متطهر ومتطيب لا بأس بهذا، كان النبي ﷺ يذكر الله على كل أحيانه[(٢)]. (السابق)

□ يعقد مجلسًا للإملاء.

قال الشيخ رَحِمَهُ اللهُ: مجلس الإملاء يملي عليهم وهم يكتبون ويمكنهم من المناقشة، وهو كغيره ينبغي أن يبدأ بحمد الله والصلاة على النبي ﷺ، بقي أن مجلس الإملاء لا يكون إلا في الأسبوع يومًا أو يومين من أجل أن لا يملهم، واستدل السيوطي[(٣)]

---

(١) أخرجه البخاري (٢٦٩٥)، و(٦٨٢٧)، و(٧١٩٤)، و(٧٢٧)، ومسلم (١٦٩٧)، وأبوداود (٤٤٤٥)، والترمذي (١٤٣٣)، والنسائي (٨/ ٢٤٠-٢٤١)، وابن ماجه (٢٥٤٩)، وأحمد (٤/ ١١٥-١١٦).

(٢) أخرجه مسلم (٣٧٢)، وأبوداود (١٨)، والترمذي (٣٣٨٤)، وأحمد (٦/ ٧٠)، وابن ماجه (٣٠٢)، وأخرجه البخاري (١/ ٤٠٧) في الحيض معلقًا عن عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا.

(٣) في «تدريب الراوي» (٢/ ٥٨٢).

بحديث ابن مسعود أنه كان يتخول أصحابه بالموعظة ويقول: كان رسول الله ﷺ يتخولنا بالموعظة[١]. (السابق)

❑ قال الحافظ ابن كثير في مجلس التحديث: وينبغي افتتاح ذلك بقراءة شيء من القرآن تبركًا وتيمنًا بتلاوته. «مختصر علوم الحديث» (ص١٤٧).

قال الشيخ رحمه الله: لا أعلم دليلًا، ولفظ الابتغاء يحتاج إلى دليل[٢].

(شرح «مختصر علوم الحديث» الشريط الحادي عشر)

❑ **ينبغي المقابلة بعد الإملاء:**

سأل أو سئل الشيخ رحمه الله: هل يحتاج المحدث إلى مقابلة بعد أن يملي من أجل أن يصحح الناس؟

يحتاج إلى مقابلة من أجل أن الحفظ خوان، فربما يملي شيئًا خطأً وإذا صحح يخبر الناس. (مراجعة «التدريب» الشريط الحادي عشر)

❁ ❁ ❁

---

(١) أخرجه البخاري (٦٨)، و(٦٤١١)، ومسلم (٢٨٢١)، والترمذي (٢٨٥٥)، والحميدي (١٠٧)، وأحمد (١/ ٤٢٥).

(٢) استدل من استحب ذلك بما أخرجه ابن السمعاني في «أدب الإملاء» (ص٤٨)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٢/ ٢٦٢)، و«الجامع» (٢/ ٦٨) عن أبي نضرة قال: كان أصحاب رسول الله ﷺ إذا اجتمعوا تذاكروا العلم وقرءوا سورة، قال محقق «الفقيه والمتفقه»: إسناده صحيح اهـ وانظر «فتح المغيث» (٣/ ٢٥٦)، وجاء عن أبي سعيد عند الحاكم (١/ ٩٤) بسند صحيح.

آداب طالب الحديث

❑ اهتمام طالب الحديث بالفقه:

حث الشيخ رَحِمَهُ اللهُ على تعلم الفقه، واستدل بقوله تعالى: ﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ﴾ [المجادلة: ١١]، وبقوله ﷺ: «رُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ غَيْرُ فَقِيهٍ»، قال: هذا يعتبر نقصًا، قال: وحديث أبي موسى: أن النبي ﷺ قال: «مَثَلُ مَا بَعَثَنِي اللهُ بِهِ مِنَ الْهُدَى وَالْعِلْمِ كَمَثَلِ غَيْثٍ أَصَابَ أَرْضًا، فَكَانَ مِنْهَا طَائِفَةٌ قَبِلَتِ الْمَاءَ فَأَنْبَتَتِ الْكَلَأَ وَالْعُشْبَ الْكَثِيرَ، وَكَانَ مِنْهَا أَجَادِبُ أَمْسَكَتِ الْمَاءَ فَنَفَعَ اللهُ بِهَا النَّاسَ، فَسَقَوْا وَزَرَعُوا، وَأَصَابَ طَائِفَةً مِنْهَا أُخْرَى إِنَّمَا هِيَ قِيعَانٌ، لَا تُمْسِكُ مَاءً وَلَا تُنْبِتُ كَلَأً، فَذَلِكَ مِثْلُ مَنْ فَقُهَ فِي دِينِ اللهِ وَنَفَعَهُ اللهُ بِمَا بَعَثَنِي بِهِ مِنَ الْهُدَى وَالْعِلْمِ، فَعَلِمَ وَعَلَّمَ، وَمَثَلُ مَنْ لَمْ يَرْفَعْ بِذَلِكَ رَأْسًا وَلَمْ يَقْبَلْ هُدَى اللهِ الَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ»[1].

وقوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ الْأَمْثَٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا الْعَٰلِمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٣]. (مراجعة «التدريب» الشريط الحادي عشر)

❑ قاعدة: (كل محدث فقيه ولا عكس)[2]، هل هذه القاعدة على إطلاقها؟

فأجاب الشيخ رَحِمَهُ اللهُ: لا، من المحدثين من ليس بفقيه، وهو نادر أو أندر من النادر، وهو المشار إليه بقوله: «فَكَانَ مِنْهَا أَجَادِبُ أَمْسَكَتِ الْمَاءَ، فَنَفَعَ اللهُ بِهَا النَّاسَ فَسَقَوْا وَزَرَعُوا» يذكرون مثل يحيى بن معين أنه كان محدثًا، وفي الفقه لم يكن

---

(١) أخرجه البخاري (٧٩)، ومسلم (٢٢٨٢)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٩٠٣)، والنسائي في «الكبرى» (٥٨٤٣)، وأحمد (٤/ ٣٩٩).

(٢) راجع حول هذا ما تقدم في صدر الكتاب من كلام الشيخ على أهل الحديث.

مثل البخاري والإمام أحمد وغيره من العلماء. (السابق)

❑ أهمية الفهم لطالب العلم:

قال الشيخ رَحِمَهُ اللهُ: الفهم جبلّي ومكتسب، ذكر الحافظ ابن القيم أنه ممكن بالتدريب كما أن الحفظ ممكن بالتدريب، فمنه ما هو جبلي ومنه ما يكون مكتسبًا، أعداء السنة والجهلة بها يلمزون المحدثين بأنهم لا يفقهون، وأنهم لا يعرفون إلا حدثنا وأخبرنا، قال قائلهم:

زوامل للأخبار لا علم عندهم بجيدها إلا كعلم الأباعر
لعمرك ما يدري المطي إذا غدا بأحماله أو راح ما في الغرائر[1]

والمحدثون رحمهم الله تعالى غالبهم جمع بين الفقه والحديث، فتراجم الإمام البخاري حيرت العلماء، وبعضهم ألف رسالة في استخراج الفوائد من حديث: «يَا أَبَا عُمَيْر مَا فَعَلَ النُّغَير»، وهي موجودة وجدناها عند الشيخ حماد، وهي لعالم من العلماء المتقدمين[2]، استنبط من هذا الحديث ما لا يستطيع أن يستنبطه غيره.

(مراجعة «التدريب» الشريط الحادي عشر)

❑ الأمور التي تعين على الحفظ والتي توهن الذاكرة:

ذكر الشيخ عدة أشياء تعين على الحفظ:

١) العمل به، قال وكيع: من أراد حفظ الحديث فليعمل به[3].

---

(١) ذكرها ابن عبدالبر في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ١٠٣٢)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٢/ ١٤٠)، وقد تقدم الكلام عليها في أوائل الكتاب.

(٢) ألف فيه أبوالعباس الطبري رسالة بعنوان «جزء فيه فوائد حديث أبي عمير» وهي مطبوعة، وألف فيه أربعة آخرون كما في «التحديث بما أفرد من الأحاديث بالتصنيف» (ص١٨١- ١٨٢).

(٣) ذكره ابن كثير في مختصره (ص١٥١)، والسيوطي في «التدريب» (١/ ٥٨٨) وجاء عنه بلفظ: كنا نستعين على حفظ الحديث بالعمل به، رواه ابن عبدالبر في «جامع بيان العلم» (١/ ٧٠٩)، =

٢) تقوى الله، قال تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وإن كان فيه شيء في الاستدلال به.

٣) ترك الحوامض.

٤) الزبيب.

٥) اللبان المر، قال الشيخ: بشرط أن لا يكثر منه، فإذا أكثر منه صار موسوسًا، وانقلبت القضية؛ لأن الوسواس يضيع ويشتت المعلومات.

٦) الزنجبيل، قال الشيخ: بشرط أن لا يكثر منه، فإذا أكثر منه أحرق دمه وصار الرجل متغير المزاج تعلوه السوداء.

٧) التكرار.

٨) المذاكرة.

٩) مجالسة طلبة العلم الحفاظ الأقوياء.

١٠) ينظر الوقت المناسب والمكان المناسب، ففي "الفقيه والمتفقه"[1] للخطيب: أنه لا ينبغي أن يكون بجانب مجاري ماء يشغله النظر فيه، أو بجانب خضرة تشغله.

١١) الابتعاد عن المشاكل، قال الشيخ: أمر مهم الابتعاد عن المشاكل.

(مراجعة "التدريب" الشريط الحادي عشر)

= قال محققه: صحيح، وجاء نحوه عن إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر رواه أبوزرعة الدمشقي في تاريخه (ص٢١٩).

(١) (٢/٢٠٨) قال رحمه الله: وليس بالمحمود أن يتحفظ الرجل بحضرة النبات والخضرة، ولا على شطوط الأنهار، ولا على قوارع الطريق، فليس يعدم في هذه المواضع غالبًا من يمنع من خلو القلب وصفاء السر.اهـ وقال (١/٢٠٧): فأجود الأوقات الأسحار، ثم بعدها وقت انتصاف النهار، وبعدها الغدوات دون العشيات وحفظ الليل أصلح من حفظ النهار.. الخ كلامه رحمه الله.

زاد الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ مما سمعناه في بعض دروسه:

١) المحافظة على الصحة.

٢) العسل فإنه حار يابس.

٣) الحليب البلدي.

٤) ترك المعاصي.

❑ قال: والتي توهن الذاكرة:

١) الكبزرة فإنها تؤدي إلى كثرة النسيان.

٢) كثرة النوم.

٣) النوم بعد الفجر.

٤) كثرة الأكل.

٥) الخل.

٦) الفواكه الحامضة.

❑ أيها الأفضل: القلة مع الإتقان أم الكثرة بدون إتقان؟

قال الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: إخواني في الله، أنتم تقرءون في تراجم بعض المحدثين (مقل متقن)، وتقرءون في تراجم بعض المحدثين: (مكثر مخلط)[1]، من أجل هذا فأنا أنصح طالب العلم أن لا يحمل نفسه فوق طاقته في الحفظ، ولا في الأعمال العلمية، لا بد أن تجعل لك وقتًا يسيرًا تستريح فيه ويرتد عليك فكرك، وكما يقولون: من أراد العلم كله تركه كله، فطالب العلم لا يحمل نفسه ما لا يطيق، ومن ثم دروس المدارس

---

(١) وقد قال ابن مهدي وأبوبكر الدقاق: فالحفظ الإتقان، زاد الدقاق: لا الكثرة.
كما في «تذكرة الحفاظ» للإمام الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ.

المسلمون فيها مسيرون لا مخيرون، كيف ذاك؟ يركمون على الطالب اثنتي عشرة أو أربع عشرة مادة، ثم بعد ذلك ما يستطيع يهضم لا ذا ولا ذاك، وينتهي صاحبنا وهو على جهله لا يستطيع أن يعبر عن معلوماته، هذا إذا كان مجتهدًا، ما ظنك إذا بهرته كثرة المواد وانسحب عنها والله المستعان. (شرح «مقدمة صحيح مسلم»)

❑ قال وكيع: لا ينبل الرجل حتى يكتب عمن هو فوقه، ومن هو مثله، ومن هو دونه. «مختصر علوم الحديث» (ص١٥١).

قال الشيخ: وقد أخذ الإمام البخاري رحمه الله بنصيحة وكيع وإن كان هو لم يدركه، فقَسَّمَ مشايخ البخاري إلى خمسة أقسام[1]، منهم من روى عن التابعين، وآخرهم من يعد من تلامذة البخاري. (شرح «مختصر علوم الحديث» الشريط الحادي عشر)

❑ توقير الطالب لشيخه:

ذكر السيوطي[2]: أنه ينبغي للطالب أن يوقر شيخه، قال الشيخ: وبحمد الله أهل السنة يوقرون سابقهم ولاحقهم بحدود الشرع، فليس من توقير الصوفية ولا الرافضة الذين ربما يصفونهم بأوصاف لا تليق بالأنبياء. (مراجعة «التدريب» الشريط الحادي عشر)

❑ هل من توقير الشيخ اعتقاد رجحانه على غيره؟

سئل الشيخ عن ما ذكره النووي[3] أنه يعتقد رجحان شيخه على غيره هل هذا صحيح؟

فقال: لا يعتقد هذا، لكن الطالب إذا ساء ظنه بشيخه لا يستفيد منه، وقد جرب هذا، ثم قال: ومن الذي ذكره أن يستشير الشيخ فيما يعمل هذا طيب، أراد أن يبحث أو يكتب أو يحفظ أو كذا يستشير شيخه، فشيخه قد مر بمراحل من هذه

---

(١) كما في «هدي الساري» (ص٦٧٠-٦٧١) ونقل عن البخاري قوله: لا يكون المحدث كاملًا حتى يكتب عمن هو فوقه وعمن هو مثله وعمن هو دونه.

(٢) في «التدريب» (٢/ ٥٨٩).

(٣) في «التقريب» (٢/ ٥٩٠ مع التدريب).

المراحل يستشيره حتى في الأمور الدنيوية، وهو واجب عليه أن ينصح له مثل نفسه.

(مراجعة «التدريب» الشريط الحادي عشر)

❑ لا ينصح طالب العلم بترك الحياء:

قال الإمام النووي: وليحذر كل الحذر من أن يمنعه الحياء والكبر من السعي التام في التحصيل. «التقريب مع التدريب» (٢/ ٥٩٢).

قال الشيخ: ينبغي أن يقول: الخجل؛ لأن «الْحَيَاءَ خَيْرٌ كُلُّهُ»[1] كما في حديث عمران بن حصين رضي الله عنه، وأيضًا ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في بعض الأوقات يظنه الشخص حياءً وهو بلاهة ليس بحياء، فالحياء خير كله. (السابق)

❑ ذم الاستكثار من الشيوخ دون الفهم والحفظ:

ذكر الشيخ: أن الذي يستكثر من الشيوخ وبضاعته قليلة في الحديث والفهم مذموم، قال: وقد ذكر ابن الجوزي في «تلبيس إبليس»[2]: أن يستكثر من الشيوخ ولا يهتم بالفقه، ولا بتقديم ما هو أهم. (مراجعة «التدريب» الشريط الحادي عشر)

❑ الاهتمام بالكتب المفيدة من المسانيد والسنن وغيرها:

قال الحافظ ابن كثير: ثم حث على سماع الكتب المفيدة من المسانيد والسنن وغيرها. «مختصر علوم الحديث» (ص١٥٢).

قال الشيخ: قوله الكتب المفيدة، أما طالب العلم فلا بأس أن يقرأ في أي كتاب من الأمهات، وقد كان أبوالحسن علي بن الفضل المقدسي ينصح طلبته أن يبدءوا بجامع الترمذي قبل «الصحيحين»[3]؛ لأنه أسهل من «الصحيحين»، فقد سمى وكنى

---

(١) أخرجه البخاري (٦١١٧)، ومسلم (٣٧)، وأحمد (٤/ ٤٢٧)، وأبوداود (٤٧٩٦).

(٢) (ص١٤٤).

(٣) صواب هذه المقولة أن أبا الفضل محمد بن طاهر المقدسي نقل في كتابه «شروط الأئمة»=

وذكر أحكامًا بعد الحديث، وذكر اختلاف العلماء في الحديث وبين صحيح الحديث من سقيمه، ومعلوله من سليمه، ومعنى قولهم: سمى: أي: سمى إذا ذُكِرَ الاسم في السند باللقب أو بالنسبة أو بالكنية، يقول: وهو فلان.

ومعنى قولهم (كنى: أي: إذا ذُكِرَ الاسم يذكر أن كنيته كذا وكذا فجزاه الله خيرًا، العلماء ينصحون بالبدء بالصحيحين لالتزامها بالصحة، أما من لم يكن من أهل البحث فينصح بمثل «رياض الصالحين» و«اللؤلؤ والمرجان»، وكتب الشيخ ناصر الدين الألباني. (شرح «مختصر علوم الحديث» الشريط الحادي عشر)

❏ التأليف:

سئل الشيخ: هل يمكن للشخص خاصة إذا قرأ في المصطلح «الباعث» و«التدريب» مثلاً: هل له أن يدرب نفسه على تحقيق كتاب، وإذا انتهى من تحقيقه يرسله مثلاً إليكم؟

فأجاب: هذا يفعله إخواننا، ويمكن أن تدربوا أنفسكم على هذا، فيستشار في أي شيء يكتب؟

فالكاتب لابد أن يعرف في أي شيء يكتب، هم يقولون: لابد أن ينظر في المسألة التي سيؤلف فيها، فربما تكتب كتابًا وتجد بعد أيام عالمًا من العلماء الكبار قد سبقك وجمع أضعاف ما جمعت إذًا أتعبت نفسك ولا يلتفت إلى كتابك، إلا أنك تستفيد من التمرين، فلابد من أن يستشير الشخص إخوانه في أيِّ شيء يكتب، ثم إذا كان قد

= (ص٢٠-٢١) عن شيخ الإسلام أبي إسماعيل الهروي أنه قال في جامع الترمذي: كتابه عندي أنفع من كتاب البخاري ومسلم، لأن كتابي البخاري ومسلم لا يقف على الفائدة منها إلا المتبحر العالم، وكتاب أبي عيسى قد شرح أحاديثه وبينها، فيصل إلى فائدته كل أحد من الناس. وكذا نقلها عن الهروي ابن كثير في «البداية والنهاية» (١١/ ٦٧) وابن رجب في «شرح العلل» (١/ ٤٦٣) والذهبي في «سير النبلاء» (١٣/ ٢٧٧)، والسخاوي في «فتح المغيث» (١/ ١٠١-١٠٢).

كتب وقد أتعب نفسه يستمر حتى ولو قالوا له: فلان قد كتب في هذا الموضوع، ينبغي أن يكون لديه إقدام. «المقترح» (ص١١٤)

❑ أيها أسهل: التأليف على المسانيد أم على الأبواب الفقهية؟

قال الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: السنن أسهل، من أجل هذا كثير من المسانيد يرتب على الأبواب الفقهية، وتساعد طالب العلم على فهم الحديث، وتستفيد من تراجم علمائنا المتقدمين وتترجم كتراجمهم: السنن أسهل وأتعب، «الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين» بقيت في جمعه شهرًا أو نحوه، ولكن «الجامع الصحيح مما ليس في الصحيحين» قدر ستة أشهر في ترتيبه، فالسنن تحتاج إلى تفكير: هل هذا الحديث مناسب لهذه الترجمة أم ليس مناسبًا لها؟ (مراجعة «التدريب» الشريط الحادي عشر)

❑ كيفية ترتيب المسانيد؟

قال الشيخ: ترتيب المسانيد إما على أسماء الصحابة (على) حروف المعجم، كما فعل الطبراني، يقول وهو أسهل تناولًا، وهذا الذي ينبغي فعله، وإما أن يكون بحسب قرابة الرسول ﷺ وسابقية الصحابة رضي الله عنهم [1] وهذا فيه مشقة لماذا؟ لأننا أنا وأنت كثير من الصحابة ما ندري أهو من السابقين أم ليس من السابقين، وإن كنا نعرف أبا بكر وعمر وعثمان وعلي، ونعرف بعض قرابة الرسول ﷺ.

وإما على القبائل وهذا فيه مشقة أيضًا، فأسهلها طريقة أن تكون على حروف المعجم، حتى إن «مسند الإمام أحمد» هو على البلدان يتمنى غير واحد، منهم الإمام الذهبي [2] أن الله ييسر له من يرتبه ترتيبًا يسهله للمستفيدين والقارئين.

---

(١) انظر «تدريب الراوي» (٢/ ٦٠٠).

(٢) تمنى من يرتب صحابته على المعجم، وكذا أصحابهم على المعجم، قال: وإن رتبه على الأبواب فحسن جميل، ولولا أني قد عجزت عن ذلك لضعف البصر وعدم النية وقرب الرحيل لعملت في ذلك. «سير النبلاء» (١٣/ ٥٢٥).

❑ فقيل للشيخ: فهرس الألباني ما يكفي في هذا؟

فقال: فهرس الألباني مفيد (لكن) ما يكفي سقطت أشياء يسيرة عليه[1]. (السابق)

❑ حقوق الطبع:

كان الشيخ رحمه الله لا يأخذ على كتبه حقوق الطبع، مع أنه كان وخاصة في بدء أمره أحوج ما يكون إليها، وما ذاك إلا لزهده في الدنيا وإعراضه عنها، وقد سمعته ذات مرة في أحد دروسه يقول: إنه لا يأخذ حقوق الطبع لأنه يخشى أن يسيل لعابه إلى الدنيا.

وأيضًا لعلل أخرى سيأتي نقلها إن شاء الله.

❑ فقد سئل الشيخ: أي المؤلفين أفضل: الذي يؤلف ويأخذ حقوق الطبع، أم الذي يؤلف ولا يأخذ حقوق الطبع؟

فأجاب: هذا جائز وهذا جائز، لكن الذي لا يأخذ حقوق الطبع ربما يكون أبلغ في كتابة ما يريده؛ لأن الذي يأخذ حقوق الطبع لازم يراعي أصحاب المطابع ويقول: إذا ذكرت هذه الكلمة لا أدري أيطبعها لي أم لا يطبعها؟ هذا مجرب، ربما تريد أن تنتقد مطبعة أو دولة أو كذا وكذا، فصاحب المطبعة ليس مستعدًا أن يضحي بعلاقته مع المطابع الأخرى، والمكتبات الأخرى من أجل رسالتك، أو من أجل كتابك، فالذي يظهر لي أن الذي لا يأخذ حقوق الطبع أولى، ويستطيع أن يتكلم بالصراحة ويكتب الذي يريد مع أن ذاك جائز، والله المستعان.

ثم قال: وأنا أستفيد حيث إني لم آخذ حقوق الطبع أنني لا أشغل بالمراجعات، يلزمني أني أراجع أول مرة وثاني مرة وثالث مرة[2]، أقول لهم لما أعطيهم: إن طبعتم

= وقد رتبه الساعاتي رحمه الله على الأبواب الفقهية في كتابه المسمى «الفتح الرباني في ترتيب مسند الإمام أحمد الشيباني».

(١) وقد فهرس مسند أحمد فهرسة دقيقة في طبعته الصادرة عن (مؤسسة الرسالة).

(٢) وهذا من بالغ حرص شيخنا رحمه الله على وقته.

طبعة طيبة وإلا فسأعطيه مطبعة أخرى، فأنا أوفر وقتي حيث لا آخذ حقوق الطبع وأنصحكم بهذا أيضًا. اهـ (شرح "مقدمة صحيح مسلم")

وهذه جملة نصائح لطلبة العلم
صدَّر بها الشيخ كتابه "غارة الأشرطة"، قال رحمه الله:

نصيحتي لطلبة العلم

أنصح إخواني في الله طلبة العلم بأمور مختصرة لا يتسع المقام لبسطها؛ إذ قد ألفت المؤلفات في فضل العلم وأهله، فأنصحهم:

١) الإخلاص لله:

قال الله تعالى: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُواْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ [البينة: ٥].

وفي "الصحيحين"[(١)] عن عمر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم: **«إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ، فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ لِدُنْيَا يُصِيبُهَا، أَوِ امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا، فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ»** فلا يطلب العلم لشهادة، ولا لمآرب أخر.

٢) الصبر على تحصيل العلم ومذاكرته ورعايته وصيانته وتبليغه:

قال الله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُواْ﴾ [السجدة: ٢٤].

وفي "الصحيحين": عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: **«الصبر ضياء»**[(٢)].

وقال يحيى بن أبي كثير لولده: لا يستطاع العلم براحة الجسم[(٣)].

---

(١) أخرجه البخاري (١)، ومسلم (١٩٠٧)، وأبوداود (٢٢٠١)، والترمذي (١٦٤٧)، والنسائي (١/ ٥٩-٦٠)، وأحمد (١/ ٢٥).

(٢) أخرجه مسلم (٢٢٣)، والترمذي (٣٥١٧)، والنسائي (٥/ ٥-٦)، وأحمد (٥/ ٣٤٢).

(٣) أخرجه مسلم: في كتاب المساجد باب أوقات الصلوات الخمس، عقب رقم (٦١٢)، وابن=

وقال عبدالله بن عمر ﵄: قل لطالب العلم يتخذ نعلين من حديد[(١)].

٣) تقوى الله:

قال الله سبحانه وتعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تَتَّقُواْ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّكُمْ فُرْقَانًا﴾ [الأنفال: ٢٩]. وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَءَامِنُواْ بِرَسُولِهِۦ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِن رَّحْمَتِهِۦ وَيَجْعَل لَّكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِۦ وَيَغْفِرْ لَكُمْ﴾ [الحديد: ٢٨]. ويقول سبحانه: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

٤) الاستمرار والمداومة على طلب العلم:

وقد كان أحب العمل إلى رسول الله ﷺ: أدومه[(٢)].

ورب طالب يتوقد ذكاءً ولكنه ينقطع عن طلب العلم، أو يسأم، فلا يفلح فيه، وأبوهريرة ﵁ يقول: لقد كنت امرأً مسكيناً ألزم رسول الله ﷺ على ملء بطني[(٣)]. فصار أبوهريرة حافظ الصحابة ﵃، وسفيان بن عيينة لازم عمرو بن دينار نحو عشرين سنة فصار أثبت الناس فيه[(٤)]، ومحمد بن جعفر (غُندر) لازم شعبة عشرين

= عبدالبر في «جامع بيان العلم وفضله» (١/ ٣٨٥)، وأفاد المحقق: أن ابن عدي أخرجه في الكامل (٤/ ١٥٣٢).

(١) أخرجه الحاكم في مقدمة «معرفة علوم الحديث» (ص٩)، وهو من طريق بشر بن حرب يرويه عن ابن عمر وبشر مختلف فيه والراجح ضعفه، وقد ضعف الشيخ هذا الأثر في «المقترح» (ص٢٠٢).

(٢) أخرجه البخاري (١١٥١)، ومسلم (٧٨٥)، وأحمد (٦/ ٢٣١)، والترمذي (٢٨٥٦)، وابن خزيمة (١٢٨٢).

(٣) أخرجه البخاري (١١٨) و(٢٠٤٧) و(٣٦٤٨) و(٧٣٥٤)، ومسلم (٢٤٩٢)، والنسائي في الكبرى (٥٨٦٦)، وأحمد (٢/ ٢٤٠).

(٤) فقد قال سفيان: جالست عمرو بن دينار اثنتين وعشرين سنة، ومات سنة ست وعشرين. لكن قال الخطيب: كذا قال، وهو خطأ، وصوابه: جالست عمرو بن دينار سنة اثنتين=

سنة فصار كتابه هو الحكم في حديث شعبة(١).

ويكون ذلك مع محبة العلم والرغبة فيه، ولقد أحسن من قال:

سَـهَري لِتَنقيحِ العُلومِ أَلَذُّ لي ... مِن وَصلِ غانِيَةٍ وَطيبِ عِناقِ
وَتَمايُلي طَرَبًا لِحَلِّ عَويصَةٍ ... أَحلَى وَأَشهَى مِن مُدامَةِ ساقِ
وَصَريرُ أَقلامي عَلَى أَوراقِها ... أَحلَى مِنَ الدَّوكاةِ وَالعُشّاقِ
وَأَلَذُّ مِن نَقرِ الفَتاةِ لِدُفِّها ... نَقري لِأُلقِي الرَّملَ عَن أَوراقي
أَأَبيتُ سَهرانَ الدُّجى وَتَبيتُهُ ... نَومًا وَتَبغي بَعدَ ذاكَ لَحاقي

وشعبة بن الحجاج رحمه الله يقول في حديث: لو صح لي لكان أحب إليَّ من أهلي ومالي وولدي والناس أجمعين(٢).

وتكون أيضًا بعيدًا عن المشاكل والشواغل التي تشغلك عن طلب العلم.

هذا وإني أنصحك أيها الطالب! بالاهتمام بكتب علمائنا المتقدمين، مثل: الأمهات الست، و«مسند أحمد» وغيرهما من كتب علمائنا رحمهم الله. وليس معناه ألا تستفيد من كتب أهل السنة المتأخرين.

= وعشرين، ومات سنة ست وعشرين. «تاريخ بغداد» (٩/ ١٧٦). فعلى صحة هذه الرواية تكون مدة ملازمته له أربع سنين.

(١) قاله الإمام أحمد كما في «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٩٩).

(٢) قال هذا شعبة ضمن قصة طويلة في بحثه عن بعض الأحاديث، أخرجها الخطيب في «الرحلة» (ص٤١٨)، والعقيلي في «الضعفاء» (٢/ ١٩٢)، والرامهرمزي في «المحدث الفصل» (ص٣١٣)، وابن عدي في «الكامل» (٤/ ١٣٥٤)، وهي من طريق نصر بن حماد الوراق، قد كذبه يحيى بن معين، وقد صحت مختصرة، أخرجها ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١/ ١٦٧)، وقد كان شيخنا يصححها بطولها، ثم تبين له ضعفها كما في «أحاديث معلة» (ص٣٢٠)، و«غارة الفصل» (ص٩٧).

وهكذا أنصحك بالتخصص بعد أن تلم بما تحتاج إليه من العلوم الدينية، والتخصص له أصل؛ ففي «الصحيحين» عن حذيفة رضي الله عنه قال: كان الناس يسألون رسول الله ﷺ عن الخير، وكنت أسأله عن الشر مخافة أن يدركني[1]... فذكر الحديث، وأقره النبي ﷺ على ذلك.

وتحرص على الازدياد من العلم كل يوم ففي «الصحيحين» عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: **«لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ: رَجُلٌ آتَاهُ اللهُ مَالًا فَهُوَ يُنْفِقُهُ آنَاءَ اللَّيْلِ، وَآنَاءَ النَّهَارِ، رَجُلٌ آتَاهُ اللهُ تَعَالَى هَذَا الْكِتَابَ فَهُوَ يَقُومُ بِهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَآنَاءَ النَّهَارِ»**[2].

بل الله عز وجل يقوله في كتابه الكريم لنبيه محمد ﷺ: ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ [طه: ١١٤]. ويحرص على الانتفاع بما علم، فقد قال سبحانه وتعالى: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا﴾ [الجمعة: ٥]، وكان النبي ﷺ يستعيذ بالله من علم لا ينفع[3].

٥) أنصحك بالتواضع لله وترك التكبر:

قال الله سبحانه وتعالى: ﴿سَأَصْرِفُ عَنْ ءَايَٰتِىَ ٱلَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَإِن يَرَوْا۟ كُلَّ ءَايَةٍ لَّا يُؤْمِنُوا۟ بِهَا وَإِن يَرَوْا۟ سَبِيلَ ٱلرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا وَإِن يَرَوْا۟ سَبِيلَ ٱلْغَىِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا وَكَانُوا۟ عَنْهَا غَٰفِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٦].

---

(١) أخرجه البخاري (٣٦٠٦) و(٧٠٨٤)، ومسلم (١٨٤٧)، وابن ماجه (٣٩٧٩).

(٢) أخرجه البخاري (٥٠٢٥) و(٧٥٢٩)، ومسلم (٨١٥)، والترمذي (١٩٣٦)، وابن ماجه (٤٢٠٩)، وأحمد (٢/ ٩)، والنسائي في الكبرى (٨٠٧٢).

(٣) أخرجه مسلم (٢٧٢٢)، وابن أبي شيبة (١٠/ ١٨٧) عن زيد بن أرقم رضي الله عنه. وأخرجه النسائي (٨/ ٢٦٤)، وأحمد (٣/ ٢٨٣) عن أنس رضي الله عنه.

وعن مجاهد رَحِمَهُ اللَّهُ أنه قال: لا ينال العلم مستح ولا متكبر[1].

٦) شكر العلماء الذين استفدت منهم، والدعاء لهم، والترحم عليهم:

فقد روى أبوداود في "سننه" عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ: «**لَا يَشْكُرُ اللهَ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ**»[2].

٧) البعد عن أهل البدع وكتبهم وعلماء السوء وكتبهم:

لأن الله سبحانه وتعالى يقول: ﴿وَٱتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَيَّ﴾ [لقمان: ١٥].

والرسول ﷺ يقول: «**أَخْوَفُ مَا أَخَافُ عَلَى أُمَّتِي مُنَافِقٌ عَلِيمُ اللِّسَانِ**»[3].

بل الله عز وجل يقول: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْأَحْبَارِ وَٱلرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلنَّاسِ بِٱلْبَٰطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٤].

٨) الحرص على مجالسة الصالحين وأهل الفضل:

قال الله سبحانه وتعالى لنبيه محمد ﷺ: ﴿وَٱصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ ۖ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ عَن ذِكْرِنَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ وَكَانَ أَمْرُهُۥ فُرُطًا﴾ [الكهف: ٢٨].

---

(١) أخرجه البخاري معلقًا (١/ ٢٢٨)، ووصله أبونعيم في "الحلية" (٣/ ٢٨٧)، والخطيب في "الفقيه والمتفقه" (٢/ ٣٠٠)، والدارمي (١/ ١١٢) قال الحافظ في "الفتح" (١/ ٢٢٩): إسناد أبي نعيم إسناد صحيح على شرط البخاري. اهـ

(٢) أخرجه أبوداود (٤٨١١)، وأحمد (٢/ ٢٠٣- ٣٨٨- ٣٩٥- ٤٦١- ٢٧٥- ٢١٢)، والبيهقي (٦/ ١٨٢)، وهو في "الصحيح المسند".

(٣) كان الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ يصحح هذا الحديث، ويستدل به كثيرًا، ثم تبين له أنه معل، فأودعه في "أحاديث معلة ظاهرها الصحة" (ص٣٣٠ برقم ٣٥٨)، مرجحًا وقفه على عمر؛ كما جزم بذلك الحفاظ. والله أعلم. وقد تقدم في فصل من يقبل منه الجرح.

وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَيَوْمَ يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيْهِ يَقُولُ يَٰلَيْتَنِي ٱتَّخَذْتُ مَعَ ٱلرَّسُولِ سَبِيلًا * يَٰوَيْلَتَىٰ لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا * لَّقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ ٱلذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَآءَنِي ۗ وَكَانَ ٱلشَّيْطَٰنُ لِلْإِنسَٰنِ خَذُولًا﴾ [الفرقان: ٢٧-٢٩].

وفي "الصحيحين" عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «مِثْلُ الْجَلِيسِ الصَّالِحِ وَالْجَلِيسِ السُّوءِ: كَحَامِلِ الْمِسْكِ وَنَافِخِ الْكِيرِ، فَحَامِلُ الْمِسْكِ: إِمَّا أَنْ يُحْذِيَكَ، وَإِمَّا أَنْ تَبْتَاعَ مِنْهُ، وَإِمَّا أَنْ تَجِدَ مِنْهُ رِيحًا طَيِّبَةً، وَنَافِخُ الْكِيرِ إِمَّا أَنْ يُحْرِقَ ثِيَابَكَ، وَإِمَّا أَنْ تَجِدَ مِنْهُ رِيحًا مُنْتِنَةً»[1].

فعلى هذا فأنصحك بالبعد عن هذه الحزبيات المبتدعة، وعن هذه الجماعات المبتدعة: كجماعة الإخوان المسلمين، وجماعة التبليغ، وجماعة الجهاد الجاهلة الحمقاء.

وعليك أن تحرص على مجالسة أهل العلم من أهل السنة، ومشاورتهم فيما يحدث.

وإياك ووساوس الحزبيين فإنها أشبه بوساوس الشيطان: ﴿يَعِدُهُمْ وَيُمَنِّيهِمْ ۖ وَمَا يَعِدُهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ إِلَّا غُرُورًا﴾ [النساء: ١٢٠].

ولا إله إلا الله، كم من شاب صالح حافظ للقرآن مبرز في علم السنة، أفسده الحزبيون بأمانيهم الكاذبة، وسيسألون أمام الله عز وجل عن هذا التضليل.

وحسبنا الله ونعم الوكيل.

٩) المحافظة على الوقت والصحة:

فقد روى البخاري في "صحيحه" عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «نِعْمَتَانِ مَغْبُونٌ فِيهِمَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ: الصِّحَّةُ وَالْفَرَاغُ»[2].

١٠) الاهتمام باللغة العربية:

فتأخذ من اللغة العربية ما يستقيم به لسانك، وما تعرف به ارتباط المعاني.

---

(١) أخرجه البخاري (٥٥٣٤) و(٢١٠١)، ومسلم (٢٦٢٨)، والطيالسي (٥١٥)، وأحمد (٤/ ٤٠٨).

(٢) أخرجه البخاري (٦٤١٢)، والترمذي (٢٣٠٤)، وأحمد (١/ ٣٤٤).

١١) الرحلة في طلب العلم:

ولها أصل أصيل، وقد رحل نبي الله موسى عليه السلام من أجل مسألة من نافلة العلم، والغربة تساعدك على الفراغ لتحصيل العلم.

١٢) الابتعاد عن التقليد:

قال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦].

١٣) البعد عن الجدل:

فقد روى الترمذي في "جامعه" عن أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «مَا ضَلَّ قَوْمٌ بَعْدَ هُدًى كَانُوا عَلَيْهِ، إِلَّا أُوتُوا الْجَدَلَ»، ثم قرأ: ﴿مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًۢا بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾ [الزخرف: ٥٨][١].

ولا تتعصب لرأيك في اختلاف الأفهام، ولا في اختلاف التنوع، حتى لا تدعو الناس إلى تقليدك وأنت تشعر، أو لا تشعر.

١٤) التثبت في الفتوى:

قال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ هَٰذَا حَلَٰلٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ﴾ [النحل: ١١٦].

هذا ولا تكفي هذه العجالة لنصيحة طالب العلم، فأنصحه بالرجوع إلى "جامع العلم وفضله" لابن عبدالبر، وكتاب "العلم" لأبي خيثمة زهير بن حرب، وكتاب "العلم" من "صحيح البخاري"، ومن "صحيح مسلم" وغيرها من دواوين الإسلام.

وفق الله الجميع إلى ما يحب ويرضى. "غارة الأشرطة" (١/٧-١١)

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٢٥٣)، وابن ماجه (٤٨)، وابن أبي حاتم في "السنة" (١٠١)، وأحمد (٥/٢٥٢) عن أبي أمامة رضي الله عنه، وجاء عن جمع من الصحابة، راجع تخريج مسند أحمد (٣٦/٤٩٣).

العالي والنازل

❑ سئل الشيخ عن قول بعضهم[1] ثلاث من خصائص هذه الأمة الإسناد والأنساب والإعراب، فقوله: (الأنساب والإعراب) هل عليها دليل؟

فقال الشيخ: ما نعلم دليلاً[2]. (مراجعة التدريب الشريط الحادي عشر)

❑ أفاد الشيخ رحمه الله: أن ابن القيم رحمه الله ذكر في كتابه: «إغاثة اللهفان»[3] الانقطاعات في أسانيد اليهود والنصارى، وأن بعضها تكون مائة سنة؛ لأن النصارى في بعض الأوقات يفتكون باليهود، حتى لا يبقوا منهم عالمًا، واليهود في بعض الأوقات يفتكون بالنصارى حتى ما يبقون منهم عالمًا، فتحصل انقطاعات كثيرة، فليس لهم أسانيد إلى التوراة ولا إلى الإنجيل ولا إلى نبي ولا إلى صاحب. (السابق)

❑ طلب العلو سنة:

قال الإمام أحمد: الإسناد العالي سنة عمن سلف. «مختصر ابن كثير» (ص١٥٣).

---

(١) هو أبوعلي الجياني كما «شرف أصحاب الحديث» (٧٠) بلفظ بلغني: أن الله خص هذه الأمة، قال المحقق: سنده صحيح.

(٢) نقل الشيخ بكر أبوزيد حفظه الله في «طبقات النسابين» (ص٩) عن الخفاجي في «سر الفصاحة» (ص٥٥) وابن فارس في «الصاحبي» (ص٧٧): أن الاهتمام بالأنساب ومراعاتها وحفظها والبحث عن أصولها، مما اختص الله به العرب دون غيرهم من الأعاجم، ولعلهما أرادا بهذه الكيفية وأما كون من سلفهم من الأمم لديهم أنساب إلا أنهم لا يهتمون بها ويحفظونها كاهتمام العرب بها وصيانتهم لها، فهذا مما لا ينافيه كلامهم وهو الذي عنى الشيخ أنه لا يعلم دليلا على نفيه عمن دون العرب. والله أعلم.

(٣) وذكر ابن حزم في «الملل والنحل» (٢/ ٨١-٨٤)، نحو هذا.

قال الشيخ: سنة، ثم استدل بقصة ضمام بن ثعلبة أنه جاء إلى رسول الله ﷺ وقال: إن رسولك يقول كذا وكذا، فجاء لكي يتثبت، وكلما قل الرجال قل الخطأ، وكلما كثر الرجال كثر الخطأ، فما من رجل في السند إلا ويجوز عليه أن يخطئ[1].

(شرح مختصر علوم الحديث الشريط الحادي عشر)

❑ ما هو العلو المرغب فيه؟

قال الشيخ رَحِمَهُ اللهُ: هذا العلو المرغب فيه هو الذي يصحبه عدالة نقلة، أما مثل علو جماعة روى بعضهم عن أنس، وروى بعضهم عن غيره صحابة مثل أبي هدبة وأبي الدنيا ودينار، يقول الحافظ الذهبي: الذي يفرح بهذا فهو عامي بعد[2].

(مراجعة «التدريب» الشريط الحادي عشر)

❑ الموافقة والبدل

قال الشيخ رَحِمَهُ اللهُ: الموافقة أن يوافق المؤلف في شيخه، والبدل مثاله مسلم يروي عن زهير بن حرب، وأنت ترويه عمن هو في طبقة زهير بن حرب.

قال الشيخ: ابن كثير يقول في كتابه: «مختصر علوم الحديث»[3] في الموافقة والبدل والمساواة والمصافحة: إنها قليلة الجدوى، والأمر كما يقول رَحِمَهُ اللهُ، والحافظ ابن حجر يعيب عليه ويقول: إنه لم تكن له خبرة بالموافقة والبدل والمساواة والمصافحة، وهذا لا ينزل من قدره. (مراجعة «التدريب» الشريط الحادي عشر)

❑ المساواة:

قال الشيخ: وهذا قليل يقع للمتأخرين المساواة، يكون بين المصنف وبين النبي

---

(١) انظر «نزهة النظر» (ص١٥٦-١٥٧).

(٢) «الميزان» (٤/ ٥٢٢)، وقد قال عبدالله بن المبارك: ليس جودة الحديث قرب الإسناد، بل جودة الحديث صحة الرجال. «التدريب» (٢/ ٦٢٠)، وقال يحيى بن معين: الحديث النازل عن ثبت خير من علو عن غير ذي ثبت. «الجامع» (١/ ١٢٤).

(٣) (ص١٥٤)، قال: وعندي أنه نوع قليل الجدوى بالنسبة إلى بقية الفنون.

ﷺ أربعة أو خمسة، ويكون بين المتأخر أربعة أو خمسة، لكن في الغالب أن يكون هذا من طرق الكذابين، هم الذين يتجاوزون (برفع) السند غالبًا مثل رتن الذي ادعى الصحبة بعد ستمائة سنة، فماذا قال الحافظ الذهبي، قال: رتن وما أدراك ما رتن؟ دجال من الدجاجلة ادعى الصحبة بعد ستمائة سنة، مع أن الرسول ﷺ يقول كما في البخاري: «إِنَّهُ لَا يَأْتِي بَعْدَ مِائَةِ سَنَةٍ وَعَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَحَدٌ»[(١)] أو بهذا المعنى، قالوا: أي ممن كان موجودًا. (شرح «مختصر علوم الحديث» الشريط الحادي عشر)

❑ قد يقدم النازل إذا كان أحسن سياقة من العالي أو كان فيه زيادة فائدة

فقد ساق الشيخ رَحِمَهُ اللهُ قصة أبي حنيفة مع ابن المبارك في شأن رفع اليدين في الصلاة في غير تكبيرة الإحرام من «الكبرى» للبيهقي (٢/ ٨٢)، ثم قال: ورواها أيضًا ابن قتيبة في «تأويل مختلف الحديث» (ص٥٥)، و عبدالله بن أحمد في كتاب السنة (١/ ٢٧٦) رقم (٥١٨)، وابن حبان في «الثقات» (٨/ ٤٥)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (١٣/ ٢٨٩) كلهم من طرق عن وكيع به، وذكرها البخاري في جزء رفع اليدين معلقًا رقم ٥٦) بتحقيق أحمد بن سعيد، وإنما اخترت نقلها من البيهقي على من هو أعلى سندًا منه؛ لأنه أحسن من ساقها بتمامه. «النشر» (ص١٤٩)

وأما كونه يقدم على العالي إذا كان لفائدة فقد ذكر السيوطي في «تدريب الراوي» (٢/ ٦٢٠-٦٢١) أقوالًا في ذلك وختمها بقول الحافظ ابن حجر: ولابن حبان تفصيل حسن، وهو: أن النظر إن كان للسند فالشيوخ أولى، وإن كان النظر للمتن فالفقهاء.

قال الشيخ رَحِمَهُ اللهُ: وهذا تفصيل طيب. (مراجعة «التدريب» الشريط الثاني عشر)

❑ سئل الشيخ عن معنى قولهم: (فلان عالي الإسناد)؟

فأجاب: الذي يظهر أنها بمعنى (أنه عُمِّر) وأنه أدرك من المتقدمين ما لم يدركه

---

(١) أخرجه البخاري (١١٦)، ومسلم (٢١٧)، والترمذي (٢٢٥١) عن ابن عمر رضي الله عنهما.

غيره، وبمعنى أنه بَكَّرَ بالطلب وسمع من مشايخ لم يسمع منهم غيره من معاصريه.

ومن أمثلة ذلك أن الدارمي وهو: عبدالله بن عبدالرحمن أبومحمد هو معاصر للبخاري، سمع من يزيد بن هارون، يقول الحافظ[١]: ولو بكر البخاري في الطلب لسمع من يزيد بن هارون.

وأن بعض معاصري الإمام البخاري من مشايخ الإمام البخاري، كالإمام أحمد سمع من عبدالرزاق، يقول الإمام الحافظ ابن حجر[٢]: ولو بكر الإمام البخاري في الرحلة لسمع من عبدالرزاق، بل يذكر الخطيب البغدادي أن محدثًا[٣] سمع منه البخاري عن عبدالرزاق، فأراد البخاري أن يرحل إلى عبدالرزاق فتحايل ذلكم الرجل على البخاري وقال: إن عبدالرزاق قد مات، ولم يمت عبدالرزاق من أجل أن يسمع البخاري منه، فإنه يعد شرفًا له إذا سمع منه البخاري عن عبدالرزاق، وهو أيضًا يعد كذابًا، فمن بكر في الطلب سمع من شيوخ لم يسمع منهم بعض معاصريه، فالذي يظهر أنهم يتنافسون في العلو ويجعلونه منقبة.

---

(١) في ترجمة يزيد بن هارون من «هدي الساري» (ص٦٣٧) أدرك البخاري بالسن لكن مات قبل أن يرحل إليه، فأخذ عن كبار أصحابه.

(٢) في «هدي الساري» (ص٦٧٠) ط دار السلام: وقد أدرك عبدالرزاق، وأراد أن يرحل إليه وكان يمكنه ذلك، فقيل له إنه مات فتأخر عن التوجه إلى اليمن... اهـ ثم ساق القصة التي ذكرها الشيخ رحمه الله وقد علمت أنها لم تثبت.

(٣) هو يحيى بن جعفر بن أعين الأزدي والقصة ذكرها المزي في «تهذيب الكمال» (٨/ ٢٢)، والحافظ في «تهذيب التهذيب» (٤/ ٣٤٦) نقلًا عن ابن عدي ولم يذكر سندًا، فهي معضلة، فعلى هذا فلا يوصف هذا الراوي بالكذب لعدم ثبوتها عنه، وقد قال فيه الحافظ في «التقريب»: ثقة والله أعلم.

وعلى فرض ثبوتها عنه فقد ساق الحافظ القصة في «تغليق التعليق» (٥/ ٣٩٠) ثم قال: ويحيى ابن جعفر من الثقات الأثبات وما أعتقد أنه افترى وفاة عبدالرزاق، بل لعله حكاه لإشاعة لم تصح، وكان يحيى بن جعفر بعد ذلك يدعو لمحمد بن إسماعيل ويفرط في مدحه اهـ

بل الإمام أحمد يقول: طلب العلو سنة[1]، ويحيى بن معين عند أن حضرته الوفاة كما في «مختصر مقدمة ابن الصلاح» لابن كثير[2]، قيل له: أي شيء أحب إليك؟ قال: بيت خال وسند عال، فهم يتنافسون في العلو. «المقترح» (ص١٢٠-١٢١)

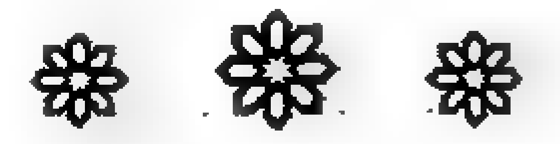
❑ وقال أيضًا في تفسير هذه الكلمة: الأقرب والمتبادر إلى الذهن أنه بمعنى بكر في الطلب، فأدرك شيوخًا لم يدركهم غيره.

لكن الأخ أبا الحسن أتى بمعنى أنه يحدث عن أناس لم يدركهم، فيكون محتملاً لهذا ومحتملاً لهذا والله أعلم. «المقترح» (ص١٣٨)

❑ **هل الذين يرحلون يريدون العلو؟**

قال الشيخ: منهم من يريد العلو ومنهم من يريد التثبت، وما أكثر الذين يريدون العلو، الإمام البخاري أراد أن يرحل إلى عبدالرزاق فقال له شيخ من مشايخه: إن عبدالرزاق قد مات؛ من أجل أن يحتاج إليه البخاري.

(مراجعة «التدريب» الشريط الحادي عشر)



---

(١) أخرجه الخطيب في «الجامع» (١/١٢٣)، و«الرحلة» (ص٢٠٣).

(٢) (ص١٥٣)، وفي «مقدمة ابن الصلاح» (ص١٥٦).

المشهور

❑ رجح الشيخ أنه لا فرق بين المستفيض والمشهور، ثم قال: ينقسم المشهور إلى صحيح وغير صحيح، وغير الصحيح ينقسم إلى حسن وضعيف.

(مراجعة «التدريب» الشريط الثاني عشر)

❑ قال الحافظ ابن كثير: والشهرة أمر نسبي، فقد يشتهر عند أهل الحديث أو يتواتر ما ليس عند غيرهم بالكلية. «مختصر علوم الحديث» (ص١٥٧).

❑ قال الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ يقول في بعض «دلائل النبوة»: إنها قد تكون مشهورة أو متواترة عند أهل الحديث، ويجهلها المعتزلة وأهل الأهواء؛ لأنهم عاطلون عن علم الحديث. (شرح «مختصر علوم الحديث» الشريط الثاني عشر)

❑ مثال للمشهور الصحيح:

مثل السيوطي رَحِمَهُ اللَّهُ للمشهور الصحيح بحديث عبدالله بن عمرو بن العاص: أن النبي ﷺ قال: «**إِنَّ اللهَ لَا يَنْتَزِعُ الْعِلْمَ انْتِزَاعًا مِنْ صُدُورِ النَّاسِ، وَلَكِنْ يَقْبِضُهُ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ...**» الحديث.

فتعقبه الشيخ بما حاصله: إن أراد الشهرة اللغوية عند المحدثين فذاك، أما إن أراد الشهرة الاصطلاحية التي هي بمعنى أنه يرويه في أقل طبقة من طبقاته ثلاثة أو أكثر فلا يتم له هذا المثال، قال الشيخ: لأننا لا نعلم أحدًا رواه عن عبدالله بن عمرو إلا عروة[1]. (مراجعة «التدريب» الشريط الثاني عشر)

---

(١) كذا قال الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ على حسب علمه، وإلا فقد اشتهر عن عبدالله بن عمرو، فقد رواه عنه=

☐ مثال للمشهور الضعيف:

مثل السيوطي[1] للمشهور الضعيف بحديث: «الْأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ»، فقال الشيخ: وهو منازع في هذا، فابن الصلاح مثل به للحديث الذي وإن كثرت طرقه لا يرتقي إلى الحجية وتعقب في هذا.

فقيل للشيخ: هل الصحيح أنه يرتقي؟

فقال: نعم[2]. (السابق)

☐ مثال للمشهور عند النحاة:

مثل السيوطي في «التدريب» (٢/ ٦٢٤) للمشهور عند النحاة بحديث: «نِعْمَ الْعَبْدُ صُهَيْبٌ لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهَ لَمْ يَعْصِهِ».

فقال الشيخ: هم يقولون ما وجدوا له أصلاً، وأنا قد مر بي لا أذكر في تعليق الدسوقي على «المغني»، أم في «عقود الجمان» للسيوطي في البلاغة، أنه وقف له على طريق إلى عمر، وأنه فرح بها غاية الفرح، بقي هذه الطريق أيحتج بها أم لا يحتج بها؟[3]. (مراجعة «تدريب» الراوي الشريط الثاني عشر)

= عمر بن الحكم عند مسلم (٢٦٧٣)، وخيثمة عند الطبراني في «الأوسط» (٢٣٢٢)، وابن عدي في «الكامل» (٥/ ١٩٦٥) وعروة، وقد اشتهر عن عروة، فقد رواه عنه أبوالأسود عند البخاري (٧٣٠٧)، ويحيى بن أبي كثير عند عبدالرزاق (٢٠٤٧٧) والزهري عند عبدالرزاق (٢٠٤٧١)، والنسائي في «الكبرى» (٢٩٠٨)، وهشام عند «البخاري» (١٠٠)، و«مسلم» (٢٦٧٣)، وتواتر عن هشام حتى قال الخليلي: والحفاظ يجمعون من رواه عن هشام قريبًا من ستمائة نفس. «الإرشاد» (١/ ٣٠٣).

(١) في تدريب الراوي (٢/ ٦٢٢)، وقبله الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص٩٢).

(٢) راجع «الصحيحة» (٣٦) للعلامة الألباني رحمه الله، فقد ساق له طرقًا واحدة منها محتملة للتحسين لذاتها.

(٣) هذه الطريق أخرجها أبونعيم في «الحلية» (١/ ١٧٧) إلا أنه في حق سالم مولى أبي حذيفة، أن=

□ قد يشتهر الحديث وإن كان ضعيفًا أو ليس له أصل.

قال الشيخ رَحِمَهُ اللهُ: وينبغي أن يعلم أن الشهرة نفسها قد تكون لكثرة التداول مثلما قالوا في حديث: أن النبي ﷺ لما أرسل معاذًا إلى اليمن فقال: «بِمَ تَقْضِي فِيهِمْ؟» قال: بكتاب الله، قال: «فَإِنْ لَمْ تَجِدْ؟» قال: فبسنة رسول الله ﷺ، قال: «فَإِنْ لَمْ تَجِدْ؟» قال: أجتهد رأيي ولا آلوا.

قالوا: هذا حديث مشهور تلقته الأمة بالقبول، قال أبومحمد بن حزم[1]: ما اشتهر إلا بسبب أنكم تناقلتموه أنتم وإلاّ فهو يدور على الحارث بن عمرو بن أخي المغيرة عن أناس من أهل حمص، والحارث مجهول وأناس من أهل حمص مجهولون، وجاء من طريق محمد بن سعيد المصلوب بالزندقة، فأقصد من هذا أنه قد يكون الحديث مشهورًا الواو أي: ليس له أصل. (السابق)

□ أحسن كتاب في الأحاديث المشتهرة:

ذكر الشيخ أن أحسن كتاب في الأحاديث المشتهرة هو «المقاصد الحسنة» للحافظ السخاوي، ثم قال: و«كشف الخفا» على ما فيه، فإنه ربما يذكر الحديث ولا يتكلم عليه مثل حديث: «إِذَا أَعْيَتْكُمُ الأُمُور، فَعَلَيْكُمْ بِأَصْحَابِ القُبُورِ»[2]، هذا دعوة إلى

= رسول الله ﷺ قال فيه: «لو كان يخاف الله لما عصاه».

وحكم عليها الشيخ الألباني في «الضعيفة» (١٠٠٦) بالوضع؛ ففيها الجراح بن منهال متهم بالكذب، وعنعنة ابن إسحاق، وجهالة حبيب بن نجيح، مع كون أبي نعيم رواها معلقة عن ابن إسحاق.

(١) في «الإحكام في أصول الإحكام» (٦/ ٣٥)، و(٧/ ١١٣)، وقد تقدم الحديث والتعليق عليه في فصل الضعيف من هذا الكتاب ولله الحمد والمنة.

(٢) «كشف الخفا» (١/ ٨٨) رقم (٢١٣)، ولفظة: «إذا تحيرتم في الأمور فاستعينوا من أصحاب القبور» قال العجلوني: كذا في الأربعين لابن كمال باشا اهـ وقد أودعه محمد البشير الأزهري في كتابه: «تحذير المسلمين من الأحاديث الموضوعة على سيد المرسلين» (١٢٨).

الوثنية وما تكلم عليه، ومثل ما ذكره في «المقدمة»[1]: أنه يمكن للولي أن يعرف أن الحديث صحيح أو ليس بصحيح من دون نظر في سنده، يعرف أنه صحيح؛ لأنه سمع جبريل يقول للنبي ﷺ، وأنه ليس بصحيح لأنه لم يسمعه، إذًا فما فائدة كتابك يا عجلوني. (السابق)

❁ ❁ ❁

(١) (١/٩) قال: وفي «الفتوحات المكية» قال للشيخ: الأكبر قدس الله سره الأنور ما حاصله فرب حديث يكون صحيحًا من طريق رواته يحصل لهذا المكاشف أنه غير صحيح لسؤاله لرسول الله ﷺ، فيعلم وضعه ويترك العمل به، وإن عمل به أهل النقل لصحة طريقه، ورب حديث ترك العمل به لضعف طريقه من أجل وضاع في رواته يكون صحيحًا في نفس الأمر لسماع المكاشف له من الروح حين إلقائه على رسول الله ﷺ. انتهى.

الآحاد والمتواتر

❑ تعريفه:

المتواتر: الذي يرويه جماعة عن جماعة يستحيل في العادة تواطؤهم على الكذب، ويستندون إلى أمر محسوس.
(مراجعة التدريب)

❑ لا يشترط في المتواتر صحة جميع طرقه:

قال الشيخ رحمه الله: والعلماء رحمهم الله تعالى لا يشترطون في المتواتر أن تكون كل طريق صحيحة أو حسنة، بل يذكرون ما ورد من صحيح وحسن وضعيف[1].

«المجموعة» (ص١٧)

❑ لا توجد لفظة (متواتر) عند المتقدمين.

ذكر الشيخ رحمه الله: أن لفظة (متواتر) لم توجد في كتب المتقدمين[2]، وإنما أخذها المتأخرون من كتب أصول الفقه.
(مراجعة «التدريب» الشريط الثاني عشر)

❑ أحسن من جمع في خبر الآحاد:

قال الشيخ: أحسن من جمع في هذا الشافعي في «الرسالة»[3]، ثم البخاري عقد كتابًا في أواخر صحيحه، ثم بعده ابن حزم في «إحكام الأحكام»[4]، ثم بعده الحافظ ابن القيم في كتابه «الصواعق المرسلة»[5].
(مراجعة «التدريب» الشريط الأول)

---

(١) ما لم تبلغ حد الضعف الشديد.

(٢) راجع لهذا «المنهج المقترح لفهم المصطلح».

(٣) (ص٣٦٩) وما بعدها.

(٤) (١/ ٢٥٨) وما بعدها.

(٥) (ص٥٥١) وما بعدها، وقد ألفت في هذه المسألة المؤلفات من آخرها «حجية خبر الآحاد في=

❏ شروط المتواتر:

وقال الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: من شروط المتواتر أن يرويه جماعة عن جماعة يستحيل في العادة تواطؤهم على الكذب، ويستندون إلى شيء محسوس[1]، فإذا استندوا إلى شيء غير محسوس، فلا يكون من قسم المتواتر، من الأمثلة على هذا أن أمما من النصارى منهم من يقول: عيسى هو ابن الله، وبعضهم يقول: الله ثالث ثلاثة، فبما أنهم استندوا إلى شيء غير محسوس، فهذا التواتر لا يعبأ به ولا يؤخذ به، بل استندوا إلى شيء يؤدي إلى الحيرة، تارة يقولون: الله ثالث ثلاثة وأخرى يقولون: عيسى هو الله، وأخرى يقولون: عيسى هو ابن الله، فعلى هذا لا يقال: إن عبادتهم لعيسى متواترة، فقد رواها جماعة عن جماعة إلى آخره؛ لأنهم استندوا إلى شيء غير محسوس، لا أقول استندوا إلى معقول كما يقول بعض أصحاب المصطلح، فإن العقل الصحيح لا يخالف النقل الصريح.

❏ فنوقش الشيخ حول معنى محسوس، وهل الصلاة تستند إلى أمر محسوس؟

فأجاب: الحواس التي يحس بها خمسة: اللمس والسمع والبصر والذوق والشم، فهم أبصروا رسول الله ﷺ، وسمعوه وهو يصلي الصلوات الخمس بارك الله فيكم.

(شريط أسئلة الزائر من إب)

❏ إذا ثبت الحديث وجب قبوله سواء أفاد علمًا أم ظنًا.

قال شيخنا رَحِمَهُ اللَّهُ: اعلم أن أصحاب الأهواء يتحكمون في شرع الله بأهوائهم، ومن جملة ما تحكموا فيه أحاديث الآحاد، فأول من فتح هذا الباب فيما أعلم المعتزلة، وتبعهم ذوو الأهواء من أصحاب الرأي. وأما العصريون حالقو اللحى

= العقائد والأحكام» للشيخ العلامة ربيع المدخلي حفظه الله.

(١) هكذا عرّفه الشنقيطي في «المذكرة» (ص١٠٠)، وانظر «الكفاية» (ص٥٠)، و«شرح النخبة» للقاري (ص٩). «جامع الأصول» (١/ ١٢١/ ١٢٤).

الفسقة المتهتكون بشرع الله فإنك إن استدللت عليهم بحديث لا يوافق أهواءهم قالوا: هو حديث آحاد، ولا يفيد إلا الظن، فلا تقوم به حجة.

ومن هؤلاء المدبرين محمد الغزالي، وكذبوا في هذا، فإنه تقوم به الحجة سواء أفاد ظنًا أم أفاد علمًا إذا صح سنده وسلم من العلة والشذوذ، وإليك ما كتبه العلامة محمد بن إسماعيل الأمير في تعليقه على «المحلى» (١/ ٧١): وقد قال ابن حزم: ولا يحل الحكم بالظن أصلًا لقول الله تعالى: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا﴾ [النجم: ٢٨]، ولقول الرسول ﷺ: «**إِيَّاكُم وَالظَّنَّ، فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الحَدِيثِ**»(١).

قال محمد بن إسماعيل الأمير رحمه الله: أقول: هذا النفي في أنه لا يحل الحكم بالظن مشكل غاية الإشكال، وقد آن أن نحقق البحث للناظر دفعًا للاغترار بكلام هذا المحقق رحمه الله، فنقول: الظن لفظ مشترك بين معان، يطلق على الشك، كما صرح أئمة اللغة، ففي «القاموس»: الظن: التردد والراجح بين طرفي الاعتقاد الغير الجازم انتهى. فهذان إطلاقان ويطلق على اليقين، كما في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ﴾ [البقرة: ٤٦]، مع قوله في صفة المؤمنين: ﴿وَهُم بِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ [النمل: ٣]؛ لأنه لابد من اليقين في الإيمان بالآخرة، ويطلق على التهمة كما قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ [التكوير: ٢٤] فيمن قرأه بالظاء المشالة، أي: بمتهم، كما قال أئمة التفسير، وإذا عرفت أن المذموم من الظن هو ما كان بمعنى الشك وهو التردد بين طرفي الأمر فطرفاه مستويان، لا راجح فيهما، فهذا يحرم العمل به اتفاقًا، وهو الذي هو أكذب الحديث، وهو الذي لا يغني من الحق شيئًا، وهو بعض الإثم الذي أراد تعالى: ﴿إِنَّ بَعْضَ ٱلظَّنِّ إِثْمٌ﴾ [الحجرات: ١٢]، وذلك لما تقرر في الفطرة وقررته الشريعة أن لا عمل إلا براجح يستفاد من علم أو ظن، وأما الظن الذي بمعنى الطرف الراجح فهو متعبدٌ به قطعًا، بل أكثر الأحكام الشرعية دائرة

---

(١) أخرجه البخاري (٥١٤٣) و(٦٠٦٤) و(٦٠٦٦) و(٦٧٢٤)، ومسلم (٢٥٦٣) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

عليه، وهو البعض الذي ليس فيه إثم المفهوم من قوله تعالى: ﴿إِنَّ بَعْضَ ٱلظَّنِّ إِثْمٌ﴾ [الحجرات: ١٢]، فإن خبر الآحاد معمول به في الأحكام، وهو لا يفيد بنفسه إلا الظن، والمصنف (ابن حزم) تقدم له أن الجاهل يسأل العالم عن الحكم فيما يعرض له، فإذا أفتاه وقال: هذا حكم الله ورسوله عمل به أبدًا ومعلوم أن هذه رواية آحادية من العالم بالمعنى، ولا تفيد إلا الظن، وقد أوجب قبولها، وكذلك أمر الله بإشهاد ذوي عدل، فإن شهدا وجب على الحاكم الحكم بما شهدا به، وشهادتهما لا تفيد إلا الظن، بل كونهما ذوي عدل لا يكون إلا بالظن، بل قال ﷺ: «إِنَّكُم تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ» إلى قوله: «فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِن نَارٍ»[1]، وهذا صريح أنه ﷺ حكم بالظن الحاصل عن البينة، إذ لو كان بالعلم لما كان المحكوم به قطعة من نار، لأنه يجوز أن البينة التي حكم بها باطلة في نفس الأمر، وفي حديث ابن مسعود في سجود السهو: «إِذَا كُنْتَ فِي صَلَاةٍ فَشَكَكْتَ فِي ثَلَاثٍ أَو أَرْبَعٍ وَأَكْثَرُ ظَنِّكَ عَلَى أَرْبَعٍ» الحديث[2]. فاعتبر الظن في أشرف العبادات، وحديث الطبراني والحاكم: «قَالَ اللهُ: أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي فَلْيَظُنَّ بِي مَا شَاءَ»[3]، وحديث: «لا يَمُوتَنَّ أَحَدُكُم إِلَّا وَهُوَ يُحْسِنُ الظَّنَّ بِاللهِ»، أخرجه أحمد ومسلم وأبوداود وابن ماجه[4]، فهذا كله عمل بالظن الراجح الصادر عن أمارة صحيحة، وأما ما صدر لا عن أمارة صحيحة نحو ظن الكفار أنه: ﴿لَّن يَنقَلِبَ ٱلرَّسُولُ وَٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [الفتح: ١٢] الآية، ﴿وَظَنَنتُمْ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ وَكُنتُمْ قَوْمًا بُورًا﴾

---

(١) أخرجه البخاري (٢٦٨٠) و(٦٩٦٧)، ومسلم (١٧١٣)، وأحمد (٦/ ٢٩١) عن أم سلمة رضي الله عنها.

(٢) الحديث أخرجه البخاري (٤٠١) و(٤٠٤) و(١٢٢٦) و(٧٢٤٩)، ومسلم (٨٩) و(٩٥و٩٦) و(٥٧٢)، وأحمد (١/ ٣٧٩) عن ابن مسعود رضي الله عنه، ولفظه: «وإذا شك أحدكم في صلاته فليتحر الصواب فليتم عليه ثم ليسجد سجدتين. اهـ

(٣) أخرجه أحمد (٣/ ٤٩١)، والطبراني في الكبير (٢٢/ ٢٠٩)، والأوسط (٤٠٣)، والحاكم (٧٦٨٤) (٤/ ٣٦٩) ط دار الحرمين عن واثلة بن الأسقع رضي الله عنه بسند صحيح.

(٤) أخرجه مسلم (٢٨٧٧)، وأبوداود (٣١١٣)، وابن ماجه (٤١٧٦)، وأحمد (٣/ ٢٩٣) عن جابر رضي الله عنه.

[الفتح: ١٢]، فهذا ظن باطل مستند إلى أن الله تعالى لا ينصر رسوله ﷺ والمؤمنين، ومثل: ﴿ظَنَنتُمْ أَنَّ ٱللَّهَ لَا يَعْلَمُ كَثِيرًا مِّمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [فصلت: ٢٢] ﴿وَذَٰلِكُمْ ظَنُّكُمُ ٱلَّذِى ظَنَنتُم بِرَبِّكُمْ أَرْدَىٰكُمْ فَأَصْبَحْتُم مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [فصلت: ٢٣]، فظنهم هذا مستند إلى الجهل بعلم الله وإحاطته، ومنه في قصة الأحزاب في ظن المنافقين: ﴿إِذْ جَآءُوكُم مِّن فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنكُمْ وَإِذْ زَاغَتِ ٱلْأَبْصَٰرُ وَبَلَغَتِ ٱلْقُلُوبُ ٱلْحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠﴾ [الأحزاب: ١٠]، فإنهم ظنوا غلبة الأحزاب لرسول الله ﷺ، ولذا قالوا: ﴿مَّا وَعَدَنَا ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ إِلَّا غُرُورًا﴾ [الأحزاب: ١٢]، وعكسهم أهل الإيمان، فإنهم قالوا: ﴿هَٰذَا مَا وَعَدَنَا ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَصَدَقَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ ۚ وَمَا زَادَهُمْ إِلَّآ إِيمَٰنًا وَتَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٢٢]، فهذا البحث بحمد الله تعالى لا تجده في كتاب، وإنما هو من فتح الكريم الوهاب، وبه يزول الإشكال والاضطراب، وتعلم أن المصنف أوجز في محل الإطناب، فأخل بما يذكره هو في هذا الكتاب، فإنه لا يزال يستدل فيه بأخبار الآحاد، وبعموم ألفاظها وألفاظ القرآن، والكل لا يخرج عن الأدلة الظنية، فاعرف قدر هذه الفائدة السنية. اهـ

وأما حجية أحاديث الآحاد فقد كتب فيها الإمام الشافعي في «الرسالة» وأجاد رحمه الله وأفاد، وكذا كتب فيها الإمام البخاري كتاب الآحاد، وكذا كتب فيها الإمام أبومحمد بن حزم في «إحكام الأحكام»، وابن القيم في «الصواعق المرسلة» وأنا أختار ما كتبه الإمام البخاري لعظمة «الصحيح» ومؤلفه في نفسي.

❑ قال الإمام البخاري رحمه الله (٣/ ٢٣١): كتاب أخبار الآحاد: باب ما جاء في إجازة خبر الواحد الصَّدوق في الأذان والصَّلاة والصَّوم والفرائض والأحكام، وقول الله تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٢]، ويسمَّى الرَّجل طائفةً لقوله تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟﴾ [الحجرات: ٩] فلو اقتتل رجلان دخل في معنى الآية، وقوله تعالى: ﴿إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓا۟﴾ [الحجرات: ٦] وكيف بعث

النَّبيُّ ﷺ أمراءه واحدًا بعد واحدٍ، فإن سها أحدٌ منهم رُدَّ إلى السُّنَّة:

حدَّثنا محمَّد بن المثنَّى، حدَّثنا عبدالوهَّاب، حدَّثنا أيُّوب، عن أبي قلابة، حدَّثنا مالك بن الحويرث، قال: أتينا النَّبيَّ ﷺ ونحن شببةٌ متقاربون، فأقمنا عنده عشرين ليلةً، وكان رسول الله ﷺ رفيقًا، فلمَّا ظنَّ أنَّا قد اشتهينا أهلنا -أو قد اشتقنا- سألنا عمَّن تركنا بعدنا؟ فأخبرناه، قال: «ارجعوا إلى أهليكم، فأقيموا فيهم، وعلِّموهم ومروهم -وذكر أشياء أحفظها أو لا أحفظها- وصلُّوا كما رأيتموني أصلِّي، فإذا حضرت الصَّلاة فليؤذِّن لكم أحدكم، وليؤمَّكم أكبركم».

حدَّثنا مسدَّدٌ، عن يحيى، عن التَّيميِّ، عن أبي عثمان، عن ابن مسعودٍ قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يمنعنَّ أحدكم أذان بلالٍ من سحوره، فإنَّه يؤذِّن -أو قال: ينادي- ليرجع قائمكم، وينبِّه نائمكم، وليس الفجر أن يقول هكذا» وجمع يحيى كفَّيه حتَّى يقول هكذا، ومدَّ يحيى إصبعيه السَّبَّابتين.

حدَّثنا موسى بن إسماعيل، حدَّثنا عبدالعزيز بن مسلمٍ، حدَّثنا عبدالله بن دينارٍ، سمعت عبدالله بن عمر رضي الله عنهما، عن النَّبيِّ ﷺ قال: «إنَّ بلالًا ينادي بليلٍ، فكلوا واشربوا حتَّى ينادي ابن أمِّ مكتومٍ».

حدَّثنا حفص بن عمر، حدَّثنا شعبة، عن الحكم، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله قال: صلَّى بنا النَّبيُّ ﷺ الظُّهر خمسًا فقيل: أزيد في الصَّلاة؟ قال: «وما ذاك؟» قالوا: صلَّيت خمسًا، فسجد سجدتين بعد ما سلَّم.

حدَّثنا إسماعيل، حدَّثني مالكٌ، عن أيُّوب، عن محمَّدٍ، عن أبي هريرة، أنَّ رسول الله ﷺ انصرف من اثنتين فقال له ذو اليدين: أقصرت الصَّلاة يا رسول الله أم نسيت؟ فقال: «أصدق ذو اليدين؟» فقال النَّاس: نعم، فقام رسول الله ﷺ فصلَّى ركعتين أخريين، ثمَّ سلَّم، ثمَّ كبَّر، ثمَّ سجد مثل سجوده أو أطول، ثمَّ رفع، ثمَّ كبَّر، فسجد مثل سجوده ثمَّ رفع.

حدَّثنا إسماعيل، حدَّثني مالكٌ، عن عبدالله بن دينارٍ، عن عبدالله بن عمر، قال: بينا النَّاس بقباءٍ في صلاة الصُّبح إذ جاءهم آتٍ فقال: إنَّ رسول الله ﷺ قد أنزل عليه اللَّيلة قرآنٌ، وقد أمر أن يستقبل الكعبة فاستقبلوها، وكانت وجوههم إلى الشَّأم، فاستداروا إلى الكعبة.

حدَّثنا يحيى، حدَّثنا وكيعٌ، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن البراء قال: لمَّا قدم رسول الله ﷺ المدينة صلَّى نحو بيت المقدس ستَّة عشر أو سبعة عشر شهرًا، وكان يحبُّ أن يوجَّه إلى الكعبة، فأنزل الله تعالى: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَىٰهَا﴾ [البقرة: ١٤٤] فوجِّه نحو الكعبة، وصلَّى معه رجلٌ العصر، ثمَّ خرج فمرَّ على قومٍ من الأنصار فقال: هو يشهد أنَّه صلَّى مع النَّبيِّ ﷺ وأنَّه قد وجِّه إلى الكعبة، فانحرفوا وهم ركوعٌ في صلاة العصر.

حدَّثني يحيى بن قزعة، حدَّثني مالكٌ، عن إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة، عن أنس بن مالكٍ رضي الله عنه قال: كنت أسقي أبا طلحة الأنصاريَّ، وأبا عبيدة بن الجرَّاح، وأبيَّ بن كعبٍ شرابًا من فضيخٍ، وهو تمرٌ، فجاءهم آتٍ فقال: إنَّ الخمر قد حرِّمت، فقال أبوطلحة: يا أنس قم إلى هذه الجرار فاكسرها، قال أنسٌ: فقمت إلى مهراسٍ لنا فضربتها بأسفله حتَّى انكسرت.

حدَّثنا سليمان بن حربٍ، حدَّثنا شعبة، عن أبي إسحاق، عن صلة، عن حذيفة، أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال لأهل نجران: لأبعثنَّ إليكم رجلًا أمينًا حقَّ أمينٍ، فاستشرف لها أصحاب النَّبيِّ ﷺ فبعث أبا عبيدة.

حدَّثنا سليمان بن حربٍ، حدَّثنا شعبة، عن خالدٍ، عن أبي قلابة، عن أنسٍ رضي الله عنه قال: قال النَّبيُّ ﷺ: «لكلِّ أمَّةٍ أمينٌ، وأمين هذه الأمَّة: أبوعبيدة».

حدَّثنا سليمان بن حربٍ، حدَّثنا حمَّاد بن زيدٍ، عن يحيى بن سعيدٍ، عن عبيد ابن حنينٍ، عن ابن عبَّاسٍ، عن عمر رضي الله عنه قال: وكان رجلٌ من الأنصار إذا غاب

عن رسول الله ﷺ وشهدته أتيته بما يكون من رسول الله ﷺ وإذا غبت عن رسول الله ﷺ وشهده أتاني بما يكون من رسول الله ﷺ.

حدَّثنا محمَّد بن بشَّارٍ، حدَّثنا غندرٌ، حدَّثنا شعبة، عن زبيدٍ، عن سعد بن عبيدة، عن أبي عبدالرَّحمن، عن عليٍّ رضي الله عنه، أنَّ النَّبيَّ ﷺ بعث جيشًا وأمَّر عليهم رجلًا فأوقد نارًا وقال: ادخلوها، فأرادوا أن يدخلوها، وقال آخرون: إنَّما فررنا منها، فذكروا للنَّبيِّ ﷺ فقال للَّذين أرادوا أن يدخلوها: **«لو دخلوها لم يزالوا فيها إلى يوم القيامة»** وقال للآخرين: **«لا طاعة في معصيةٍ، إنَّما الطَّاعة في المعروف»**.

حدَّثنا زهير بن حربٍ، حدَّثنا يعقوب بن إبراهيم، حدَّثنا أبي، عن صالحٍ، عن ابن شهابٍ، أنَّ عبيدالله بن عبدالله أخبره، أنَّ أبا هريرة، وزيد بن خالدٍ أخبراه، أنَّ رجلين اختصما إلى النَّبيِّ ﷺ.

حدَّثنا أبواليمان، أخبرنا شعيبٌ، عن الزُّهريِّ، أخبرني عبيدالله بن عبدالله ابن عتبة بن مسعودٍ، أنَّ أبا هريرة قال: بينما نحن عند رسول الله ﷺ إذ قام رجلٌ من الأعراب فقال: يا رسول الله اقض لي بكتاب الله، فقام خصمه فقال: صدق يا رسول الله اقض له بكتاب الله وأذن لي، فقال له النَّبيُّ ﷺ: **«قل»** فقال: إنَّ ابني كان عسيفًا على هذا -والعسيف الأجير- فزنى بامرأته، فأخبروني أنَّ على ابني الرَّجم، فافتديت منه بمائةٍ من الغنم ووليدةٍ، ثمَّ سألت أهل العلم فأخبروني أنَّ على امرأته الرَّجم، وأنَّما على ابني جلد مائةٍ وتغريب عامٍ، فقال: **«والَّذي نفسي بيده لأقضينَّ بينكما بكتاب الله، أمَّا الوليدة والغنم فردُّوها، وأمَّا ابنك فعليه جلد مائةٍ وتغريب عامٍ، وأمَّا أنت يا أنيس -لرجلٍ من أسلم- فاغد على امرأة هذا، فإن اعترفت فارجمها»** فغدا عليها أنيسٌ، فاعترفت فرجمها.

باب بعث النَّبيِّ ﷺ الزُّبير طليعةً وحده

حدَّثنا عليُّ بن عبدالله بن المدينيِّ، حدَّثنا سفيان، حدَّثنا ابن المنكدر، قال:

سمعت جابر بن عبدالله قال: ندب النَّبِيُّ ﷺ النَّاس يوم الخندق، فانتدب الزُّبير، ثمَّ ندبهم فانتدب الزُّبير، ثمَّ ندبهم فانتدب الزُّبير -ثلاثًا- فقال: «لكلِّ نبيٍّ حواريٌّ، وحواريَّ الزُّبير» قال سفيان: حفظته من ابن المنكدر، وقال له أيُّوب: يا أبا بكرٍ حدِّثهم عن جابرٍ، فإنَّ القوم يعجبهم أن تحدِّثهم عن جابرٍ، فقال في ذلك المجلس: سمعت جابرًا فتابع بين أحاديث: سمعت جابرًا، قلت لسفيان: فإنَّ الثَّوريَّ يقول: يوم قريظة، فقال: كذا حفظته منه، كما أنَّك جالسٌ يوم الخندق، قال سفيان: هو يومٌ واحدٌ، وتبسَّم سفيان.

باب قول الله تعالى: ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَن يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥٣] فإذا أذن له واحدٌ جاز. حدَّثنا سليمان بن حربٍ، حدَّثنا حمَّاد بن زيدٍ، عن أيُّوب، عن أبي عثمان، عن أبي موسى، أنَّ النَّبِيَّ ﷺ دخل حائطًا وأمرني بحفظ الباب، فجاء رجلٌ يستأذن فقال: «ائذن له وبشِّره بالجنَّة» فإذا أبوبكرٍ، ثمَّ جاء عمر فقال: «ائذن له وبشِّره بالجنَّة» ثمَّ جاء عثمان فقال: «ائذن له وبشِّره بالجنَّة».

حدَّثنا عبدالعزيز بن عبدالله، حدَّثنا سليمان بن بلالٍ، عن يحيى، عن عبيد ابن حنينٍ، سمع ابن عبَّاسٍ، عن عمر رضي الله عنهم، قال: جئت فإذا رسول الله ﷺ في مشربةٍ له، وغلامٌ لرسول الله ﷺ أسود على رأس الدَّرجة فقلت: قل: هذا عمر بن الخطَّاب، فأذن لي.

باب ما كان يبعث النَّبِيُّ ﷺ من الأمراء والرُّسل واحدًا بعد واحدٍ، وقال ابن عبَّاسٍ: بعث النَّبِيُّ ﷺ دحية الكلبيَّ بكتابه إلى عظيم بصرى، أن يدفعه إلى قيصر.

حدَّثنا يحيى بن بكيرٍ، حدَّثني اللَّيث، عن يونس، عن ابن شهابٍ، أنَّه قال: أخبرني عبيدالله بن عبدالله بن عتبة، أنَّ عبدالله بن عبَّاسٍ أخبره، أنَّ رسول الله ﷺ بعث بكتابه إلى كسرى، فأمره أن يدفعه إلى عظيم البحرين، يدفعه عظيم البحرين إلى كسرى، فلمَّا قرأه كسرى مزَّقه -فحسبت أنَّ ابن المسيَّب قال-: فدعا عليهم رسول الله ﷺ أن يمزَّقوا كلَّ ممزَّقٍ.

حدَّثنا مسدَّدٌ، حدَّثنا يحيى، عن يزيد بن أبي عبيدٍ، حدَّثنا سلمة بن الأكوع، أنَّ رسول الله ﷺ قال لرجلٍ من أسلم: «أذِّن في قومك -أو في النَّاس- يوم عاشوراء: أنَّ من أكل فليتمَّ بقيَّة يومه، ومن لم يكن أكل فليصم».

باب وصاة النَّبيِّ ﷺ وفود العرب أن يبلِّغوا من وراءهم، قاله مالك بن الحويرث.

حدَّثنا عليُّ بن الجعد، أخبرنا شعبة (ح) وحدَّثني إسحاق، أخبرنا النَّضر، أخبرنا شعبة، عن أبي جمرة، قال: كان ابن عبَّاسٍ يقعدني على سريره فقال لي: إنَّ وفد عبدالقيس لمَّا أتوا رسول الله ﷺ قال: «من الوفد؟» قالوا: ربيعة، قال: «مرحبًا بالوفد -أو القوم- غير خزايا ولا ندامى» قالوا: يا رسول الله إنَّ بيننا وبينك كفَّار مضر، فمرنا بأمرٍ ندخل به الجنَّة، ونخبر به من وراءنا؟ فسألوا عن الأشربة، فنهاهم عن أربعٍ، وأمرهم بأربعٍ، أمرهم: بالإيمان بالله، قال: «هل تدرون ما الإيمان بالله؟» قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: «شهادة أن لا إله إلَّا الله، وحده لا شريك له، وأنَّ محمَّدًا رسول الله، وإقام الصَّلاة، وإيتاء الزَّكاة -وأظنُّ فيه- صيام رمضان، وتؤتوا من المغانم الخمس»، ونهاهم: عن الدُّبَّاء، والحنتم، والمزفَّت، والنَّقير، وربَّما قال: «المقيَّر» قال: «احفظوهنَّ، وأبلغوهنَّ من وراءكم».

باب خبر المرأة الواحدة[1].

حدَّثنا محمَّد بن الوليد، حدَّثنا محمَّد بن جعفرٍ، حدَّثنا شعبة، عن توبة العنبريِّ، قال: قال لي الشَّعبيُّ: أرأيت حديث الحسن، عن النَّبيِّ ﷺ وقاعدت ابن عمر قريبًا من سنتين أو سنةٍ ونصفٍ، فلم أسمعه يحدِّث عن النَّبيِّ ﷺ غير هذا، قال: كان ناسٌ من أصحاب النَّبيِّ ﷺ فيهم سعدٌ، فذهبوا يأكلون من لحمٍ، فنادتهم امرأةٌ من

---

(١) سبق في فصل (الجرح والتعديل) من هذا الكتاب فصلًا خاصًا بعنوان (قبول رواية المرأة وجرحها وتعديلها) ساق الشيخ فيه عددًا من الأدلة على ذلك.

بعض أزواج النبي ﷺ: إنه لحم ضبّ، فأمسكوا، فقال رسول الله ﷺ: «كلوا -أو اطعموا- فإنّه حلالٌ -أو قال-: لا بأس به -شكَّ فيه- ولكنّه ليس من طعامي». اهـ كتاب الآحاد من "صحيح البخاري".

فحديث الآحاد يحتج به في العقائد والعبادات والمعاملات، ويشمل الجميع ما تقدم، وقول الله عز وجل: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: ٧]، وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤]، وقال سبحانه وتعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ﴾ [النساء: ٥٩]، فالآيات وما أشبههن مطلقات سواء أكان المبلغ عن رسول الله ﷺ واحدًا أم كانوا جماعة، وسواء أكان في العقائد أم في الأحكام والمعاملات، كما توضحه سيرة رسول الله ﷺ في إرسال رسله والدعاة إلى الله. والله أعلم. "إرشاد ذوي الفطن" (ص٣١٩-٣٢٩)

❑ هل خبر الآحاد يفيد العلم أم الظن؟

هذا وقد سئل الشيخ رحمه الله عن هذه المسألة، وتكلم عليها في أكثر من شريط وكتاب وهو يجيب بما أجاب به ابن الأمير الصنعاني رحمه الله على أبي محمد بن حزم رحمهما الله، وبما أن في بعض المواضع زيادة فائدة وتوضيح فقد رأيت نقلها هاهنا والله ولي التوفيق.

❑ فقد سئل الشيخ رحمه الله: هل خبر الآحاد الصحيح يفيد العلم أم الظن؟

فأجاب: هذه مسألة اختلف فيها العلماء، ابن الصلاح يقول: إن أحاديث الصحيحين تفيد العلم اليقيني النظري[1]، والإمام النووي رحمه الله يقول: لا تفيد ذلك[2]، وصحيح أن الناس يختلفون في معرفة أحوال الرواة، فمن الناس من إذا سمع حديث محمد بن المثنى عن محمد بن جعفر غندر عن شعبة عن قتادة قال: حدثنا أنس فكأنه

---

(١) "مقدمة ابن الصلاح" (ص٣٠).
(٢) "التقريب" للنووي مع "التدريب" (١/ ١٤٢).

يسمعه من رسول الله ﷺ لعلمه بأن هؤلاء ثقات أثبات، ومن الناس من يجوز التجويزات ويقول: يجوز على محمد بن المثنى أن يهم، وعلى محمد بن جعفر أن يهم، وعلى شعبة أن يهم، بل قد ألف ابن حبان كتابًا في أوهام شعبة، وشعبة شعبة رحمه الله، فمن الناس من يجوز التجويزات، ومن الناس حتى في أخبار الناس من يصدق أول ما يسمع الخبر، ومن الناس من يكون ذكيًا، فربما يعرف من الخبر نفسه أنه ليس بصحيح، فعلى هذا إذا ثبت الحديث وسلم من العلة والشذوذ وجب قبوله، سواء أفاد علمًا أم أفاد ظنًا.

ثم نقل الشيخ كلام الصنعاني بمعناه، ثم قال: فالمهم أن الحديث يقبل إذا توفرت فيه شروط الصحة، سواء أفاد علمًا أم أفاد ظنًا، أنا أفادني علمًا وأفادك ظنًا والعكس[1]، وهناك أناس تحدثهم بحديث رسول الله ﷺ يقول: يا أخي ما يفيد إلا ظنًا، أنت يا مسكين ما تدري كم صحابيًا روى هذا الحديث حتى تقول: ما يفيد إلا ظنًا، رواه جمع من الصحابة بأسانيد صالحة للحجية، ثم أنت تقول: ما يفيد إلا ظنًا، فأولئك الذين يتحكمون في السنة وينزلونها على ما يهوون، ويأخذون منها ما يشاءون، ويردون ما يشاءون باعتبار أنه لا يفيد إلا الظن ربما يشملهم قوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥]، ويشملهم قوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣]، وأنت ترى أن الأدلة مطلقة: «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ، وَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَاجْتَنِبُوهُ»[2]، ﴿مَّن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ۖ وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾ [النساء: ٨٠]، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]، فمسألة خبر الآحاد جعلت أهل الأهواء يتحكمون في السنة من أوائلهم المعتزلة، ثم

---

(١) فالعمل به واجب ما دام محتجا به.

(٢) أخرجه البخاري (٧٢٨٨)، ومسلم (١٣٣٧)، والنسائي (٥/ ١١٠-١١١).

في هذا الزمن فروخ المعتزلة والله المستعان.

الحاصل أن الحديث إذا ثبت سنده وسلم من العلة والشذوذ وجب قبوله، ولم نقل وجب العمل به؛ لأنه قد يكون العمل به واجبًا وقد يكون نهيًا يدل على التحريم وهكذا، فوجب قبوله والله المستعان. (الامتنان بأجوبة شباب مسجد الرحمن)

❑ وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: المهم في هذا: أن الحديث إذا ثبت سنده وسلم من العلة والشذوذ وجب قبوله، سواء أفاد علمًا أم أفاد ظنًا، فالمسألة وجدانية كما يقوله الصنعاني في كتابه: «توضيح الأفكار»[1]، ربما يجد الشخص من نفسه أنه يفيده علمًا، وآخر يجد أنه لا يفيده علمًا يفيده ظنًا، ثم ترجيح أحد هذين الأمرين فيه صعوبة لماذا؟ لأن من الناس من يفيده علمًا ومن الناس من لا يفيده إلا ظنًا المهم هو قبوله والله المستعان. (مراجعة التدريب الشريط الأول)

❑ سئل الشيخ عن نقل شيخ الإسلام ابن تيمية: القطع بالحديث الذي تلقته الأمة بالقبول عن جمع من الأئمة، ثم قال: وهو مذهب أهل الحديث قاطبة ومذهب السلف عامة. هل هذا الكلام صحيح؟ «مختصر علوم الحديث» (ص٤٦)

فقال: لا ليس بصحيح، الصحيح مذهب من ذكرهم بأعيانهم، وإلا لم يقل البخاري ومسلم أن ما رويناه يفيد العلم اليقيني النظري ما قالا هذا، والنووي يقول: تفيد الظن[2]، بعد هذا لا يضرنا هذا الخلاف لماذا؟ لأننا إن قلنا: إن أحاديث «الصحيحين» تفيد العلم اليقيني النظري، وأناس ما أفادتهم، هذا معناه أننا نلزمهم بوجداننا، وبعض الأحاديث إذا سمعت سنده كأنك تسمع رسول الله ﷺ يتكلم به مثل مالك عن نافع عن ابن عمر، وتلكم التي ذكرت من أصح الأسانيد.

---

(١) (١/ ١٢٦)، قال: لأن هذه أمور وجدانية يختلف فيها الناس، فلا يحكم أحد على غيره بما عند نفسه، ولو كان المتلقى بالقبول يفيد القطع لكل أحد، أو الظن لما وقع اختلاف في مسألة.

(٢) راجع كلام الصنعاني في توجيه كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في توضيح الأفكار

أمر آخر: أنه ما من حافظ إلا وقد ذكرت له أخطاء حتى ألفت المؤلفات في أخطاء بعض المحدثين، مثل أوهام شعبة وأوهام غير شعبة، فإذا عرف أن الحافظ قد يتطرق إليه الخطأ، بقي الأمر فيه سعة، أقلت أفادني العلم اليقيني النظري وأنا أجزم به، وكأني أسمع رسول الله ﷺ وهو يقوله، وقال صاحبك: أنا أجوز على الراوي السهو والغفلة وقلة الضبط وهكذا، وقد جاء في "الصحيحين" أحاديث فيها وهم وانتقدها الدارقطني إلى غير ذلك، فأنا ما يفيدني إلا ظنًا.

الأمر أننا ما نسلك ما سلك كثير من المنحرفين، سواء كانوا من المعتزلة أم كانوا من العصريين، أننا نقول: لا نعمل بالحديث إلا إذا أفاد العلم، وبعدها يتحيلون ويقولون: كل هذه الأحاديث لا تفيد العلم، ما (تفيد) العلم إلا الأحاديث المتواترة، والأحاديث المتواترة تعد على الأصابع، فهم يريدون أن يتخلوا عن سنة رسول الله ﷺ. (مراجعة "التدريب" الشريط الثالث)

☐ وقال رحمه الله: أما تقسيم الحديث إلى آحاد ومتواتر فهو تقسيم مبتدع، وأول من ابتدع هذا هو عبدالرحمن بن كيسان الأصم، الذي قال فيه بعضهم: هو عن الحق أصم[1] وتبعه على ذلك تلميذه[2] إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم الشهير بابن علية،

---

(١) راجع ترجمته في "المنية والأمل" (ص٥٢)، والفهرست (ص٢١٤)، و"آراء المعتزلة الأصولية" (ص٥١) وممن وصفه أنه عن الحق أصم.
القرطبي في تفسيره (١/ ٣٠٥).

(٢) ذكر أنه من تلاميذه الحافظ ابن حجر في "لسان الميزان" (٣/ ٤٩٠)، وراجع لبيان إحداثهما لهذا القول "مختصر الصواعق المرسلة" (ص٤٨٩-٤٩٠)، و"الإحكام" لابن حزم (١/ ١١٩)، و"المسودة" (ص٤٩)، و"إرشاد الفحول" (ص٤٩) وقد أشار الحافظ ابن حجر في "النكت" (١/ ٢٤١) إلى ذلك، حيث قال: وأما اشتراط العدد في الحديث الصحيح، فقد قال به قديمًا إبراهيم بن علية وغيره.
وأول من قسم الأخبار إلى مفيد للعلم الظني واليقيني هو بشر المريسي كما في "رد الدارمي على المريسي" (ص١٣٨)، وراجع "المنهج المقترح" (ص٩٨-٩٩).

ووالده هو المشهور بابن علية وهو -أي: والده- من مشايخ الإمام أحمد ومن رجال الشيخين، أما إبراهيم بن إسماعيل فجهمي جلد، وأما ما جاء عن الشافعي أنه استعمل في «الرسالة» متواترًا فلعله أخذها عن أهل الكلام[(١)].

فتقسيم الحديث إلى آحاد ومتواتر يهون من قيمة السنة المطهرة في نفوس كثير من الباحثين، وهو باب للشر قد فتح، فحالق اللحية يحلق لحيته، وتريد أن تنصحه فيقول: أحاديث إعفاء اللحية أحاديث آحاد، والمصور يصور فتنصحه ثم يقول: أحاديث تحريم الصور أحاديث آحاد، فقد فتحوا بابًا من أبواب الشر.

❑ والصحيح أن الحديث إذا ثبت عن النبي ﷺ وجب قبوله، ونقول: يجب قبوله ولا نقول يجب العمل به؛ لأن العمل به قد يكون واجبًا، وقد يكون محرمًا، وقد يكون مكروهًا وقد يكون مستحبًا، وقد يكون مباحًا.

ولكننا نقول: يجب قبوله إذا ثبت سنده وسلم من العلة والشذوذ، ولا يضرنا أأفاد علمًا أم أفاد ظنًا، والناس يختلفون في معرفتهم للرجال، ويختلفون في معرفتهم لأوهام الرجال، فقد يهم الحفاظ أمثال شعبة بن الحجاج وسفيان الثوري وغير هذين الحافظين، وإنما مثلت بهما لكونهما غاية في الإتقان، فعلى هذا إذا ثبت سند الحديث وسلم من العلة والشذوذ وجب قبوله، سواء أفاد علمًا أم أفاد ظنًا، وأبومحمد بن حزم يقول: إنه يفيد علمًا واستدل بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦][(٢)]، والصنعاني في تعليقه على «المحلى» عند كلام أبي محمد بن حزم المتقدم يقول:

---

(١) لم يستعمله بل أهله تمامًا، ورد على شروط القائلين بالتواتر، فقد رد على اشتراطهم استحالة تواطؤهم على الكذب في كتابه «جماع العلم» رقم (٣٠٩-٣١١)، ورد على اشتراطهم العدد الكثير في كتابه السابق رقم (٣١٣-٣١٤)، وللمزيد راجع «المنهج المقترح» (ص١٠٤) وما بعدها، مع لفت النظر أن الكتاب لا يخلو من زلات وهنات.

(٢) هذا سبق كلام من الشيخ رحمه الله، فأبومحمد بن حزم لم يستدل بهذه الآية في كتابه «المحلى» (١/ ٧٠-٧١)، على أن خبر الآحاد يفيد العلم، إنما استدل بأدلة أخرى سبق نقلها عنه من=

إنه يفيد ظنًا -ثم ذكر الشيخ بعضًا من كلام الصنعاني وقد تقدم نقله والحمد لله-.

"المقترح" (ص١٧٤-١٧٥)

❑ **هل خاض العلماء المتقدمون في مسألة: هل خبر الآحاد يفيد العلم أم الظن؟**

قال الشيخ رحمه الله: ما أعلم أن الإمام أحمد، أو الإمام البخاري، وهكذا عبدالرحمن بن مهدي، ويحيي بن سعيد خاضوا في هذا الأمر، كانوا يتلقون الحديث بالقبول إذا ثبت سنده وسلم من العلم والشذوذ، سواء أفاد علمًا أم أفاد ظنًا.

(مراجعة "التدريب" الشريط الأول)

❑ سئل الشيخ: ماذا يقصدون بالظن؟

فقال: ترجيح أحد الطرفين. (السابق)

❀ ❀ ❀

= كلام الشيخ رحمه الله، وإنما استدل بهذه الآية القائلون بعدم قبول خبر الآحاد، ورد عليهم ابن حزم في كتابه "الإحكام" (١/ ١١٤-١١٥)، وقد استدل بهذه الآية أيضًا في "المحلى" (١/ ٥١) على بطلان حجية الموقوف والله أعلم.

غريب ألفاظ الحديث

❑ من أول من صنف في غريب الحديث؟

قال الشيخ: الذي يظهر لي أن النضر بن شميل متقدم على معمر بن المثنى[١] أو هما في طبقة واحدة. (مراجعة «التدريب» الشريط الثاني)

❑ أحسن كتاب في معرفة غريب الحديث:

قال الشيخ رحمه الله: أحسن وأسهل كتاب ألف في غريب الحديث «النهاية في غريب الحديث»[٢] لابن الأثير، وهناك كتب أخرى مثل «الفائق للزمخشري» يهتمون بالكلمات الغريبة ونادر منهم من يذكر السند لكن كتاب القاسم بن سلام ربما يذكر أسانيده في الحاشية، وكذلك إبراهيم الحربي يذكر في بعض المواضع أسانيد وبعضها ربما يكون الحديث ليس له أصل، وإبراهيم الحربي عالم ومحدث كبير، ويقول فيما أذكر أنه عثر على قدر مائة أو مائتي حديث في كتاب القاسم بن سلام ليست صحيحة[٣].

---

(١) وبه جزم الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص١١٠)، قال السخاوي: وهو الظاهر فإنه مات سنة ثلاث وثمانين ومائة.
«فتح المغيث» (٤/ ٢٤).

(٢) قال السيوطي: وهي أحسن كتب الغريب وأجمعها وأشهرها الآن. «تدريب الراوي» (٢/ ٦٣٩).
وهو مجد الدين محمد بن محمد أبوالسعادات صاحب جامع الأصول والنهاية النبلاء (١/ ٤٨٨-٤٩١)، وله أخ اسمه علي أبوالحسن وهو صاحب الكامل وأسد الغابة.
«النبلاء» (٢٢/ ٣٥٣-٣٥٦) وله أخ ثالث اسمه نصر الله أبوالفتح. «النبلاء» (٢٣/ ٧٢)

(٣) ولطول كتابه بالأسانيد وسوق المتون بتمامها قال السخاوي هجر لذلك كتابه مع جلالة مصنفه=

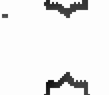
❑ وهناك كتاب لا يستغني عنه الباحث وهو «تاج العروس شرح القاموس» حتى في الرجال أنفسهم، الرجل الذي اسمه غريب ربما تجد ترجمته في «تاج العروس» انتهى.

ملخصاً من (مراجعة «التدريب» وشرح «مختصر علوم الحديث» الشريط الثاني عشر)

❀ ❀ ❀

= وكثرة فوائده. «فتح المغيث» (٤/ ٢٦).

المسلسل




❑ مثال التسلسل بالصفات الفعلية:

ذكر الشيخ مثالاً على ذلك ما جاء في «الصحيحين»[1]: أن النبي ﷺ كان يعالج من التنزيل شدة وكان يحرك شفتيه، فأنزل الله: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ * إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ﴾ [القيامة: ١٦-١٧]، قال ابن عباس: فأنا أحركهما لكم كما كان رسول الله ﷺ يحركهما قال سعيد بن جبير: أنا أحركهما كما رأيت ابن عباس يحركهما فحرك شفتيه. (مراجعة «التدريب» الشريط الثاني عشر)

وقال الشيخ في شرح مختصر ابن كثير: وقد يكون التسلسل في بعض السند ثم ذكر هذا المثال.

❑ ما فائدة التسلسل؟

قال الشيخ رحمه الله: فائدته أنه يزيد الحديث قوة، فيعلم أن الراوي متأكد مما يرويه[2]. (شرح مختصر علوم الحديث الشريط الثاني عشر)

وقال أيضًا: المسلسل بالحفاظ يفيد العلم اليقيني. قاله بعضهم[3].

(مراجعة التدريب الشريط الثاني عشر)

---

(١) أخرجه البخاري (٥٧٧٤و٤٩٢٨)، ومسلم (٤٤٨)، والترمذي (٤/ ٢٠٩)، والنسائي (٢/ ١١٥)، وأحمد (١/ ٣٤٣)، والطيالسي (٢٦٢٨)، والحميدي (١/ ٢٤٢)، وانظر «الصحيح المسند من أسباب النزول» (ص٢٦٠).

(٢) انظر «فتح المغيث» (٤/ ٤٤)، و«المقنع» (٢/ ٤٤٧-٤٤٨)، و«تدريب الراوي» (٢/ ٦٤٠).

(٣) راجع «نزهة النظر» (ص٧٤) لابن حجر رحمه الله.

❑ قل أن يثبت شيء من المسلسل

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وغالب التسلسل لا يثبت والقليل من التسلسل الذي ثبت[1]، قد يكون الحديث صحيحًا لكن التسلسل ليس بصحيح، من الأمثلة على هذا حديث مروي عن علي بن أبي طالب في الصلوات الخمس: اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى إبراهيم إنك حميد مجيد إلى أن قال: اللهم تحنن اللهم سلم، يقول علي بن أبي طالب: إن جبريل يقول: عدهن في يدي رب العزة، ثم عدهن النبي ﷺ في يد علي بن أبي طالب، ولا يزال التسلسل إلى أن وصل إلى الحاكم رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ولكن الحديث من طريق عمرو بن خالد الواسطي وهو كذاب، وفي السند غيره أيضًا. (السابق)

❑ أصح المسلسلات

بوب الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الجامع الصحيح مما ليس في الصحيحين» (١/ ١٤٢-١٤٣): أصح الأحاديث المسلسلة[2]، قال الإمام الترمذي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (٩/ ٢٠٦): حدثنا عبدالله بن عبدالرحمن، أخبرنا محمد بن كثير عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة، عن عبدالله بن سلام قال: قعدنا نفرًا من أصحاب رسول الله ﷺ فتذاكرنا فقلنا: لو نعلم أي الأعمال أحب إلى الله لعملناه، فأنزل الله: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف: ١-٢]، قال عبدالله بن سلام: فقرأها علينا رسول الله ﷺ، قال أبوسلمة: فقرأها علينا ابن سلام.

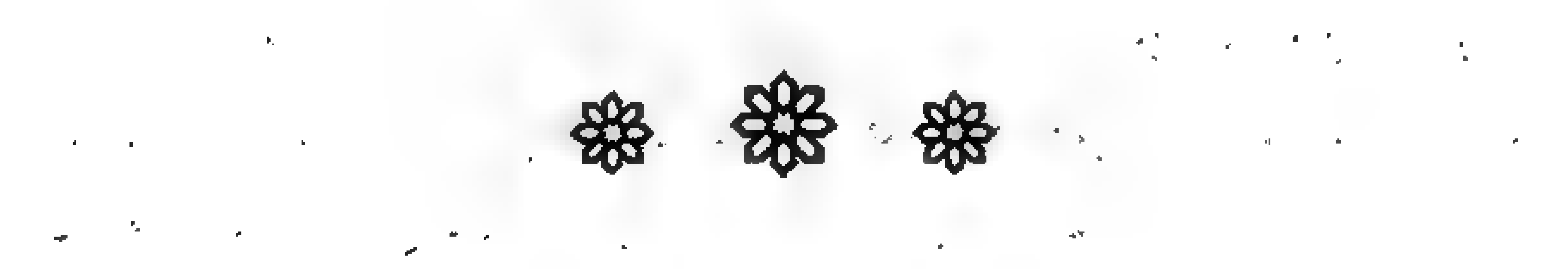
---

(١) قال الذهبي: وعامة المسلسلات واهية، وأكثرها باطلة لكذب رواتها «الموقظة مع الكفاية» (ص١٨٥) وبنحوه (قال ابن الملقن في «المقنع» (٢/ ٤٤٨).

(٢) نص عليه الذهبي في «الموقظة» (ص٤٤)، والسخاوي في «فتح المغيث» (٤/ ٤١)، قال الحافظ: وإسناده صحيح قل أن وقع في المسلسلات مثله مع مزيد علوه. «فتح الباري» (٨/ ٦٤١)، وانظر «تدريب الراوي» (٢/ ٦٤٣)، و«التبصرة» للعراقي (٢/ ٢٨٧).

قال ابن كثير: فقرأها علينا الأوزاعي، قال عبدالله: فقرأها علينا ابن كثير، وقد خولف محمد بن كثير في إسناد هذا الحديث عن الأوزاعي، فروى ابن المبارك عن الأوزاعي عن يحيي بن أبي كثير عن هلال بن أبي مينونة، عن عطاء بن يسار، عن عبدالله بن سلام، أو عن أبي سلمة عن عبدالله.

وروى الوليد بن مسلم هذا الحديث عن الأوزاعي نحو رواية محمد بن كثير، قال أبوعبدالرحمن: هذا حديث صحيح ولا يضر الاختلاف فيه عن الأوزاعي، والظاهر أن رواية يحيي عن أبي سلمة أرجح، إذ قد رواه عن الأوزاعي محمد بن كثير والوليد ابن مسلم كما هنا، والوليد بن يزيد كما في «تفسير بن كثير» وفي رواية عبدالله بن المبارك المخالفة شك أهو عن يحيي بن أبي كثير عن هلال بن أبي ميمونة عن عطاء ابن يسار عن عبدالله سلام؟ أم هو عن أبي سلمة عن عبدالله بن سلام؟. اهـ



الناسخ والمنسوخ

❏ شروط النسخ:

قال الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: العلماء يتحاشون من النسخ ويتباعدون منه ما استطاعوا؛ لأنه إبطال للحكم، فلا يكون النسخ إلا بشرطين:

أن يعرف المتقدم من المتأخر، الأمر الثاني: ألا يمكن الجمع.

(شرح مختصر علوم الحديث الشريط الثاني عشر)

❏ الأصل العمل بالدليل حتى يثبت أنه منسوخ

قال الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: ومعرفة الناسخ والمنسوخ من الأمور المهمة، لكن هل يتوقف الشخص ولا يعمل بشيء حتى يعرف أنه ليس بمنسوخ؟ يعمل فإذا ظهر له أنه منسوخ ترك، فهذا عبدالله بن مسعود إلى آخر زمنه وهو يطبق كفيه في الركوع ويجعلها بين ركبتيه، ويأمر بذلك، فجاء ابن سعد بن أبي وقاص وقال له: إن عبدالله بن مسعود يفعل كذا، ويأمرنا أن نفعل كذا، فقال: غفر الله لأبي عبدالرحمن إنا كنا نفعله ثم نسخ[1]، فأقصد من هذا: أنه يجوز العمل بالدليل، فإذا ظهر أنه منسوخ ترك. (السابق)

❏ لا يلتفت إلى تهويل المبتدعة والمقلدة في شأن الناسخ والمنسوخ

قال الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: والمبتدعة المتمذهبة المقلدون الذين يريدون أن يسدوا الطريق على طالب العلم، ويجعلون بين الناس وبين كتاب ربهم وسنة نبيهم ﷺ حاجزًا يهيبون على طالب العلم ويقولون له: أنت لا تعرف الناسخ والمنسوخ، والمحكم والمتشابه، والمطلق والمقيد، والمجمل والمبين، والخاص والعام، إلى آخر تلكم

---

(١) أخرجه مسلم (٥٣٤)، وأبوداود (٦١٣)، وأحمد (١/ ٤٢٦)، والنسائي (٢/ ٤٩).

الشروط، إذًا فلماذا تتكلم في هذا؟

وقد أجاب عليهم الشيخ محمد بن عبدالوهاب رحمه الله في رسالة قيمة صغيرة جدًا، فقال: إن هذه الشروط لم تتوفر في أبي بكر وعمر، والأمر كما يقول رحمه الله، وهكذا الصنعاني رحمه الله في "سبل السلام"[1]، في (كتاب القضاء) في شروط القاضي التي اشترطوها، قال: إن هذه الشروط لم تتوفر في عتاب قاضي رسول الله ﷺ بمكة.

ومحمد بن إبراهيم الوزير رحمه الله الذي قال فيه الشوكاني: لو قلت: إن اليمن لم تنجب مثله لما أبعدت عن الصواب. من أجل أن شيخه عليًا قال: كيف تتكلمون وأنتم لا تعرفون الناسخ والمنسوخ، والمحكم والمتشابه؟ ألا يستحيون يقولون ذلك للإمام الحافظ الكبير!! فجمع وسرد لهم الذي ثبت من الناسخ والمنسوخ في "الروض الباسم"[2] في قدر ورقتين، يعني في شيء يسير، وقال لهم: هذا هو المنسوخ، وذكر لهم ما هو المتفق عليه من النسخ وما ليس بمتفق عليه، فجزاه الله خيرًا، وإلا فقد توسع الناس في الناسخ والمنسوخ أيما توسع.

وجدت في كتاب مؤلف في الناسخ والمنسوخ في القرآن، يقول: ﴿فَاصْبِرْ صَبْرًا جَمِيلًا﴾ [المعارج: ٥]، منسوخة بآية السيف والله المستعان، الحازمي ربما يذكر بعض الأحاديث وليس من باب الناسخ والمنسوخ، إنما يذكره ثم يرجح أن هذا ليس من باب الناسخ والمنسوخ، فمعرفة الناسخ والمنسوخ لطالب العلم أمر مهم جدًا، لكن أيترك حتى يحيط به علمًا؟ على أنه يمكن أن يحيط به علمًا في أسرع وقت؛ لأنه سردها ابن الوزير في "الروض الباسم" في صفحة أو صفحتين أو ثلاث. اهـ

مخلصًا من (شرح "مختصر علوم الحديث" ومراجعة "التدريب" الشريط الثاني عشر منهما)

---

(١) (٨/٥٢) قال متهكمًا بهم: فإنهم مجتهدون يعرف أحدهم من الأدلة ما يمكنه بها الاستنباط مما يكن قد عرفه عتاب بن أسيد قاضي رسول الله ﷺ على مكة، ولا أبوموسى الأشعري قاضي رسول الله ﷺ في اليمن ولا ومعاذ بن جبل... الخ في كلام نفيس فرحمه الله رحمة واسعة.

(٢) (١/٢٠١-٢٠٥).

❑ هل يؤخذ بقول الصحابي في الناسخ والمنسوخ؟

قال الحافظ ابن كثير: فأما قول الصحابي: (هذا ناسخ لهذا) فلم يقبله كثير من الأصوليين؛ لأنه يرجع إلى نوع من الاجتهاد وقد يخطئ فيه. «مختصر علوم الحديث» (ص١٦٢).

قال الشيخ: لأنه ما كان عندهم هذه التعريفات قد يكون عامًا وخاصًا، أنا مربي في أواخر سورة البقرة أن أبا سعيد الخدري في آيات من الربا أو غيرها أنها منسوخة، فيقول الشوكاني: رحم الله أبا سعيد ما هذا من باب النسخ.

ثم قال الشيخ رَحِمَهُ اللهُ: إذا قال الصحابي هذا ناسخ لهذا فيجوز أنه من باب الناسخ والمنسوخ، أو من باب التخصيص، أو من باب بيان المجمل أو تقييد المطلق[1]، ينظر فيه أهو من باب الناسخ والمنسوخ أم لا؟ لكن إذا قال الصحابي: (هذا قَبْلَ هذا؛ قُبِلَ لأنه ناقلٌ). (شرح «مختصر علوم الحديث» الشريط الثاني عشر)

❑ بم يعرف النسخ؟

قال الشيخ: يعرف النسخ بالنص وبالتاريخ وبقول الصحابي إن قال إن هذا الحكم قبل هذا لكن بشرط أن يعرف أنه لا يعني تخصيص عام أو تقييد مطلق.

(من دروسه عن أبي محمود الليبي)

❑ هل الإجماع ينسخ الحديث

فائدة: مثل السيوطي في «تدريب الراوي» (٢/ ٦٤٦): لما عرف نسخه بالتاريخ بحديث شداد بن أوس مرفوعًا: «أَفْطَرَ الحَاجِمُ وَالمَحْجُومُ».

---

(١) ويجوز أنه اجتهد وأخطأ، وقوله ليس بحجة، وهذا هو قول جمهور أهل العلم خلافًا للأحناف، راجع بحثًا في هذه المسألة في «إتحاف ذوي البصائر» (٢/ ٨٢٥-٨٢٧).

فقال الشيخ ليس متفقًا عليه أنه منسوخ[1].

(مراجعة "تدريب الراوي" الشريط الثاني عشر)

رجح السيوطي في "التدريب" (٢/ ٦٤٧) أن الإجماع ينسخ الحديث، واستدل على ذلك بما رواه الترمذي من حديث جابر، قال: كنا إذا حججنا مع النبي ﷺ فكنا نلبي عن النساء ونرمي عن الصبيان.

قال الترمذي: أجمع أهل العلم أن المرأة لا يلبي عنها غيرها. اهـ

رجح الشيخ أن الإجماع لا ينسخ الحديث[2]، وأما حديث جابر هذا فقال الشيخ: يحتمل أن هذه الرواية شاذة[3]. اهـ (مراجعة "التدريب" الشريط الثاني عشر)

---

(١) الجمهور إلى أن الحجامة لا تفطر الصائم، وأجابوا عن هذا الحديث بأجوبة منها: أنه منسوخ، نص عليه الشافعي وغيره، ومنهم من أجاب عنه بأجوبة أخرى.

وذهب أحمد وإسحاق وعطاء والأوزاعي: أن الحجامة تفطر الصائم، مستدلين بهذا الحديث. "الفتح" (١٩٣٨) و"نيل الأوطار" (٣/ ١٢٧).

(٢) وذلك لأن الإجماع لا يتعقد إلا بعد وفاته ﷺ وبعد وفاته ينقطع النسخ؛ لأنه تشريع ولا تشريع بعد وفاته عليه الصلاة والسلام.

انظر "الفقيه والمتفقه" (١/ ١٢٣٥٨٦)، و"شرح الكوكب المنير" (٣/ ٥٧١)، "المذكرة للشنقيطي" (ص٨٨)، و"أضواء البيان" (٣/ ٣٦١-٣٦٢)، و"معالم في أصول الفقه" (ص٢٥٦).

(٣) أخرجه الترمذي (٩٢٧) من طريق أشعث بن سوار عن أبي الزبير عن جابر، وأشعث ضعيف، وأبو الزبير مدلس وقد عنعن، وأخرجه أحمد (٣/ ٣١٤)، وابن ماجه (٣٠٣٨)، والبيهقي (٥/ ١٥٦) بلفظ: فلبينا عن الصبيان ورمينا عنهم، قال ابن القطان: إن هذا اللفظ أشبه بالصواب، فإن المرأة لا يلبي عنها غيرها، أجمع على ذلك أهل العلم، "تحفة الأحوذي" (٣/ ٨٠٣) لكنه أيضًا بهذا اللفظ فيه العلتان المتقدمة، فالحديث لا يصح بوجه من الوجوه والله أعلم.

المصحف والمحرف

❑ قال الشيخ: برز في معرفة التصحيف: الدارقطني، وأبوأحمد العسكري.

(مراجعة «التدريب» الشريط الثاني عشر)

❑ أمثلة على التصحيف في المتن:

ذكر الشيخ أمثلة على التصحيف: من ذلك أن ابن لهيعة صحف في حديث زيد ابن ثابت أن النبي ﷺ احتجز حجرة فصلى فيها[1]. فقال: احتجم[2].

ومن ذلك أن بعضهم صحف حديث «زُرْ غِبًّا تَزْدَدْ حُبًّا»[3] فقال: زرعنا تزدد حنا[4]، ثم فسره بأنهم ما كانوا يؤدون الزكاة.

---

(١) أخرجه البخاري (٧٣١و٦١١٣و٧٢٩٠)، ومسلم (٧٨١).

(٢) كما في «تدريب الراوي» (٢/ ٦٤٩).

(٣) أخرجه الخطيب في تاريخه (١٤/ ١٠٨)، والبيهقي في «الشعب» (٦/ ٣٢٨) عن أبي هريرة وفيه يحيى بن أبي سليمان المدني لين الحديث، وأخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٤/ ١٩٢)، وابن حبان في «الثقات» (٩/ ١٧٢) وهو من رواية ابن جريج عن عطاء وهي مقبولة وإن عنعن، وتابعهم عثمان بن عبدالرحمن عن أبي الشيخ في الأمثال (١٦)، وابن عدي في «الكامل» (٥/ ١٦١)، وعثمان ليس بالقوي ولهم متابعات أخرى، وقد جاء عن جابر وابن عمر وابن عمرو بها يرتقي الحديث إلى الحجية، راجع تخريجها والكلام عليها في «تحقيق المطالب العالية» (٢٦٢٢) وهذا مختصر منه فجزاه الله خيرًا.

(٤) كما في «التدريب» (٢/ ٦٥٠).

قال الشيخ: وفي «معرفة علوم الحديث»[1] للحاكم: أن شخصًا كان يقرأ على ابن خزيمة كتاب المزني: أن عمر توضأ في جر امرأة نصرانية. فصحّفه فقال: إن عمر توضأ في (حضن) امرأة نصرانية. فضحك الحاضرون فقال له ابن خزيمة: يا بني إنه ما ضحك على شخص إلا ثبت الصواب في ذهنه أو بهذا المعنى.

(مراجعة «التدريب» الشريط الثاني عشر)

❑ التصحيف أو التحريف في السند أشد منه في المتن، لكنه قل أن يخفى على الحفاظ الكبار

ذكر الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: أن التصحيف أو التحريف في السند أشد منه في المتن، ثم علل ذلك بقوله: ليس قبله ما يدل عليه وليس بعده ما يدل عليه.

فقد روي عن عبدالغني الأزدي في كتابه «المؤتلف والمختلف»: بسنده عن أبي إسحاق النجيرمي إبراهيم بن عبدالله، أنه قال: أولى الأشياء بالضبط أسماء الناس؛ لأنه يدخله القياس ولا قبله شيء ولا بعده شيء يدل عليه. اهـ

بخلاف التحريف في المتن فإن قبله ما يدل عليه وبعده ما يدل عليه، قال: ثم التحريف لا يخفى على الحفّاظ الكبار، فقد ذكر ابن حبان في أوائل كتابه «المجروحين»[2]: أن الحفّاظ الكبار إذا صحف سفيان إلى شيبان أو عبدالله إلى عبيد الله أو العكس فإن الحفّاظ يعرفون أن هذا مصحّف، فهم يعرفون أن هذا الحديث من حديث سفيان لا من حديث شيبان، وإنما تصحّف إلى شيبان وهكذا.

(مراجعة «التدريب» الشريط التاسع)

---

(١) (ص٤٣٦)، و«سير النبلاء» (١٠/ ٩٩)، و«تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ٧٦).

(٢) (١/ ٥٥-٥٦) ت السلفي.

من طرق معرفة التصحيف والتحريف في الأسانيد

من المعلوم أن التوصل إلى معرفة التصحيف والتحريف، لا يهتدي إليه كل أحد، وخاصة في الأسماء؛ لأنه شيء لا يدخله القياس، فالتوصل إلى معرفة التصحيف فيها يحتاج إلى طول ممارسة لهذا الفن، ولعلم الرجال على وجه الخصوص، لما كان شيخنا مقبل بن هادي رحمه الله في هذا الفن، وبالأخص منه علم الرجال، القِدح المعلى والنصيب الأوفر، بما سبق بيان شيء منه في ترجمته من هذا الكتاب.

فقد وهبه الله معرفة دقيقة لمواطن التصحيف والتحريف، أجملها فيما يلي:

١- بمراجعة ترجمة المصحَّف من كتب الرجال:

فقد روى الدارقطني في «سننه» (٤/ ٨٢) بسنده عن إبراهيم بن يوسف اللجي...

فقال الشيخ رحمه الله: صوابه (البلخي) وهو إبراهيم بن يوسف بن ميمون الباهلي أبوإسحاق البلخي المعروف الماكياني، ففي ترجمته من «تهذيب الكمال»[1] أنه روى عن المسيب بن شريك، شيخه في هذا السند. «رجال الدارقطني في سننه» (ص٧٦)

قلت: وكذا هو على الصواب في «إتحاف المهرة» (٥/ ٣٢٢).

٢- بالنظر في ترجمة تلميذ المصحَّف من كتب الرجال:

فقد أخرج الحاكم (٣/ ٢٠٣) ط الحرمين: حديثًا من طريق نوح بن دراج عن الأجلح البَهي...

فقال الشيخ: لعله الشعبي فتصحف إلى (البهي) ففي «الميزان»[2] أن الذي يرويه عن سفيان: الشعبي، وفي ترجمة الأجلح من «تهذيب الكمال»[3] من شيخه الشعبي،

---

(١) (٢/ ٢٥١).

(٢) (٢/ ١٧١) وسفيان هو ابن الليل قال العقيلي: كان ممن يغلو في الرفض لا يصح حديثه. كما في «الميزان».

(٣) (٢/ ٢٧٥).

والبَهي أرفع من هذا. "رجال الحاكم" (١/٣٩٣-٣٩٤)

٣- أن ينقل ناقل عن الكتاب الذي تصحف فيه اسم الراوي على الصواب مع قرائن ترشد إلى ذلك:

فقد أخرج الدارقطني في "سننه" (١/ ٦٥) حديثًا من طريق الخضر بن أصرم قال: نا الجارود.... ثم عقبه بقوله: الجارود هو ابن أبي يزيد.

علق شيخنا على قوله ابن أبي يزيد بقوله: كذا في "السنن" والذي نقله الغساني في "تخريجه للأحاديث الضعيفة من سنن الدارقطني" (ص١٣)، وأيضًا في "تاريخ بغداد" (٧/ ٢٦١)، و"اللسان"[1]، و"التلخيص الحبير" (١/ ٦٦) طبعة ذات أربعة أجزاء كلهم يقولون الجارود بن يزيد. فعلم أن في الأصل خطأ. "رجال الدارقطني" (ص١٦٥)

٤- أن يذكر اسم الراوي المصحَّف على الصواب في بعض كتب الحديث مع قرينة ترشد إلى ذلك

فقد أخرج الحاكم (٣/ ٧٠٢) حديثًا من طريق محمد بن عبدالرحمن المقاتلي....

فقال الشيخ رحمه الله: في ترجمة الراوي عنه سليمان بن عبدالرحمن الدمشقي من "تهذيب الكمال"[2] من مشايخه محمد بن عبدالرحمن القشيري، فهل له نسبتان أم تصحف؟

والحديث في "المعجم الكبير" للطبراني (٢٢/ ٦٩) وذكر المقدسي، فالظاهر أن المقدسي تصحف إلى المقاتلي. "رجال الحاكم في المستدرك" (٢/٢٤٥)

٥- أن يذكر اسم الراوي مضبوطًا على خلاف ما هو مذكور به في السند.

وهذه عن الحارث بن حصيرة رواه عنه علي بن هاشم بن البريد، فيه نظر. اهـ

---

(١) (٢/ ١١١) وهو الجارود بن يزيد أبوعلي العامري النيسابوري.

(٢) (٢/ ٢٧).

ثم قال: في «الكامل»[١] (ابن يزيد) والصواب (البريد) كما في «التقريب» مضبوطًا[٢]، وهو كذلك في «تاريخ البخاري»: أي: البريد. «رجال الحاكم» (٤٢٣/١)

□ وأخرج الدارقطني في «سننه» (٣/ ٢٧٧) حديثًا من طريق قعنب بن محرز أبي عمرو.

فقال الشيخ: كذا في «السنن» وصوابه (محرر) كما ذكره ابن ماكولا[٣] وابن ناصر الدين في «توضيح المشتبه» وكذا في ترجمة تلميذه[٤] من «تاريخ بغداد» (١٠/ ٤٥٤).

«رجال الدارقطني» (ص٣٤٧)

قلت: وكذا هو على الصواب في «إتحاف المهرة» (٦/ ٥٦٠) رقم (٦٩٨٨).

٦- أما إذا زالت هذه القرائن ولم يأتِ مضبوطًا في كتب التراجم فتتوقف عن الجزم بالتصحيف:

فقد أخرج الحاكم (١/ ٢١٩) ط الحرمين: حديثًا من طريق إسحاق بن زريق...

فقال الشيخ: في «المستدرك» و«المشتبه»[٥] للذهبي بتقديم الزاي، وفي «الأنساب»[٦] للسمعاني، و«الثقات»[٧] لابن حبان بتقديم الراء، وليس هناك ضبط حتى يحكم له

---

(١) (٤/ ١٤٠٢).

(٢) حيث قال الحافظ: بفتح الموحدة وبعد الراء تحتانية ساكنة.

(٣) في «الإكمال» (٧/ ١٦٧)، في فصل (محرر) وضبطه (ص١٦٧) بقوله: بفتح الحاء المهملة وراء مشددة مفتوحة مكررة.

(٤) الذي هو عبدالعزيز بن موسى القاري.

(٥) (١/ ٣١٥) وكذا هو بتقديم الزاي في «توضيح المشتبه» (٤/ ١٨٠) لابن ناصر الدين و«الإكمال» (٤/ ٥٧) لابن ماكولا.

(٦) (٣/ ٧٠)

(٧) (٨/ ١٢١) و«المؤتلف والمختلف» للدارقطني (٢/ ١٠٢٠)

بأنه الصحيح.

وفي «المؤتلف والمختلف» (زريق) بتقديم المعجمة على المهملة. «رجال الحاكم» (١/ ٢٢٦)

وأخرج الحاكم (١/ ٢١٠) من طريق الحسين بن بشار الحناط...

فقال الشيخ: في «المستدرك» (الحناط) وفي «تاريخ بغداد»[1] الخياط، فالله أعلم أي ذينك أصح. «رجال الحاكم» (٢/ ٤٠٦)

وأخرج الحاكم (٤/ ٦٨٤) حديثًا من طريق أبي سبرة الهذلي عن ابن عمر.

فقال الشيخ: ترجمه الذهبي في «الميزان»[2] فقال: أبوسبرة عن ابن عمر، لا يعرف، وقيل اسمه سالم بن سبرة الهذلي اهـ كذا في «الميزان» عن ابن عمر، وفي «المستدرك» عن ابن عمرو، والله أعلم أي ذينك أصح[3]. «رجال الحاكم»

من طرق معرفة السقط

بسبب كثرة ممارسة الشيخ لدراسة الأسانيد بحثًا وتحقيقًا وتدريسًا ومذاكرة فقد أعطاه الله سبحانه وتعالى ملكة قوية في طرق معرفة السقط تدل على رسوخه في هذا العلم وبروزه فيه هاك منها بعضًا:

١) منها كون الراوي لا يروي عن شيخه المذكور غلطًا في السند إلا بواسطة

❑ فقد ساق الشيخ حديثًا أخرجه ابن خزيمة في كتاب «التوحيد» (ص١١٣): حدثنا يحي بن حكيم، والزعفراني، وعلي بن الحسين، عن حماد بن سلمة.

---

(١) (٨/ ٢٤)

(٢) (٤/ ٥٢٧)

(٣) ذكره الحافظ في مسند عبدالله بن عمرو بن العاص ﷺ من «إتحاف المهرة» (٩/ ٦٥٠) (١٢١٢٧) فعلم أن الصواب ما في «المستدرك»، أن ما في «الميزان» تصحيف.

فقال الشيخ: سقط من الأصل معاذ بن معاذ؛ لأن هؤلاء لا يروون عن حماد مباشرة. اهـ المراد من "القدر" (ص٤٦٥).

❑ وأخرج الحاكم حديثًا قال فيه: حدثنا الحسين بن محمد بن أبي زياد، حدثنا هارون بن إسحاق الهمداني.

فقال الشيخ: لعله الحسين بن محمد بن زياد وهو القباني، ويكون في السند سقط فإن الحاكم لا يروي عن القباني إلا بواسطة.

"المستدرك" (١/١٢٦) و"رجال الحاكم في المستدرك" (١/١٣٣)

قلت: وصدق الشيخ رحمه الله، فقد سقط شيخ الحاكم الذي هو الحسن بن يعقوب، وتصحف الحسين بن محمد بن زياد إلى ابن أبي زياد. كما هو على الصواب في "إتحاف المهرة" (١٢/ ٥٤١-٥٤٢).

وأخرج الحاكم حديثًا قال فيه: أنبأنا الحسين بن عبدالله القطان، فقال الشيخ: في السند سقط، فالحاكم لا يروي عن الحسين بن عبدالله إلا بواسطة.

"المستدرك" (١/٢٩٦)

وصدق الشيخ رحمه الله: فقد سقط شيخ الحاكم الذي هو (أبوعلي الحافظ). كما في "إتحاف المهرة" (٤/ ٤٧١).

وأخرج الحاكم حديثًا قال فيه: حدثنا محمد بن هارون بن سليمان الحضرمي.

فقال الشيخ: في السند سقط فالحاكم لا يروي عن محمد بن هارون إلا بواسطة.

"المستدرك" (١/٤٥٥)

وصدق الشيخ رحمه الله: فقد سقط شيخ الحاكم الذي هو (أحمد بن عبدالله المزني) كما في "إتحاف المهرة" (٧/ ٤٨٥).

٢) كون الراوي الذي يروي عن شيخه المذكور غلطًا في السند قد ثبت عدم

سماعه منه:

فقد أخرج الحاكم حديثًا من طريق الصفار والصغاني عن الأحوص بن جواب:

فقال الشيخ: هنا سقط، فشيخا الحاكم الصفار والصغاني لم يسمعا من الأحوص ابن جواب. «المستدرك» (١/ ١١٠)

٣) كون الراوي الذي يروي عن شيخه المذكور غلطًا في السند لم يذكروا له عنه رواية في كتب الرجال، مع أن هذه ليست قرينة كافية بذاتها كما هو معلوم، لكنها تؤيد أن هناك سقطًا إذا انضمت إليها قرائن أخرى مثل عدم إدراك أحدهما زمن الآخر:

فقد أخرج الحاكم حديثًا قال فيه: أخبرنا أحمد بن جعفر القطيعي، ثنا محمد بن بشار، فقال الشيخ: في السند سقط، فأحمد بن جعفر القطيعي لا يروي عن محمد بن بشار. «المستدرك» (١/ ٤٦٦)

وصدق الشيخ: فقد حصل في السند سقط فاحش بينه الدكتور زهير الناصر في تعليقه على «إتحاف المهرة» (١/ ٥٣٨).

وأخرج الحاكم حديثًا قال فيه: أخبرنا عبدالرحمن بن الحسن، ثنا يزيد أبوخالد، فقال الشيخ: في السند سقط، فشيخ الحاكم عبدالرحمن بن الحسن لا يروي عن يزيد أبي خالد وهو يزيد بن خالد. «المستدرك» (١/ ٤٨٦)

وصدق الشيخ، فشيخ الحاكم يرويه عن إبراهيم بن الحسين عن آدم بن أبي إياس عن شعبة عن يزيد أبي خالد كما في «إتحاف المهرة» (١/ ١٣٩).

❑ بل بلغ من قوة فراسة الشيخ وتفطنه لموضع السقط، وكثرة ممارسته لهذا الفن أنه يحدد اسم الساقط، وبالمراجعة يظهر صدق فراسة الشيخ:

فقد أخرج الحاكم حديثًا قال فيه: أخبرنا أبوعلي الحافظ، ثنا محمد بن بشار.

فقال الشيخ: في السند سقط، فأبوعلي الحسين بن علي النيسابوري لا يروي عن محمد بن بشار، ولم نجد له رواية في ترجمته من السير عن محمد بن بشار، ولم نجده أيضًا من الرواة عن محمد بن بشار في «تهذيب الكمال»، والذي يظهر أن الساقط هو محمد بن إسحاق بن خزيمة؛ فهو يروي عن محمد بن بشار، ويروي عنه أبوعلي النيسابوري. والله أعلم. «المستدرك» (١/٢٩٣)

والساقط كما تفرس الشيخ هو ابن خزيمة كما في «صحيح ابن خزيمة» (١/ ١٦٨)، و«إتحاف المهرة» (٨/ ١١٢).

٤) **يعرف السقط بمجيئه من طرق أخرى بذكر الساقط:**

فقد أخرج الحاكم حديثًا من طريق عياش بن عباس القتباني عن زيد بن أسلم.

فقال الشيخ: منقطع، فقد سقط شيخ عياش بن عباس القتباني وهو عيسى بن عبدالرحمن الزرقي، قال: وقد عرف السقط؛ لأن الحاكم أخرجه (٤/ ٣٢٨) وفيه عن عياش بن عباس عن عيسى بن عبدالرحمن عن زيد بن أسلم به. اهـ «المستدرك» (١/٤٢)

وأخرج الحاكم (٤/ ٧٩) رقم (٦٧٨٠) حديثًا من طريق علي بن محمد بن عمرو بن تميم، عن زيد بن هالة.

قال الشيخ: واعلم أن في السند سقطًا. قال الحافظ في «الإصابة»[1] في ترجمة هالة ابن أبي هالة التميمي: وأخرج الطبراني عن علي بن محمد بن عمرو بن تميم عن[2] زيد ابن هالة بن أبي هالة التميمي بمصر حدثني أبي عن أبيه زيد بن هالة عن هالة وذكر الحديث الذي في المستدرك. «رجال الحاكم في المستدرك» (١/٣٧٥)

٥) **أن يكون الحديث مرويًا في أحد الكتب النازلة عن أحد المصنفين من**

---

(١) (٦/ ٤٠٦).

(٢) قال الشيخ: صوابه (ابن) فهو علي بن محمد بن عمر بن تميم بن زيد بن هالة والله أعلم.

أصحاب الكتب العالية، وبالرجوع إلى كتب أصحاب المصنفات العالية يعرف الساقط.

فقد أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه (٢/ ٤٥٨) حديثًا من طريق أبي قيس عن هزيل عن ابن مسعود.

قال الشيخ: أخرجه أبويعلى في «المسند» (٩/ ٢٨٤)، وسقط من سنده هزيل الراوي عن ابن مسعود، جزمنا بأنه سقط؛ لأن الحديث مروي من طريق أبي بكر ابن أبي شيبة. «المجموعة» (ص٧١)

٦) بمراجعة كتب الرجال:

فقد أخرج الحاكم حديثًا من طريق عبدالله بن الوليد، ثنا القاسم بن معن المسعودي عن أبي كثير مولى أم سلمة.

فقال الشيخ: القاسم بن معن شيخه المسعودي كما في «سنن أبي داود»، وأبوكثير مولى أم سلمة، قال الحافظ: مقبول من الرابعة، ومما يؤكد السقط أن في «تهذيب التهذيب»[1] في ترجمة أبي كثير: وعنه ابنته حفصة و عبدالرحمن بن عبدالله المسعودي.

«المستدرك» (١/ ٣٠١)

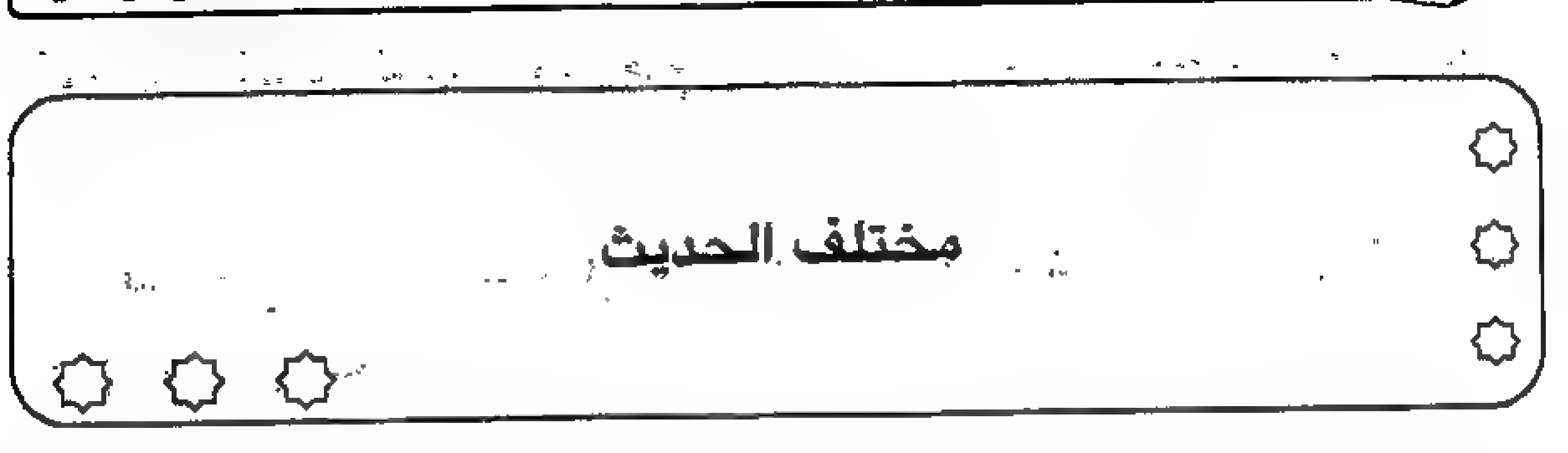
وأخرج الحاكم (٤/ ٥٧) (٦٦٨٩) حديثًا من طريق يحيى بن أبي زكريا الغساني... الخ.

قال الشيخ: سقط من المستدرك شيخ يحيى بن أبي زكريا، وهو عباد بن سعيد البصري، كما في «المعجم الكبير» للطبراني (١/ ١٩٥)، وفي ترجمة الراوي عنه من «تهذيب الكمال»، وفي «الثقات» لابن حبان، وفي «الميزان»، وفي «اللسان».

«رجال الحاكم في المستدرك» (١/ ٤٣٥)

---

(١) (٤/ ٥٧٧).



مختلف الحديث

❑ بيّن الشيخ رحمه الله أن مختلف الحديث يبحث في الأحاديث التي ظاهرها التعارض، ثم قال: والمبتدعة كما في مقدمة "تأويل مختلف الحديث"[1] لابن قتيبة يأخذون هذه الأحاديث المختلفة ويقولون: أنتم تروون الأحاديث المتناقضة ثم يهاجمون أهل السنة، من أجل هذا فالعلماء رحمهم الله تعالى عنوا بهذا غاية العناية، منهم من خصه بالتأليف، ومنهم من تعرض له في مؤلفاته كما يفعل ابن خزيمة في "صحيحه"، وكما يفعل ابن حبان في "صحيحه"، وكما يفعل النسائي في "سننه"، وهكذا البخاري في "صحيحه" إذا كان هناك أحاديث ظاهرها التعارض يترجم بالحديث الأول ثم يذكر الحديث الثاني.

من الأحاديث التي ظاهرها التعارض حديث: «لَا عَدْوَى وَلَا طِيَرَةَ»[2]، وحديث: «فِرَّ مِنَ الْمَجْذُومِ فِرَارَكَ مِنَ الْأَسَدِ»[3]، أهل العلم سلكوا فيها مسالك، منهم من يقول: لا عدوى مؤثرة بطبعها كما يعتقده الجاهليون، لكن العدوى موجودة[4]. ومنهم من يقول: لا عدوى كائنة أصلاً، ويكون قوله ﷺ: «فِرَّ مِنَ الْمَجْذُومِ فِرَارَكَ مِنَ الْأَسَدِ» من أجل المحافظة على عقيدة المسلم؛ حتى لا يأتيه ذلك المرض فيظن أنه

---

(١) (ص٥).

(٢) أخرجه البخاري (٥٧١٧)، ومسلم (٢٢٢٠)، وأحمد (٢/ ٢٦٧) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري معلقًا (٥٧٠٧)، والبغوي في "شرح السنة" (٣٢٤٧)، والبيهقي في "السنن" (٧/ ١٣٥) عن أبي هريرة رضي الله عنه وسنده صحيح.

(٤) وهذا جمع البيهقي وابن الصلاح وطائفة كما في "الفتح" عند هذا الحديث.

أعداه فلان فيقع في المحذور لتكذيب حديث رسول الله ﷺ، إذ يقول: «لَا عَدْوَى»[١]، وهناك من يقول حديث: «لَا عَدْوَى» لأبي هريرة كان يحدث به ثم ترك التحديث به، وعائشة على العكس فإنها تقول: «لَا عَدْوَى» وتنكر أحاديث: «فِرَّ مِنَ الْمَجْذُومِ فِرَارَكَ مِنَ الْأَسَدِ». (شرح "مختصر علوم الحديث" الشريط الثاني عشر)

❑ مثال للجمع بين حديثين ظاهرهما التعارض:

ذكر السيوطي حديث: «الْمَاءُ طَهُورٌ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ، إِلَّا مَا غَيَّرَ لَوْنَهُ، أَوْ طَعْمَهُ، أَوْ رِيحَهُ»، وحديث: «إِذَا كَانَ الْمَاءُ قُلَّتَيْنِ لَمْ يَحْمِلِ الْخَبَثَ»، ثم قال: فإن الأول ظاهره طهارة القلتين تغير أم لا، والثاني ظاهره طهارة غير المتغير سواء كان قلتين أم أقل، فخص عموم كل منهما بالآخر. "تدريب الراوي" (٢/ ٦٥٣).

قال الشيخ: يعني أن الماء لا ينجس إذا كان أكثر من القلتين؛ لأنه إذا كان قلتين لم يحمل الخبث، هذا الجمع الذي ذكره السيوطي[٢]، هناك جمع آخر وهو أن حديث القلتين مفهومه أنه إذا لم يبلغ القلتين فإنه يحمل الخبث، وحديث: «الْمَاءُ لَا يَنْجُسُ»، منطوق والمنطوق مقدم على المفهوم[٣].

(مراجعة "تدريب الراوي" الشريط الثاني عشر)

❃ ❃ ❃

---

(١) وهذا جمع أبي عبيد والطبري وجماعة كما في "الفتح".

(٢) وإليه ذهب الشافعي وإسحاق وأحمد في رواية.

(٣) فعلى هذا إذا كان تغير أحد أوصاف الماء الثلاثة بنجاسة حلت فيه، فإنه يصير نجسًا وإن بلغ القلتين، وهذا قول مالك والأوزاعي والحسن وعطاء ورجحه شيخ الإسلام وابن القيم وغيرهم، وهو الصحيح والله أعلم. راجع "المجموع" (١/ ١١٢) و"المغني" (١/ ٣٩) و"توضيح الأفكار" (١/ ١٢٤).

المزيد في متصل الأسانيد

❑ ساق الشيخ رحمه الله حديثًا من «سنن النسائي» (٧/ ٧٩) من طريق سماك عن النعمان بن بشير، ثم ساق له طريقًا أخرى عند النسائي من طريق شعبة عن النعمان ابن سالم قال: سمعت أوسًا، وساق له طريقًا أخرى من طريق حاتم بن أبي صغيرة عن النعمان بن سالم أن عمرو بن أوس أخبره أن أباه أوسًا فذكر الحديث، ثم قال الشيخ رحمه الله: لا يضر زيادة عمرو بن أوس، فهو من المزيد في متصل الأسانيد؛ إذ قد صرح النعمان بن سالم بالسماع من أوس بن أبي أوس.

«المعلة» (ص٣٧٧-٣٧٨) رقم (٤٠٠)

❑ فيفهم من كلام الشيخ رحمه الله هاهنا: أنه لا يعد الحديث من المزيد في متصل الأسانيد إلا بشرطين:

أحدهما: التصريح في الطريق الناقصة حيث قال الشيخ: فهو من المزيد في متصل الأسانيد، إذ قد صرح النعمان بن سالم بالسماع من أوس بن أبي أوس. اهـ

أما إذا لم يصرح بالسماع في الطريق الناقصة فلا يعد من المزيد في متصل الأسانيد، بل يخشى أن يكون في السند تدليسًا من قبل الراوي إن كان مدلسًا، أو إرسالًا خفيًا إن لم يكن الراوي مدلسًا. راجع «جامع التحصيل» (ص١٣١)، و«فتح الباقي» (٢/ ٣٠٨).

قال الشيخ: وإذا لم يصرخ بالتحديث يخشى أن في السند نقصًا.

(مراجعة «التدريب» الشريط الثاني عشر)

وذكر الشيخ حديثًا من رواية نعيم بن أبي هند عن حذيفة، ثم قال: وتصحيح الحديث متوقف على ثبوت سماع نعيم بن أبي هند من حذيفة.

وهو في «تحفة الأشراف» يروي عن ربعي عن حذيفة وليس هنا تصريح بالسماع حتى يقال إنه من (المزيد في متصل الأسانيد). «المعلة» (ص١٢٠) رقم (١٢٢)

ثانيهما: يجري فيه ما يجري في زيادة الثقة، فإن كان الذي لم يزد الواسطة أرجح من الذي زادها قبل قوله ثم ينظر في تحقق الشرط الأول الذي هو (التصريح بما يفيد السماع في موضع النقص)، فإن حصل تصريح وإلا رد الحديث، وهكذا إن كان الذي زاد الواسطة أرجح من الذي لم يزدها قدم قوله، وحينئذ لا إشكال في الحكم بصحة السند مع مراعاة بقية شروط القبول، وهذا ما أشار إليه الشيخ بقوله وهو في صدد الكلام عن المزيد في متصل الأسانيد.

وهذا داخل في زيادة الثقة: أهي مقبولة أم ليست مقبولة، إن خالف من هو أرجح منه توقف في زيادته، وإن خالف من هو مماثل له قبلت زيادته، أو من هو مرجوح بالنظر إليه قبلت زيادته. (شرح «مختصر علوم الحديث» الشريط الثالث عشر)

وقال أيضًا: وحاصل الجواب أن الراوي إذا لم يكن مدلسًا وقد تحقق سماعه من شيخه وشيخ شيخه، ثم روى الحديث تارة عن هذا وتارة عن هذا، فإنه يحمل على أنه سمع الحديث منهما والله أعلم. «الإلزامات» (ص١٨١)

أي مع تصريحه في الطريق الناقصة ومراعاة بقية الضوابط كما تقدم أمثلة ذلك من عمل الشيخ رحمه الله.

❋ ❋ ❋

المرسل الخفي

❑ قال الحافظ ابن كثير رحمه الله: معرفة الخفي من المراسيل وهو يعم المنقطع والمعضل أيضًا. «مختصر علوم الحديث» (ص١٦٨).

قال الشيخ رحمه الله: وقوله: المنقطع: منه ما هو واضح فلا يسمى مرسلًا خفيًا، والمعضل أوضح أيضًا فلا يسمى مرسلًا خفيًا، المرسل الخفي هو: أن يروي عمن عاصره ولم يلقه، موهمًا أنه لقيه. فهذا يسمى بالمرسل الخفي، ولأجل هذا لكونه خفيًّا ما يشمل المنقطع الظاهر الانقطاع، والمعضل الذي هو إعضال واضح.

(شرح «مختصر علوم الحديث» الشريط الثالث عشر)

ورجح الشيخ رحمه الله أن المرسل الخفي هو أن يروي الراوي عمن لقيه وسمع منه ما لم يسمع منه، موهمًا أنه سمع منه.

فقيل له: واللقاء بدون سماع هل يدخل في المرسل الخفي أم في المدلس؟

فأجاب: يدخل في المرسل الخفي[1]. (مراجعة «التدريب» الشريط الثاني عشر)

❑ بماذا يعرف المرسل الخفي؟

قال الشيخ: بمجيئه من طريق أخرى، أو بنص الحفّاظ أن فلانًا لم يسمع من فلان، أو يقول الراوي نفسه كأبي عبيدة: أنه لم يسمع من أبيه. (السابق)

---

(١) تقدم التعليق على هذا في باب التدليس مع بيان الفرق بينهما ولله الحمد والمنة.

معرفة الصحابة رضي الله عنهم أجمعين

❑ قال الشيخ رحمه الله: ومعرفة هذا يؤمن من أن يظن أن التابعي صحابي، أو أن الصحابي تابعي معرفة الصحابة لطالب علم الحديث من الأمور المهمة.

(شرح "مختصر علوم الحديث" الشريط الثالث عشر)

❑ **تعريف الصحابي:**

قال الشيخ: اختار الحافظ في "نخبة الفكر"[1] في تعريف الصحابي: أنه من لقي النبي ﷺ قال: يشمل الأعمى والصغير غير المميز له شرف الصحبة، وأحاديثه كمراسيل التابعين. قال الحافظ: ولو تخللته ردة.

قال الشيخ: كالأشعث بن قيس، فإنها تخللت إسلامه ردة[2]، ويعد صحابيًا.

قال الشيخ: وبقي ما إذا حضر الرجل إلى الرسول ﷺ وجالسه ولم يوفق للإسلام في عهده ﷺ، كما وقع لرسول هرقل فهو جالس النبي ﷺ ثم لم يوفق للإسلام إلا بعد هذا[3]، وروايته عن النبي ﷺ تكون مقبولة لأنه رآه، لكن يعتبر

---

(١) (ص١٤٩) مع النزهة.

(٢) قال الحافظ: ولم يتخلف أحد عن ذكره في الصحابة النزهة (ص١٥٠)، وقصته أخرجها الطبراني في الكبير (٦٤٩) قال محقق النزهة (ص١٥٠) الشيخ الحلبي -حفظه الله-: وسنده صحيح وأفاد أن له طريقًا أخرى عند أبي عبيد في الأموال رقم (٣٠٣)، وفيها شريك النخعي ضعيف والقصة ثابتة بالسند الأول، والسند الثاني يزيده قوة والحمد لله.

(٣) تقدم في باب المرسل أن قصة رسول هرقل لم تصح لأنها من طريق سعيد بن أبي راشد وهو مجهول عين.

تابعيًا وفاته شرف الصحبة. (شرح "مختصر علوم الحديث" الشريط الثالث عشر)

❑ بماذا تثبت الصحبة؟

قال الشيخ رَحِمَهُ اللهُ في إياس بن عبدالله بن أبي ذباب: ومجرد رواية هذا الحديث ولم يصرح فيه بالسماع لا يدل على صحبته، إذ الصحبة لا تثبت إلا بالشهرة أو الرواية الصحيحة وفيها السماع أو ما يقوم مقامهن أو إخبار من صحابي آخر، أو إخبار الصحابي نفسه مع الإمكان[1]. والله أعلم.

"تحقيق تفسير ابن كثير" (٢/٣٥١-٣٥٢)

❑ وقال في سعيد بن أبي راشد: ثم إن سعيد بن أبي راشد الصحابي السند إليه لم يثبت، كما في "الإصابة"، و"تهذيب الكمال"، فكيف نثبت صحابيًا بسند ضعيف، فتنبه لهذا، فرب صحابي يذكر في الصحابة ولم يثبت السند إليه ولم يشتهر.

"تحقيق ابن كثير" (٢/١٣٦)

❑ وقال في الأسلع بن شريك: وأنت إذا نظرت في "الإصابة" ووجدت اختلافهم في الأسلع بن شريك أهو واحد أم اثنان، معتمدين على أحاديث لم تثبت، فنحن لا نثبت لأسلع ولا لغيره صحبة إلا ببرهان صحيح، وأما الأحاديث الضعيفة فلا يثبت بها صحبة وإنما نبهنا على هذا لكثرته في الكتب المؤلفة في الصحابة.

"تحقيق ابن كثير" (٢/٣٨٦)

❑ وقال: والصحبة لا تثبت إلا بدليل صحيح."تحقيق ابن كثير" (١/٥٦٣و٥٤٨)

❑ سئل الشيخ رَحِمَهُ اللهُ: كيف تثبت صحبة الصحابي؟ وهل إن قال البخاري عنه: له صحبة وقال أبوحاتم: لا صحبة له، فالمثبت مقدم على النافي؟

---

(١) انظر "نزهة النظر" (ص١٥١)، و"الإصابة" (١/ ٥-٦)، و"فتح المغيث"، (٤/ ٨٩)، و"الكفاية" (ص٥٢)، و"مقدمة ابن الصلاح" (ص١٧٦)، و"تدريب الراوي" (٢/ ٦٧٢)، و"فتح المغيث" للعراقي (٣/ ٣٤).

فأجاب: نعم المثبت مقدم على النافي، بقي ترجع إلى ذلك الحديث الذي رواه ذلك الصحابي، فربما يكون معتمدين على حديث ضعيف، ففي هذا يتوقف فيه.

وتثبت صحبة الصحابي بالاستفاضة، وبالشهرة، وبقوله: حدثنا رسول ﷺ إذا كان مما يجوز، لأنه لو ادعى الصحبة بعد مائة سنة فقد قال العلماء لا تثبت لأن النبي ﷺ يقول: «**لا يأتي على الأرض مائة سنة وعلى الأرض نفس منفوسة**»[1] أي: ممن هو عليها في ذلك الوقت.

ومن ثمّ ادعى بعضهم الصحبة والعلماء يردون دعواه، فمن الأمثلة على هذا أن رتنًا الهندي ادعى الصحبة بعد ستمائة سنة فقال الذهبي في «ميزان الاعتدال»[2]: رتن وما أدراك ما رتن دجال من الدجاجلة ادعى الصحبة بعد ستمائة سنة.

❑ هل يكفي في إثبات الصحبة مجرد الرؤية؟

قال الحافظ ابن كثير: وروى شعبة عن موسى السبلاني وأثنى عليه خيرًا، قال: قلت لأنس بن مالك: هل بقي من أصحاب رسول الله ﷺ غيرك؟ قال: ناس من الأعراب رَأَوْهُ، فأما من صحبه فلا. رواه مسلم بحضرة أبي زرعة. «مختصر علوم الحديث» (ص١٧١).

قال شيخنا رحمه الله: يعني أن أنسًا يرى أنها لا تكفي مجرد الرؤية، ولكن الرسول

---

(١) أخرجه البخاري (١١٦) و(٥٣٩)، ومسلم (٢٥٣٧) عن ابن عمر رضي الله عنهما.

وأخرجه مسلم (٢٥٣٨) من حديث جابر رضي الله عنه.

قال الحافظ ابن حجر في «الإصابة» (١/٦): فيعتبر بمضي مائة سنة وعشر سنين من هجرة النبي ﷺ لقوله ﷺ في آخر عمره لأصحابه: «أريتكم ليلتكم هذه؟ فإن على رأس مائة سنة منها لا يبقى على وجه الأرض ممن هو اليوم عليها أحد» رواه البخاري ومسلم من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

زاد مسلم من حديث جابر: أن ذلك كان قبل موته ﷺ بشهر.

(٢) (٢/ ٤٥).

ﷺ يقول: «لَا تَمَسُّ النَّارُ مُسْلِمًا رَآنِي» رواه الترمذي[1] في جامعه عن جابر بن عبدالله رضي الله تعالى عنه، وهو حسن حسنه الترمذي.

(شرح «مختصر علوم الحديث» الشريط الثالث عشر)

❑ هل يوجد أحد ممن جاء بعد الصحابة أفضل من بعض أفراد الصحابة؟

وقال: لا يوجد أحد ممن جاء بعد الصحابة أفضل من واحد من الصحابة؛ لأن شرف الصحبة لا يعادله شيء. (من دروسه)

فائدة

وقال: للصحابي حقان حق الإيمان وحق الصحبة، ولآل البيت منهم هذا الحقان وحق القرابة. (المرجع الأول)

❑ أسد الغابة

وقال الشيخ رحمه الله: جمع ما سبقه على أوهام حصلت له فربما ذكر الشخص مرتين يذكره باسمه ويذكره بكنيته. (مراجعة «التدريب» الشريط الثاني عشر)

❑ الإصابة

قال الشيخ: وهي تعتبر مرجعًا للباحث فضلًا عن مرجع في الصحابة، فرب حديث يذكره في ترجمة الصحابة ويبين صحته من ضعفه، وسلامته من إعلاله، فهي تعتبر من أكبر المراجع للباحث نفسه، وأنا كنت أستفيد منها في بحث «الإلزامات».

(السابق)

---

(١) (٣٨٥٨) عن جابر رضي الله عنه مرفوعًا بلفظ: «لا تمس النار مسلمًا رآني أو رأى من رآني» والحديث من طريق موسى بن إبراهيم الأنصاري، روى عنه ابن المديني وجماعة وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يخطئ فهو حسن الحديث؛ لرواية الجلة عنه، وأما ابن حبان فهو متشدد في الجرح كما هو معلوم.

❑ الكتب المؤلفة في الصحابة لا يغني منها واحد عن الآخر

قال الشيخ رحمه الله: وكل كتاب من هذه الكتب لا يغني عن الآخر، فإن بعضهم ربما يذكر الصحابي ولا يذكر شيئًا من الأحاديث في ترجمته، وربما ذكر الحديث من دون أن يذكر سنده، وبعضهم يذكر الحديث بسنده فهذا هو الذي يستفاد منه، والحافظ ابن حجر رحمه الله متأخر عن الحافظ ابن كثير، فكتابه «الإصابة» جمع الكل، لكن هل يغني عن الكتب المتقدمة؟ وهل تغني الكتب المتقدمة عنه؟ لا؛ لأنه ربما يذكر الحديث ويحكم عليه، وقد يذكره بسنده وقد لا يذكره بسنده، والكتب المتقدمة ربما تذكر الحديث بسنده ولا تحكم على الحديث بصحة ولا ضعف، إذًا فطالب العلم محتاج أن يجمع بين «الإصابة» وبين «الاستيعاب»[1]، وبين «أسد الغابة» و«الاستيعاب» من أجل ذكرهما الأسانيد، و«الإصابة» من أجل التحقيق ربما ذكر الحديث وذكر من فيه، والإصابة تعتبر مرجعًا للمؤلفين فضلًا عن المطالعين، فهو يعتبر أجمع هذه الكتب لكن لا يغني عنها.

(شرح «مختصر علوم الحديث» الشريط الثالث عشر)

❑ «حياة الصحابة» للكاندهولي:

قال الشيخ: فيه أحاديث ضعيفة وموضوعة وصاحبه حاطب ليل. (من دروسه)

❑ لا يعتمد على كتب الأخباريين إلا ما صح منها

قال الشيخ رحمه الله: كتب الأخباريين ينبغي ألا يعتمد عليهم، إلا إذا كانوا ثقات، وذكروا الحديث بسنده، وإلا فيأتيك: أبومخنف لوط بن يحيى، وسيف بن عمر، وهشام بن محمد بن السائب، ووالده محمد بن السائب، ومحمد بن عمر الواقدي، في غيرهم، مثل هؤلاء لا ينبغي أن يعتمد عليهم.

---

(١) قال الإمام النووي: إنه من أحسنها وأكثرها فوائد لولا ما شابه به من ذكر ما شجر بين الصحابة وحكايته عن الأخباريين «التقريب مع التدريب» (٢/ ٦٦٥).

ويروي عن الواقدي كثيرًا الشاذكوني وهو سليمان بن داود أبوأيوب، فمثل هؤلاء لا يُعْتَمَدُ عليهم.

محمد بن إسحاق ربما لا يسند، وإلا إذا أسند وصرح بالتحديث حديثه حسن[1].

(شرح «مختصر علوم الحديث» الشريط الثالث عشر)

❑ العبادلة من الصحابة

قال الشيخ: العبادلة من الصحابة مذكورون في بيت:

أبناء عباس وعمرو وعمر وابن الزبير هم العبادلة الغرر[2]

(مراجعة «التدريب» الشريط الثالث عشر)

❑ كم عدد الصحابة؟

ذكر الحافظ أبوزرعة رَحِمَهُ اللهُ أنهم ١١٤ ألفًا فقال الشيخ: يحتمل أنهم أكثر، ثم ذكر حديث كعب بن مالك في الصحابة: (ولا يجمعهم كتاب حافظ)[3].

❑ العشرة المبشرون بالجنة

ذكر الشيخ أنهم مجموعون في بيتين من الشعر:

علي والثلاثة وابن عوف وطلحة منهم وكذا سعيد
كذاك أبوعبيدة فهو منهم وسعد والزبير ولا مزيد

---

(١) كما في ترجمته في «الميزان» (٣/ ٤٧٥) والذين ذكرهم الشيخ قبله ما بين كذاب ومتروك والله أعلم.

(٢) قال البيهقي: عاشوا حتى احتيج إلى علمهم، فكانوا إذا اجتمعوا على شيء قيل هذا قول العبادلة. «فتح المغيث» (٤/ ١٠٥).

(٣) أخرجه البخاري (٤٤١٨)، ومسلم (٢٧٦٩) عن كعب بن مالك رضي الله عنه.

قال الشيخ: والناظم له شيعيٌ من أجل ذا قدم عليًا[1].

❑ فاطمة أفضل من عائشة

رجح الشيخ أن فاطمة أفضل من عائشة، واستدل بقوله ﷺ في فاطمة: «**سَيِّدَةُ نِسَاءِ أَهْلِ الْجَنَّةِ**»[2].

❑ أيهما أفضل خديجة أم عائشة؟

رجح الشيخ أن خديجة أفضل من عائشة، واستدل بأن النبي ﷺ بشرها ببيت في الجنة من قصب، لا صخب فيه ولا نصب[3]. وبقوله ﷺ: «**كَمُلَ مِنَ الرِّجَالِ كَثِيرٌ وَلَمْ يَكْمُلْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَرْيَمُ بِنْتُ عِمْرَانَ وَآسِيَةُ امْرَأَةُ فِرْعَوْنَ وَخَدِيجَةُ بِنْتُ خُوَيْلِدٍ**»[4].

---

(١) وجمعهم ابن الوزير رحمه الله في بيتين من الشعر كان الشيخ طالما رددها علينا:

للمصطفى خير صحب نص أنهم ... في جنة الخلد نصًا زادهم شرفا

هم طلحة وابن عوف والزبير مع ... أبي عبيدة والسعدان والخلفا

عزاها إليه الصنعاني في «توضيح الأفكار» (٢/ ١٩٦- ٤١٠).

(٢) رواه البخاري (٦٢٨٥و٦٢٨٦)، ومسلم (٢٤٥٠)، وأحمد (٦/ ٨٢) عن عائشة رضي الله عنها.

(٣) أخرجه البخاري (٣٨٢٠)، ومسلم (٢٤٣٢) عن أبي هريرة، وأخرجه البخاري (٣٨١٩)، ومسلم (٢٤٣٣) عن عبدالله بن أبي أوفى، وأخرجاه البخاري (٣٨١٦)، ومسلم (٢٤٣٥) عن عائشة رضي الله عنها.

(٤) الحديث أخرجه البخاري (٥٤١٨)، ومسلم (٢٤٣١)، والترمذي (١٨٣٤)، وأحمد (٤/ ٣٩٤)، وابن ماجه (٣٢٨٠)، عن أبي موسى بدون ذكر خديجة رضي الله عنها، لكنه ورد في غير هذا الحديث ذكر خديجة رضي الله عنها، فقد أخرج أحمد (٣/ ١٣٥)، و عبدالرزاق (٢٠٩١٩)، وابن أبي عاصم في الآحاد (٢٩٦٠) بسند صحيح عن أنس مرفوعًا حسبك من نساء العالمين مريم وخديجة وفاطمة وآسية، وأخرج أحمد (١/ ٣١٦)، والحاكم (٣/ ١٨٥) عن ابن عباس مرفوعًا: أفضل نساء أهل الجنة، ثم ذكر هؤلاء الأربع، وسنده صحيح، قال الحافظ: وهذا نص صريح لا يحتمل التأويل. «فتح الباري» (٧/ ١٣٥).

ثم قال الشيخ: حديث: «فَضْلُ عَائِشَةَ عَلَى النِّسَاءِ كَفَضْلِ الثَّرِيدِ عَلَى سَائِرِ الطَّعَامِ»[1] يحمل على ما عدا خديجة. (مراجعة "التدريب" الشريط الثالث عشر)

□ أول من أسلم خديجة رضي الله عنها، ثم ورقة بن نوفل رضي الله عنه

رجح الشيخ رحمه الله أن أول من أسلم مطلقًا خديجة رضي الله عنها، واستدل بقول خديجة للنبي ﷺ لما رجع إليها: كلا والله لا يخزيك الله أبدًا، إنك لتصل الرحم، وتكسب المعدوم، وتحمل الكل[2] فإنه في ذلك الوقت ما كان قد علم أحد بما حصل له.

فقيل للشيخ: هل هذا يعتبر إسلامًا منها؟

فقال الشيخ: الظاهر أنه يعتبر إيمانًا بما جاء به.

قال الشيخ: وبعدها ورقة بن نوفل رضي الله عنه.

فقيل للشيخ: وهل أسلم ورقة؟

فقال الشيخ: نعم، ثم استدل بقوله: لئن أدركني يومك لأنصرنك نصرًا مؤزرًا[3].

فقيل للشيخ: هذا يدل على أن الرسول ﷺ ما قد أمر بالتبليغ؟

فقال: ما أمر بالتبليغ كلام صحيح؛ ولكن لما جاءه جبريل هو أول البعثة فقيل

---

(١) أخرجه البخاري (٣٤١١)، ومسلم (٢٤٣١)، وأحمد (٤/٣٩٤)، والنسائي (٧/٦٨) عن أبي موسى رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري (٣)، و(٣٣٩٢) و(٣٩٥٣و٤٩٥٥و٦٩٨٢)، ومسلم (١٦١)، وقد ادعى الثعلبي الإجماع وابن عبدالبر الاتفاق أن أول من أسلم خديجة، والواقع أن هناك خلافًا في المسألة. أنظر "تدريب الراوي" (٢/ ٦٨٩).

(٣) قال ابن كثير في "البداية والنهاية" (٣/٩): فإن مثل هذا الذي صدر عنه تصديق بما وجد وإيمان بما حصل من الوحي ونية صالحة للمستقبل اهـ وقال الحافظ فهذا ظاهره أنه أقر بنبوته، ولكنه مات قبل أن يدعو رسول الله ﷺ الناس إلى الإسلام، فيكون مثل بحيرى وفي إثبات الصحبة له نظر. الإصابة (٥/٤٤٧)، وانظر حاشية الألباني على "الباعث الحثيث" (٢/٥١٣).

للشيخ: هؤلاء إذا أسلموا على ماذا يسلمون، وما قد أمرهم بشيء؟ فقال الشيخ: يكفي الإيمان به؛ أليس الإسلام والتشريع جاء تدريجيًا. (مراجعة "التدريب" الشريط الثالث عشر)

❑ من آخر من مات من الصحابة بالمدينة

ذكر السيوطي[1] حديثًا يدل على أن سهل بن سعد ﷺ آخر من مات من الصحابة بالمدينة، وهو قوله ﷺ: إذا مِتُّ ما تجدون من يقول: سمعت رسول الله ﷺ، فسئل الشيخ: هل هذا يدل على أنه آخر من مات بها؟

فقال الشيخ: لا، هو بحسب علمه. (السابق)

❑ وقال الشيخ: آخر الصحابة موتًا بالمدينة

قيل: محمود بن الربيع، وقيل: سهل بن سعد الساعدي، وقيل: السائب بن يزيد، وآخر الصحابة موتًا بالبصرة أنس بن مالك الأنصاري، وآخر الصحابة موتًا على الإطلاق هو: عامر بن واثلة أبوالطفيل[2]. "بشائر الفرح" (ص١٠)

❁ ❁ ❁

(١) في "تدريب الراوي" (٢/٦٩٣)، وقد نص ابن المديني وابن حبان وابن قانع وابن منده وغير واحد أنه آخر من مات بالمدينة، قال السيوطي: وادعى ابن سعد نفي الخلاف فيه. اهـ والواقع أن هناك خلافًا لكن هذا قول الجمهور. راجع "فتح المغيث" (٤/١٣٢-١٣٣).

(٢) بالاتفاق نقله الإمام مسلم والمزي وابن منده. حاشية "توضيح الأفكار" (٢/ ٤٣٢).

معرفة التابعين

❑ قال الشيخ رحمه الله: بعض المؤلفين في الصحابة ذكر بعض التابعين في الصحابة من أجل أنه روى حديثًا قال فيه: قال رسول الله ﷺ وظنه صحابيًّا، وبعض المؤلفين على العكس عد بعض الصحابة في التابعين يكون قد روى عن صحابي آخر فظنه تابعيًا. (مراجعة «التدريب» الشريط الثالث عشر)

❑ قال الشيخ رحمه الله: وجزى الله العلماء المتأخرين خيرًا، فقد نخلوا هذه الأشياء وبينوا أوهام العلماء المتقدمين؛ لأن المتقدم البادئ في الأمر لابد أن تحصل له أخطاء، فأولئكم الذين يعتبرون منقحين ومهذبين، فبينوا هذه الأخطاء والأوهام التي حصلت للمتقدمين رحمهم الله تعالى، وابن حبان يؤلف كتابًا في (أوهام شعبة)، ويؤلفون كتبًا في أوهام غيره من العلماء فجزاهم الله خيرًا.

(شرح «مختصر علوم الحديث» الشريط الرابع عشر)

❑ المخضرم.

قال الشيخ: أدرك الجاهلية والإسلام وآمن بالنبي ﷺ، سواء في زمانه أو بعده، بشرط أنه لم يره حال كونه مؤمنًا به. (مراجعة «التدريب» الشريط الثالث عشر)

❑ من هو خير التابعين؟

قال الشيخ رحمه الله: أهل كل بلد يفضلون صاحبهم، لا لأجل أنهم ينتقصون غيره، لكن يفضلونه عن اعتقاد؛ لأنهم يعرفون صاحبهم ولا يعرفون أحوال

الآخرين[1]، فأهل البصرة: يفضلون الحسن البصري، وأهل الكوفة: أويس القرني، وأهل مكة: عطاء بن أبي رباح، والصحيح في هذا الجمع وهو أن سعيد بن المسيب أفضل في العلم، وأويس القرني أفضل في الزهد والتقى والورع؛ لحديث صحيح رواه مسلم في "صحيحه" في شأن أويس أنه خير التابعين[2]، وهذا نص في موضع النزاع فيكون قاطعًا[3]. اهـ

ملخصاً من (شرح "مختصر علوم الحديث" الشريط ١٤ ومراجعة "التدريب" الشريط الثالث عشر)

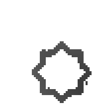


(١) وقد ذكر الحافظ ابن حجر في "النكت" (١/ ٢٤٨) في أصح الأسانيد أن كل أهل بلد يفضلون إسناد بلدهم لشدة اعتنائهم به. وهذا نظير ما علل به الشيخ في هذه المسألة. والله أعلم.

(٢) أخرجه مسلم (٢٢٤)، وأحمد (١/ ٣٨)، والحاكم (٣/ ٤٤)، والبيهقي في "دلائل النبوة" (٦/ ٣٧٦) عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه. قال العراقي عقبه: فهذا قاطع للنزاع. "التقييد" (ص٣٢٦).

(٣) والتفصيل الذي ذهب إليه شيخنا رحمه الله سبقه إليه البلقيني في "محاسن الاصطلاح" (ص٤٥٦)، حيث قال: الأحسن أن يقال الأفضل من حيث الزهد والورع، أويس ومن حيث حفظ الخبر والأثر سعيد. اهـ ومن فضّل سعيد بن المسيب فإنما مراده في العلوم الشرعية لا في الخيرية عند الله. ذكر هذا النووي في "شرح صحيح مسلم" (١٦/ ٩٥).

رواية الأكابر عن الأصاغر



❑ ذكر الشيخ رحمه الله: أنه قد يستنكف ويأنف بعض الأكابر من الرواية عن الأصاغر، ثم قال: لكن التواضع أمر مطلوب، والذي يأنف يحرم خيرًا كثيرًا، ووكيع ابن الجراح يقول: لا ينبل المرء حتى يروي عمن هو أكبر منه، ومن هو مماثل له، ومن هو أنزل منه[1]، وقد روى البخاري رحمه الله عن أناس يعتبرون من طلبته كأبي العباس السراج، كما قاله الحافظ ابن حجر رحمه الله.

(شرح "مختصر علوم الحديث" الشريط الرابع عشر)

❑ من رواية الأكابر عن الأصاغر

قال ابن الصلاح: وقد روى العبادلة عن كعب الأحبار. "مختصر علوم الحديث" (ص١٨٥).

قال الشيخ رحمه الله: من أجل هذا فينبغي التنبه إذا رووا قصصًا إسرائيلية، كعب الأحبار رجل أخباري أكثر منه محدثًا، بل قال معاوية رضي الله عنه كما في "صحيح البخاري": إنه من أصدق المحدثين أعني من أهل الكتاب، وإن كنا لنبلوا عليه الكذب[2].

أي نختبر عليه الكذب، والكذب هاهنا بمعنى الخطإ، ليس بمعنى الذي يكذب

---

(١) تقدم تخريجه ولله الحمد والمنة.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (١٣/ ٢٨١-٢٨٢) رقم (٧٣٦١) في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة باب قول النبي ﷺ: «لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء».

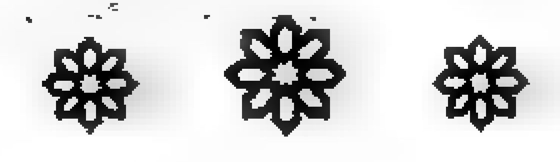
وهو متعمد. (السابق)

❑ وذكر الشيخ من الأمثلة على ذلك حديث معاوية رضي الله عنه: أن النبي ﷺ قال: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الْحَقِّ ظَاهِرِينَ»، فقال مالك بن يخامر: هم بالشام، فقال معاوية: هذا مالك بن يخامر يقول: هم بالشام[1].

(مراجعة «التدريب» الشريط الثالث عشر)

❑ فائدة هذا النوع

قال الشيخ: ألا يظن أن في إسناده انقلابًا. (السابق)





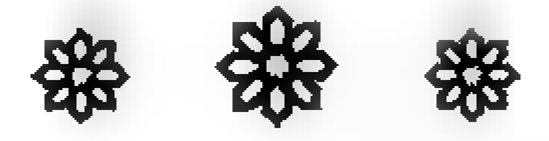
(١) أخرجه بهذه الزيادة البخاري (٣٦٤١)، و(٧٤٦٠)، وأحمد (٤/ ١٠١)، ونص الزيادة: فقام مالك بن يخامر فقال: سمعت معاذ يقول: وهم أهل الشام فقال معاوية: هذا مالك يزعم أنه سمع معاذًا يقول وهم أهل الشام اهـ وأما بدون الزيادة فقد أخرجه جمع والله أعلم.



المدبج

❑ قال الشيخ رَحِمَهُ اللهُ: مأخوذ من ديباجة الوجه التي هي أمامه؛ لأن كل واحد منهما ألقى إلى الثاني ديباجة وجهه؛ من أجل أن يسمع منه، ويروي كل منهما عن الآخر، وقيل لكونه روى عمن هو مماثله، فكأن فيه نزولًا، والنزول يعتبر مشئومًا، لكن الصحيح أنه مأخوذ من ديباجة الوجه[1]. اهـ

ملخصًا من (مراجعة «التدريب» رقم ١٣ وشرح «مختصر ابن كثير» رقم ١٤)



❁ ❁ ❁

(١) قاله الجوهري في الصحاح (١/ ٣١٢) وغيره كما في «تدريب الراوي» (٢/ ٧١٨)، وانظر «النزهة» (ص١٦٠).

الإخوة والأخوات

☐ قال الشيخ: معرفة الإخوة والأخوات يعين على الحفظ، وسهل إذا كنت قد عرفت راويًا منهم وحفظت اسمه، ما بقي إلا أن تضمّ الآخر فقط، فحفظه سهل ميسر، مثلًا تحفظ عبيد الله بن عبدالله بن عتبة بن مسعود وله أخ مشهور بالمسعودي عبدالرحمن، ولهم أخ ثالث مشهور بأبي عميس، ومثل هذا آل عقبة وآل سيرين. اهـ (ملخصًا من (شرح "مختصر ابن كثير" رقم ١٤ ومراجعة "التدريب" رقم ١٣)

☐ فائدته:

قال الشيخ: قالوا[١] من فوائده أن لا يظن أن المشتركين في الاسم واسم الأب إخوة مثل مالك بن دينار وعمرو بن دينار و عبدالله بن دينار، فربما يظن الظّان أنهم إخوة لكن إذا كان يعرف الإخوة والأخوات فيعرف أن مالك بن دينار الزاهد، وأن عمرو بن دينار الجمحي، وأن عبدالله بن دينار العدوي، والحمد لله رب العالمين.

(مراجعة "التدريب" رقم ١٣)

❀ ❀ ❀

(١) ذكر هذا السيوطي في "تدريب الراوي" (٢/ ٧٢٠)، والسخاوي في فتح المغيث (٤/ ١٧٢).

رواية الآباء عن الأبناء

❑ قال الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: أكثر ما روي من الحديث من رواية الآباء عن الأبناء: حفص الدوري عن ولده محمد[1]. اهـ.

❑ وقال: لم يثبت أن أبا بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ روى عن ابنته عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، إنما روى ابن أبي عتيق عن عائشة فتوهمه بعضهم أبا بكر الصديق[2].

(مراجعة «التدريب» رقم ١٣)



(١) قاله ابن الصلاح في «المقدمة» (ص١٨٥)، وذكر أنها قدر ستة عشر حديثًا أو نحو ذلك.

(٢) قال ابن الصلاح: وأما الحديث الذي رويناه عن أبي بكر الصديق عن عائشة عن رسول الله ﷺ أنه قال في الحبة السوداء: «شفاء من كل داء» فهو غلط ممن رواه، إنما هو عن أبي بكر ابن أبي عتيق عن عائشة.

«المقدمة» (ص١٨٥) وكذا رواه على الصواب البخاري (٥٦٨٨)، ومسلم (٨٨)، وأحمد (٢/ ٢٤١و٢٦٨و٣٤٣).

رواية الأبناء عن الآباء

❑ قال الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ في الأحاديث المسلسلة بسبعة أو عشرة من الآباء ونحو ذلك: أعتقد أنه ما صح حديث بهذه السلسلة، يعني: فلانًا عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه... الخ، وقال: أما هذه الأحاديث المسلسلة بالآباء قدر خمسة آباء أو ستة آباء أو عشرة آباء، بعضهم يروي عن بعض، فأنا في أثناء بحوثي ما أعلم حديثًا صحيحًا من هذه الطرق. (مراجعة «التدريب» رقم ١٣)

❑ سلسلة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده

قال الشيخ: مختلف في الاحتجاج به «القدر» (١٦) إذا صح السند إليه، فالحديث حسن. «مجموعة رسائل علمية» (ص١٢)

❑ سئل شيخنا: ما هي درجة سند عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده؟

فأجاب: من أهل العلم من يحسن هذا، ومنهم من يحكم عليه بالضعف، ثم إن شعيبًا لم يوثقه معتبر، وإن روى عنه جماعة، وعلى كل: فمن حسن حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده فلا يلام، ولا يعترض عليه، فمن علمائنا الأقدمين من يحسن هذا. «إجابة السائل» (٥٦٩)

❑ سئل شيخنا رَحِمَهُ اللَّهُ: يلاحظ أن بعض طلبة العلم يضعف رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده

فيحتجون على أن ما ذكره الإمام البخاري أن أهل العلم يحتجون به كما في

"التاريخ الكبير"[1] مردود بما أورده الذهبي في الميزان والسير، على أنه لم يحتج به في الصحيح، فيرجى بيان هذا؟

فأجاب رحمه الله بعد الحمد والثناء: أما بعد، فمسألة: عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مسألة مشكلة من زمن قديم، فمن العلماء من يقول: إن شعيبًا لم يسمع من عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما، ويقول: إن الضمير في جده يعود على عمرو، ويكون جده هو محمد بن عبدالله بن عمرو[2]؛ لأنه عمرو بن شعيب بن محمد بن عبدالله بن عمرو، ومنهم من يقول: قد سمع[3]، وهذا هو الصحيح لما جاء في "تهذيب التهذيب"[4] وفي "سنن البيهقي"[5]: أن سائلًا سأل عبدالله بن عمرو عن مسألة فأرسل معه شعيبًا إلى عبدالله بن عمر.

وبقي السلسلة هل سمع بعضهم من بعض؟ فبعض أهل العلم يقول: عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده كتاب، حتى إنها تصحفت في طبقات المدلسين الطبعة التي ليس عليها تعليق تصحفت إلى (كذاب): عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده

---

(١) (٦/ ٣٤٢-٣٤٣).

(٢) وهذا قول ابن عدي وابن حبان، انظر "الكامل" (٥/ ١٧٦٧-١٧٦٨)، و"المجروحين" (٢/ ٧٢)، ورده الذهبي في "الميزان" (٣/ ٢٦٦) بقوله: هذا لا شيء لأن شعيبًا ثبت سماعه من عبدالله وهو الذي رباه وكفله.

(٣) وهذا قول البخاري وابن المديني وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وجمهور المحدثين، انظر "جامع الترمذي" (٢/ ١٤٠)، و"سنن الدارقطني" (٣/ ٥٠)، و"التقصي" (ص٢٥٤)، و"الكبرى" للبيهقي (٧/ ٣٩٧)، و"مجموع الفتاوى" (١٨/ ٨).

(٤) (٣/ ٢٧٩-٢٨٠) ط الرسالة.

(٥) (٥/ ١٦٧-١٦٨) وقال: هذا إسناد صحيح وفيه دليل على صحة سماع شعيب بن محمد بن عبدالله بن عمرو اهـ وأخرجه الدارقطني (٣٠٠٠) ومن طريقه الحاكم في "المستدرك" (٢/ ٦٥)، قال الإمام الذهبي: قلت: الرجل لا يعني بجده، إلا جده الأعلى عبدالله رضي الله عنه، وقد جاء كذلك مصرحًا به في غير حديث يقول عن جده عبدالله، "سير النبلاء" (٥/ ١٧٣).

كذاب، والصواب: أن المعنى عمرو بن شعيب عن أبيه (كتاب)[١].

من أجل هذا وقع الاختلاف، فالشيخان لا يحتجان به في صحيحيهما، وإن كانا قد تركا من هو أجل من عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وشعيب روى عنه جماعة ولم يوثقه معتبر[٢]، من أجل هذا لم أذكر في «الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين» هذه الطريق، والحاصل: أن الإمام الذهبي يقول: إن سنده حسن، وبعضهم يماثله بأيوب إذا صح السند إليه[٣]، أيوب هو ابن أبي تميمة السختياني إمام متفق على جلالته، فالذي يظهر أن حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده لا ينزل عن الحسن، والإمام ابن القيم رحمه الله يقول في حديث: أن امرأة أتت بولدها إلى النبي ﷺ وقالت: إن أباه يريد أن يأخذه، فقال النبي ﷺ: «أَنْتِ أَحَقُّ بِهِ مَا لَمْ تَنْكِحِي»، يقول ابن القيم: الناس عيال في هذا الحديث على عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده[٤]، فحديثه لا ينزل عن الحسن.

وقد تجنبت الإخراج عنه في «الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين»؛ لأن

---

(١) وهذا قول ابن معين كما في «ميزان الاعتدال» (٣/ ٢٦٥).

(٢) قال الإمام الذهبي في «الميزان» (٣/ ٢٦٥): شعيب لا مغمز فيه ولكن ما علمت أحدًا وثقه اهـ يعني توثيقًا صريحًا وإلا فقد وثقه إسحاق بن راهويه وجمهور المحدثين الذين احتجوا بحديثه توثيقًا ضمنيًا.

(٣) قال ابن راهويه: عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده كأيوب عن نافع عن ابن عمر أخرجه الحاكم في «المستدرك» (١/ ١٩٧) بسند صحيح.

قلت: وهذا تعديل ضمني لشعيب والد عمرو. والله أعلم قال الإمام النووي: وهذا التشبيه نهاية في الجلالة من مثل إسحاق.

(٤) قال ابن القيم رحمه الله في عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: وقد احتج الأئمة الأربعة والفقهاء قاطبة بصحيفة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، ولا يعرف في أئمة الفتوى إلا من احتج عليها، واحتج بها، وإنما طعن فيها من لم يتحمل أعباء الفقه والفتوى كأبي حاتم البستي وابن حزم وغيرهما، «إعلام الموقعين» (١/ ٩٩).

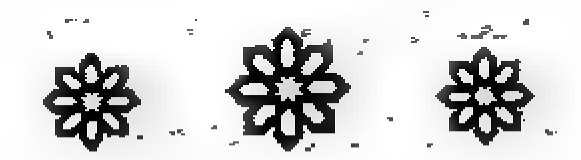
شعيبًا لم يوثقه معتبر. «فضائح ونصائح» (٩٦-٩٨)

❑ سلسلة بهز بن حكيم بن معاوية القشيري أبي عبدالملك

سئل شيخنا رحمه الله: في ترجمة بهز بن حكيم عن أبيه عن جده؟ قالوا: إسناد أعرابي فماذا يعنون؟

فأجاب: يعنون أن حديثهم ليس بالعمدة، على أنه قد اختلف في هذه السلسلة، فمنهم من يحسنها ومنهم من يراها أنزل من الحسن، على أن بهزًا قد توبع على أكثر أحاديثه كما في المسند، وقد اخترت في «الصحيح المسند» و«الجامع الصحيح» طريقًا إلى هذه الصحيفة من غير طريق بهز. «المقترح» (٩٢)

يقول ابن حبان في حديث: «مَنْ مَنَعَ الصَّدَقَةَ فَإِنَّا آخِذُوهَا وَشَطْرَ مَالِهِ»، يقول ابن حبان[1]: لولا هذا لأدخلته في الثقات، وعلى كل فمن حسن حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده فلا يلام ولا يعترض عليه، فمن علمائنا الأقدمين من يحسن هذا. «الإجابة» (٥٦٩)



(١) في المجروحين (١/ ١٩٤)، وتعقبه الذهبي في «الميزان» (١/ ٣٥٤) بقوله: قلت: ما تركه عالم قط، وإنما توقفوا في الاحتجاج به، وله على كلام ابن حبان ملاحظات أخرى في «تاريخ الإسلام» وفيات (١٤١-١٦١) (ص٨٠-٨١)، فانظرها غير مأمور.

السابق واللاحق

❑ قال الشيخ: أن يأتي رجل كبير السن فيروي عن شاب فيتعمر ذلك الشاب، ويأتي آخر ويروي عنه بعد أن صار شيخًا متأخر عن وفاة الراوي الآخر، حتى يكون بين وفاتيهما نحو (١٣٠) أو (١٥٠) أو نحو ذلك.

(مراجعة «التدريب» رقم ١٣)

❀ ❀ ❀

الوحدان

❑ قال الشيخ: أحسن كتاب في معرفة الوحدان: «الإلزامات» للدارقطني؛ لأن كتاب مسلم غير موجود بأيدينا[1]. (مراجعة «التدريب» رقم ١٣)

❑ ذكر الحافظ ابن كثير جماعة من الصحابة تفرد بالرواية عن كل واحد منهم أحد التابعين، ثم قال: وكل هؤلاء صحابة. «مختصر علوم الحديث» (ص١٩٤-١٩٥)

❑ قال الشيخ: وأحاديث هؤلاء كلهم في «الإلزامات» للحافظ الدارقطني؛ لأن أحاديثهم صحيحة، فهو يلزم البخاري ومسلمًا أن يخرجاها، إما أن تكون الأحاديث صحيحة وهما لم يخرجاها فيلزمهما، وإما أن تكون قد أخرجاها فيحتج عليهما بهذه الأحاديث التي أخرجاها. لم أخرجتم لسعيد بن المسيب بن حزن عن أبيه وأنتم تركتم رواية الشعبي عن عامر بن شهر، وهكذا أخرج البخاري حديث مرداس بن مالك الأسلمي، فالدارقطني يقول: لم أخرجت حديثه ولم يرو عنه إلا قيس بن أبي حازم، وقد تفرد قيس بالرواية عن دكين بن سعيد المزني، وصنابح بن الأعسر، فلم أخرجت هذا وتركت هذين؟ هكذا يقول رحمه الله[2]. (شرح «مختصر علوم» الحديث رقم (١٦)

❑ قال ابن الصلاح[3]: وهذا مصير منهما إلى أنه قد ترتفع الجهالة عن الراوي برواية واحد عنه.

---

(١) انظر «المقدمة» (ص١٨٧)، و«النزهة» (ص١٦٢)، و«التدريب» (٢/ ٧٣٧)، وقد طبع كتاب مسلم مؤخرًا، والحمد لله.

(٢) وقد تقدم في باب الصحيح أن ما ألزمهما به ليس بلازم؛ لأنهما لم يلتزما أن يخرجا كل حديث صحيح.

(٣) «المقدمة» (ص ١٨٩).

قال الشيخ: لا حجة في هذا؛ لأن هؤلاء صحابة[1]. (السابق)

□ بيان وهم الحاكم أن الشيخين يشترطان في الحديث أن يرويه عن الصحابي اثنان فأكثر

قال شيخنا رَحِمَهُ اللَّهُ: وهم الحاكم في أن البخاري ومسلمًا يشترطان في الحديث أن يرويه عن الصحابي راويان، مر بي مرارًا في «المستدرك»، وقد علقت عليه في بعض المواضع[2]، وقد نقله عنه محمد بن طاهر في «شروط الأئمة الستة» (ص٢٢) ورده، وكذا نقله عن الحاكم الحازمي في «شروط الأئمة الخمسة» (ص٤٣)، ورده أيضًا.

وأقول: يكفي في رد هذا ما ذكره الدارقطني في «الإلزامات»، أذكره إن شاء الله مختصرًا مع عدم التخريج، فقد خرجته بحمد الله في حاشية «الإلزامات»:

* قال رَحِمَهُ اللَّهُ (ص٧٧): أخرج البخاري من حديث قيس بن أبي حازم عن مرداس الأسلمي: «يَذْهَبُ الصَّالِحُونَ...».

يريد بهذا أن مرداسًا لم يرو عنه إلا قيس بن أبي حازم، كما ذكر هذا (ص٨١).

* قال: وأخرج مسلم حديث قيس عن عدي بن عميرة: «مَنِ اسْتَعْمَلْنَاهُ عَلَى عَمَلٍ...» يريد بذلك وعدي بن عميرة لم يرو عنه إلا قيس بن حازم، كما ذكر هذا (ص٨١).

---

(١) ذكر هذا الجواب النووي في «التقريب مع التدريب» (١/ ٣٧٤-٣٧٥). والصنعاني في «توضيح الأفكار» (٢/ ١٩٠).

(٢) جعله الحاكم في «المدخل إلى الإكليل» (ص٨٧) مع مجموعة الرسائل الكمالية شرطًا خاصًا بالصحيحين، وجعله في كتابه: «معرفة علوم الحديث» (ص٦٢) شرطًا للصحيح من حيث هو.

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ: ولا شك أن الاعتراض عليه بما في «علوم الحديث» أشد من الاعتراض عليه بما في «المدخل»؛ لأنه جعل في (المدخل) هذا شرطًا لأحاديث الصحيحين، وفي (العلوم) جعله شرطًا للصحيح في الجملة. «النكت» (١/ ٢٤٠).

* ثم قال رَحِمَهُ اللَّهُ (ص٨١): وأخرجا جميعًا[1] عن أبي مالك الأشجعي، وعن مجزأة ابن زاهر الأسلمي، وانفرد البخاري بحديث مجزأة بن زاهر عن زاهر عن أبيه في النهي عن لحوم الحمر.

وأخرج مسلم أحاديث أبي مالك الأشجعي عن أبيه عن النبي ﷺ، ولم يخرجها البخاري.

يريد بذلك ما ذكره (ص٨٤) أن زاهر بن الأسود لم يرو عنه غير ابنه مجزأة، وقد أخرج البخاري حديثه.

وأن طارق بن الأشيم لم يرو عنه غير ابنه أبي مالك، وقد أخرج مسلم أحاديثه.

* ثم قال الدارقطني رَحِمَهُ اللَّهُ (ص٨٧): وانفرد البخاري بإخراج حديث حزن بن أبي وهب، أخرج عنه حديثين، ولم يرو عنه غير ابنه المسيب، ولا عن المسيب غير ابنه سعيد.

* ثم قال الدارقطني (ص٨٨): واتفقا على إخراج حديث المسيب بن حزن في وفاة أبي طالب عم النبي ﷺ، ولم يرو عنه غير ابنه سعيد، ولا رواه عن سعيد غير الزهري.

* وقال (ص٨٩): وأخرج البخاري حديثين عن زهرة بن معبد عن جده عبدالله ابن هشام بن زهرة، ولم يرو عن عبدالله بن هشام غير زهرة بن معبد.

* وقال (ص٩٠): وأخرج البخاري عن الزهري عن عبدالله بن ثعلبة بن صعير: مسح النبي ﷺ وجهه، ولم يرو عنه غير الزهري.

وأخرج البخاري عن الحسن عن عمرو بن تغلب، ولم يرو عنه غير الحسن.

---

(١) البخاري لم يخرج لأبي مالك الأشجعي، فقد انفرد مسلم بحديثه. كما ذكره الدارقطني نفسه. (الشيخ)

* وقال (ص٩٢): وقد أخرج البخاري حديث أبي الأسود عن النعمان بن أبي عياش عن خولة بنت ثامر عن النبي ﷺ: «إِنَّ رِجَالًا يَتَخَوَّضُونَ فِي مَالِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ».

ولا تعرف خولة بنت ثامر إلا في هذا الحديث ولم يرو عنها غير النعمان بن أبي عياش.

* وقال الدارقطني رحمه الله (ص٩٣): وأخرج البخاري حديث سويد بن النعمان عن النبي ﷺ، ولم يرو عن سويد غير بشير بن يسار.

وروى أيضًا حديث أبي سعيد بن المعلى عن النبي ﷺ في فضل فاتحة الكتاب، ولم يرو عنه غير حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب.

* ثم قال الدارقطني رحمه الله (ص٩٤): وأخرج مسلم حديث أبي عثمان النهدي عن زهير بن عمرو مضمومًا مع قبيصة بن المخارق، ولم يرو عن زهير غير أبي عثمان.

وأخرج حديث سبرة بن معبد في المتعة، ولم يرو عنه غير ابنه الربيع بن سبرة.

وانفرد مسلم بحديث أبي الأسود عن عروة عن عائشة عن جذامة بنت وهب عن النبي ﷺ في الغيلة، ولم يرو عن جذامة غير عائشة، ولا رواه غير أبي الأسود عن عروة.

وانفرد مسلم بحديث سعيد عن قتادة عن سنان بن سلمة عن ابن عباس عن ذؤيب أبي قبيصة عن النبي ﷺ في البدن، ولم يرو عن ذؤيب غير ابن عباس، ولا روى حديثه غير قتادة عن سنان، وقيل: إن قتادة لم يسمع من سنان.

واتفقا على إخراج حديث عتبان بن مالك ولم يرو عنه غير محمود بن الربيع.

واتفقا على إخراج حديث عمرو بن عوف البدري حليف بني عامر بن لؤي، ولم يرو عنه غير المسور بن مخرمة.

واتفقا على إخراج حديث مالك بن صعصعة في المعراج، ولم يرو عنه غير أنس ابن مالك، ولا رواه عنه غير قتادة.

واتفقا على إخراج حديث معيقيب، ولم يرو عنه غير أبي سلمة من وجه يصح مثله.

وانفرد البخاري بحديث سنين أبي جميلة، ولم يرو عنه غير الزهري من وجه يصح مثله.

وانفرد البخاري بحديث شيبة بن عثمان، ولم يرو عنه غير أبي وائل من وجه يصح مثله، فهذا حديث الثوري والشيباني عن واصل عن أبي وائل.

وانفرد مسلم بحديث الأغر المزني، ولم يروه عنه غير أبي بردة بن أبي موسى من وجه يصح مثله.

وانفرد مسلم بحديث أبي رفاعة العدوي، ولم يرو عنه غير حميد بن هلال العدوي من وجه يصح مثله.

وانفرد مسلم بحديث رافع بن عمرو الغفاري أخي الحكم بن عمرو، ولم يرو عنه غير عبدالله بن الصامت من وجه يصح مثله.

وانفرد مسلم بحديث ربيعة بن كعب الأسلمي، ولم يرو عنه غير أبي سلمة بن عبدالرحمن من وجه يصح مثله.

وانفرد البخاري بحديث أبي عبس بن جبر: «**من اغبرت قدماه في سبيل الله...**» من رواية عباية بن رفاعة، ولم يرو عنه من وجه يصح مثله غيره.

وانفرد مسلم بحديث زياد بن علاقة عن قطبة بن مالك: ﴿وَٱلنَّخْلَ بَاسِقَـٰتٍ﴾ [ق: ١٠]، ولم يرو عنه غير زياد.

وانفرد مسلم بحديث نافع بن عتبة بن أبي وقاص عن النبي ﷺ: «**يَغْزُونَ جَزِيرَةَ**

الْعَرَبِ»، ولم يرو عنه غير جابر بن سمرة.

وانفرد البخاري بحديث أم العلاء الأنصارية، ولم يرو عنها غير خارجة بن زيد ابن ثابت تفرد الزهري عنه.

وانفرد مسلم بحديث أم مبشر ولم يرو عنها غير جابر بن عبدالله من وجه يصح مثله. اهـ.

وفي «المستدرك» (٤/ ٤٥١) قال الحاكم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: قال لي أبوالحسن علي بن عمر الحافظ: لِمَ أسقطا حديث أسامة بن شريك من الكتابين؟ قلت: لأنهما لم يجدا لأسامة ابن شريك راويًا غير زياد بن علاقة، فرد عليه الدارقطني بأن الشيخين قد أخرجا لصحابة ليس لهما إلا راو واحد، وذكر جملة من الذين ذكرهم في «الإلزامات»، فلم يجب الحاكم عن قول الدارقطني بل سلم له وأذعن له.

❑ وإليك أمثلة من «المستدرك» أن الحاكم توهم أن الشيخين لم يخرجا للصحابي إلا إذا روى عنه عدلان، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

١) (١/ ٤٩٣) عقب حديث عروة بن مضرس: هذا حديث صحيح على شرط كافة أئمة الحديث، وهي قاعدة من قواعد الإسلام، وقد أمسك عن إخراجه الشيخان محمد ابن إسماعيل ومسلم بن الحجاج على أصلهما أن عروة بن مضرس لم يحدث عنه غير عامر الشعبي. اهـ المراد منه.

٢) وقال الحاكم رَحِمَهُ ٱللَّهُ (١/ ٢٣٦) بعد حديث الحارث الأشعري: وقد أخرج الشيخان لرواة هذا الحديث عن آخرهم، ولم نجد للحارث الأشعري راويًا غير ممطور أبي سلام فتركاه. اهـ المراد منه.

٣) وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ (١/ ٢٣) في الكلام على حديث هانئ والد شريح: «عَلَيْكَ بِحُسْنِ الْخُلُقِ»: هذا حديث مستقيم، وليس له علة، ولم يخرجاه، والعلة عندهما فيه أن هانئ بن يزيد ليس له راو غير ابنه شريح، وقد قدمت الشرط في أول هذا الكتاب

أن الصحابي المعروف إذا لم نجد له راويًا غير تابعي واحد معروف احتججنا به، وصححنا حديثه، إذ هو صحيح على شرطهما جميعًا، فإن البخاري قد احتج بحديث قيس بن أبي حازم عن مرداس الأسلمي عن النبي ﷺ: «**يَذْهَبُ الصَّالِحُونَ**»، واحتج بحديث قيس عن عدي بن عميرة عن النبي ﷺ: «**مَنْ اسْتَعْمَلْنَاهُ عَلَى عَمَلٍ**»، وليس لهما راو غير قيس بن أبي حازم، وكذلك مسلم قد احتج بأحاديث أبي مالك الأشجعي عن أبيه وأحاديث مجزأة بن زاهر الأسلمي عن أبيه، فلزمهما جميعًا على شرطهما الاحتجاج بحديث شريح عن أبيه، فإن المقدام وأباه شريحًا من أكابر التابعين.

٤) يقول الحاكم رحمه الله (١/ ١٥) في حديث ربيعة بن عباد الدؤلي: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ورواته عن آخرهم ثقات، ولعلهما أو واحدًا منهما يوهم أن ربيعة بن عباد ليس له راو غير محمد بن المنكدر، وقد روى عنه أبوالزناد عبدالله بن ذكوان هذا الحديث بعينة.

❏ تناقض الحاكم[1] في زعمه أن الشيخين يشترطان في الحديث أن يرويه عن الصحابي اثنان فأكثر

قال شيخنا رحمه الله تحت عنوان (تناقض الحاكم):

١) قال الحاكم رحمه الله (١/ ٣٤) في الكلام على حديث كرز: هل للإسلام منتهى؟

هذا حديث صحيح، وليس له علة ولم يخرجاه؛ لتفرد عروة بالرواية عن كرز ابن علقمة، وكرز بن علقمة صحابي يخرج حديثه في مسانيد الأئمة.

---

(١) ذكر الحافظ عن أبي عبدالله الحاكم أن الشيخين تركا الرواية عن عبدالرحمن بن فروخ العبدي؛ لأنه لم يرو عنه إلا واحد، ثم قال وهو على قاعدته في أن شرط من يخرج له في الصحيح أن يكون له راويان، وقد تناقض هو فادعى أن هذا شرطهما، ثم استدرك عليهما أشياء مما يخالف ذلك ولا يرد منها شيء؛ لأنهما لم يصرحا باشتراط ذلك، بل يقوم مقام الراوي الثاني الشهرة مثلًا. اهـ المراد.

سمعت علي بن عمر الحافظ يقول: مما يلزم مسلمًا والبخاري إخراجه حديث كرز ابن علقمة: هل للإسلام منتهى؟ فقد رواه عروة بن الزبير ورواه الزهري و عبدالواحد بن قيس عنه.

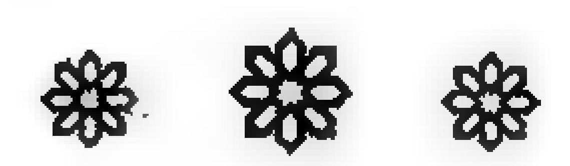
قال الحاكم: والدليل الواضح على ما ذكره أبوالحسن أنهما جميعًا قد اتفقا على حديث عتبان بن مالك الأنصاري، الذي صلى رسول الله ﷺ في بيته، وليس له راو غير محمود بن الربيع. اهـ

٢) قال الحاكم رحمه الله (٤٢/١) في الكلام على حديث مطر بن عكامس: «مَا جَعَلَ اللهُ أَجَلَ رَجُلٍ بِأَرْضٍ إِلَّا جُعِلَتْ لَهُ فِيهَا حَاجَةٌ»: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين؛ فقد اتفقا جميعًا على إخراج جماعة من الصحابة ليس لكل واحد منهم إلا راوٍ واحد.

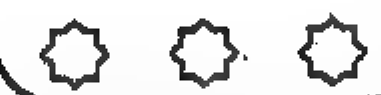
٣) قال الحاكم رحمه الله (١/ ٤٢-٤٣) بعد حديث أبي عزة: «إِذَا أَرَادَ اللهُ قَبْضَ عَبْدٍ بِأَرْضٍ جَعَلَ لَهُ إِلَيْهَا حَاجَةً»: هذا حديث صحيح ورواته ثقات عن آخرهم.

ثم ساق بسنده إلى الدارقطني أنه قال: يلزم البخاري ومسلمًا إخراج حديث أبي المليح عن أبي عزة، فقد احتج بحديث أبي المليح عن بريدة، وحديث أبي عزة رواه جماعة من الثقات الحفاظ. اهـ

يقصد رووه عن أبي المليح عن أبي عزة. (مقدمة "تحقيق المستدرك" (١/ ٢١-٢٦)



معرفة من له أسماء متعددة



❑ قال الشيخ: أحسن مرجع فيمن يظن أنهم جماعة وهو واحد، وفيمن يظن أنه جماعة وهو واحد «موضح أوهام الجمع والتفريق» للخطيب مجلد ضخم، ومما ذكره سليمان بن حفص القارئ[1]، وذكر له أصنافًا، وكذلك هلال بن علي وهلال بن أبي ميمونة، وهلال بن أسامة[2].

(مراجعة «التدريب» الشريط الثالث عشر)

❑ **تعدد الأسماء والكنى والنسب لمسمى واحد:**

* اسمه: سالم بن عبدالله النصري بالنون المدني، مولى شداد بن الهادي.

- ويقال: مولى مالك بن أوس بن الحدثان.

- ويقال: مولى دوس.

- ويقال له: سالم سبلات بالسين المهملة، والباء الموحدة المفتوحتين.

- وهو سالم البرد بالراء وآخره دال.

- وهو سالم مولى النصريين بالنون.

- وهو أبوعبدالله مولى شداد.

- وهو سالم مولى مالك بن أوس.

---

(١) لعل الشيخ أراد حفص بن سليمان القارئ فقد ذكره الخطيب في «موضح أوهام الجمع والتفريق» (١٧/٢) وذكر له أصنافًا.

(٢) «موضح أوهام الجمع والتفريق» (٥١٧/٢) وما بعدها.

- وهو سالم مولى دومن.

- وهو سالم أبوعبدالله الدوسي. اهـ[1]. «بشائر الفرح» (ص٧٥-٧٦)

فائدة (١):

* هلال بن علي.

- هلال بن أسامة.

- هلال بن أبي ميمونة: وقد ذكره الخطيب في «موضح أوهام الجمع والتفريق».

- هلال بن أبي هلال.

وكلها مسميات لرجل واحد من رجال الحاكم.

فائدة (٢):

* محمد بن الحسن المدني.

- محمد بن الحسن المخزومي.

- محمد بن الحسن بن زبالة: قال عنه ابن حزم: هو زبالة كاسمه. اهـ.

وكلها مسميات لرجل واحد.

❊ ❊ ❊

---

(١) ذكر ذلك النووي في شرحه لمسلم (١٣/ ٤٥)، وقال: ولسالم هذا نظائر في هذا، وهو أن يكون للإنسان أسماء أو صفات وتعريفات يعرفه كل إنسان بواحد منها.

وصنف الحافظ عبدالغني بن سعيد المصري في هذا كتابًا حسنًا، وصنف فيه غيره. اهـ.

الأسماء المفردة

☐ ذكر الشيخ من الأسماء المفردة من الصحابة: (هضيب بن مغفل) و(لُبَيّ) على وزن (أُبَيّ) و(لَبَا) على وزن (عصا)، و(شكل)، و(سندر)، و(حبيب) الذي ربما تصحف إلى جبير وإلى خبيب، و(وابصة) بن معبد، و(نبيشة) اهـ.

☐ ذكر الشيخ من الأسماء المفردة من غير الصحابة: (مسددًا)، و(زر بن حبيش)، و(مستمرًا)، و(بريد بن نقير بن شمير)، و(شتير بن شكل) ووالده صحابي، و(سعير بن الخمس)، و(نوفًا البكالي) وقيل: إنه قد جاء نوف آخر.

و(أوسط)، و(تدوم)، و(دحينًا أبا الجلد الأخباري قيل: إنه جحا والصحيح أنه ليس به. اهـ

☐ ذكر الشيخ من الكنى المفردة: (أبا العشراء)، و(أبا العبيدين)، و(أبا مراية)، و(أبا مدلة)، و(أبا معيد) حفص بن غيلان. اهـ

قال الشيخ: بقي مثل (أبي حمة) ما وجدت كنية إلا هذه الكنية، وما ذكرت في الكنى في التقريب وهو من رجال التقريب، ولا في "تهذيب التهذيب" وهو من رجال التهذيب، ولا في (الكنى) للدولابي وهي تلزمه، وجدت في كتاب "الإكمال"[1] لابن ماكولا محمد بن يوسف. اهـ

☐ ذكر الشيخ من الألقاب المفردة: (مَتدَل) واسمه عمرو بن علي و(مطين).

☐ أين مظان الأسماء المفردة؟

قال الشيخ رَحِمَهُ اللهُ: مظنتها (الإكمال لابن ماكولا)، وإذا كانوا صحابة ففي

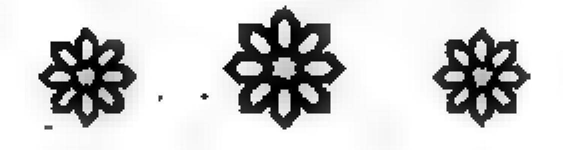
---

(١) (٢/ ٥٤٥) وانظر ترجمته في "تهذيب التهذيب" (٣/ ٧٤١).

(الإصابة)، ثم ذكر الشيخ من مظنتها «الخلاصة»، و«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم، و«التاريخ الكبير» للبخاري يذكرونها في نهاية الباب. اهـ

(كل هذا من مراجعة «التدريب» الشريط الثالث عشر)

❑ وقال في خصوص «الإكمال» لابن ماكولا: فيما يتعلق بالأسماء الغريبة كتاب ابن ماكولا، فهو كتاب عظيم ما أكثر الفوائد التي نستفيدها منه، مثل (أبي حمة) مرَّ بي فلم أجده في «الكنى» للدولابي، ولم أجده في «تهذيب التهذيب»، ولا... الخ، حتى رجعت إلى كتاب ابن ماكولا والحمد لله وجدته، وإذا الرجل نفسه محمد بن يوسف من رجال «تهذيب التهذيب». (مراجعة «التدريب» الشريط الحادي عشر)



معرفة الأسماء والكنى

❑ كتاب «الكنى» لأبي أحمد الحاكم، قال الشيخ: يقولون: إن كتابه أحسن الكتب المؤلفة في الكنى[1]، وكتاب الدولابي هو المشهور المتداول وهو أوسع مرجع لدينا[2] ولم يستوعب. (مراجعة «التدريب» رقم ١٣)

❑ أبوهريرة: قال الشيخ عن الأقوال عنه في اسمه: ذكرها الحاكم في مستدركه[3] بالأسانيد ما ثبت إليه سند صحيح في اسمه والله المستعان. (السابق)

❑ **من اشتهر بكنيته مع العلم باسمه**

ذكر الشيخ منهم: أبا إدريس الخولاني واسمه عائذ الله، وأبا إسحاق السبيعي عمرو بن عبدالله، وأبا الضحى مسلم بن صبيح. (السابق)

❑ **فائدة(١): مما تشابه من الكنى:**

١) أبوجمرة: نصر بن عمران الضبعي.

٢) أبونضرة: المنذر بن مالك.

٣) أبوضمرة: أنس بن عياض.

❑ **فائدة(٢): ممن ألف في الكنى:**

---

(١) قاله العراقي في «التبصرة» (٣/ ١١٦)، والسخاوي في «فتح المغيث» (٤/ ٢١٤).

(٢) قد طبع من كتاب أبي أحمد الحاكم قطعة لا بأس بها.

(٣) (٣/ ٥٠٧) والذي ذهب إليه جمهور العلماء والمحققون: أن اسمه عبدالرحمن بن صخر، نقله عنهم النووي في «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ٢٧٠).

١) الدولابي.

٢) الإمام مسلم.

٣) ابن عبدالبر.

٤) الذهبي، واسم كتابه: «رفع النقاب عن الكنى والألقاب». اهـ.

٥) النسائي.

□ فائدة(٣): من تكنى بأبي نعيم جماعة منهم:

١) أبونعيم حفص بن غيلان.

٢) أبونعيم الفضل بن دكين.

٣) أبونعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني.

□ فائدة(٤): من تكنى بأبي صالح جماعة منهم:

١) أبوصالح ذكوان السمان.

٢) أبوصالح الخوزي.

٣) أبوصالح ميزان.

٤) أبوصالح ميناء.

٥) أبوصالح باذان أو باذام.

٦) أبوصالح الأشعري.

٧) أبوصالح الحنفي.

وقد ذكر الرامهرمزي ممن يكنى بهذه الكنية قدر عشرين واحدًا. اهـ

«بشائر الفرح» (ص٧٣-٧٤).

- ثلاثة من الصحابة كل واحد منهم يكنى بأبي أمامة:

١) أبوأمامة صدي بن عجلان.

٢) أبوأمامة أسعد بن سهل بن حنيف الأنصاري.

٣) أبوأمامة: إياس بن ثعلبة البلوي مع خلاف في اسمه[1].

"بشائر الفرح" (ص١٥).

- أربعة من يكنون بأبي الطاهر:

١) أحمد بن عبدالله بن عمرو بن السرح.

٢) أحمد بن عيسى كذاب، له كتاب: "الأمالي".

٣) محمد بن الفضيل حفيد ابن خزيمة، وراوي صحيحه عنه.

٤) أحمد بن محمد السلفي. "بشائر الفرح" (ص٢٤)

- خمسة من مشايخ الإمام البخاري كل واحد منهم يكنى بأبي الوليد:

١) أبوالوليد: هشام بن عبدالملك الطيالسي.

٢) أبوالوليد: عياش بن الوليد الرقام.

٣) أبوالوليد: أحمد بن محمد الأزرقي.

٤) أبوالوليد: هشام بن عمار الدمشقي.

٥) أبوالوليد: أحمد بن عبدالله بن أبي الرجاء المروي. "بشائر الفرح" (ص٢٥)

❁ ❁ ❁

(١) وهناك أبوأمامة رابع وهو أسعد بن زرارة صحابي أيضًا. (أبورواحة).

المؤتلف والمختلف[1]

❑ كتاب «المشتبه» للذهبي.

قال الشيخ رَحِمَهُ اللهُ: حصل بعض القصور في تأليف الذهبي «المشتبه»، فمن أي شيء؟ اعتمد على ضبط القلم ولم يضبط الكلمات[2]، وضبط القلم الذي هو النقط والشكل عرضة للتصحيف. (مراجعة «التدريب» رقم ١٤)

❑ أمثلة للمؤتلف والمختلف:

قال الشيخ رَحِمَهُ اللهُ: العيشيون بصريون، والعنسيون شاميون، والعبسيون كوفيون[3] في الغالب.

حرام: في الأنصار، وحزام في قريش.

(كَريز) بفتح الكاف في خزاعة، و(كُريز) بضم الكاف في عبد شمس.

يسار: جمع وخالفه (بشار)، و(سيار بن أبي سيار)، و(سيار بن سلامة)، هؤلاء

---

(١) وهو ما تتفق في الخط صورته وتفترق في اللفظ صيغته. «مختصر علوم الحديث» (ص٢٠٩).

(٢) ذكر هذا الحافظ في «تبصير المنتبه» (١/١)، وكتاب الحافظ قال السيوطي: أحسنها وأخصرها وأجمعها. «تدريب الراوي» (٢/ ٧٨٠)، وقد استخرجت منه بفضل الله نحوًا من أربعين قاعدة في هذا الباب، وهي ضمن كتابي: «إتحاف الرجال بقواعد في علم الرجال»، أسأل الله أن ييسر إتمامه ونشره، وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم.

(٣) ذكر هذه القاعدة الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص٢٢١)، والخطيب كما في «المقدمة» (ص٢٠٠) وقيدها ابن الصلاح بالغالب.

خارجون عن الجادة.

بشر: كثير وخالفه (عبدالله بن بسر) الصحابي، و(بسر بن عبيد الله)، و(بسر ابن سعيد)، و(بسر بن محجن).

بَشير: جمع وخالفه قطن بن (نسير)، و(بُشير) بن كعب، و(بُشير) بن عمرو، (ويُسير) بن جابر.

يَزيد: هو الجادة وخرج عن ذلك علي بن هاشم بن (البريد).

البَراء: هو الجادة، وخرج عن ذلك (أبومعشر البراء)، وأبوالعالية (البراء).

حارثة: هو الجادة خرج عن ذلك (جارية) بن قدامة وغيره.

حُصين: هو الجادة خرج عن ذلك (أبوحَصين) عثمان بن عاصم، و(حضين) أبوساسان.

حيان: الجادة وخرج عن ذلك محمد بن واسع بن (حبان)، و(حبان) بن موسى.

حبيب: الجادة وخرج عن ذلك (خبيب) بن عبدالرحمن.

حَكيم: هو الجادة وخرج عن ذلك (حُكيم).

سَليم: هو الجادة خرج عن ذلك (سُليم) بن حيان.

سَريج: الجادة وخرج عن ذلك (شُريح) بن النعمان، و(سُريج) بن يونس.

سالم: هو الجادة وخرج عن ذلك (سلم) بن قتيبة وآخر.

شيبان: هو الجادة وخرج عن ذلك (سنان بن أبي سنان) من مشايخ الزهري.

عُبيدة: هو الجادة وخرج عن ذلك (عَبيدة) السلماني.

عُبادة: هو الجادة خرج عن ذلك واحد وهو (عَبادة).

عَبَّاد: هو الجادة وخرج عن ذلك (عُبَاد) بن قيس.

عَقيل: هو الجادة وخرج عن ذلك (عُقيل) بن خالد من تلاميذ الزهري.

البزار: هو الجادة خرج عن ذلك (البزار) خلف بن هشام، والحسن بن الصباح.

الجريري: هو الجادة خرج عن ذلك (الحريري).

البصري: هو الجادة وخرج عن ذلك (النصري).

الثوري: هو الجادة وخرج عن ذلك (التوزي) انتهى

بتصرف من (مراجعة التدريب الشريط الرابع عشر)

❊ ❊ ❊

المتفق والمفترق

❑ ضابطه:

قال الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: إذا كان للإمام أحمد بن حنبل شيخ اسمه (إسماعيل)، وللبيهقي شيخ اسمه (إسماعيل) فهذا ليس من باب (المتفق والمفترق)، فعلى هذا فأكثر الأمثلة التي سيقت ليست من باب (المتفق والمفترق)، مثل (أبي عمران الجوني)، (أبوعمران الجوني)، أحدهما تابعي والآخر متأخر عنه، فهذا لا يعد من باب (المتفق والمفترق)، معنى هذا: أنه لا يعد متفقًا ولا مفترقًا إلا في الطبقة[1]، كالحمادين والسفيانين والجريرين) والله المستعان.

(مراجعة «التدريب» الشريط الرابع عشر).

❑ أهمية المتفق والمفترق

قال الشيخ عنه: إنه مفيد جدًا، حتى إن ابن الصلاح بعد أن انتهى منه يقول: إنه يستحق رحلة فاجعله في سويداء قلبك[2]. (السابق)

❑ **ثلاثة يروون عن عبدالرزاق، كل واحد منهم يسمى: (إسحاق بن إبراهيم):**

١) إسحاق بن إبراهيم الحنظلي المعروف بابن راهويه.

---

(١) فيكونا قد تعاصرا واشتركا في بعض شيوخهما أو في الرواة عنهما نبه على هذا السخاوي في «فتح المغيث» (٤/ ٢٦٩)، والسيوطي في «تدريب الراوي» (٢/ ٢٨٠).

(٢) «معرفة علوم الحديث» (ص٢٠٦).

٢) إسحاق بن إبراهيم الدبري.

٣) إسحاق بن إبراهيم بن نصر. "بشائر الفرح" (ص١٦)

❑ مشايخ البخاري ممن يسمون بعبدالله بن محمد أربعة:

١) عبدالله بن محمد المسندي الجعفي، وله على البخاري منتان: منة التعليم، والمنة الثانية: أن أحد أجداد البخاري أسلم على يد أحد أجداد المسندَي، وقيل له المسندي لاهتمامه بالمسانيد.

٢) عبدالله بن محمد بن أسماء الضبعي.

٣) عبدالله بن محمد بن أبي الأسود.

٤) عبدالله بن محمد بن أبي شيبة. اهـ سمعتها من دروسه رَحِمَهُ اللَّهُ مرارًا، زاد أبورواحة نقلًا عن الشيخ أنه قال: وهناك عبدالله بن محمد النفيلي ويقال له الحراني، لم يروِ له البخاري إلا بواسطة، بينما تسنى لأبي داود أن يروي له مباشرة بدون واسطة. "بشائر الفرح" (ص٢١)

❋ ❋ ❋

فصل في الفروق[1]

❑ فائدة(١):

إذا رأيت أبا وائل، عن عبدالله: فعبدالله هو ابن مسعود.

إذا رأيت الأسود، عن عبدالله: فعبدالله هو ابن مسعود.

إذا رأيت علقمة، عن عبدالله: فعبدالله هو ابن مسعود.

إذا رأيت زيد بن وهب، عن عبدالله: فعبدالله هو ابن مسعود.

إذا رأيت شعبة[2]، عن عمرو: فعمرو هو ابن مرة.

إذا رأيت الأعمش، عن عمرو: فعمرو هو ابن مرة.

إذا رأيت الثوري، عن عمرو: فعمرو هو ابن مرة.

إذا رأيت عبدالله بن وهب، عن عمرو: فعمرو هو ابن الحارث.

إذا رأيت ابن عيينة، عن عمرو: فعمرو هو ابن دينار.

إذا رأيت أبا حازم، عن أبي هريرة: فأبوحازم هو سلمان الأشجعي.

إذا رأيت أبا حازم، عن سهل بن سعد: فأبوحازم هو سلمة بن دينار.

إذا رأيت محمد بن زياد، عن أبي هريرة: فمحمد بن زياد هو الجمحي.

---

(١) ذكر الشيخ بعض الفروق بين السفيانين ثم قال: يعرف بالاختصاص وبالممارسة، وتنبيه الحافظ في "فتح الباري" فقد عرفنا كثيرًا من التمييزات بين الحمادين وبين الجريريين وبين الليثين من "فتح الباري" وإن كان ليث بن أبي سليم ليس من رجال الصحيح. (شريط كيف تتعلم البحث).

(٢) قال الشيخ رحمه الله: فلا أزال أذكر من شيخنا محمد بن عبدالله الصومالي -حفظه الله تعالى- إذا رأيت شعبة عن عمرو فهو ابن مرة، وإذا رأيت سفيان عن عمرو فهو ابن دينار، وإذا رأيت عبدالله بن وهب عن عمرو فهو ابن الحارث. "المقترح" (ص٢٠٦).

إذا رأيت محمد بن زياد، عن أبي أمامة: فمحمد بن زياد هو الألهاني، وكلاهما في طبقة واحدة.

إذا رأيت زهيرًا، عن أبي الزبير، فزهير هو ابن معاوية.

إذا رأيت زهيرًا، عن جرير بن عبدالحميد: فزهير هو ابن حرب.

إذا رأيت همامًا، عن أبي هريرة: فهمام هو ابن منبه بن كامل الصنعاني.

إذا رأيت همامًا، عن قتادة: فهمام هو ابن يحيى بن دينار العوذي.

إذا رأيت سعيدًا، عن أنس بن مالك: فسعيد هو ابن أبي سعيد الساحلي.

إذا رأيت أبا أمامة، عن أبي سعيد الخدري: فأبوأمامة هو أسعد بن سهل بن حنيف، وأما أبوأمامة الآخر فهو صحابي، واسمه صدي بن عجلان الباهلي.

إذا رأيت الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عباس: فأبوصالح هو باذان.

إذا رأيت الكلبي، عن أبي صالح، عن أبي هريرة: فأبوصالح هو ذكوان.

إذا رأيت يونس، عن الحسن البصري: فيونس هو ابن عبيد.

إذا رأيت يونس، عن الزهري: فيونس هو ابن يزيد الأيلي.

إذا رأيت يونس، عن أبي إسحاق السبيعي: فيونس هو ابن أبي إسحاق السبيعي.

إذا رأيت حمادًا، عن حماد، عن إبراهيم: فحماد الأول هو ابن سلمة، وحماد الثاني هو ابن أبي سليمان.

إذا قال الترمذي: حدثنا الأنصاري: فإنه يريد به إسحاق بن موسى[1].

إذا قال البخاري: حدثنا الأنصاري: فإنه يريد به محمد بن عبدالله، وفي طبقته

---

(١) قال الإمام الذهبي في ترجمته من تذكرة الحفاظ (٢/ ٥١٤) والترمذي إذا قال: حدثنا الأنصاري، فإياه يعني.

محمد بن عبدالله الأنصاري ضعيف، كما في الميزان.

إذا أطلق محمد بن يوسف: فهو الفريابي.

ومحمد بن يوسف إذا أطلق سفيان: فسفيان هو الثوري.

إذا قال الإمام مسلم: حدثنا ابن نمير: فابن نمير هو محمد بن عبدالله بن نمير.

وإذا قال الإمام أحمد: حدثنا ابن نمير: فابن نمير هو الأب عبدالله بن نمير.

أبووائل شقيق بن سلمة قد سمع من عبدالله بن مسعود، وأبي موسى الأشعري جميعًا، غير أن روايته عن ابن مسعود أكثر، فإذا أطلق فهو محمول على ابن مسعود ما لم يوجد تصريح.

وكذلك إذا روى قيس بن أبي حازم عن عبدالله، وكان السند كوفيًا؛ فهو محمول على ابن مسعود. اهـ. «بشائر الفرح» (ص٩٥-٩٧)[١]

□ فائدة (٣): الفرق بين الحمادين:

سليمان بن حرب، عن حماد: فحماد هو ابن زيد.

عارم محمد بن الفضل، عن حماد: فحماد هو ابن زيد[٢].

سفيان بن عيينة، عن حماد: فحماد هو ابن زيد.

مسدد بن مسرهد، عن حماد: فحماد هو ابن زيد.

---

(١) قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: وقال الخطيب عن أهل الفن: إذا قال المصري عن عبدالله فمراده عبدالله بن عمرو بن العاص، وإذا قال الكوفي: عن عبدالله فمراده عبدالله بن مسعود... الخ. انتقاض الاعتراض (١/ ١١٩)، زاد الخليلي في «الإرشاد» (١/ ٤٤٠): وإذا قال المكي عن عبدالله ولا ينسبه فهو ابن عباس، وإذا قال المدني عن عبدالله ولا ينسبه فهو ابن عمر. اهـ وانظر «فتح المغيث» (٤/ ٢٨١-٢٨٢).

(٢) ذكر الذهبي أن سليمان وعارمًا إذا رويا عن حماد بن سلمة نسباه، وإذا رويا عن حماد بن زيد فإنهما لا ينسباه. «سير النبلاء» (٧/ ٤٦٦).

أبو الربيع العتكي، عن حماد: فحماد هو ابن زيد.

قتيبة بن سعيد، عن حماد: فحماد هو ابن زيد.

يحيى بن يحيى، عن حماد: فحماد هو ابن زيد[1].

موسى بن إسماعيل، عن حماد: فحماد هو ابن سلمة[2].

عفان بن مسلم، عن حماد: فحماد هو ابن سلمة[3].

مشترك:

الحجاج بن منهال، عن حماد: هو ابن زيد، أو ابن سلمة، روى عنهما كليهما، كما في التهذيب، وإذا أطلق فهو ابن سلمة[4].

---

(١) قال الذهبي في "سير النبلاء" (٧/ ٤٦٥): والمختصون بحماد بن زيد الذين ما لحقوا بحماد بن سلمة، فهم أكثر وأوضح: كعلي بن المديني، وأحمد بن عبدة، وأحمد بن مقدام، وبشير بن معاذ العقدي، وخالد بن خداش، وخلف بن هشام، وزكريا بن عدي، وسعيد بن منصور، وأبي الربيع الزهراني، والقواريري، وعمرو بن عون، وقتيبة بن سعيد، ومحمد بن أبي بكر المقدمي، ولوين، ومحمد بن عيسى بن الطباع، ومحمد بن عبيد بن حساب، ومسدد، ويحيى بن حبيب، ويحيى بن يحيى التميمي، وعدة من أقرانهم، فإذا رأيت الرجل من هؤلاء الطبقة، قد روى عن حماد وأبهمه، علمت أنه ابن زيد، وأن هذا لم يدرك حماد بن سلمة. اهـ وانظر "تهذيب الكمال" (٧/ ٢٦٩).

(٢) قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ: موسى بن إسماعيل إذا روى عن حماد ولم ينسبه فهو ابن سلمة، وإذا روى عن حماد بن زيد فإنه ينسبه كما قدره ابن الصلاح ثم المزي ومن تبعهما. "اليواقيت والدرر" (٢/ ٩١٠).

(٣) قال الذهبي: والمختصون بالإكثار بالرواية عن حماد بن سلمة: بهز بن أسد، وحبان بن هلال، والحسن الأشيب، وعمرو بن عاصم. اهـ "سير النبلاء" (٧/ ٤٦٥).

(٤) قال الحافظ الذهبي: ثم عادة عفان لا يروي عن حماد بن زيد إلا وينسبه، وربما روى عن حماد ابن سلمة فلا ينسبه، وكذلك يفعل حجاج بن منهال وهدبة بن خالد. اهـ "سير النبلاء" (٧/ ٤٦٥-٤٦٦)، وبنحوه في "تهذيب الكمال" (٧/ ٢٦٩).

□ فائدة(٤): الفرق بين السفيانين:

علي بن عبدالله المديني، عن سفيان: فسفيان هو ابن عيينة الهلالي.

سعيد بن منصور عن سفيان: فسفيان هو ابن عيينة الهلالي.

أبوبكر بن أبي شيبة، عن سفيان: فسفيان هو ابن عيينة الهلالي.

الإمام أحمد، عن سفيان: فسفيان هو ابن عيينة الهلالي.

الحميدي، عن سفيان: فسفيان هو ابن عيينة الهلالي.

إسحاق بن راهويه، عن سفيان: فسفيان هو ابن عيينة الهلالي.

عمرو بن محمد الناقد، عن سفيان: فسفيان هو ابن عيينة الهلالي.

يونس بن عبدالأعلى، عن سفيان: فسفيان هو ابن عيينة الهلالي[١].

عبدالرحمن بن مهدي، عن سفيان: فسفيان هو ابن سعيد الثوري.

يحيى بن سعيد القطان، عن سفيان: فسفيان هو ابن سعيد الثوري.

وكيع بن الجراح، عن سفيان: فسفيان هو ابن سعيد الثوري[٢].

عبدالرزاق الصنعاني، عن سفيان: فسفيان هو ابن سعيد الثوري.

---

(١) * تتمة:

- مسدد بن مسرهد، عن سفيان: فسفيان هو ابن عيينة الهلالي.
- ابن أبي عمر العدني، عن سفيان: فسفيان هو ابن عيينة الهلالي.
- محمد بن سلام البيكندي، عن سفيان: فسفيان هو ابن عيينة الهلالي.
- عثمان بن أبي شيبة، عن سفيان: فسفيان هو ابن عيينة الهلالي. (أبورواحة)

(٢) قال الشيخ رحمه الله: ثم إن يحيى إذا روى عن سفيان وأطلقه، وهكذا وكيع و عبدالرحمن ابن مهدي فهو سفيان الثوري ففي (ص٧١٦) من «المعرفة» للفسوي، قال علي -يعني ابن المديني- أصحاب سفيان الثوري يحيى و عبدالرحمن ووكيع وأبونعيم والأشجعي وعبدالله بن المبارك. «غارة الأشرطة» (٢/ ٣٥٤).

عبدالله بن المبارك، عن سفيان: فسفيان هو ابن سعيد الثوري.

يحيى بن آدم، عن سفيان: فسفيان هو ابن سعيد الثوري.

أبوحذيفة موسى بن مسعود، عن سفيان: فسفيان هو ابن سعيد الثوري.

أبونعيم الفضل بن دكين، عن سفيان: فسفيان هو ابن سعيد الثوري[1].

الحسين بن حفص، عن سفيان: فسفيان هو ابن سعيد الثوري.

محمد بن كثير العبدي: عن سفيان: فسفيان هو ابن سعيد الثوري[2].

محمد بن يوسف، عن سفيان: فسفيان هو ابن سعيد الثوري.

❑ مشترك:

قبيصة بن عقبة ليس له في البخاري عن ابن عيينة إلا حديث واحد، وما عدا ذلك فهو عن سفيان الثوري. «بشائر الفرح» (ص٩٨-١٠٠)

قال الشيخ رحمه الله: فلا أزال أذكر من شيخنا محمد بن عبدالله الصومالي -حفظه الله تعالى-: إذا جاء سفيان في السند في «صحيح مسلم» في الثالث أي بينه وبين مسلم اثنان قال: في الغالب بأنه سفيان الثوري، وإذا جاء في «صحيح مسلم» بينه وبين مسلم واحد فالغالب أنه سفيان بن عيينة. «المقترح» (٢٠٦-٢٠٧)

❁ ❁ ❁

---

(١) قال الحافظ ابن حجر: ليس الاحتمالات فيها على سواء فإن أبا نعيم مشهور بالرواية عن الثوري معروف بملازمته له، وأما روايته عن ابن عيينة فهي قليلة، فإذا أطلق اسم شيخه حمل على من هو أشهر بصحبته. «فتح الباري» (١٠/ ٨٥) وبنحوه في «الأسئلة الوافدة من حلب» (ص٥٦).

(٢) ذكر هذا الحافظ ابن حجر في «الأسئلة الوافدة من حلب» (ص٥٦).

المتشابه

❑ قال الشيخ: موسى بن (عَلي)، وموسى بن (عُلي) ففيهما نوع من المؤتلف والمختلف، ونوع من المتفق والمفترق، المتفق والمفترق موسى وموسى، والمؤتلف والمختلف (عَلي) و(عُلَي) سريج بن النعمان وشريح بن النعمان، الأبوان من المتفق والمفترق، وسريج وشريح من المؤتلف والمختلف. (مراجعة «التدريب» رقم ١٤)

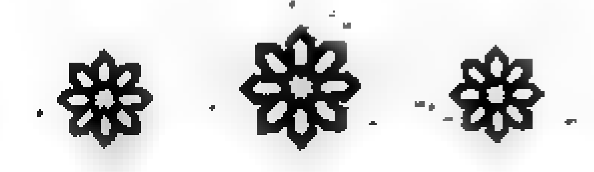
وقال الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: موسى بن عَلي بفتح العين جماعة، و(موسى بن عُلَي) بالتصغير واحد حتى إنه كان يغضب ولا يحب أن يسمى بالتصغير بضم العين، لكن أهله سموه بهذا لأن بني أمية كانوا من شدة بغضهم لعلي بن أبي طالب لا يحبون أن يسمى أحد باسمه، فخاف عليه أهله فضموا العين[1] (موسى بن عُلَي).

(شرح «مختصر علوم الحديث» الشريط الرابع عشر)

فائدة: مثل السيوطي في «التدريب» (٢/ ٨٤٢) لهذا بأبي الرجال الأنصاري وأبي الرحال الأنصاري.

فقال الشيخ: ليسا من المؤتلف والمختلف، ؛ لأنها نسبة إلى بلدة واحدة.

(مراجعة «تدريب الراوي» الشريط الرابع عشر)



(١) قاله ابن حبان في «الثقات» (٧/ ٤٥٣)، وأبوعبدالرحمن المقرئ كما في «فتح المغيث» (٤/ ٢٨٦).

المشتبه المقلوب

❑ قال الشيخ: مسلم بن الوليد انقلب على البخاري إلى الوليد بن مسلم، وخطأه ابن أبي حاتم وأبوزرعة. (مراجعة "التدريب" رقم ١٤)

❀ ❀ ❀

معرفة المنسوبين إلى غير آبائهم

❑ ممن نسب إلى أمه:

ذكر الشيخ: عبدالله بن بحينة، وهو عبدالله بن مالك بن بحينة، ومعاذ ومعوذ (ابني عفراء)، وسهيل وسهل (ابني بيضاء)، وبلال بن (حمامة) وهو بلال بن رباح ﷺ، ومحمد بن (الحنفية) وهو محمد بن علي بن أبي طالب، وإسماعيل بن (علية)، قيل: إنها أمه، وقيل: إنها جدته وهو إسماعيل بن إبراهيم. (مراجعة التدريب رقم ١٤)

❑ ممن نسب إلى جدته:

ذكر الشيخ منهم: بشير بن الخصاصية واسم أبيه معبد، وشيخ الإسلام (ابن تيمية)[1].

❑ فائدة(٣): فيمن نسب إلى جده، واسم أبيه عبدالله جماعة، منهم:

١) أحمد بن يونس: نسب إلى جده، واسم أبيه عبدالله.

٢) يحيى بن بكير: نسب إلى جده، واسم أبيه عبدالله.

٣) يزيد بن قسيط: نسب إلى جده، واسم أبيه عبدالله.

٤) يزيد بن الشخير: نسب إلى جده، واسم أبيه عبدالله.

٥) يزيد بن خصيفة: نسب إلى جده، واسم أبيه عبدالله.

---

(١) قال الحافظ ابن كثير: هي أم أحد أجداده الأبعدين، وهو أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني. «مختصر علوم الحديث» (ص٢١٩).

٦) يزيد بن الهاد: نسب إلى جده، واسم أبيه عبدالله.

□ فائدة(٤): الذين نسبوا إلى أجدادهم جماعة، منهم:

١) أحمد بن حنبل: اسم أبيه محمد.

٢) سعيد بن عفير: اسم أبيه كثير.

٣) سلمة بن الأكوع: اسم أبيه عمرو.

٤) إسماعيل بن علية: اسم أبيه إبراهيم.

٥) عبدالملك بن جريج: اسم أبيه عبدالعزيز.

٦) حجاج بن الشاعر: اسم أبيه يوسف وليس بالظالم.

٧) عمرو الناقد: اسم أبيه محمد.

٨) حسن الحلواني: اسم أبيه علي.

٩) الحسن بن أعين: اسم أبيه محمد. "بشائر الفرح" (ص٧٧-٧٨)

زاد الشيخ في "مراجعة التدريب":

١) أبا عبيدة بن الجراح وهو عامر بن عبدالله بن الجراح.

٢) ابن أبي ليلى وهو محمد بن عبدالرحمن.

٣) ابن أبي مليكة وهو عبدالله بن عبيدالله.

❁ ❁ ❁

النسب التي على خلاف ظاهرها

❑ ذكر الشيخ منها جمعًا:

(الفقير): قيل كان يشكو فقار ظهره.

(الخوزي): إبراهيم بن يزيد الخوزي نزل الخوزة[1].

(العوقي): محمد بن سنان العوقي، نزل العوقة[2] وليس منهم.

(مقسم مولى ابن عباس): وهو مولى عبدالله بن الحارث، قيل له: مولى ابن عباس لملازمته لعبدالله بن عباس.

(العرزمي): محمد بن عبيد الله العرزمي[3] وليس عرزميًا. (مراجعة التدريب رقم ١٤)

❋ ❋ ❋

(١) بلدة بمكة.

(٢) بطن من عبدالقيس وهو باهلي لكنه نزل عندهم بالبصرة.

(٣) بطن من فزارة نزل في جبانتهم بالكوفة. «مختصر علوم الحديث» (ص٢٢٠).

المبهمات

❑ قال الشيخ: أحسن كتاب في هذا لولي الدين العراقي. (مراجعة "التدريب")

❑ وقد قال الحافظ ابن كثير في "مختصره" (ص٢٢٢): وهو فن قليل الجدوى بالنسبة إلى معرفة الحكم من الحديث. اهـ

فقال الشيخ: الله المستعان ليس بقليل الجدوى، بل يترتب عليه تصحيح الحديث وتضعيفه، ثم ذكر الشيخ من فوائد معرفة المبهم قوله: وكذلك إذا كان في القصة نقيصة وهي في زمن الصحابة ثم بعد البحث وجدت أنها في منافق وليست في مسلم حتى لا يكون فيه نقيصة في أصحاب رسول الله ﷺ.

(شرح "مختصر علوم الحديث" الشريط السادس عشر)

❁ ❁ ❁

معرفة الثقات من الضعفاء

من قيل فيه: أثبت الناس

❑ أثبت الناس في قتادة ثلاثة، وهم:

١) شعبة بن الحجاج.

٢) سعيد بن أبي عروبة.

٣) هشام بن أبي عبدالله الدستوائي[1].

❑ أثبت الناس في سعيد بن أبي سعيد المقبري ثلاثة، وهم:

١) الليث بن سعد الفهمي.

٢) ابن أبي ذئب.

عبيد الله بن عمر العمري[2].

❑ أثبت الناس في محمد بن سيرين ثلاثة، وهم:

١) أيوب بن أبي تميمة السختياني.

٢) عبدالله بن عون.

٣) هشام بن حسان القردوسي[3].

---

(١) كما في «الملحق على شرح علل الترمذي» (٢٨١-٢٨٢). (أبورواحة).

(٢) كما في «الملحق على شرح علل الترمذي». (أبورواحة).

(٣) كما في «شرح علل الترمذي» (٢٧٧). (أبورواحة).

❑ أثبت الناس في أنس بن مالك ثلاثة، وهم:

١) محمد بن مسلم الزهري.

٢) قتادة بن دعامة.

٣) ثابت بن أسلم البناني[1].

❑ أثبت الناس في حماد بن سلمة ثلاثة، وهم:

١) عبدالله بن المبارك.

٢) عبدالرحمن بن مهدي.

٣) عبدالوهاب بن عبدالمجيد الثقفي[2].

❑ أثبت الناس في سليمان بن مهران الأعمش ثلاثة، وهم:

١) سفيان بن سعيد الثوري[3].

٢) أبومعاوية محمد بن خازم الضرير.

٣) شعبة بن الحجاج.

❑ أثبت الناس في نافع مولى ابن عمر ثلاثة، وهم:

١) مالك بن أنس.

---

(١) قال أبوحاتم: أثبت أصحاب أنس ثلاثة.. وذكرهم كما في "شرح علل الترمذي" (١/ ١٩١)، وترجمة قتادة من "تهذيب التهذيب" (٨/ ٣٠٨). (أبورواحة).

(٢) قال النسائي: أثبت الناس في حماد بن سلمة ثلاثة.. فذكرهم كما في "الملحق على شرح علل الترمذي" (٢٨٩). (أبورواحة)

(٣) قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: أحفظ أصحاب الأعمش: الثوري. اهـ. كما في "شرح علل الترمذي" (٢٩٥). (أبورواحة)

٢) أيوب بن أبي تميمة.

٣) عبيد الله بن عمر العمري[1].

❑ أثبت الناس في محمد بن مسلم الزهري ثلاثة، وهم:

١) مالك بن أنس.

٢) سفيان بن عيينة.

٣) معمر بن راشد[2].

❑ أثبت الناس في أيوب بن أبي تميمة السختياني:

قال ابن معين: ليس أحد أثبت في أيوب من: حماد بن زيد. اهـ كما في "شرح علل الترمذي" (٢٨٤).

❑ أثبت الناس في ثابت بن أسلم البناني:

قال أحمد، وابن معين، وابن المديني، والدارقطني: أثبت الناس في ثابت البناني هو حماد بن سلمة. اهـ كما في "شرح علل الترمذي" (٢٧٩)، وفي ترجمته من السير (٧/ ٤٤٤).

❑ أثبت الناس في هشام بن عروة:

١) مالك بن أنس.

٢) يحيى بن سعيد القطان.

---

(١) قال النسائي: أثبت أصحاب نافع: مالك، ثم أيوب، ثم عبيد الله، ثم عدد آخرين. كما في ترجمة نافع من السير (٥/ ٩٩). (أبورواحة)

(٢) كما في "شرح علل الترمذي" (٢٦٣)، بينما جنح الحافظ في التقريب إلى قول ابن معين: إن شعيب بن أبي حمزة هو أثبت الناس في الزهري. اهـ (أبورواحة)

❑ أثبت الناس في سعيد بن جبير:

هو جعفر بن إياس، قال الحافظ في التقريب: ثقة من أثبت الناس في سعيد بن جبير. اهـ

❑ أثبت الناس في مالك بن أنس:

هو عبدالله بن مسلمة القعنبي(١).

❑ أثبت الناس في الليث بن سعد:

هو يحي بن بكير(٢).

❑ أثبت الناس في عمرو بن دينار:

هو سفيان بن عيينة كما في «السير» (٨/ ٤٥٨).

❁ ❁ ❁

(١) قال عثمان بن سعيد: سمعت علي بن المديني وذكر أصحاب مالك قيل له: معن، ثم القعنبي.
قال: لا بل القعنبي، ثم معن. اهـ السير (١٠/ ٢٦١).
بينما قال أبوحاتم: أثبت أصحاب مالك وأوثقهم معن بن عيسى. اهـ يعني: القزاز (٩/ ٣٠٥). (أبورواحة)

(٢) قال عنه ابن حجر في التقريب: يحي بن عبدالله بن بكير المخزومي مولاهم المصري، وقد ينسب إلى جده ثقة في الليث، وتكلموا في سماعه من مالك. اهـ (أبورواحة)

معرفة من خلط من الثقات

❑ الفرق بين (التغير)، و(الاختلاط):

ذكر للشيخ رحمه الله: أن الألباني رحمه الله يقول فيمن قيل فيه: (صدوق تغير بآخره): أنه يحتج به ما لم يخالف.

وهل هناك فرق بين التغير والاختلاط؟

فقال الشيخ: الذي يظهر هو قول الشيخ الألباني؛ لأن التغير ليس بمنزلة الاختلاط، ذكر هذا الحافظ الذهبي في ترجمة هشام بن عروة، عند أن قال ابن القطان: إنه تغير أو اختلط بعدما نزل إلى العراق.

فأنكر عليه وقال: إنه ضعف حفظه أي هشام ولم يبلغ إلى حد الاختلاط، ثم قال: وهشام شيخ الإسلام ولكن أحسن الله عزاءنا فيك يا ابن القطان[1].

فهذا الذي قاله الشيخ ناصر الدين الألباني رحمه الله هو الصواب إن شاء الله، ثم بعد ذلك لا ينبغي أن ننسى ما تقدم لنا أن أهل العلم قد نخلوا السنة نخلًا، خصوصًا ما يتعلق بالأحكام، فينبغي أن يرجع إلى شروح الحديث، وإلى كتب التخاريج، مثل «التلخيص الحبير» وغيره، فربما ذكروا أن هذا الحديث مما حدث به بعد تغيره.

«المقترح» (ص٧١)

❑ وقال: فالذي يظهر أنه إذا قالوا: (إنه تغير) ينظر: أهذا الحديث مما حدث به في حال تغيره أو مما وهم فيه بسبب تغيره وإلا قبل. «المقترح» (ص١٣٣)

---

(١) «ميزان الاعتدال» (٤/ ٣٠١).

❑ وسئل الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: هل التغير والاختلاط سواء أم بينهما فرق؟

فأجاب: ليسا سواء، التغير هو أن ينسى بعض معلوماته ويتغير حفظه بسبب مرض أو كبر.

أما الاختلاط فمعناه أنه أصبح كالمجنون[1]. اهـ (شريط أسئلة في المصطلح)

❑ وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: فرق بين التغير والاختلاط: إذا قالوا: (فلان اختلط) فمعناه أنك تتوقف في حديثه إلا إذا علمت أن الراوي روى عنه قبل الاختلاط، أما إذا قالوا: (تغير بآخره) فأنت تنظر هل هذا الحديث مما أخطأ فيه؟ مما جعل في مناكيره أم لا؟ «شرح مقدمة صحيح مسلم»

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: التغير كثرة النسيان، وهو من أوائل الاختلاط، فالاختلاط أعظم، أما التغير فربما حصل لكثير من العلماء. اهـ (مراجعة «التدريب» رقم ١٥)

❑ أهمية معرفة المختلطين:

قال الشيخ: ومعرفته من الأمور المهمة؛ لأنه يترتب عليه تصحيح الحديث أو تضعيفه، وقد اعتنى العلماء رحمهم الله تعالى بالكلام على المختلطين.

❑ أسباب الاختلاط:

قال الشيخ: الغالب أنه يختلط كبير السن، لكن قد يختلط من أجل خوف أو ضرر في جسمه، أو مرض، أو يعرض شيء للشاب.

❑ الكتب في الاختلاط:

أيها أحسن «الكواكب النيرات»، أو «الاغتباط فيمن رمي بالاختلاط»؟

قال الشيخ: «الكواكب النيرات» مع شرحها طيبة وزادها حسنًا وإيضاحًا

---

(١) قال السخاوي في «فتح المغيث» (٣/ ٣٧١): حقيقته فساد العقل وعدم انتظام الأقوال والأفعال.

التعاليق، تعاليق طيبة.

❑ العبرة بالمختلطين:

قال الشيخ رحمه الله: وفي الاختلاط دليل على أنه لا ينبغي لأحد أن يغتر بفهمه ولا بعلمه؛ لأنه معرض عياذًا بالله (في) أسرع وقت لأن يكون في زمرة المجانين.

❑ إذا كان الراوي هو الواصف لشيخه بالاختلاط فهل يدل ذلك أنه سمع منه قبل الاختلاط؟

سألت شيخنا مقبل رحمه الله عن قول بعضهم أن الراوي إذا كان هو الواصف لشيخه بالاختلاط أن ذلك دليل على أنه سمع منه قبل الاختلاط هل هذا القول صحيح؟

فكان جواب الشيخ: هذا ليس بصحيح. وكان سؤالي للشيخ بتاريخ ١٢/ شعبان لعام ١٤٢٠هـ

❑ جملة من كلام الشيخ عن المختلطين

هذا وقد تكلم الشيخ رحمه الله على جملة من المختلطين.

ذكرت هاهنا جملة منهم، ومن أراد المزيد فعليه بكتابي: «إتحاف الخليل بمن تكلم فيهم الإمام الوادعي بجرح أو تعديل»، منهم أربعة اختلطوا فحجبوا فلم يضر اختلاطهم:

١) عبدالوهاب بن عبدالمجيد الثقفي[١].

٢) إبراهيم بن أبي العباس[٢].

---

(١) قال أبوداود: جرير بن حازم و عبدالوهاب الثقفي تغير فحجب الناس عنها. «شرح علل الترمذي» (٢/ ٧٤٩).

(٢) اختلط فحجبه أهله في منزله حتى مات كما في «تهذيب التهذيب» (١/ ١٣١) عن ابن سعد رحمه الله.

٣) حجاج بن محمد المِصّيصِيُّ الأعور[1].

٤) جرير بن حازم: (سمعتها من دروسه مرارًا)

٥) عطاء بن السائب الثقفي الكوفي.

قال الشيخ: مختلط، فمن روى عنه قبل الاختلاط قبلت روايته، كحماد بن زيد، وشعبة، وسفيان الثوري. (شرح «مقدمة صحيح مسلم» الشريط الأول)

قال الشيخ: لم يسمع منه قبل الاختلاط إلا شعبة والثوري وحماد بن زيد، كما قاله بعض العلماء واختلفوا في حماد بن زيد[2]، ومن عداهم فبعد الاختلاط.

«مستدرك» (٢/٣٣٤)

وقال: أما الأعمش فإنه قديم السماع من عطاء، وإذا كانوا يقولون: إن حماد بن زيد وسفيان الثوري سمعا من عطاء بن السائب قبل الاختلاط، فالأعمش شيخهما[3].

(شريط أسئلة في الجرح والتعديل)

وقال: الذي يظهر لي أننا نتوقف في رواية حماد بن سلمة عن عطاء؛ لأن الذين قالوا: روى عنه بعد الاختلاط عندهم زيادة علم والله المستعان.

(شريط أسئلة في المصطلح)

---

(١) قدم بغداد في آخر عمره فخلط فلما رآه ابن معين يخلط قال لابنه لا تدخل على الشيخ أحدًا «تاريخ بغداد» (٨/ ٢٣٨).

(٢) كذا وقع في الأصل، وهو تصحيف، فأهل العلم إنما اختلفوا في حماد بن سلمة: هل سمع من عطاء قبل الاختلاط أم بعده؟ فالجمهور أنه سمع منه قبله، ومنهم من قال: وبعده، وهو الذي رجحه الشيخ كما هو بين يديك، وأما حماد بن زيد فلم ينقل خلاف في سماعه من عطاء: هل كان قبل الاختلاط أم بعده والله أعلم.

(٣) وقد قال هذا الإمام الألباني كما في حاشية «الكواكب النيرات» (ص٢٣٣).

إسماعيل بن علية ممن روى عنه بعد الاختلاط. «مستدرك» (٢٣٦/٢) و(٧٥/٥)

محمد بن فضيل ممن روى عنه بعد الاختلاط كما في «الكواكب النيرات».

مستدرك (٣٢٥/٢)، وانظر منه (٥١٨/٢)

خالد الطحان ممن روى عن عطاء بن السائب بعد الاختلاط كما في «الكواكب النيرات». (مستدرك ٥٣٨/٣)

جرير بن عبدالحميد ممن روى عن عطاء بعد الاختلاط. (مستدرك ٣٣٤/١)

عبدالوارث ممن سمع منه بعد الاختلاط كما في «الكواكب النيرات».

(مستدرك ١٩٤/٤)

سماع سفيان بن عيينة من عطاء قبل وبعد الاختلاط، فيتوقف فيه كما قال الحافظ في «تهذيب التهذيب»[1]. (مستدرك ٢١٩/٤)

لم يذكروا أبا حمزة فيمن سمع منه قبل الاختلاط. (مستدرك ٧٥٥/١)

لم يذكروا فضيل بن عياض فيمن روى عنه قبل الاختلاط ولا بعده، فيتوقف فيه. مستدرك (٣٢١/٢)

لم يذكروا عمرو بن أبي قيس ممن روى عنه قبل الاختلاط.

(مستدرك ٤٢٢/٢) و(٤٣٨/٢)

لم يذكروا سليمان التيمي ممن روى عنه قبل الاختلاط. (مستدرك ٥٥٤/٢)

لم يذكروا سعيد بن زيد فيمن روى عنه قبل الاختلاط. (مستدرك ٦٢٧/١)

لم يذكروا إبراهيم بن طهمان فيمن روى عنه قبل الاختلاط. (مستدرك ٥٦٠/٤)

مختلط وليس أبوكدينة ممن روى عنه قبل الاختلاط. «أسباب النزول» (ص١٥٢)

---

(١) (١٠٥/٣).

لم يذكروا سليمان التيمي ممن روى عنه قبل الاختلاط. (مستدرك ٢/٥٥٤)

٦- سعيد بن إياس أبومسعود الجريري البصري.

قال الشيخ: عبدالأعلى بن عبدالأعلى سمع منه قبل الاختلاط كما في "ثقات العجلي". المسند (١/١٥٥)

عبدالوهاب بن عبدالمجيد الثقفي روى عنه قبل الاختلاط كما في "الكواكب النيرات". المسند (١/١٧٥)

معمر سمع منه قبل الاختلاط كما في "الكواكب النيرات". "المسند" (١/١٩٥)

عبدالوارث سمع منه قبل الاختلاط كما في "الكواكب النيرات".

المسند (١/١٩٨)، المجموعة (ص٢١٠)، "الإلحاد" (ص٢٧٢)

إسماعيل بن علية ممن روى عنه قبل الاختلاط كما في "الكواكب النيرات".

"المسند" (١/٤٠٦)، "مستدرك" (٣/٦٩٤)

حماد بن سلمة ممن روى عن الجريري قبل الاختلاط كما في "الكواكب النيرات".

"المسند" (١/٤٠٦)، وبنحوه (١/٤٦٠و٢/٢٠٤)

شعبة ممن روى عنه قبل الاختلاط. "المسند" (٢/٤٣٥)

يزيد بن هارون سمع من الجريري بعد الاختلاط كما في "الكواكب النيرات".

"المسند" (١/٣٨٢)، ونحوه في "المستدرك" (٤/٢٣٨)، و(٣/٣٧٣و٦٩٤)

ما ذكروا سالم بن نوح فيمن روى عنه قبل الاختلاط. "مستدرك" (١/٤٧٠)

لم يذكروا صدقة بن موسى فيمن روى عنه قبل الاختلاط. "مستدرك" (٤/٣)

لم يذكروا شداد بن سعيد ممن روى عنه قبل الاختلاط. "مستدرك" (٤/٥٠٩)

لم يذكروا عبدالوهاب بن عطاء فيمن روى عن الجريري قبل الاختلاط.

مستدرك (٤/٦٢١)

٦) عمرو بن عبدالله أبوإسحاق السبيعي.

قال الشيخ: ما طعن أحد في أبي إسحاق فيما أعلم إلا بالتدليس[١]، فإذا صرح بالتحديث فحديثه مقبول، وكذا طعن فيه بالاختلاط[٢]، كما في «الكواكب النيرات».

«مستدرك» (٥٨/٣)

❀ ❀ ❀

(١) وصفه به الكرابيسي وابن حبان وغيرهما، وذكره الحافظ في الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين.

(٢) أشار إلى وصفه بالتغير الإمام أحمد كما في «الجرح والتعديل» (٢/ ٢٤٣)، ووصفه بالاختلاط أبوزرعة، وقال الحافظ الذهبي: من أئمة التابعين إلا أنه شاخ ونسي ولم يختلط.
«الميزان» (٣/ ٢٧٠)، وانظر «تذكرة الحفاظ» (١/ ٢٣٣).

الطبقات

❑ سئل الشيخ رحمه الله: هل اتفق العلماء على اصطلاح واحد في الطبقات؟

فأجاب: ليس متفقًا عليها، حتى في الصحابة أنفسهم منهم من يجعل البدريين طبقة، والسابقين طبقة، وأهل بيعة الرضوان طبقة، وهكذا فليس متفقًا عليها، لكن المؤلف يعرف اصطلاحه من مقدمة كتابه. "المقترح" (ص٧٥)

❑ وسئل: هل ترتيب الطبقات على حسب العمر، أم على حسب التوثيق؟

فقال: أما طبقات أصحاب الزهري فعلى حسب التوثيق، وكذلك أصحاب نافع وأصحاب قتادة وغيرهم، أما الطبقات التي سأل عنها أخونا فعلى حسب العمر، فينبغي أن يعرف هذا، أنهم ليست لهم قاعدة مطردة في الطبقات، فمنهم من يجعل الصحابة طبقات، ومنهم من يجعلهم طبقة واحدة ولا مشاحة في الاصطلاح.

"المقترح" (ص٧٥)

❑ كم مقدار القرن؟

قال الحافظ ابن كثير في "مختصره" (ص٢٣٠)، ومنهم من يجعل كل قرن أربعين سنة.

قال الشيخ: ويرده أن النبي ﷺ قال لعبدالله بن بسر: «عش قرنًا»، فعاش مائة سنة[1] فالقرن مائة سنة والحديث في "مسند أحمد" وغيره وهو حديث صحيح، ويعتبر

---

(١) أخرجه أحمد (٤/ ١٨٩)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٥٠٠) عن عبدالله بن بسر رضي الله عنه.

أيضًا علمًا من أعلام النبوة، وقد قال الصنعاني رحمه الله في «سبل السلام»[1]، بعد أن ذكر اختلاف الناس في القرن[2]، والمصير إلى حديث رسول الله ﷺ أولى، قال: يجب المصير إلى حديث رسول الله ﷺ، ثم علق عليه المعلق من هؤلاء العصريين الدكاترة، فقال: لم نجد هذا الحديث في الكتب المعتمدة، والحديث موجود في «مجمع الزوائد»، وفي «مسند أحمد»، وفي «الإصابة»، وفي كثير من المراجع.

(شرح «مختصر علوم الحديث» الشريط الثامن عشر)

❑ الطبقات لابن سعد:

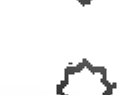
قال الشيخ: زهد الناس في كتاب محمد بن سعد، وهو كتاب قيم لا يستغني عنه باحث؛ من أجل أن ابن سعد كثير الرواية عن الواقدي والواقدي كذاب. (السابق)

❁ ❁ ❁

(١) أن القرن مائة سنة، ثم ذكر أقوالًا تخالف هذا القول، ثم قال: والأول أصح لقوله ﷺ لغلام «عش قرنًا» فعاش مائة سنة.

(٢) وقد قال الحافظ الذهبي رحمه الله: ولا بد في كل طبقة من مجاذبة الطبقتين، وإلا فلو بولغ في تقسيم الطبقات لجاءت كل طبقة ثلاث طبقات أو أكثر.

«تذكرة الحفاظ» (١/٢٥٠).



الموالي

❑ قال الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: من فوائد معرفة الموالي الإمامة العظمى، فإنه يشترط فيها أن يكون قرشيًا[1]، ثم أفاد أن الصحيح أن الكفاءة في النكاح، إنما هي في الدين. اهـ

(مراجعة التدريب رقم ١٥)

❁ ❁ ❁

(١) فقد قال ﷺ: «لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي من الناس اثنان»، أخرجه البخاري (٣٥٠١)، ومسلم (١٨٢٠) عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

معرفة أوطان الرواة وبلدانهم

❑ إذا انتقل من بلدة إلى قرية فهل ينتسب إلى القرية أم إلى البلدة؟

قال الشيخ: الأعم فالأعم، ثم بعدها الأخص يقول مثلًا: المصري ثم الجيزي، جيزة من مصر، المصري ثم الإسكندراني وهكذا[1]. (مراجعة «التدريب» رقم ١٥)

❑ فائدة: معرفة هذا الباب:

ذكر الشيخ: أن فائدة معرفة النسب إلى الأوطان أن نعرف البلدي من غيره، فالبلدي أعرف بصاحبه وببلديه من غيره، قال الشيخ: فإذا أتى يحي بن معين يوثق غريبًا، وأهل بلده يطعنون فيه يقدم قولهم؛ لأنه ربما تزين ليحي وحدث بأحاديث صحيحة فوثقه يحي[2]. (السابق)

❑ أحسن كتاب في معرفة بلد الراوي:

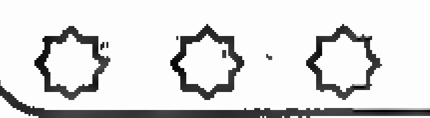
ذكر الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: أن أحسن كتاب يساعد على معرفة بلد الراوي (الطبقات) لابن سعد رَحِمَهُ اللَّهُ، فإنه ترجم للمكيين وللمدنيين ولأصحاب الطائف، وللبصريين وللكوفيين ولليمنيين وللمصريين... الخ. (السابق)

---

(١) قال الإمام النووي رَحِمَهُ اللَّهُ: عادة الأئمة الحذاق المصنفين في الأسماء والأنساب، أن ينسبوا الرجل النسب العام، ثم الخاص؛ ليحصل في الثاني فائدة لم تكن في الأول. «تهذيب الأسماء والصفات» (١/ ١٣). وانظر «توضيح الأفكار» (٢/ ٥٠٦).

(٢) ذكر هذا العلامة المعلمي رَحِمَهُ اللَّهُ في حاشيته على «الفوائد المجموعة» (ص٣٠).

مفرقات



مسائل متعلقة بالتصحيح والتضعيف

❑ الفرق بين منهج المتقدمين والمتأخرين في التصحيح والتضعيف

سئل الشيخ رحمه الله: هل هناك فرق بين منهج المتقدمين والمتأخرين في التصحيح والتضعيف؟

فأجاب: نعم يوجد فرق، فالمتقدمون أحدهم يعرف المحدث وما روى عن شيخه، وما روى عنه طلبته، يحفظون كتاب فلان، فإذا حدث بحديث يقولون: ليس هذا من حديث فلان، وأنا أعجب من شدة انتقادهم ومعرفتهم، ففي ترجمة عبدالله ابن دينار في «الضعفاء» للعقيلي: ذكر العقيلي كم روى واحد من الأئمة عن عبدالله بن دينار، مثل شعبة، ومالك، وسفيان بن عيينة، وسفيان الثوري[1].

وكذا الاختلاف بين الإمام أحمد وعلي بن المديني في شأن: أيها أعلم؟ مالك أم سفيان بن عيينة في الزهري؟ فالإمام أحمد يقول: روى ابن عيينة كذا وكذا من الأحاديث ووهم في كذا وكذا، ويقول: روى مالك أحاديث أكثر من ابن عيينة وأوهامه أقل من ابن عيينة[2]، فهم لا يماثلهم أحد، والمعاصرون لا يعدو أحدهم أن

---

(١) قال العقيلي رحمه الله: وقد روى عن عبدالله بن دينار شعبة، وسفيان الثوري، ومالك بن أنس، وابن عيينة أحاديث متقاربة عند شعبة عنه نحو عشرين حديثًا، وعند الثوري نحو ثلاثين حديثًا، وعند مالك نحوها، وعند ابن عيينة بضعة عشر حديثًا، أما رواية المشايخ عنه ففيها اضطراب. اهـ «الضعفاء» (٢/ ٢٤٧).

(٢) روى عبدالله بن أحمد عن أبيه قال: كنت أنا وعلي بن المديني فذكرنا أثبت من يروي عن=

يكون باحثًا.

أما كتب العلل فالمعاصرون لا يتحرون في هذا، وكذلك زيادة الثقة والشاذ، فربما يغتر أحدهم بظاهر السند ويحكم على الحديث بظاهر السند، وقد سبقه المتقدمون وحكموا عليه بأنه حديث معل، فينبغي أن تعرض كتب المتأخرين على كتب العلل حتى تعرف أخطاءهم، فإن لهم أخطاء كثيرة بالنسبة للعلماء المتقدمين، ولا يقال كم ترك الأول للآخر في علم الحديث، أروني شخصًا يحفظ مثل ما يحفظ البخاري أو أحمد ابن حنبل، أو تكون له معرفة بالرجال مثل يحيى بن معين، أو له معرفة بالعلل مثل علي بن المديني والدارقطني، بل مثل معشار الواحد من هؤلاء، ففرق كبير بين المتقدمين والمتأخرين. «تحفة المجيب» (ص٩٧-٩٨)

❑ **سئل الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: ما صواب هذه المقولة: أن تضعيف المتأخرين فضلًا عن المعاصرين لا يؤخذ به حين يعارض تصحيح أو تحسين المتقدمين؟**

وذلك أن المتقدمين اطلعوا على شواهد ومتابعات بها حسنوا وصححوا ولم يطلع عليها المتأخرون بسبب ضياعها وفقدانها؟

فأجاب: الطريقة السليمة هي أن ينظر الشخص إلى ما قاله العلماء المتقدمون في الحديث، ثم ينظر في السند، فالعلماء المتقدمون ربما يتتابعون على تصحيح حديث وفيه راو لم يوثقه إلا ابن حبان، ويتتابع المتأخر بعد المتقدم وهكذا، وربما يغتر العصري بظاهر السند، والعلماء المتقدمون قد اطلعوا له على علة، فربما يكون الحديث من

= الزهري، فقال علي: سفيان بن عيينة، وقلت: أنا مالك بن أنس، وقلت: مالك أقل خطأ عن الزهري، وابن عيينة يخطئ في نحو من عشرين حديثًا عن الزهري في حديث كذا وحديث كذا، فذكرت منها ثمانية عشر حديثًا وقلت: هات ما أخطأ فيه مالك، فجاء بحديثين أو ثلاثة فرجعت فنظرت فيما أخطأ فيه ابن عيينة فإذا هي أكثر من عشرين حديثًا.

«العلل» لعبدالله بن أحمد (١/ ٣٤٩-٣٥٠)، رقم النص (٢٥٤٣)، «الميزان» (٢/ ١٧٠).

وللحازمي في «شروط الأئمة الخمسة» (ص٤٢) تعليق على هذا الأثر يحسن الرجوع إليه.

رواية معمر عن الزهري عن أنس، فماذا بعد هذا الإسناد؟ ثم يكون معلًا والجمع بين هذا وهذا هو الأولى، والمتأخرون ليسوا بشيء بالنسبة إلى المتقدمين كالإمام البخاري، والإمام أحمد، ومسلم بن الحجاج، وأبي حاتم، وأبي زرعة، ويحيى بن معين، و عبدالرحمن بن مهدي، والسفيانين، والإمام النسائي، وأبي داود، والترمذي، هؤلاء كتبهم فيها الخير والبركة، وكتبهم أيضًا سهلة وليست بمعقدة، فأنا أنصح بقراءتها والاستفادة منها[1].

إن العلماء المتقدمين ربما يحفظون ما رواه المحدث، مثل الإمام البخاري يحفظ ما رواه الزهري، وما رواه عن كل شيخ من مشايخه، وما رواه كل تلميذ من تلاميذ الزهري، فلو أن شخصًا كذب على الزهري، أو كذب على تلميذ من تلاميذ الزهري عن الزهري استطاعوا أن يعلموا أن هذا الحديث مكذوب، وأنه ليس من حديث الزهري، فهذا مجرد مثال، وإلا فغير الزهري مثله، ففي زمننا هذا من يحفظ عشرين ألف حديث؛ لأنه قد وجد مثل أخينا في الله عبدالله الدويش، وبعض الإخوان يحفظ خيرًا كثيرًا، والإمام البخاري رحمه الله يحفظ مائة ألف حديث صحيح، ومائتي ألف حديث غير صحيح[2].

ولو حفظ العصري فليست له بصيرة بالعلل كأولئك، فكأنه إلهام من الله

---

(١) قال الذهبي رحمه الله في ترجمة أبي بكر الإسماعيلي من «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٩٤٨) وصنف الصحيح وأشياء كثيرة من جملتها مسند عمر رضي الله عنه هذبه في مجلدين، طالعته، وعلقت منه، وابتهرت بحفظ هذا الإمام، وجزمت بأن المتأخرين على إياس من أن يلحقوا المتقدمين في الحفظ والمعرفة. اهـ ويعني بالمتأخرين: هو وأمثاله من جهابذة أهل الحديث، فكيف لو رأى محدثي زماننا؟! فحسبنا الله ونعم الوكيل، غير أنا نعتقد أن الله حافظ دينه، وأن الطائفة المنصورة لا تزال باقية إلى قيام الساعة. ﴿وَمَن يَعْتَصِم بِٱللَّهِ فَقَدْ هُدِىَ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [آل عمران: ١٠١].

(٢) أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١/ ١٣) والخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٥) والخليلي في «الإرشاد» (٣/ ٩٦٢) والحازمي في «شروط الأئمة الخمسة» (ص٦٣-٦٤).

سبحانه وتعالى، وحفظ الله بهم الدين كما قال سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، لكن ليس هناك دليل على أنه لا يجوز للعصري أن يصحح أو يضعف، بل الدليل قائم على جواز ذلك، ففي «الصحيحين» من حديث معاوية والمغيرة بن شعبة والمعنى متقارب: أن النبي ﷺ قال: «**لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين، لا يضرهم من خالفهم ولا من خذلهم حتى يأتي أمر الله وهم على ذلك**»[١].

بقي ما لو اختلف عصري وإمام من أئمة الحديث، اختلف الشيخ الألباني والإمام أحمد فنحن نأخذ بقول الإمام أحمد بطيبة نفس، وهكذا إذا اختلف أي محدث غير الشيخ الألباني مع الإمام البخاري فنأخذ بقول الإمام البخاري بطيبة نفس.

وهؤلاء المحدثون المعاصرون لا يتجاوز أحدهم أن يكون باحثًا، وأما المحدثون المتقدمون فعندهم بصيرة بالمتن، وبصيرة بالإسناد، وعندهم بصيرة بما يخالف الكتاب، وبما يخالف التاريخ، فبعض الأوقات يطعنون في الحديث؛ لأنه خالف التاريخ، فالفرق بين المتأخرين والمتقدمين كما بين السماء والأرض[٢]، أما أن يقال: لا يقبل من المتأخرين تصحيح ولا تضعيف فلا، فإن هذا مخالف للسنة كما تقدم، وقد أنكر العلماء على ابن الصلاح حيث قال: إنه قد انقطع زمن التصحيح والتضعيف[٣]، وذكر الشيخ الألباني أنه صحح حديثًا.

فإذا توفرت هذه الشروط ولم يكن الشخص صاحب هوى يصحح ما يوافق هواه، ويضعف ما يوافق هواه، مثل (محمد عبده المصري)، (وجمال الدين الأفغاني)،

---

(١) تقدم تخريج الحديث والحمد لله.

(٢) تقدم ذكر شيء مما يدل على هذا في المقدمة.

(٣) معللًا ذلك بضعف أهلية المتأخرين للتصحيح والتضعيف، وقد رد عليه النووي في «التقريب مع التدريب» (١/١٥٧)، وابن الملقن في «المقنع» (١/)، والعراقي في «التقييد والإيضاح»، والحافظ في «النكت» (٢/٢٦٦-٢٧٣)، والصنعاني في «توضيح الأفكار» (١/١١٨-١١٩).

و(محمد رشيد رضا)، و(شلتوت)، و(محمد الغزالي)، و(مفتي الأزهر)، و(مفتي مصر)، و(مفتي الجمهورية اليمنية)، فتنتبه من أصحاب الأهواء، فلا يأتي شيعي ويقول: حديث: «أَهْلُ بَيْتِي كَسَفِينَةِ نُوحٍ مَنْ رَكِبَهَا نَجَا، وَمَنْ تَخَلَّفَ عَنْهَا غَرِقَ وَهَوَى»[1]، ويقول لك: هو صحيح، أو حديث: «عَلِيٌّ خَيْرُ الْبَشَرِ مَنْ أَبَى فَقَدْ كَفَرَ»[2]، أو يأتي صوفي ويقول: «مَا وَسِعَنِي أَرْضِي وَلَا سَمَائِي وَوَسِعَنِي قَلْبُ عَبْدِي الْمُؤْمِنِ»[3]، وهكذا فكن على حذر من أصحاب الأهواء، سواء أكانوا من المتقدمين أم من المتأخرين. «غارة الأشرطة» (١/١٧٥-١٧٧)

❑ **سئل الشيخ: إذا وجدنا حديثًا صححه حافظ من الحفاظ وضعفه آخر فما العمل؟**

فأجاب: تأخذ بقول الأكثر، ترجع إلى السند وتنظر ما سبب تضعيفه، أسببه أنهم اختلفوا في الشخص، منهم من يراه ثقة ومنهم من يراه ضعيفًا، فإذا كان

---

(١) الحديث جاء عن أبي ذر أخرجه أبويعلى كما في «المطالب العالية» (٤/٢٦٢)، وابن عدي في «الكامل» (٦/٢٤٠٦)، وفيه المفضل بن صالح متروك، وله متابعات واهية، وجاء عن ابن عباس عند ابن عدي في «الكامل» (٢/ ٧٢٠)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (١٣٤٢)، وأبي نعيم في «الحلية» (٤/٣٠٦) وفيه الحسن بن أبي جعفر متروك، وجاء عن أبي سعيد الخدري عند الطبراني في «الصغير» (٢/ ٢٢) وفيه عطية العوفي ضعيف وشيعي ومدلس، قال الهيثمي في «المجمع» (٩/ ١٦٨)، وفيه جماعة لم أعرفهم. اهـ

وانظر «رياض الجنة» (ص٢٧٢-٢٧٣) لشيخنا رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٢) الحديث جاء عن علي أخرجه الخطيب في تاريخه (٣/ ١٩٢) وفيه محمد بن كثير شيعي ووضاع، وجاء عن ابن مسعود أخرجه ابن الجوزي (١/ ٣٤٨)، وفيه الثلجي كذاب، وجاء عن جابر عند ابن الجوزي (١/ ٣٤٨)، والخطيب (٤/ ٤٢١) وفيه الذراع كذاب، وجاء عن أبي سعيد الخدري عند ابن الجوزي (١/ ٣٤٩) وفيه أحمد بن سالم متروك، وعطية العوفي شيعي وضعيف ومدلس.

(٣) الحديث قال العراقي: ليس له أصل، وقال شيخ الإسلام: ليس له إسناد معروف، ونقل ابن الزركشي عن بعض العلماء أنه قال عنه: باطل من وضع الملاحدة، انظر «المغني عن حمل الأسفار» (٣/ ١٥)، و«مجموع الفتاوى» (٨/ ١٢٨)، و«المقاصد الحسنة» (ص٥٩٠) اهـ ملخصًا عن «سلسلة الأحاديث التي لا أصل لها» رقم (٣).

كذلك تنظر هل التضعيف مفسر؟ والله المستعان. (شريط كيف تستفيد من كتب الحديث)

❏ إذا اختلف عالمان في صحة الحديث وضعفه فبقول من نأخذ؟

سئل الشيخ رَحِمَهُ اللهُ: إذا صحح عالم حديثًا والآخر ضعفه، ورجل ليست عنده أهليه للترجيح، فهل يأخذ بالأحوط وهو التضعيف مثلًا أم بالترجيح وهو التصحيح؟

فأجاب: يتبع من هو أعلم في نفسه[1] ولا يعتبر تقليدًا فإن الله عز وجل يقول في كتابه الكريم: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ [الحجرات: ٦]، فإن كان يستطيع أن يطلب برهان من يضعفه فليطلبه، وإن كان لا يستطيع ولا يفهم فليأخذ بقول الأعلم.

وهذه المسألة قد اختلف العلماء المتقدمون من زمن قديم، هذا يصحح الحديث وآخر يضعفه، وهذا يوثق الرجل وذاك يضعفه.

روى الإمام أحمد عن عامر بن صالح الزبيري فقال يحي بن معين: جن أحمد لماذا روى عن هذا وهو ضعيف[2]، فعلماؤنا رحمهم الله اختلفوا في تصحيح الحديث وتضعيفه، وفي توثيق الرجل وتضعيفه، ولم يكن هذا سببًا ليحصل بينهم العداوة والبغضاء، ولم يكن هذا دليل على أن هذا أراد خلاف هذا، فجزى الله علماءنا الأقدمين والمعاصرين خيرًا. (من شريط قبل وفاته بأيام)

❏ سئل الشيخ رَحِمَهُ اللهُ: ماذا يستفيد العوام من قولكم: هذا صحيح وهذا ضعيف، فإن بعض العوام يزعم أن هذا تشكيك في الدين؟

فأجاب: أنا أسأل إخواني الحاضرين: العوام أكثر أم العلماء أكثر؟ العوام أكثر بارك الله فيكم، إذًا إذا فرطنا في العوام، وتركناهم فريسة للشكوك، تشكك عليهم

---

(١) ذكر نحو هذا الشاطبي في «الاعتصام» (٣/ ١٠٩) ضمن الكلام على مسألة فقهية، وهو ظاهر مذهب الإمام الشافعي كما في «البحر المحيط» (٦/ ٣١٣) للزركشي رَحِمَهُ اللهُ.

(٢) «ميزان الاعتدال» (٢/ ٣٦٠).

الشيوعية، والبعثية، والناصرية، قد فرطنا في أكثر المجتمع، العوام ممن يشملهم قول الله عز وجل: ﴿ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ ۗ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٣]، وقوله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: ٧]، فالعوام محتاجون إلى معرفة الحديث الصحيح والضعيف.

"إجابة السائل" (٥٠١-٥٠٢)

❑ متى يحق لطالب العلم أن يتصدر للتصحيح والتضعيف؟

قال السائل: الحمد لله، والصلاة والسلام على خير خلق الله أجمعين، وعلى آله وأصحابه الراشدين وبعد:

متى يصح لطالب العلم أن يتصدر للحكم على الأحاديث النبوية بالصحة أو الضعف؟

فحمد الله الشيخ وأثنى عليه ثم قال: فقبل أن نجيب (لفظة) في المقدمة وهي: (وصحابته الراشدين) أهل السنة يحملونها على أن الصحابة كلهم راشدون، لكن المبتدعة يذكرون هذا ليخرجوا بزعمهم من انحرف من الصحابة رضوان الله عليهم، فننصح إخواننا بحذف هذه الكلمة؛ لأن المبتدعة اتخذوها عكازًا لحذف من انحرف في زعمهم، والصحابة كلهم عدول، نعم إن المعنى مستقيم على المعنى الأول، وهو أن الصحابة كلهم راشدون، ومستقيم أيضًا على المعنى الثاني من حيث القاعدة النحوية، لكن ليس مستقيمًا من حيث المعنى، وهو أنهم أرادوا أن يخرجوا بعض صحابة رسول الله ﷺ.

وبعد: إخواني في الله هي ملكة يعطيها الله سبحانه وتعالى من شاء، فرب شخص يحفظ الأمهات الست وهو لا يستطيع أن يتصدى للتصحيح والتضعيف، ورب شخص ما يحفظ إلا الشيء اليسير وقد مارس كتب التخاريج، مثل "نصب الراية"، و"فتح الباري"، و"التلخيص الحبير"، وكتب الشيخ الألباني حفظه الله

تعالى، وكتب بعض المعاصرين ويستطيع بإذن الله تعالى أن يحكم على الحديث بالصحة أو بالضعف.

وهذا أمر يجب أن يتنبه له الباحثون، وهو أن المسألة إن صححت حديثًا وفيه ضعف فربما تضيف إلى الشرع ما ليس منه، وإن ضعفت حديثًا وهو في الواقع صحيح فربما تهدم من الشرع ما هو منه، فهي مسألة مهمة جدًا يجب أن يكون الباحث ذا ورع وتقى وإخلاص لله عز وجل، من أجل أن لا يضيف إلى الشرع ما ليس منه، ولا يحذف من الشرع ما هو منه(١).

إنه أمر مهم ولا بد من الممارسة أنت مبتدئ لا بأس أن تتمرن، لكن لا تخرج ما كتبته من أول الأمر للناس، وتنظر إلى هذا الكتاب: هل قد حققه أحد؟ وماذا تفعل أنت لو حققت وقد حقق أتزيد على هذا التحقيق لأنه ناقص أم تراه مطولًا وفيه حشو وتريد أن تختصره لا بد من هذا، وهذا أمر غفل عنه كثير من المعاصرين وهي مسألة الشرح لبعض الكلمات، أو استنباط بعض الأحكام، فالمهم أنه وجد في هذا الزمن من يتجرأ على التصحيح والتضعيف، فربما ينقل من «المعجم المفهرس» ولا يرجع إلى الأصول، و«المعجم المفهرس» يتكلم على المعاني فربما يكون الحديث من حديث أبي موسى، ومن حديث جابر، ومن حديث عبدالله بن عمرو، ومن حديث عبدالله بن عمر، وتقول (في) الحديث الذي بين يديك رواه البخاري في موضع كذا،

---

(١) قال الإمام النووي رحمه الله: ثم على الجارح تقوى الله تعالى في ذلك، والتثبت فيه، والحذر من التساهل بجرح سليم من الجرح أو بنقص من لم يظهر نقصه، فإن مفسدة الجرح عظيمة، فإنها غيبة مؤبدة مبطلة لأحاديثه مسقطة لسنة رسول الله ﷺ، ورادة لحكم من أحكام الدين.

«شرح صحيح مسلم» (١/٨٣-٩٤ ط شيحا).

وقال الإمام السخاوي رحمه الله: فالجرح والتعديل خطر؛ لأنك إذا عدلت كنت كالمثبت حكمًا ليس بثابت، فيخشى عليك أن تدخل في زمرة حديث: «من روى حديثًا وهو يظن أنه كذب»، وإن جرحت بغير تحرز أقدمت على الطعن في مسلم بريء من ذلك، ووسمته بميسم سوء يبقى عليه عاره أبدًا. «فتح المغيث» (٤/ ٣٥٥).

ومسلم في موضع كذا وكذا، تعزو إلى الكتب ما ليس فيها، وكذا أصحاب الكمبيوتر ربما يعزون إلى المؤلفين إلى المخرجين ما ليس من كتبهم، وقد رأينا الشيء الكثير من هذا يكون أصل الحديث عند الجميع، وأنت تريد لفظة من الحديث ثم يعزونها إلى مصادر شتى وترجع ولا تجد تلك المصادر في كثير من الكتب والله المستعان.

فالذي ننصح به الأخ الذي يحقق أن يبدأ بتمارين ثم بعد ذلك إذا كتب ورأى نفسه أهلًا وقال أهل العلم: إنه الآن أهل أن يحقق يحقق، ولا بد أن يعرضه على أناس من أهل العلم ليروا عمله أهو على الجادة أم ليس على الجادة والله المستعان.

(أسئلة العيزري للعلامة الوادعي)

❑ فقيل للشيخ: معنى جوابكم أن من تأهل للحكم على الأحاديث أنه لا يشترط أن يبلغ رتبة الاجتهاد في جميع العلوم الشرعية؟

فقال الشيخ: نعم لا يشترط، لكن يتكلم في حدود ما يعلم، مرت به مسألة في الأصول وهو لا يعرف شيئًا عنها لا يتكلم عنها، أو مرت به مسألة في الفقه وهو لا يعرف شيئًا عنها لا يتكلم، لا يتكلم إلا في حدود ما يستطيع.

(أسئلة العيزري للعلامة الوادعي)

❑ هل لمن بلغ رتبة الاجتهاد في التحقيق أن يرجع إلى حكم غيره إن تبين له أن الصواب معه؟

سئل الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: هل لمن بلغ رتبة الاجتهاد في الحكم على الأحاديث إذا خالفه آخر وتبين له أن الصواب معه أن يرجع إلى حكمه، أم أنه لا يجوز للمجتهد أن يرجع إلى حكم مجتهد آخر؟

فأجاب: ما زال العلماء يستفيد بعضهم من بعض، سواء كانوا متعاصرين أم كانوا غير متعاصرين بواسطة الكتب، الحافظ ابن حجر ألف «الهداية»، واختصرها

من "نصب الراية"[١]، ألف "التلخيص الحبير" من (تخريج الرافعي الكبير)[٢] ومن غيره، فالمهم أن العلماء ما زال يستفيد بعضهم من بعض، سواء أكانوا متعاصرين أم كانوا من العلماء المتقدمين بواسطة كتبهم، لكن الذي ينبغي أن يعزوا الفائدة إلى قائلها، فمثلاً كتب الشيخ الألباني حفظه الله تعالى يستفيد الباحثون منها، وأنا إن كانت أصوله موجودة عندي أرجع إلى أصوله، وإن كانت أصوله موجودة ولكن الوقت لا يساعدني نقلت من كتبه وعزوت إليه، فما زال العلماء يستفيد بعضهم من بعض.

وأنت إذا قرأت كتب محمد بن إبراهيم الوزير وجدته يستفيد كثيرًا من كتب الحافظ ابن حجر وهو معاصر له، ومحمد بن علي الشوكاني يستفيد ويستفيد ويستفيد من كتب الحافظ ابن حجر[٣]، تارة يعزو إليه وأخرى لا يعزو إليه، محمد صديق حسن خان يأخذ من كتب الشوكاني يأخذها صفحات وورقات، حتى إنه في بعض الأوقات إذا كانت المسألة قاسية يخشى أن ينكر عليه وما يستطيع أن يناطح الناس فيها، قال: قال شيخ شيوخنا العالم الرباني محمد بن علي الشوكاني كذا وكذا، فما زال العلماء يستفيد بعضهم من بعض، ولم يكن في قلوبهم حسد، وهكذا أيضًا في التحقيق وفي كتب الفقه، وفي كتب أخرى حتى إنهم قالوا[٤] في ابن دريد:

---

(١) راجع "الدراية" (١/ ١٠).

(٢) راجع "التلخيص الحبير" (١/ ٧).

(٣) والحافظ ابن حجر في "شرح أحاديث العمدة المتفق عليها من فتح الباري" يغترف جدًا وبكثرة من شرح شيخه ابن الملقن "الإعلام بفوائد عمدة الأحكام" بعزو على ندرة، وبدون عزو على كثرة. راجع مقدمة الشيخ بكر حفظه الله "للإعلام".

(٤) القائل: هو نفطويه إبراهيم بن محمد الواسطي كما في "نزهة الألباء" (ص٣٦١)، قال الأنباري فأجابه ابن دريد:

أف على النحو وأربابه ... قد صار من أربابه نفطويه

أحرقه الله بنصف اسمه ... وصير الباقي صراخًا عليه

"نزهة الألباء" (ص٣٦١).

ابـــن دريـــد بقـــره فيـــه جهـــل وشره
قـــد ادعـــى بجهلـــه وضـــع كتـــاب الجمهـــره
وهـــو كتـــاب العـــين إلا أنـــه قـــد غـــيره

(العين) للخليل بن أحمد، وذكرت تفسيرًا وهو (تفسير النسفي) النسفي هذا نسف العقيدة[1]، لكن ينقل كثيرًا من «الكشاف» للزمخشري، ثم الذي يظهر أنه ماتريدي أو أشعري في المسائل الاعتقادية ينظر لا بد من المقابلة لتفسيره، وربما ينبه على خطأ صاحب «الكشاف» ويرد عليه لا من خلال السنة، ويدعي أنه ناصر السنة.

(أسئلة العيزري للعلامة الوادعي)

❑ قيل للشيخ: فهل للعالم أن يرجع عن تصحيح حديث إذا ضعفه آخر أم لا؟

فقال: إذا رأى أنه أخطأ وأن ذلك العالم أصاب فعليه أن يرجع، وليس هذا من باب التقليد، بل من باب قول الله عز وجل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمًۢا بِجَهَٰلَةٍ فَتُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَٰدِمِينَ﴾ [الحجرات: ٦][2].

(أسئلة العيزري للعلامة الوادعي)

❑ هل يتسامح في الآثار أكثر من الأحاديث؟

سئل الشيخ: هل يتسامح في الآثار أكثر من الأحاديث خاصة إذا كان الأثر مندرجًا تحت عموم الأدلة ومقاصد الشريعة؟

فأجاب: لا، لا بد من ثبوته، الأثر؛ يترتب عليه أشياء، وما يزال علماؤنا رحمهم الله تعالى يتكلمون في بعض الآثار؛ لأنها من طرق بعض الضعفاء، فمن ادعى

---

(١) فقد فسر قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾[طه:٥]، بقوله: استولى عليه بإحداثه، (تفسيره ٣/ ٢٨٧)، ويقر التنجيم في تفسيره (٣/ ٢٨٦)، وله ضلالات أخرى كثيرة لمن تتبعها.

(٢) أي فمفهوم الآية: أنه إذا جاءنا العدل نأخذ بقوله ولا يعد تقليدًا.

التفصيل فعليه البرهان والله المستعان[1].

☐ فقيل للشيخ: هل نأخذ بما ثبت من الأثر؟

فقال: نأخذ بالأصل، مثلاً آية قرآنية أو حديث نبوي نأخذ به وكفى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [العنكبوت: ٥١]، ثم قال الشيخ: إذا ثبت سنده وكان مفسرًا لآية أو لحديث فنستعين بأفهام سلفنا رحمهم الله تعالى، وأما إذا تكلموا من قبل أنفسهم ولم تكن آية ولا حديث فإننا لا نقلدهم في هذا، هكذا أيضًا إذا كانت قصص إسرائيلية لا تعلم إلا بوحي من الكتاب والسنة، لو كان سندها مثل الشمس نتوقف فيها، المهم ما عندنا إلا كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ وهما كافيان. (شريط أسئلة زائر من إب)

☐ تصحيح ابن خزيمة وابن حبان

سئل الشيخ: هل يعمل بتصحيح ابن خزيمة وابن حبان؟

فأجاب: إمامان من أئمة أهل الحديث، بل لقب ابن خزيمة بإمام الأئمة[2]، وهكذا تلميذه ابن حبان وكتاباهما لا يستغنى عنهما لما يستخرج منهما من المسائل الفقهية الدقيقة التي تكاد أن تحير العقول، فتراجم ابن خزيمة، وكذا تراجم ابن حبان تراجم فقه، وتراجم إظهار لنكت حديثية عجيبة، إلا أنهما تساهلا في توثيق المجهولين، قال الحافظ في "مقدمة لسان الميزان": وعلى هذا جريا في صحيحيهما، فربما يكون الحديث من طريق مجهول والمجهول من قسم الضعيف، فعند ابن حبان

---

(١) والذي خلص به الشيخ الألباني رحمه الله أنه لابد من نقد الأسانيد التي لها شأن وتعلق بالتفسير، والإعراض عن نقد ما لا حاجة لنا به من الآثار. مقدمة تحقيق "ابن كثير" (١/ ١١) للحويني.

(٢) لقبه به أبوأحمد حسينك، والإمام الذهبي راجع سير النبلاء (١٤/ ٣٦٥و٣٧٢-٣٧٣)، و"تذكرة الحفاظ" (٢/ ٧٢٠).

أن المجهول إذا روى عن ثقة وروى عنه ثقة ولم يأت بما ينكر فحديثه مقبول[1]، بقي يا ابن حبان رحمك الله الحفظ والعدالة فلا يكفي هذا.

وربما رويا من طريق دراج عن أبي الهيثم عن أبي سعيد وصححاه، مثل حديث: «إِذَا رَأَيْتُمُ الرَّجُلَ يَعْتَادُ الْمَسَاجِدَ فَاشْهَدُوا لَهُ بِالْإِيمَانِ»، فروياه من هذه الطريق والترمذي كذلك، وصححوه[2] مع أن دراجًا عند أن صححه الحاكم تعقبه الذهبي وقال: دراج ذو عجائب، وأخرى يتعقبه ويقول: دراج ذو مناكير.

ومن أهل العلم من يخص ضعف دراج عن أبي الهيثم، والصحيح أنه ضعيف ولو روى عن غير أبي الهيثم فهما متساهلان في مسألة المجهول[3]، وفي مسألة تصحيح أحاديث بعض الضعفاء. «غارة الأشرطة» (١/ ١٤٠-١٤١)

❑ ما حكم الأحاديث التي يذكرها الحافظ أو الشوكاني ويسكتان عنها؟

---

(١) صرح بذلك في ترجمة محمد بن عطية العوفي من «المجروحين» (٢/ ٢٧٣-٢٧٤) وراجع مقدمة صحيح ابن حبان مع الإحسان (١/ ١٥١)، و«الثقات» (١/ ١١-١٢)، وفصل الجرح والتعديل من هذا الكتاب.

(٢) أخرجه ابن حبان في صحيحه (٥/ ٦) رقم (١٧٢١)، وابن خزيمة في صحيحه (٢/ ٣٧٩)، والترمذي (٢٦١٧و٣٠٩٢)، وقال: هذا حديث حسن غريب، والحاكم (١/ ٣١٩) ط الحرمين، وصححه فتعقبه الذهبي بقوله: دراج ذو مناكير.

(٣) إلا أنَّ ابن خزيمة أقل تساهلًا في توثيق المجهولين من الإمام ابن حبان رَحِمَهُ اللهُ فقد صرح في «صحيحه» (٣/ ٣٦٥) أنه لا يقبل دين من لا يعرفه بعدالة، قال في ترجمة زجاء بن صبيح كما في «تهذيب التهذيب» (١/ ٦٠٣): لا أعرفه بعدالة ولا جرح ولا أحتج بخبر مثله.

ولذا قال الألباني كما في «الدرر في مسائل المصطلح والأثر» (ص٣٥): ابن خزيمة عنده شيء من التساهل لكن ليس كثيرًا لأننا نجده يخالف تلميذه ابن حبان في كثير من الرواة حيث لا يحتج بحديث من يقول فيه: لا أعرفه بعدالة، بينما ابن حبان يقول: الأصل في الراوي أو المسلم العدالة اهـ مختصرًا من ترجمة ابن خزيمة من كتابي «القول الأحمد بذكر من لا يروي إلا عن ثقة ومن لا يروي عن كل أحد».

سئل الشيخ رحمه الله: ما يذكره الحافظ في «الفتح» ويسكت عنه، أو الشوكاني هل يفهم منه تصحيح أو تحسين؟

فأجاب: أما الحافظ فقد ذكر في «المقدمة» أنه إذا سكت عن الحديث فإنه حسن[(١)]، ولكن الحافظ تساهل فهناك أحاديث ضعيفة بل موضوعة سكت عليها، ومما أستحضره الآن حديث أن النبي ﷺ رأى رجلا يعبث بلحيته فقال: «لَوْ خَشَعَ قَلْبُ هَذَا لَخَشَعَتْ جَوَارِحُهُ»، ذكره في الكلام على الخشوع في الصلاة[(٢)]، والحديث لا يثبت عن النبي ﷺ، وقد جاء عن سعيد بن المسيب ولا يثبت عن سعيد، وهكذا الشوكاني فهو يغترف من كتب الحافظ كـ «فتح الباري»، و«التلخيص الحبير» فهو يحتاج إلى نظر في الأحاديث التي يسكت عليها.

ثم قال شيخنا رحمه الله عن الحافظ: فربما يسكت عن الحديث وهو ضعيف وهو حسن وهو صحيح، فلا بد من نظر في درجة ذلك الحديث والبحث عنه بأسانيده حتى يحكم عليه، «فتح الباري» يعتبر خزانة علم بل يعتبر مكتبة فجزى الله الحافظ خيرًا ما أصبره على جمع الطرق وتتبع الزيادات ولكنه كما تقدم يحتاج إلى نظر في تلك الأحاديث والحمد لله. «غارة الأشرطة» (١/١٣٧-١٣٨)

❑ الفرق بين الشهادة والرواية:

سئل الشيخ رحمه الله: ما الفرق بين الشهادة والرواية؟

---

(١) حيث قال: ثم أستخرج ثانيًا ما يتعلق به غرض صحيح في ذلك الحديث من الفوائد المتنية والإسنادية من تتمات وزيادات وكشف غامض وتصريح مدلس، منتزعًا كل ذلك من أمهات المسانيد والجوامع والمستخرجات والأجزاء والفوائد بشرط الصحة أو الحسن فيما أورد من ذلك. «هدي الساري» (ص٥).

(٢) وقال فيه: إشارة إلى أن الظاهر عنوان الباطن.

«فتح الباري» (٢/٢٢٥)، تحت رقم (٧٤١)، وتقدم الكلام على هذا الحديث في صدر هذا الكتاب والحمد لله.

فأجاب: سيأتي بعض ذلك في كلام الخطيب رحمه الله، وقد ذكر الإمام الشافعي رحمه الله (ص١٦١ إلى ١٧٢)، ومن جملة ما ذكره: أن الرواية قد يتحرى فيها ما لا يتحرى في الشهادة بألا يقبل إلا من ثقة حافظ عالم بما يحيل المعنى اهـ المراد منه.

وقد أتى السيوطي رحمه الله بخلاصة ما يجتمعان فيه وما يختلفان، فقال رحمه الله في «التدريب» (ص٢٢٢) فائدة، ثم ذكرها وبعضها عليها دليل وبعضها لا دليل عليه، ومن أجل هذا لم أنقلها، فأنصح الأخ السائل بمراجعة كتب المحدثين فإن فيها ما يحتاج إليه الباحث، وإذا ثبتت سنة رسول الله ﷺ استسلم لها واتهم نفسه وفق الله الجميع لما يحب ويرضى. «المقترح» (ص١٨٣)

ونص كلام الخطيب الذي قال الشيخ: إنه سيأتي، قال الشيخ رحمه الله: قال الخطيب رحمه الله في «الكفاية» (ص١٥٨)، باب ذكر ما يستوي فيه المحدث والشاهد، ثم ساق بسنده إلى أبي الطيب رحمه الله أنه لا خلاف في قبول خبر من توفرت فيه صفات الشاهد في الحقوق من الإسلام والبلوغ والعقل والضبط، والصدق والأمانة، والعدل إلى ما شاكل ذلك، ولا خلاف أيضًا في وجوب اتفاق المخبر والشاهد في العقل، والتيقظ، والذكر.

فأما ما يفترقان فيه فوجوب كون الشاهد حرًا، وغير والد، ولا مولود، ولا قريب قرابة تؤدي إلى مظنة، وغير صديق ملاطف، وكونه رجلًا إذا كان في بعض الشهادات، وأن يكونا اثنين في بعض الشهادات وأربعة في بعضها، وكل ذلك غير معتبر في المخبر؛ لأننا نقبل خبر العبد والمرأة والصديق وغيره ثم ذكر حديث: «لَا تَكْتُبُوا الْعِلْمَ إِلَّا عَمَّنْ تَجُوزُ شَهَادَتُهُ»، ثم ذكر أنه لا يثبت لأنه من طريق صالح بن حسان، وقد ترك نقاد الحديث الاحتجاج به. «المقترح» (ص١٨٩)

وقال الإمام مسلم رحمه الله: والخبر وإن فارق معناه معنى الشهادة في بعض الوجوه....

فقال الشيخ: من حيث إن رواية العبد تقبل، ورواية المرأة تقبل مع أن شهادة العبد مختلف فيها، وشهادة المرأة على النصف من شهادة الرجل.

«شرح مقدمة صحيح مسلم»

❑ وقال رحمه الله: ورد حديث أنه لا تقبل شهادة ظنين[1] أي متهم بقرابة ولا بدوي لصاحب قرية[2]، أخرجه الحاكم وتعقبه الإمام الذهبي وقال: إنه منكر على نظافة سنده، بقي أيضًا قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ﴾ [النساء: ١٣٥]، فالآية تدل على أنه يجوز للرجل أن يشهد على نفسه ما فيها دليل على أنه يجوز له أن يشهد لنفسه، ثم قال الشيخ: إذا كان يشهد لنفسه الظاهر أنها مظنة أن يحرف أو يزيد أو ينقص. (مراجعة التدريب الشريط الثامن)

❑ كتب الزيدية

قال الشيخ رحمه الله مخاطبًا شيعيًا: أم تريد منا أن نرجع إلى كتب الزيدية المقطعة الأسانيد، وإن أسندوا فغالب أسانيدهم تدور على الضعفاء والكذابين، مثل أبي خالد

---

(١) جاء عن عائشة مرفوعًا: لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة، ولا ذي غمر على أخيه، ولا ظنين في قرابة ولا ولاء.

أخرجه الترمذي (٢٢٩٨)، والدارقطني (٤/ ٢٤٤)، والبيهقي في «الكبرى» (١٠/ ١٥٥) من طريق يزيد بن أبي زياد الهاشمي عن الزهري عن عروة عنها ويزيد ضعيف، وقد قال أبوزرعة في هذا الحديث كما في «العلل لابن أبي حاتم» (١/ ٤٧٦) منكر، وقال الترمذي: عقبه لا يصح إسناده، وقال البيهقي: لا يصح فيه عن النبي ﷺ شيء يعتمد عليه.

(٢) جاء عن أبي هريرة أخرجه أبوداود (٣٦٠٢)، وابن ماجه (٢٣٦٦)، والبيهقي في «الكبرى» (١٠/ ٢٥٠)، والحاكم (٤/ ٩٩)، وسكت عليه فقال الذهبي: لم يصححه المؤلف وهو حديث منكر على نظافة سنده. اهـ والحديث ظاهر سنده الصحة، وقد صححه الألباني في «الإرواء» (٨/ ٢٨٩)، وقد أخذ بظاهر الحديث أحمد ومالك، وذهب الجمهور إلى قبول شهادتهم، وحملوا الحديث على من لا تعرف عدالته من أهل البادية، إذ الأغلب أن عدالتهم غير معروفة.

انظر «سبل السلام» (٨/ ٨٠).

عمرو بن خالد الواسطي، وجابر بن يزيد الجعفي، والحسين بن علوان، وعمرو بن شمر، و عبدالسلام بن صالح أبي الصلت الهروي، وعلي بن مهدي القاضي، وعامر ابن سليمان الطائي، وداود بن سليمان القزويني، والحارث بن عبدالله الهمداني، والحسين بن عبدالله بن ضميرة، وإسحاق بن محمد الأحمر الذي ادعى ألوهية علي وأبي هارون عمارة بن جوين العبدي، وكادح بن جعفر، وحسين بن عبدالله بن عباس، والأشج بن أبي الدنيا، وهو عثمان بن خطاب كتبت هذه الأسماء غالبها من «تنقيح الأنظار» (١/ ٣٢٠)، وبعضها من ترجمة علي بن موسى الرضا رَحِمَهُ اللَّهُ وبعضها من ذاكرتي ومن يرد معرفة رجال الشيعة، فعليه أن يقرأ في كتبهم التي تذكر فيها الأسانيد ثم يعرض أسانيدها على «ميزان الاعتدال»، فإنه يرى العجب العجاب والكذب الصراح، حتى إنه قد قال علامة اليمن محمد بن إبراهيم الوزير رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «الروض الباسم»[1]: إنه لا يجوز الرجوع إلى شيء من كتب الزيدية في علم الحديث؛ لأنهم ليس لهم تأليف في «العلل»، ولا في «الجرح والتعديل»، وهو الخبير بكتبهم، وهو حافظ اليمن في عصره، حتى قال الشوكاني[2]: لو قلت: إن اليمن لم تنجب مثله لما أبعدت عن الصواب. «رياض الجنة» (ص٣٨)

قال الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: جرت عادة كثير من المفسرين أنهم يذكرون ما بلغهم عن النبي أو الصحابي أو تابعي التابعي أو غيره، سواء كان صحيحًا أو ضعيفًا أو موضوعًا. ألا ترى أن بعضهم قد فرق في تفسيره الحديث الموضوع في فضل كل سورة من القرآن. من قرأ سورة كذا وكذا فله من الأجر كذا وكذا. وقد اتهم به المحدثون نوح بن أبي مريم أو ميسرة بن عبد ربه، وقد قسمه الزمخشري في آخر كل سورة. دع عنك القصص الإسرائيلية التي ليس لها أصل من الصحة.

فلقد: ملئت بها التفاسير. فقيض الله من يبين غثها من سمينها وصحيحها من سقيمها، وأعظم من ذا وذاك من يصحح الحديث الضعيف أو الموضوع الموافق

---

(١) (١/ ١٧٦-١٧٧).

(٢) في «البدر الطالع» (٢/ ٩٢).

لمذهبه، ويضعف الحديث الصحيح المخالف لهواه. ورحم الله العالم الرباني محمد بن علي الشوكاني إذ يقول منتقدًا على الزمخشري حيث ضعف حديث: «قَالَ لِي جِبْرِيلُ: مَا كَانَ عَلَى الأَرْضِ شَيْءٌ أَبْغَضُ إِلَيَّ مِنْ فِرْعَوْنَ، فَلَمَّا آمَنَ جَعَلْتُ أَحْشُو فَاهُ وَأَنَا أُغَطِّهِ خَشْيَةَ أَنْ تُدْرِكَهُ الرَّحْمَةُ»[1]، رواه الترمذي وقال: حديث حسن صحيح. فقال الشوكاني رَحِمَهُ اللهُ: والعجب كل العجب ممن لا علم له بفن الرواية من المفسرين، ولا يكاد يميز بين أصح الصحيح من الحديث وأكذب الكذب منه، كيف يتجرأ على الكلام في أحاديث رسول الله ﷺ والحكم ببطلان ما صح منها؟ ويرسل لسانه وقلمه بالجهل البحت والقصور الفضح الذي يضحك منه كل من له أدنى ممارسة لفن الحديث؟!

فيا مسكين ما لك ولهذا الشأن الذي لست منه في شيء ألا تستر نفسك، وتربع على ضلعك، وتعرف بأنك بهذا العلم من أجهل الجاهلين، وتشتغل بما هو عملك الذي لا تجاوزه، وحاصلك الذي ليس لك غيره وهو علم اللغة وتوابعه من علوم الآلية.

ولقد صار صاحب «الكشاف» رَحِمَهُ اللهُ بسبب ما يتعرض له في تفسيره من علم الحديث الذي ليس هو منه في ورد ولا صدر سخرة للساخرين، وعبرة للمعتبرين، فتارة يروي في كتابه الموضوعات، وهو لا يدري أنها موضوعات، وتارة يتعرض لرد ما صح ويجزم بأنه من الكذب على رسول الله ﷺ والبهت عليه، وقد يكون في

---

(١) الحديث أخرجه الترمذي (٣١٠٨)، وأحمد (١/ ٢٤٠)، والطيالسي (٢٦١٨)، عن ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا مرفوعًا وموقوفًا قال الحاكم (٢/ ٣٤٠): إلا أن أكثر أصحاب شعبة أوقفوه.

وقد جاء له شاهد عن أبي هريرة عند الطبراني (١٧٨٧٤) وابن عدي في الكامل (٢/ ٧٨٨)، وفيه كثير بن زادان روى عنه ثلاثة وجهله أبوزرعة وأبوحاتم كما في «التهذيب» (٣/ ٤٥٨)، وذكر الهيثمي في «المجمع» (٧/ ٣٦): أن الطبراني رواه في الأوسط وفيه قيس بن الربيع الأسدي. اهـ وقيس مختلف فيه والراجح أنه لا يصلح في الشواهد والمتابعات؛ لأن الجرح فيه شديد ومفسر فهو مقدم على التعديل ولعل حديث ابن عباس الموقوف يرتقي بالطريق الأولى إلى الحجية. والله أعلم.

"الصحيحين" وغيرهما مما يلتحق بهما من رواية جماعة من الصحابة بأسانيد كلها أئمة أثبات حجج، وأدنى نصيب من عقل يحجر صاحبه عن التكلم في علم لا يعلمه، ولا يدري به أقل دراية، وإن كان ذلك من الاصطلاح التي يتواطأ عليها طائفة من الناس، يصطلحون على أمور فيما بينهم، فما بالك بعلم السنة الذي هو قسيم كتاب الله، وقائله رسول الله ﷺ، وراويه عنه خير القرون ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، وكل حرف من حروفه، وكلمة من كلماته يثبت بها شرع عام لجميع أهل الإسلام. اهـ "فتح القدير". [سورة يونس].

وذكر نحو هذا في تفسير سورة هود عند قوله تعالى: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ﴾ [هود: ١٠٧]، في الكلام عليها بالتفسير بالرواية.

ويقول ابن الجوزي رحمه الله منتقدًا على بعض المفسرين:

ولقد فرق هذا الحديث (يعني: الحديث الذي جاء في فضائل القرآن سورة سورة) أبوإسحاق الثعلبي في "تفسيره" فذكر عند كل سورة ما يخصها، تبعه أبوالحسن الواحدي في ذلك، ولا عجب منهما لأنهما ليسا من أصحاب الحديث. وإنما عجبت من أبي بكر بن أبي داود، كيف فرقه على كتابه الذي صنفه في القرآن، وهو يعلم أنه حديث محال، ولكن شره جمهور المحدثين فإن من عادتهم تنفيق حديثهم ولو بالبواطل وهذا قبيح منهم؛ لأنه قد صح عن رسول الله ﷺ أنه قال: «مَنْ حَدَّثَ عَنِّي حَدِيثًا يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ». اهـ كلامه رحمه الله.

أقول: ومثل هذه الآية المتقدمة ما ذكره بعض المفسرين في سبب نزول: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ﴾ [المائدة: ٥٥].

عن ابن عباس رضي الله عنه قال: خرج رسول الله ﷺ إلى المسجد والناس يصلون بين راكع وساجد وقائم وقاعد، وإذا مسكين يسأل، فدخل رسول الله ﷺ فقال: «أَعْطَاكَ أَحَدٌ شَيْئًا» قال: نعم. قال: «مَنْ؟» قال: ذلك الرجل القائم. قال: «عَلَى أَيِّ

حَالٍ أَعْطَاكُمْ؟» قال: وهو راكع. قال: وذلك علي بن أبي طالب، قال: فكبر رسول الله ﷺ وقال: ﴿وَمَن يَتَوَلَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَإِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ﴾ [المائدة: ٥٦].

موضوع؛ قال ابن كثير رحمه الله: هذا إسناد لا يفرح به.

قلت: لأن فيه محمد بن السائب وهو متروك، ثم قال رحمه الله: ثم رواه ابن مردويه من حديث علي بن أبي طالب نفسه، وعمار بن ياسر، وأبي رافع، وليس يصح شيء منها بالكلية؛ لضعف أسانيدها، وجهالة رجاله، وقد تقدم أن قال: وأما قوله: ﴿وَهُمْ رَٰكِعُونَ﴾ [المائدة: ٥٥]، فقد توهم بعض الناس أن هذه الجملة في موضع الحال من قوله: ﴿وَيُؤْتُونَ﴾ [المائدة: ٥٥] وقوله: ﴿وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [المائدة: ٥٥]، أي: في حال ركوعهم، ولو هذا كذلك لكان دفع الزكاة في حال الركوع أفضل من غيره، لأنه ممدوح، وليس الأمر كذلك عند أحد من العلماء ممن نعلمه من أئمة الفتوى. اهـ كلامه رحمه الله.

وقال العلامة الشوكاني: رحمه الله وقوله: ﴿وَهُمْ رَٰكِعُونَ﴾ [المائدة: ٥٥] جملة حالية من فاعل الفعلين اللذين قبله، والمراد بالركوع: الخشوع والخضوع، أي: يقيمون الصلاة وهم خاشعون خاضعون لا يتكبرون، وقيل: هو الحال من فاعل الزكاة، والمراد بالركوع هو المعنى المذكور أي: يضعون الزكاة في مواضعها غير متكبرين على الفقراء ولا مترفعين عليهم، وقيل: المراد بالركوع على المعنى الثاني: ركوع الصلاة، ويدفعه عدم جواز إخراج الزكاة في تلك الحال. اهـ كلامه رحمه الله.

وبهذا يتضح لك أنه لا ينبغي الاعتماد على شيء من الأحاديث الموجودة في التفاسير حتى يعلم ما قال المحدثون رحمهم الله، في درجة هذا الحديث؛ لأن الصحيح من أسباب النزول والتفسير النبوي قليل. وقد جمعت «الصحيح من أسباب النزول» بحمد الله في بحثي الذي قدمته للجامعة الإسلامية وهو مطبوع.

❑ قال الشيخ رحمه الله:

قال العلامة الشوكاني في كتابه «الفوائد المجموعة» (ص٣٥١):

فائدة:

قال أحمد بن حنبل: ثلاثة كتب ليس لها أصل: المغازي والملاحم والتفسير. قال الخطيب[1]: هذا محمول على كتب مخصوصة في هذه المعاني الثلاثة غير معتمد عليها؛ لعدم ناقليها وزيادة القصص فيها. فأما كتب التفسير فمن أشهرها كتابان للكلبي ومقاتل بن سليمان. قال أحمد في «تفسير الكلبي»: من أوله إلى آخره كذب لا يحل النظر فيه، وقد حمل هذا على الأكثر لا على الكل.

ومن هذا تفسير المبتدعة المشهورين بالدعاء إلى بدعتهم، فإنه لا يحل النظر في تفسيرهم لأنهم يدسون فيه بدعهم فتتفق على كثير من الناس. ذكر معنى ذلك السيوطي. قال: وأما تفسير الصوفية فليس بتفسير كتفسير السلمي المسمى بـ «حقائق التفسير» فإن اعتقد أن ذلك تفسير فقد كفر.

وأقول: لا شك أن كثيرًا من كلام الصوفية على الكتاب العزيز هو بالتحريف أشبه منه بالتفسير، بل الغالب من جنس تفاسير الباطنية وتحريفاتهم. ومن جملة التفاسير التي لا يوثق بها تفسير ابن عباس فإنه مروي من طرق الكذابين كالكلبي والسدي ومقاتل، ذكر معنى ذلك السيوطي وقد سبقه إلى معناه ابن تيمية.

ومن كان من المفسرين تنفق عليه الأحاديث الموضوعة كالثعلبي والواحدي والزمخشري، فلا يحل الوثوق بما يروونه عن السلف من التفسير؛ لأنهم إذا لم يفهموا الكذب على رسول الله ﷺ لم يفهموا الكذب على غيره، وهكذا ما يذكره الرافضة في تفاسيرهم من الأكاذيب كما يذكرونه في تفسير: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾ [المائدة: ٥٥] وفي تفسير ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: ٧]، وقوله: ﴿وَتَعِيَهَآ أُذُنٌ وَٰعِيَةٌ﴾ [الحاقة: ١٢]، إنها في علي رضي الله عنه، فإن ذلك موضوع بلا خلاف. وهكذا ما يذكرونه من تصدق علي بخاتمه.

---

(١) في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٢/ ٢٢٤-٢٢٥).

وفي تفسيرهم: ﴿مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ﴾ [الفرقان: ٥٣]، بعلي وفاطمة، و﴿ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ﴾ [الرحمن: ٢٢] الحسنان، وكذا قوله: ﴿وَكُلَّ شَىْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ فِىٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾ [يس: ١٢] في علي رضي الله عنه، وكذا ما ذكره بعض المفسرين أن المراد بـ ﴿ٱلصَّٰبِرِينَ﴾[آل عمران: ١٧] رسول الله ﷺ، ﴿وَٱلصَّٰدِقِينَ﴾ أبوبكر، ﴿وَٱلْقَٰنِتِينَ﴾ عمر، وأن ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ﴾ [الفتح: ٢٩] أبوبكر، ﴿أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ﴾ عمر، ﴿رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ﴾ عثمان، ﴿تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا﴾ عليّ، وأمثال هذه الأكاذيب. اهـ كلامه رحمه الله.

وأقول: لما لم يُمكِنْ أحدًا أن يُدْخِلَ في القرآن شيئًا ليس منه أخذ أقوام يستغلون أسباب النزول. ومن كذب على رسول الله ﷺ فقمن به أن يكذب على الصحابة والتابعين، وأن يقول عليهم في أسباب النزول ما لم يقولوا، فكن على حذر من ذلك، والله المستعان.

□ معنى قول الإمام أحمد: (ثلاثة كتب ليس لها أصول التفسير والمغازي والملاحم).

قال الشيخ رحمه الله: إما أن يراد به الغالب، وإما أن يراد به كتب مخصوصة، ذكر هذا الكلام الشوكاني في «الفوائد المجموعة»[1]: إما أن يحمل على الغالب على هذه الكتب أنها فيها أحاديث ضعيفة وموضوعة، وإما أن يراد به كتب مخصوصة كما ذكره هنا، مثل مغازي الواقدي، وكذلك سيف بن عمر التميمي، وهكذا أبومخنف لوط، وجمع ممن هم متروكون أو ضعفاء، وهكذا أيضًا التفسير، فإن كتب التفسير أيضًا ما

---

(١) وقد تقدم نقله بحمد الله، وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: ومعنى ذلك أن الغالب عليها أنها مرسلة ومنقطعة، فإذا كان الشيء مشهورًا عند أهل الفن، وقد تعددت طرقه، فهذا مما يرجع إليه أهل العلم بخلاف غيره.

«الرد على البكري» (ص١٦-١٧)، وانظر «مجموع الفتاوى» (١٣/ ٢٤٦)، و«شيخ الإسلام

قد وجدت لها من ينقيها من الأحاديث الضعيفة والموضوعة؛ لأن أحاديث الأحكام قد خدمت وأي خدمة!! ثم قال الشيخ في عدم خدمة كتب المغازي: هذا فيه ضرر عظيم، خصوصًا المغازي لماذا؟ لأن كل طائفة تأخذ ما يناسبها وتعزوه إلى التاريخ، فهي تحتاج إلى تنقية والله المستعان. «النكت الحسان على مقدمة لسان الميزان»

كلام الشيخ عن كتب التفسير

❑ **ما سكت عنه الطبري وابن كثير في تفسيرهما من الأحاديث ما حكمه؟**

سئل الشيخ رَحِمَهُ اللهُ عن هذا فأجاب: الذي يذكره ابن جرير يحتاج إلى نظر في سنده مثل الذي يذكره أبوداود، أو يذكره ابن ماجة، أو يذكره الإمام أحمد، فأي حديث ليس في «الصحيحين» يحتاج إلى أن ينظر في سنده، أما «تفسير ابن كثير» فقد كنت أظن أن الغالب عليه أن ينبه على الأحاديث التي فيها ضعف، ومع قراءتنا للكتاب عرف أن الأكثر أنه لا ينبه عليها، ومع هذا فتفسيره من أحسن التفاسير كما قال الشوكاني رَحِمَهُ اللهُ في ترجمة ابن كثير، قال: وتفسيره من أحسن التفاسير إن لم يكن أحسنها[1]، وقال السيوطي بعبارة نحو هذه: إن تفسيره أحسن التفاسير[2]، فـ«تفسير ابن كثير» ليس له نظير، وبحمد الله قد قام إخواننا بتحقيق بعض الأجزاء وهم في طريقهم إلى البعض الآخر، وأخبرت أن أخانا أبا إسحاق الحويني عازم على تحقيق هذا التفسير. «غارة الأشرطة» (١/١٤١)

❑ **تفسير الثعالبي**

قال الشيخ: هو مفسر سني غير أنه ملأ تفسيره بالقصص الإسرائيلية.

«بشائر الفرح» (ص١١٤)

---

(١) «البدر الطالع» (١/١٥٣).

(٢) ونص كلامه: له التفسير الذي لم يؤلف على نمطه مثله. «ذيل طبقات الحفاظ» (ص٣٦١).

❑ تفسير الخازن

قال الشيخ: أخذه من تفسير البغوي فهو تفسير سلفي غير أنه زاد عليه قصصًا إسرائيلية. «بشائر الفرح» (ص١١٥)

❑ تفسير النسفي[1]

قال الشيخ: مأخوذ من تفسير «الكشاف» للزمخشري. «بشائر الفرح» (ص١١٥)

❑ أردى التفاسير:

وسئل عن أردى التفاسير؟

فقال: «تفسير ابن عربي»، و«حقائق التفاسير» لأبي عبدالرحمن السلمي، الذي قال عنه الواحدي كما في «السير»: لو اعتقد ما فيه كفر. اهـ فقال الذهبي بعد سوق كلام الواحدي واغوثاه! أو: واغربتاه!. «بشائر الفرح» (ص١٢٥)

❑ إلقاء الضوء على كل من تفسير: ابن جرير، وابن كثير، والشوكاني:

تفسير ابن جرير الطبري:

١) أنه يفسّر القرآن بالقرآن، والقرآن بالسنة.

٢) أنه يذكر الأحاديث والآثار بأسانيدها.

٣) أنه يكثر من الاستشهاد بالأبيات الشعرية والمسائل النحوية، وربما كان الزمخشري وغيره عالة عليه.

٤) أن عقيدة المؤلف سلفية.

٥) أنه يمتاز بعلو الأسانيد، وإكثاره من تفسير مجاهد، والسدي، وابن عباس بالطرق العوفية.

٦) أن أسانيده إلى قتادة من أصح الأسانيد.

---

(١) تقدم الكلام على هذا التفسير في «فصل التصحيح والتضعيف».

٧) شارك ابن جرير البخاري في بعض شيوخه مثل: محمد بن بشار، ومحمد بن المثنى، ويعقوب بن إبراهيم الدورقي، وأبي كريب، بل إن ابن جرير قد روى عن البخاري مباشرة كما في تفسير سورة القيامة (٤/٤٠٧).

٨) أنه يعد قاموسًا لمفردات اللغة في القرآن، غير أن تفسير الجمل أدق منه في ذلك. اهـ

❑ **وسئل شيخنا هل هناك مجاهيل في تفسير ابن جرير الطبري؟**

فأجاب قائلا: نعم، وممن لم نقف على ترجمته المثنى بن إبراهيم الآملي[1].

❑ **وسئل رَحِمَهُ اللَّهُ أيضًا: هل ابن جرير يصحح، ويضعف، ويحكم على الأحاديث؟**

فأجاب قائلًا: الظاهر أنه يفعل ذلك في النادر. اهـ

تفسير ابن كثير:

١) أنه يذكر الأسانيد، ولا يحذفها.

٢) أنه يحذف أسانيد الآثار.

٣) أن عقيدة المؤلف سلفية.

٤) حكمه على كثير من الأحاديث صحة وضعفًا.

٥) أنه يفسر القرآن بالقرآن، وربما ذكر عند الآية الواحدة عدة آيات، وربما صارت موضوعًا كاملًا.

٦) أنه تفسير مختصر مُتَوَسِّطٌ.

---

(١) قال الشيخ يحيى الحجوري: هذا الآملي صحح له ابن كثير في موضع من تفسيره، وقال في موضع آخر بعد أن ساق الإسناد من طريقه قال: رجاله ثقات. اهـ

٧) أنه يحارب الإسرائيليات، وتارة يذكرها لبيانها، كما ذكر في المقدمة.

٨) أنه يقدم أحاديث مسند أحمد؛ لأنه رَحِمَهُ اللَّهُ كان يحفظ المسند. اهـ

وذكر لنا شيخنا رَحِمَهُ اللَّهُ قول الشوكاني في "تفسير ابن كثير": أنه من أحسن التفاسير، إن لم يكن أحسنها، وقال: جاء عن السيوطي مثل ذلك.

تفسير الشوكاني:

١) وقع في بعض التأويلات من أجل تزعزعه حينئذ في العقيدة.

٢) وقع في بعض الاستشهاد ببعض الأحاديث الضعيفة؛ لقلة الكتب التي لم تكن بحوزته.

٣) كثيرًا ما يذكر الإعرابات؛ لأنه كان يهتم باللغة.

٤) وقد أخذ الإعراب عن الزجاج.

٥) أخذه من كتب التفسير: كتفسير ابن كثير، والزمخشري، والجلالين، والقرطبي، والدر المنثور للسيوطي.

٦) تنفيره عن التقليد، وخاصة في تفسيره هذا.

٧) اختياره ما يراه حقًا وإن خالفه من خالفه.

٨) رده على من يقول بالتناسخ عند تفسير سورة البقرة بعد أن ذكر قصة آدم، وقصة بني إسرائيل.

٩) ألف الخميس في التأويلات التي وقعت للشوكاني في تفسيره. اهـ

بشائر الفرج (١١٢-١١٤)

☐ الإسرائيليات وما يتعلق بها:

سؤال: نجد في بعض الكتب هذه من الإسرائيليات فما المقصود بها؟

جواب: المقصود بالإسرائيليات ما نقلت في كتب التفسير مثل "تفسير الخازن"، و"تفسير الثعالبي"، و"تفسير البغوي" فيه شيء يسير، وهكذا تفاسير أخرى. ووقعت في "تفسير ابن كثير" يقول في كثير من المواضع هذه من خرافات كعب الأحبار، أو من خرافات الإسرائيليين، والقصص الإسرائيلية الصحيح أنه لا يعتمد عليها، منهم من يقول: يعتمد عليها إذا وافقت شرعنا، إذا وافقت شرعنا فشرعنا كاف عنها، وأما حديث عبدالله بن عمرو في الصحيح: «حَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ»[1]، فهذا الحديث المراد: حدثوا بما تعلمون صحته من دينكم، أو إذا كان لا دخل له في الاعتقاد بس مجرد ذكره للسمر لا للاعتقاد، أما للعقيدة فلا يصلح إلا آية قرآنية وحديث نبوي، وكثيرًا ما تقوم الإسرائيليات في أخبار الأنبياء المتقدمين، وعوج بن عنق أنه يأخذ الطائر ويشويه عند عين الشمس، وتلكم الترهات، وهكذا أخبار الأمور المستقبلة ليس لنا سبيل بأخبار المتقدمين إلا كتاب أو سنة وأخبار الأمور المستقبلة أيضًا لا نثبتها إلا في كتاب أو سنة صحيحة.

فإن قال قائل: ألسنا مطالبين بالإيمان بالتوراة والإنجيل؟ فنعم نحن مطالبون بذلك لكن على سبيل الإجمال؛ لأنهم قد حرفوا، قال الله تعالى: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِن بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٧٥]، وقال تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُونَ أَلْسِنَتَهُم بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِندِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِندِ اللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: ٧٨]، وقد جاء في "صحيح البخاري"[2] عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: «لَا تُصَدِّقُوا أَهْلَ الْكِتَابِ وَلَا تُكَذِّبُوهُمْ، وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ، فَإِنَّكُمْ إِمَّا أَنْ تُصَدِّقُوا بِبَاطِلٍ أَوْ تُكَذِّبُوا بِحَقٍّ»، وقال ابن عباس كما في صحيح البخاري:

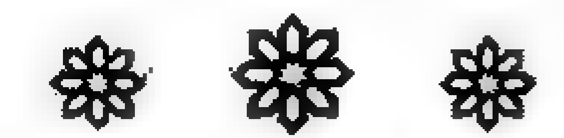
---

(١) أخرجه البخاري (٣٤٦١).	(٢) رقم (٤٤٨٥)، و(٧٥٤٢).

«إِنَّ كِتَابَكُمْ أَحْدَثُ عَهْدٍ بِرَبِّهِ، فَمَا رَأَيْنَا أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ يَسْأَلُكُمْ»[١]، يعني ينكر على بعض الصحابة أو بعض التابعين على سؤاله أهل الكتاب، وهي [ ][٢] ما اسم كلب أصحاب الكهف، قال بعضهم: قطمير، وقال بعضهم: كذا وكذا المهم أشياء ما يحتاج إليها والله المستعان. (شريط أسئلة نساء لحج)

وقال الشيخ رحمه الله: وشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في كتابه: «اقتضاء الصراط المستقيم» يتكلم على القصص الإسرائيلية التي يرويها التابعون، ويقول: إن العلماء يتوقفون في الاحتجاج بالمرسل فكيف بتلك القصص التي ليس لها أسانيد.

(شرح «مختصر ابن كثير» رقم ٥)



(١) برقم (٧٣٦٣)، ونصه: كيف تسألون أهل الكتاب عن شيء وكتابكم الذي أنزل على رسول الله ﷺ أحدث تقرءونه محضًا لم يشب، وقد حدثكم أن أهل الكتاب بدلوا كتاب الله وغيروه وبدلوه، وكتبوا بأيديهم الكتاب، وقالوا: هي من عند الله ليشتروا به ثمنًا قليلا، لا ينهاكم ما جاءكم من العلم عن مسألتهم، لا والله ما رأينا منهم رجلا يسألكم عن الذي أنزل عليكم.

(٢) هنا كلمة لم أفهمها.

كلام الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ عن تحقيقات جملة من المعاصرين

أولًا: محدث العصر الإمام الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ

❑ لقد كان الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ كثير الإجلال لشيخه الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ، ويصفه بالوالد الإمام المجدد ومحدث العصر. ويكثر أن يقول: ليس له نظير في هذا العصر في علم الحديث والسنة، وينصح بالاستفادة منه ومن كتبه. ويقول: لا ينبغي لطالب العلم أن يستغني عن كتب الشيخ الألباني. ويقول: مكتبة ليس فيها كتب الشيخ الألباني مكتبة فقيرة. ويدافع عن شيخه الإمام الألباني ما استطاع. وسبب تصنيفه "نشر الصحيفة في ذكر أقوال الأئمة في أبي حنيفة" أن الشيخ شعيبًا الأرنئوط طعن في الشيخ الألباني ورماه بالتعصب والهوى، حيث ضعّف أبا حنيفة، فانتصر شيخنا للحق الذي نطق به شيخه الألباني، وألف ذلكم الكتاب النافع كما ذكر ذلكَ في مقدمته، وأنقل هاهنا شيئًا من ثناء شيخنا رَحِمَهُ اللَّهُ على مجدد علم الحديث في هذا العصر، وعلى تحقيقاته العظيمة، ومؤلفاته النافعة، التي صارت من أهم مراجع الإسلام في هذا الزمن.

❑ سئل الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ عن الألباني فقال:

الأمر أنه سئل نفسه في دار الحديث في المدينة في الحرة الشرقية وقال: الناس ينقسمون في الألباني ثلاثة أقسام: منهم من يقلده ويأخذ أقواله، وهذا ليس على ما ينبغي، ومنهم من ينبذ علمه وهذا خسر خسارة كبيرة، والألباني يقول في ذلك الوقت: له قدر أربعين سنة وهو بين كتب السّنة، ومنهم من يستفيد من الألباني ويعتبره عالمًا من علماء المسلمين، وهذا الذي ينبغي، وهو الذي ننصح به إخواننا، أما لو كنا مقلدين لقلدنا أحمد بن حنبل، أو قلدنا أبا بكر الصديق، ولكن التقليد لا يجوز في دين الإسلام، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]، وإنني أنصح جميع طلبة العلم الباحثين أن يقتنوا جميع كتبه، فكتبه

ميسرة مسهلة، ثم بعد ذلك في مسألة التصحيح والتضعيف إن كنت باحثًا، تستطيع أن تقف على الحقيقة بنفسك، فهو أحوط لك وأولى، وإن كنت غير باحث واكتفيت بتصحيح الشيخ وتضعيفه فهو ثقة، ورب العزة يقول في كتابه الكريم: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ [الحجرات: ٦]، وليس هذا من باب التقليد ولكنه من باب قبول خبر الثقة.

أما إذا أخطأ الشيخ فأهل السنة ليست لديهم محاباة، ونسأل الله أن يجزيه عن الإسلام خيرًا. (شريط منهج أهل الحديث)

❑ سئل الشيخ رحمه الله: سمعت أن فضيلتك تتبعتم بعض الأحاديث التي أخطأ فيها شيخنا الفاضل محمد ناصر الدين الألباني في «الصحيحة والضعيفة»، فما هي مع بيان الأخطاء؟

فأجاب الشيخ: فقد كان طلب مني الأخ الفاضل السائل حفظه الله تعالى الإجابة تحريرية، وليس لدي وقت في هذا، والإجابة شفويًا أسهل علي، فالأحاديث التي نرى أن الشيخ ناصر الدين الألباني حفظه الله تعالى وهو يعتبر إمام وقته في علم الحديث تساهل فيها، فأنا في كتبي وفي مؤلفاتي أقرر ما أراه حقًا ولا أتعرض لمصادمة الشيخ حفظه الله تعالى[1]، فإني أهابه وليبلغ الشاهد الغائب.

لكن قد جاءتني بعض الرسائل رسالة من أخ في الله في الطائف يعترض على الشيخ على بعض الأحاديث، وطلب مني تقريظها وقرظتها.

ورسالة من الأحساء لبعض إخواننا في الله طلب مني النظر فيها وتقريظها وقرظتها.

---

(١) هذه طريقة أهل العلم الراسخين فيه؛ إذ الغرض أن يبين العبد ما أداه إليه اجتهاده، دون فتح باب للطاعنين في علماء أهل السنة والجماعة، وكل واحد يؤخذ من قوله ويرد إلا رسول الله ﷺ.

وأرسلت إليَّ رسالة من مصر ونظرت في تلكم الأحاديث، ونصحت الأخ الفاضل[١] الذي يريد أن يقوم بتتبع الأحاديث التي يرى أن الشيخ ناصر الدين الألباني حفظه الله تعالى أخطأ فيها، نصحته ألا يهتم بهذا، وإن كان ولا بد فاعلًا فليكن عنده دفتر خاص بهذا الموضوع، كلما عرض به حديث سجله في ذلكم الدفتر، أما أن يجعل البحث مقصودًا فإنه يأخذ عليه عمره؛ لأن الشيخ ناصر الدين الألباني حفظه الله تعالى وهو يعتبر أعلم أهل زمانه في علم الحديث، فقد أفنى من عمره زيادة على الخمسين السنة، فالمتتبع للأحاديث التي أخطأ فيها يحتاج يفني وقتًا نحو هذا الوقت أو أقل أو أكثر.

وهناك تتبعات للشيخ إسماعيل الأنصاري حفظه الله تعالى من ناحية الكلام على تحريم الذهب المحلق على النساء، أرى أن الحق فيه مع الشيخ إسماعيل الأنصاري حفظه الله تعالى، وأما علم الحديث فليس للشيخ ناصر الدين الألباني من يماثله، على أنه قد بلغني أن الشيخ نفسه قد قام بهذا الأمر، فقد جمع كتابًا في الأحاديث التي صححها ثم انكشف له أنها ضعيفة، أو الأحاديث التي ضعفها ثم انكشف له أنها صحيحة، أخبرني بهذا بعض إخواني في الله، ولا ندري هل الكتاب معد للطبع، والمسلمون أحوج ما يكونون إلى هذا الكتاب[٢].

---

(١) لعل الشيخ يعني مصطفى العدوي وفقه الله في رسالته «نظرات في السلسلة الصحيحة»، وقد عتب الشيخ الألباني رحمه الله في «السلسلة الصحيحة» (٧/١/٣٨٦) على شيخنا مقبل حضه للناشئين كالعدوي والمؤذن على تسلق سلم النقد في هذا العلم وهم بعد في أول الطريق! اهـ مع أن شيخنا رحمه الله لم يقدم للشيخ العدوي في شيء من ردوده رحمه الله فقد سمعته أكثر من مرة على كرسيه يقول: إن الشيخ الألباني وصّى مع أبي الحسن المأربي إلى شيخنا رحمه الله أن لا يقدم لأحد يرد عليه لأن هذا ينزع الثقة من كتب الألباني رحمه الله. قال الشيخ: فأقسمت بالله أن لا أقدم بعدها لأحد يرد على الشيخ. اهـ وقد وفى بقسمه رحمه الله فلم يقدم بعدها لأحد يرد على شيخه الألباني رحمه الله.

(٢) وقد قام أبو الحسين محمد حسين الشيخ حفظه الله بجمع كتاب بعنوان: «تراجع العلامة الألباني=

وأنا أخبرك أيها السائل أني أشمئز كثيرًا من بعض الزيادات التي يصححها الشيخ ناصر الدين الألباني رحمه الله ولا تطمئن نفسي إليها، الزيادة من الثقة مقبولة إذا لم يخالف من هو أرجح منه، أما إذا خالف من هو أرجح منه فإنها تعتبر زيادة شاذة، ولأخينا الفاضل أحمد بن سعيد حفظه الله تعالى رسالة في الإشارة بالأصبع في التشهد[1]، وبين فيها أن التحريك الذي صححه الشيخ ناصر الدين الألباني حفظه الله تعالى ليس بصحيح وأنه ضعيف[2].

فطلبة العلم الآن الحمد لله يستنكرون بعض الزيادات، وإذا توفي الشيخ حفظه الله تعالى، وأسأل الله العظيم أن يبارك في عمره، فسترى الانتقادات أكثر، لكن الناس يهابون من الشيخ وماذا عمل بأبي غدة؟ وماذا عمل بالكتاني؟ وماذا عمل بوزير الأوقاف في أبي ظبي الذي اعترض عليه؟ الصحيح أنه يشرحه حتى يتمنى وزير الأوقاف أنه مات، إذا كان بقلبه حياة، ولا أنه اعترض على الشيخ ناصر الدين الألباني حفظه الله تعالى. «إجابة السائل» (ص٥٤٩-٥٥١)

حكم القول أن كتب المتأخرين والألباني ليس لها قيمة؟

سئل الشيخ عمن يقول هذا فأجاب بجواب طويل وفيه: أما أن يقال كتب المتأخرين وكتب الشيخ ناصر الدين الألباني ليس لها قيمة فهذا خطأ، أنا أريد منك أن تقول: إننا لا نقلد الشيخ الألباني، ولو كنا مقلديه لقلدنا أبا بكر، أو قلدنا أحمد ابن حنبل، أو قلدنا الشافعي، لكن أن تقول: إن كتب الشيخ الألباني ليس لها قيمة فهذا خطأ، فلا يستغني عنها باحث، فأنا أقول: إنه لا يستغنى عن كتب الشيخ

= فيما نص عليه تصحيحًا وتضعيفًا».

(١) بعنوان «البشارة بشذوذ تحريك الأصبع في التشهد وثبوت الإشارة» وهي من مطبوعات دار الحرمين بالقاهرة.

(٢) حيث إن زائدة بن قدامة شذ بلفظة «فحركها» وخالف أربعة عشر راويًا منهم شعبة والسفيانان.

الألباني، ولسنا ندعو إلى تقليده، بل التقليد حرام، ولسنا نأخذ بأقواله كلها، بل ربما يصحح بعض الأحاديث ونتوقف في صحتها، أو يحسن ونتوقف وليس هذا بضائره، فالحمد لله كتبه منشورة ويستفيد منها العالم والمتعلم والله المستعان.

«قمع المعاند» (ص٥٣٤)

❑ سئل الشيخ: يقال عن الشيخ الألباني إنه متساهل، وعن الشيخ مقبل إنه متشدد ما مدى صحة القولين؟

فأجاب: الشيخ ناصر الدين الألباني حفظه الله في «السلسلة الضعيفة» غاية الاطمئنان بالقراءة فيها وفي «السلسلة الصحيحة» أيضًا، كذلك تطمئن نفسي وربما في بعض الأحاديث لا تطمئن النفس إلى تصحيحه، مثل حديث: «**أَبْغَضُ الْحَلَالِ إِلَى اللهِ الطَّلَاقُ**»[1]، وبعض الأحاديث التي يصححها، ومثل حديث: «**ازْهَدْ فِي الدُّنْيَا يُحِبُّكَ اللهُ، وَازْهَدْ عَمَّا فِي أَيْدِي النَّاسِ يُحِبُّكَ النَّاسُ**»[2]، «**وَاسْتَعِينُوا عَلَى أُمُورِكُمْ بِالْكِتْمَانِ**»[3].

---

(١) الحديث أخرجه أبوداود (٢١٧٨)، والبيهقي (٧/ ٣٢٢) من طريق محمد بن خالد عن معرف ابن واصل عن محارب بن دثار عن ابن عمر به مرفوعًا، وقد أعل أبوحاتم في العلل (١/ ٤٣١) هذه الطريق، ورجح فيها الإرسال.

وقد خالف محمدًا فرواه عن معرف عن محارب مرسلًا أحمد بن يونس عند أبي داود (١٢٧٧)، ووكيع عند ابن أبي شيبة (٥/ ٢٥٣)، ويحيى بن بكير عند البيهقي (٧/ ٣٢٢) قال الألباني: ولا يشك عالم بالحديث أن رواية هؤلاء أرجح؛ لأنهم أكثر عددًا وأتقن حفظًا. «الإرواء» (٨/ ١٠٨). فعلى هذا فالشيخ واهم في عزو تصحيح الحديث للألباني رحمه الله.

(٢) تقدم الكلام على هذا الحديث في باب الشواهد والمتابعات من هذا الكتاب والحمد لله.

(٣) الحديث جاء عن ستة من الصحابة، وهم: معاذ بن جبل، وابن عباس، وعلي بن أبي طالب، وعمر ابن الخطاب، وبريدة بن الحصيب، وأبي هريرة وكلها واهية جدًا عدا حديث أبي هريرة، لكنه ليس له شاهد يقويه، وقد قال أحمد وابن معين في هذا الحديث: موضوع وليس له أصل. «الموضوعات» (٢/ ١٦٦)، وقال أبوحاتم: لا يعرف له أصل. =

وبعض الأحاديث لا تطمئن النفس إلى تصحيحها لكن حسبه أنه لا يوجد له نظير في هذا الزمن، وينبغي أن يعلم أن لدى الشيخ ناصر الدين الألباني حفظه الله تعالى اطلاعًا ليس لأحد، وأنها توفرت له مراجع ليست عند أحد، فرب مصدر لا يتيسر لنا الوقوف عليه فنضطر إلى أن ننقله من كتب الشيخ ناصر الدين الألباني عازين ذلك إليه، فجزاه الله عن الإسلام خيرًا، أما أنا فلا أوصف بالتشدد ولا بالتساهل ومن أنا؟[1] ولقد أحسن من قال:

يقولون هذا عندنا غير جائز فمن أنتمو حتى يكون لكم عند

وإذا شككت في الحديث تركته كما يفعل أيوب السختياني والإمام مالك رحمهما الله، فإنه كان إذا شك في الرفع والوقف رواه موقوفًا، وهكذا إذا شك في الوصل والإرسال رواه مرسلًا، فأنا أقتدي بهذين الإمامين. والله المستعان. «إجابة السائل» (ص٥٦٧)

❑ **سئل الشيخ رحمه الله: إذا أردت أن أبحث عن حديث لأعرف صحته من ضعفه**

فنجد الشيخ الألباني في بعض التحقيقات يقول: وقد وقفت على إسناد في المخطوطة الفلاني في المكتب الفلاني، فإذا أردت أن أصحح حديثًا أو أبحث عنه وليس في يدي شيء من المخطوطات فكيف أبحث؟

قال الشيخ رحمه الله: إذا استطعت أن تقف على المراجع، وتقف على الحقيقة بنفسك، فما راءٍ كمن سمع، «وَلَيْسَ الْخَبَرُ كَالْمُعَايَنَةِ». وإذا لم تستطع نقلت من كتاب الشيخ -حفظه الله تعالى- وعزوته إليه. «المقترح» (ص٤٦)

= «العلل» (٢/ ٢٥٥)، وكفى بهذا هدمًا للحديث والله أعلم.

(١) وهذا من تواضع الشيخ رحمه الله، وإلا فهو أحد أعلام المحدثين وفرسان ميدان الحديث في هذا العصر بلا منازعة، وقد ملأ الأرض علمًا ونورًا وتأليفًا، وتخرج على يديه المئات من طلبة العلم البارزين في فنون شتى فرحمه الله رحمة واسعة.

❑ قال السائل: سؤال أخينا في غير النقطة التي تكلمنا فيها سابقًا، أخونا يقصد مثلًا: لو أني أحقق الآن كتابًا والمراجع عندي محدودة، الألباني حفظه الله تعالى عنده من المخطوطات وعنده من القدرة، يعني يده طويلة تستطيع أن تلقى كتبًا كثيرة، مثلًا أخونا يحقق في «مسند الشافعي» في مكتبتنا هذه على هيئتها التي تراها، هل له أن يفعل ذلك أم نقول له: هناك طرق أنت لا تطلع عليها، فيجب عليك أن تقف؟

قال الشيخ ﷺ: أنت تحكم على السند بموجب ما عندك، وإذا رأيت كلامًا للشيخ ناصر الدين الألباني، ونقل من مراجع ليست بمتناولك لك أن تنقل من كتابه وتعزو الكلام إليه.

فإذا صبر طالب العلم وإن كانت مكتبته صغيرة وتجلد، ونظر إن كان الحديث يتعلق بالأحكام، رجع إلى الأحكام، وإن كانت يتعلق بالعقيدة، رجع إلى العقيدة، وإذا كان يتعلق بالترغيب والترهيب، رجع إلى الترغيب والترهيب الموجودة في مكتبته، فربما يجد هذه الطرق في مكتبته، وإذا كانت المكتبة صغيرة فهي تحتاج إلى جهد أكثر، ومراجعة مظان الحديث، لكن إذا كانت المكتبة كبيرة، فرب حديث قد استوعب العلماء المتقدمون طرقه، فيسهل بل ربما أفردوه بالتأليف.

«المقترح» (ص ١١٢- ١١٤)

❑ سئل الشيخ ﷺ: إن كان الأئمة قد ضعفوا حديثًا بعينه، ثم جاء المتأخرون فصححوه، وقد ذكر الأئمة في السابق أن له طرقًا بعضها ضعيفة، وبعضها كذا، إلا أن الرجل المتأخر رد هذه العلة، مرةً يرد هذه العلة، ومرةً يقول: أنا بحثت عن الحديث فوجدت له سندًا لم يطلع عليه الحفاظ الأولون، فماذا تقول؟

قال الشيخ ﷺ: سؤال حسن، ومهم جدًا -جزكم الله خيرًا- العلماء المتقدمون

مقدمون في هذا[1]، لأنهم كما قلنا قد عرفوا هذه الطرق، ومن الأمثلة على هذا: ما جاء أن الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ يقول في الحديث المسح على الوجه بعد الدعاء: إنه بمجموع طرق حسن، والإمام أحمد يقول: إنه حديث لا يثبت.

وهكذا إذا حصل من الشيخ ناصر الدين الألباني حفظه الله هذا؛ نحن نأخذ بقول المتقدمين ونتوقف في كلام الشيخ الألباني، فهناك كتب ما وضعت لتصحيح والتضعيف، ولبيان أحوال الرجال مثل: «الكامل» لابن عدي، والضعفاء للعقيلي، وهم وإن تعرضوا للتضعيف، فهي موضوعة لبيان أحوال الرجال، وليست بكتب علل، فنحن الذي تطمئن إليه نفوسنا أننا نأخذ بكلام المتقدمين؛ لأن الشيخ ناصر الدين الألباني حفظه الله ما بلغ في الحديث مبلغ الإمام أحمد بن حنبل، ولا مبلغ الإمام البخاري، ومن جرى مجراهم. ونحن ما نظن أن المتأخرين يعثرون على ما لم يعثر عليه المتقدمون اللهم إلا في النادر، فالقصد أن هذا الحديث إذا ضعفه العلماء المتقدمون الذين هم حفّاظ، ويعرفون كم لكل حديث من طريق، فأحسن واحد في هذا الزمن هو الشيخ ناصر الدين الألباني حفظه الله، فهو يعتبر باحثًا، ولا يعتبر حافظًا، وقد أعطاه الله من البصيرة ما لم يعط غيره، حسبه أن يكون الوحيد في هذا المجال، لكن ما بلغ مبلغ المتقدمين. «المقترح» (ص٤٤-٤٥)

❑ سئل الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: الشيخ الألباني جزاه الله خيرًا قد يأتي بحديث في نفس هذه المسألة، فإن بحثت في كتب الفقه المتقدمة وجدت الحديث ضعيفًا، ووجدت

---

(١) قال الخطيب البغدادي رَحِمَهُ اللَّهُ: وما مثلهم ومثلنا إلا كما قال أبوعمرو بن العلاء: ما نحن فيما مضى إلا كبقل في أصول نخل طوال: «موضح الجمع والتفريق» (١/ ٦٠٥). وقال الإمام الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ: في الإمام الإسماعيلي: ابتهرت بحفظ هذا الإمام وجزمت بأن المتأخرين على إياس من أن يلحقوا بالمتقدمين في الحفظ والمعرفة. «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٩٤٨). وقال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ -حول الحافظ الذهبي-: فإن النفس منه إلى كلام المتقدمين أميل وأشد ركونًا والله الموفق. «لسان الميزان» ترجمة خالد بن أنس.

العمل ليس عليه عند الفقهاء المتقدمين، والشيخ ناصر يصحح الحديث، فيحتج بعض طلبة العلم ويقولون: لماذا تضعفون هذا الحديث، والحديث في «صحيح الجامع» للألباني، فيحرج الإنسان، فما تقولون في هذا؟

قال الشيخ رَحِمَهُ اللهُ: سؤال حسن أيضًا، الشيخ ناصر الدين الألباني حفظه الله تعالى هو عندنا ثقة، فالباحث الذي يستطيع أن يبحث لنفسه فما راء كمن سمع، وليس الخبر كالمعاينة، والذي لا يستطيع أن يبحث، وأخذ بقول الشيخ الألباني في التصحيح والتضعيف، فهذا لا شيء عليه إن شاء الله، لأن الله سبحانه وتعالى يقول في كتابه الكريم: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمًۢا بِجَهَٰلَةٍ فَتُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَٰدِمِينَ﴾[الحجرات:٦]، فالشيخ ناصر هو عندنا ثقة، والذي يأخذ بتصحيحه وتضعيفه لا ينكر عليه بحال من الأحوال وإن خالفنا، لكن هو الأحوط والأولى، وهو الحال الذي يرجى أن ينفع الله به الإسلام والمسلمين.

أما إذا قال لك قائل: هذا صححه الشيخ ووجدته ليس أهلا للبحث فاترك صاحبك هذا، ولا تختلف أنت وهو، اتركه وابحث الحديث واعمل بما تراه حقًا، ولست بأول شخص أنت وصاحبك، ممن اختلف في تصحيح الحديث وتضعيفه، أو في توثيق الرجل وتضعيفه، ولا ينبغي أن يكون هذا سببًا لفرقةٍ ولا اختلاف ولا تنافر.

❑ ونحن لا نطالب الناس بأن يكونوا كلهم محدثين، فمن أخذ بما صححه الشيخ أو ضعفه، لا نستطيع أن ننكر عليه، ولا نقول شيئًا، حتى وإن خالف ما نرى، سواء أكان الشيخ أم غيره، كالأخ محمد بن عبدالوهاب عندنا، وكذلك الأخ أبي الحسن أو غيرهما، القصد أن العلماء الأولين اختلفوا في التصحيح والتضعيف، واختلفوا أيضًا في التوثيق والتجريح، فالأمر سهل إن شاء الله في هذا.

«المقترح» (ص٤٥-٤٧)

❑ هل الألباني متساهل في التصحيح والتحسين؟

سئل الشيخ رَحِمَهُ اللهُ: بعض الأخوة المصريين الذين يبحثون في علم الحديث يحكم على أحاديث الشيخ الألباني عامة التي يحسنها وهي من قبل مضعفه، يقول: الشيخ

متساهل في التحسين فماذا تقول؟

الجواب على العموم نحن لا نستطيع أن نحكم على الشيخ أنه متساهل في التحسين، ولا أنه متساهل في التصحيح، طالب العلم ينبغي أن يبحث، نحن مع الشيخ في هذا الأمر، وفي مواضع لا نأخذ بقول الشيخ، وفي مواضع نرجع بعد سنة أو سنتين إلى قول الشيخ، إذا لم يكن الشخص صاحب هوى من إخوانك المصريين، فلا بأس، وإن قال: إن الشيخ متساهل. لا ينكر عليه، لكن لا نستطيع أن تقول: إن الشيخ حفظه الله متساهل على العموم، لكن كما قلنا هذه مسألة اجتهادية، فهذا هو الأحوط لدينه، والذي يأخذ بتحسين الشيخ، أو تضعيفه فقد أخذ إن شاء الله بما ينجيه عند الله سبحانه وتعالى. «المقترح» (ص٤٧- ٤٨)

بقية المحققين المعاصرين الذين تكلم عليهم الشيخ رَحِمَهُ اللهُ:

- **أبوإسحاق الحويني ومصطفى العدوي وعمرو عبدالمنعم سليم:**

سئل الشيخ رَحِمَهُ اللهُ عن رأيه في تحقيقات الحويني والعدوي وعمرو عبدالمنعم سليم؟

فأجاب: من حيث التحقيقات مصطفى العدوي لا بأس متقن، وكذلك أبوإسحاق الحويني، وأما الثالث فلا أعرفه. «الرحلة الأخيرة لإمام الجزيرة» (ص١٨٥)

- **عبدالقادر الأرنئوط:**

سئل الشيخ عن تحقيقاته؟ فقال: ما قرأت له كثيرًا ويقولون: هو رجل سنِّي.

«أسئلة العيزري للإمام الوادعي»

- **أحمد الغماري وأخوه عبدالله:**

سئل الشيخ عن تحقيقاتهما؟ فقال: ما أعلم أنه يعتمد عليهما، بل بيت الغماري كلهم بين مخرف وبين متشدد في شأن التقليد إلى غير ذلك، أنا ما أعلم أحدًا منهم سنيًّا. «أسئلة العيزري للوادعي»

❑ حبيب الرحمن الأعظمي:

سئل الشيخ: هل يعتمد على تحقيقاته؟ فقال: لا، حقق "مصنف عبدالرزاق"، وحقق "مسند الحميدي" وتحقيقاته ليست بشيء، ثم إنه تتبع أخطاء الشيخ[1] باسم مستعار، وهو أرشد السلفي وإذا هو عبدالرحمن الأعظمي فلا ينبغي أن يعتمد عليه ولا على تحقيقاته[2]. "أسئلة العيزري للعلامة الوادعي"

❑ شعيب الأرنئوط

سئل الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: هل يعتمد على تحقيق شعيب الأرنئوط؟

فأجاب: شعيب الأرنئوط يأخذ من كتب الشيخ ناصر، والذي يظهر لي أنه يحارب الشيخ ناصرًا حفظه الله تعالى، قال في "شرح مشكل الآثار"[3]: ومن العجيب

---

(١) يعني الإمام محدث العصر الألباني والأصل أن شيخنا إذا أطلق (الشيخ) فمراده شيخه الألباني رحمهما الله.

(٢) وقد ذكر الشيخان الفاضلان علي الحلبي وسليم الهلالي في كتابهما "الرد العلمي على الأعظمي المدعي بأنه أرشد السلفي"، عدة ضلالات لهذا الرجل منها: طعونه في أئمة الحديث كالحافظ البيهقي والإمام ابن حزم، حيث وصفه بأنه جاهل، وطعنه في الحافظ ابن حجر، حيث وصفه أنه ليس من الذين يرجع إليهم، ويحتج بقولهم في الجرح والتعديل، وله طعونات في العلامة المباركفوري ومحدث العصر الألباني، وضلالات أخرى راجعها في الكتاب المشار إليه آنفا.

(٣) (٦/ ٥٣) رقم (٢٢٨٢)، قال في مقام الدفاع عن أبي حنيفة المتروك في الحديث رَحِمَهُ اللَّهُ: ومن أقبح الجهالات المبنية على التعصب والهوى، تضعيف الشيخ الألباني لهذا الحديث في "ضعيفته" (٣٩٧) بأبي حنيفة الإمام متهمًا إياه بسوء الحفظ، وما أدري كيف تسوّل له نفسه بسوء حفظه... كذا قال شعيب بأشعبيته الموجاء، وتعصبه المقيت لأبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ، وقد تولى الرد على شعيب وأمثاله من المقلدة، شيخنا رَحِمَهُ اللَّهُ بكتاب حافل أسماه "نشر الصحيفة في ذكر الصحيح من أقوال الأئمة في أبي حنيفة"، وبيّن فيه بالأسانيد الصحيحة أن أبا حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ مع جلالته ليس ضعيفًا في الحديث فقط بل هو متروك، لا يصلح في الشواهد والمتابعات، فقد قال البخاري: سكتوا عنه، والجرح فيه مفسر وشديد، فقبح الله التعصب والهوى، وما مثل=

أن الشيخ ناصرًا يضعف أبا حنيفة!! وكأنه ما ضعف أبا حنيفة عالم من العلماء إلا الشيخ ناصر حفظه الله تعالى.

وهكذا أيضًا فهو يأخذ من كتب الشيخ وما استفاد إلا بواسطة كتب الشيخ، فننصح بالرجوع إلى كتب الشيخ، ولو أخرجها للناس غير محققة، أو أخرجها محققة ينبغي أن يشكر عليها، لكن لا يعتمد على تحقيقه. «أسئلة العيزري للعلامة الوادعي»[(١)]

❑ وسئل الشيخ رحمه الله مع كثرة المحققين لكتب السلف في هذا العصر، تجد أن بعض المحققين من يحقق بعض الكتب ويأتي فيها بفوائد علمية وعقدية، ثم إذا اشتهر بين صفوف الشباب أتى بعجائب، فكيف يصنع الشباب مع عدم تحذير

= شعيب مع محدث العصر الألباني في شأن أبي حنيفة إلا كما يقال: رمتني بدائها وانسلت. والله المستعان.

(١) بالنسبة لشعيب فهو من حيث المعتقد أشعري، فهو يؤول كثيرًا من الصفات ويخرجها عن ظاهرها اللائق بها: كصفة الغضب والرضى يؤولها بأنها راجعان إلى معنى إرادة الثواب للمطيع والعقاب للعاصي، كما في تعليقه على «رياض الصالحين» (ص٢٢٠)، ومثلها صفة العجب لله والفرح وغيرها كثير، راجع في ذلك «استدراك وتعقيب على الأرنئوط في تأويله بعض أحاديث الصفات» للأخ خالد الشايع حفظه الله.

وأما من حيث الحديث فهو كما ذكر شيخنا رحمه الله يغترف كثيرًا من كتب الشيخ الألباني رحمه الله ولا يعزو إليه كما بين ذلك الشيخ الألباني رحمه الله في مواضع كثيرة من كتبه، منها قوله في «السلسلة الضعيفة» (٤٤٥/١٣) رقم (٦٢٠٥): وليس كذلك قول ذلك المتشبع بما لم يعط والذي يستفيد من تخريجاتي وتعليقاتي ثم لا حمدًا ولا شكورًا كما يقال في بعض البلاد، بل ما شئت من النقد الجائر والتتبع للعثرات التي لا ينجو منها أحد... الخ كلامه رحمه الله، وصدق الشيخ الألباني أن شعيبًا مع كثرة استفادته من كتبه إلا أنه إذا وجد أدنى فجوة للانتقاد على الشيخ يشنع على الشيخ غاية التشنيع، ويغمز ويلمز ويحقر، وهذا كثير في كتبه، وانظر مثالاً على ذلك في تعليقه على «الروض الباسم» (٣٧٦/٣)، و«شرح مشكل الآثار» (٥٣/٦)، وقد بينت كثيرًا من أخطائه في علم الحديث في رسالة خاصة بعنوان: «تنبيه الأريب ببعض أخطاء تحرير تقريب التهذيب»، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

العلماء، أو قلة تحذير العلماء من ذلك، ومن هؤلاء شعيب الأرنئوط، كما حصل له في تحقيق "أقاويل الثقات" للكرمي، فأفاد في مقدمته مسائل في العقيدة، ورد على تأويلات الأشاعرة، ثم لما علق على "صحيح ابن حبان" أتى بتأويلات لبعض الصفات وأقرها، فنرجو التحذير من ذلك، وأن تبينوا لنا حال بعض المصنفين والمحققين في هذا العصر؟

فأجاب الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: الواجب على الإخوة أن يكتبوا إليه، وكذلك الأخ شعيب الأرنئوط الحق أنه أخرج كتبًا قيمة لطلبة العلم، فعلى هذا فيستفاد من الكتب، فإنه قد أخرج كتبًا مفقودة، أو نادرة ليست في متناولنا.

فينبغي لطلبة العلم أن يكتبوا إليه، وإن أحبوا أن يردوا عليه فعلوا، وإلى الله المشتكى من كثير من العصريين؛ فإنهم محتاجون إلى تعلم، كيف ذلك؟ أبوحاتم وأبوزرعة يذكران الحديث في "العلل" فيأتي صاحبنا المحقق العصري، ويقول: (قلت:!) فمن أنت حتى تقول قلت؟!

يقولون هذا عندنا غير جائز   فمن أنتم حتى يكون لكم عندُ

وآخر أيضًا يقول: وأنا أخالف الذهبي،! وأخالف العراقي،! وأخالف السخاوي،! وابن كثير،! فإذا كنت تخالف هؤلاء الأئمة فمن معك على هذا؟! فهم محتاجون أن يعرفوا ويدرسوا كتب العلل، وأن يعلموا أنه ما خاض في كتب العلل إلا مجموعة يعدون على الأصابع، فما كل أحد يحسنها.

ويقول أحدهم: (قلت: تفرد به فلان، وهو ثقة، وزيادة الثقة مقبولة). فهل زيادة الثقة مقبولة مطلقًا؟! أم يشترط أن لا

يخالف من هو أرجح منه؟! أو أن لا يعله العلماء المتقدمون الذين هم أهل هذا الفن![1].
"تحفة المجيب" (ص١١٨-١١٩)

---

(١) الجواب الثاني وبدون شك عند كل من خاض غمار هذا الفن.

❑ محمد فؤاد عبدالباقي:

قال الشيخ رحمه الله: يعد جامعًا وليس بمحدث ناقد، من أجل هذا فلا يعتمد عليه في العد، فإنه يخشى أن يعد الحديث الواحد حديثين، أو أن يعد الحديثين حديثًا واحدًا، وقد وجد هذا، وإلا فقد خدم «صحيح مسلم» خدمة ليس لها نظير جزاه الله خيرًا، جعل له مجلدًا واحدًا مستقلاً فهارس، فممكن أن تحصل على الحديث وتستخرجه في أسرع وقت، لكن هل يعتمد عليه في العد؟ لا يعتمد عليه في العد، يعتمد عليه أنه فهرس له ورقمه فجزاه الله خيرًا. «شرح مقدمة صحيح مسلم»

❑ أكرم ضياء العمري:

قال الشيخ: كنت أعرفه أنه ليس بقوي في الحديث منذ كان يأتينا في مكتبة الجامعة ليعلمنا البحث وترتيبه، وكنت إذا جاء إلى المكتبة العامة انطلقت إلى المكتبة الخاصة؛ لأنه يضيع علينا الوقت بدون فائدة. «غارة الأشرطة» (٣٠٦/٢)

❑ **وقال الشيخ رحمه الله: من أخطاء أكرم العمري في تعليقه على «المعرفة والتاريخ» للفسوي**

قال الفسوي (١ص١٨٦): حدثنا الجعفي قال: قال سفيان: ولدت سنة سبع ومائة وحج أبي سنة أربع عشرة ومائة.

قال أكرم: الضمير يعود إلى الحميدي، لأن الفسوي لم يدرك الجعفي بناء على ما سيأتي أن الجعفي هو زهير بن معاوية، وقال أكرم أيضًا: الجعفي هو زهير بن معاوية الجعفي الكوفي. «تهذيب التهذيب»، وهو واهم في هذين فالجعفي هو عبدالله بن محمد الجعفي من مشايخ البخاري ومن الرواة عن سفيان بن عيينة، وبعده في الأصل قال الجعفي وسمعت سفيان بن عيينة. اهـ

فلا شك أن الجعفي هو عبدالله بن محمد.

في الصفحة نفسها وفيها: مات ابن نمير سنة ثمان وتسعين ومائة، قال: هو محمد

ابن عبدالله بن نمير، صوابه: عبدالله بن نمير والد محمد وقد ذكر بعد هذا أن يحي ابن سعيد و عبدالرحمن بن مهدي توفيا فيها؛ ف عبدالله هو المعاصر لهما.

قال الفسوي (١ص٢١٧): حدثنا إسماعيل بن إبراهيم قال حدثنا شعبة، قال أكرم: إسماعيل بن إبراهيم هو ابن علية. وهكذا ذكر ابن علية في شيوخه كما في المقدمة، أقول: الفسوي لم يرو عن ابن علية ولعله ولد في العام الذي توفي فيه إسماعيل فبالنظر إلى وفاة إسماعيل كما في "تهذيب التهذيب" (١٩٣-١٩٤) والفسوي بالنظر إلى وفاته وعمره لعله ولد في تلك السنة أو قبلها أو بعدها بقليل.

راجع ما كتبه أكرم بالنسبة لولادته في أول الكتاب (ص٧) ثم وجدته (٢ص٨٨و٨٩) وبين الفسوي وإسماعيل واسطتان.

اضطرابه في الحمادين:

قال الفسوي (١ص٢٣٠): حدثنا حجاج قال حدثنا حماد عن علي بن زيد، قال أكرم: لا أعلم إن كان ابن زيد أو ابن سلمة فقد روى الحجاج عن الحمادين كما روى الحمادان عن علي بن زيد.

أقول: في "مقدمة ابن الصلاح" سليمان بن حرب وأبوالنعمان محمد بن الفضل عن حماد هو ابن زيد وحجاج بن منهال وموسى بن إسماعيل هو أبوسلمة التبوذكي.

وقد جزم به أكرم (١ص٤٩٣) فقال الفسوي رحمه الله: حدثنا الحجاج قال حدثنا حماد قال حدثنا عبدالله بن عثمان بن خثيم به.

فقال في التعليق: هو ابن سلمة. وهكذا أيضًا (ص٥٠٩) قال الفسوي: حدثنا الحجاج قال حدثنا حماد بن علي بن زيد، فقال أكرم: هو ابن سلمة.

وهكذا (٢ص١٣٧) حجاج عن حماد عن عاصم فقال: هو ابن سلمة.

ثم وهم مرة أخرى (٢ص١٠٥) قال الفسوي: حدثنا الحجاج ثنا حماد، فقال أكرم:

هو ابن زيد.

وكذا (ص٥٣٩) قال الفسوي (٢ص٥٤٥): حدثنا الحجاج ثنا حماد أخبرنا عاصم ابن بهدلة. قال أكرم: هو ابن سلمة.

قال أبوعبدالرحمن: هذا هو الصواب.

قال الفسوي رَحِمَهُ اللهُ (١ص٤٩٣): حدثنا سعيد بن منصور قال حدثنا سفيان عن عاصم بن محمد.

قال أكرم في سفيان: هو الثوري. والصواب: هو ابن عيينة فقد ذكر صاحب "تهذيب الكمال" في ترجمة سعيد بن منصور من شيوخه ابن عيينة ولم يذكر الثوري، وقد ذكره أكرم (ص٧٠٥) على الصواب وقد ذكر الفسوي (٢ص١٧٩) محاورة بين الحميدي وسعيد بن منصور كم حفظ كل واحد منهما عن سفيان وهو ابن عيينة.

(١ص٧١٥): قال في ترجمة سفيان الثوري قال علي وحدث عبدالرحمن وأنا عنده عن سفيان عن منصور عن أبي الضحى. إلى أن قال علي فقال أي ابن مهدي: من حدثك؟ قلت: يحيى حدثنا به عن سفيان، قال أكرم: سفيان هو ابن عيينة، وليس الأمر كما يقول بل سفيان هو الثوري فهو في ترجمة الثوري أعني هذا الكلام ثم إن يحيى إذا روى عن سفيان وأطلقه وهكذا وكيع و عبدالرحمن بن مهدي فهو سفيان الثوري، ففي صفحة (٧١٦) قال علي يعني: ابن المديني: أصحاب سفيان الثوري يحيى و عبدالرحمن ووكيع وأبونعيم والأشجعي و عبدالله بن المبارك.

قال الفسوي رَحِمَهُ اللهُ (٢ص٢٢): حدثنا أحمد بن منيع ثنا هشيم أنبأنا ابن أبي ليلى والحجاج عن عطاء.

قال أكرم: ابن أبي ليلى: هو عبدالرحمن بن أبي ليلى، والصواب: هو محمد لأن عبدالرحمن والد محمد يروي عن الصحابة.

قال الفسوي (٢ص١٨١): سمعت علي بن المديني يقول: قال محمد بن خازم كنت

أقرأ حديث الأعمش عن أبي صالح على أمير المؤمنين هارون.

قال أكرم: أبوصالح باذام ويقال باذان مولى أم هانئ بنت أبي طالب، والصواب: ذكوان السمان فالأعمش مشهور بالرواية عن ذكوان.

وهكذا ذكر أكرم (٢ص٢٨٣): أن أبا صالح باذام والصواب ذكوان فهو المعروف برواية الأعمش عنه راجع (٢ص٨٠٠) من كلام الفسوي، (٢ص٢١٧و٢١٨): ذكر الفسوي أنه لقي حرملة وذكر القصة بالرواية عن أبي هريرة وعنه الأعمش والمهمل يحمل على الاختصاص، قال أكرم: حرملة بن عمران. والصواب: حرملة بن يحيي حفيد حرملة بن عمران فالفسوي لم يدرك حرملة بن عمران والليث بن سعد من الرواة عن حرملة بن عمران كما في ترجمة حرملة بن عمران من «تهذيب الكمال».

في باب من يرغب في الرواية عنهم. قال الفسوي (٣ص٤٤): وأبوالبختري القاضي وقال (ص٥٧) في الكلام على أبي داود النخعي وكان هو وأبوالبختري يضعون الحديث فقال أكرم: في أبي البختري في الموضعين: إنه سعيد بن فيروز، وهذا خطأ فسعيد بن فيروز من رجال الشيخين. بل الوضاع والذي يرغب في الرواية عنه هو وهب بن وهب. راجع «ميزان الاعتدال».

فهذه بعض الأخطاء التي يعرفها كثير من طلبة العلم عندنا وهم فيها أكرم ولم أتتبع كل ما في الكتاب فهذا يأخذ عليّ وقتًا وإذا كان الباقي سالمًا من الأخطاء فالواقع أن هذه ليست بشيء وإن كانت أخطاء شنيعة لا تخفى على طالب العلم وهذا يعرف بالممارسة لا بالرجوع وقت التحقيق إلى «تهذيب التهذيب» و «ميزان الاعتدال» و «الجرح والتعديل» ولكن يعرف بالقراءة في الأمهات الست وفي غيرها من المسانيد وبهذا يرتسم في ذهن القارئ ويستطيع التمييز بين الحمادين وبين الجريرين وبين السفيانين وهكذا الطبقات.

وفق الله الجميع لما يحب ويرضى والحمد لله. «غارة الأشرطة» (٢/٣٥٣-٣٥٥)

❑ محمد مصطفى الأعظمي:

قال الشيخ: منذ سمعت كلامه في المناقشة عرفت أنه ليست له خبرة بدقائق علم الحديث وتحقيقه لابن خزيمة ينبئك عن ذلك. «غارة الأشرطة» (٢/ ٦، ٣٠)

وقال الشيخ رحمه الله:

❑ شيء من أخطاء محمد مصطفى الأعظمي

ننقلها من كتاب أخينا في الله عبدالعزيز بن عبدالرحمن بن محمد العثيم الذي هو بعنوان «النقط لما وقع في أسانيد صحيح ابن خزيمة من التصحيف والسقط».

قال حفظه الله في الخاتمة: وقد صنفت الأخطاء فيها على قسمين قسم لا ينتبه لما فيه من الخطأ إلا بعد بحث ودراسة، وقسم لا يحتاج إلى كل ذلك، فتجمع لدي من المسائل المتتبع في القسم الأول سبع وثمانون وفي القسم الثاني تسع وخمسون، وبقي لدي شيء من الأخطاء التي لم أجد لها حلًا في مظانها فيما استطعت الوصول إليه فأبقيتها عندي لعلي أجد لها حلًا في المستقبل إن شاء الله، قال حفظه الله (ص١٣):

باب إعداد الأحجار للاستنجاء عند إتيان الغائط:

(١/ ٣٩): الحديث (٧٠) قال: أخبرنا أبوطاهر حدثنا أبوبكر ثنا أبوعبدالله بن سعيد الأشج حدثنا زياد...

والصواب: أبوسعيد عبدالله بن سعيد الأشج، لأنه ليس من شيوخ ابن خزيمة وليس من أبناء سعيد رجل يكنى بأبي عبدالله فيحتمل أن تكون كلمة (سعيد) سقطت من بين أبي و عبدالله وأن كلمة (أبو) زيدت خطأ. والاحتمال الأول أرجح.

راجع «التقريب» (١/ ٤١٩) و «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٥٠١) وغيرهما من كتب الرجال، وقد ورد على الصواب في هذا الكتاب (انظر حديث رقم ٢١٥٨) (٣/ ٣١٥).

قال أبوعبدالرحمن: هو أبوسعيد عبدالله بن سعيد الأشج ولا شك في ذلك،

وأبوطاهر الراوي عن أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة هو حفيده محمد بن الفضل.

(ص١٤): باب الأمر بإهراق الماء الذي ولغ فيه الكلب...

(١/ ٥١). الحديث (٩٨): قال أخبرنا أبوطاهر نا أبوبكر نا محمد بن يحيي نا إسماعيل بن الخليل حدثنا ابن علي أخبرنا الأعمش....

قوله: ابن علي، خطأ. والصواب: علي بن مسهر كما أخرجه الدارقطني في "سننه" (١/ ٦٤) قال: ثنا أبوبكر النيسابوري نا محمد بن يحيي نا إسماعيل بن الخليل نا علي ابن مسهر عن الأعمش... وأخرج حديث علي بن مسهر هذا مسلمٌ في "صحيحه" (الطهارة: باب ٢٧)، (١/ ٢٣٤)، والنسائي في "سننه" (الطهارة: باب ٥٢)، (١/ ٤٧).

(ص١٦): باب بدء النبي ﷺ بالسواك عند دخوله منزله: (١/ ٧٠): الحديث (١٣٤) قال:... وحدثنا محمد بن بشار نا يزيد بن هارون أخبرنا مسعر حدثنا علي بن خشرم أخبرنا علي يعني- ابن يونس- عن مسعر كلاهما عن المقدام.

قلت: في هذا الحديث خطآن:

١- سقوط حرف العطف الذي هو: الواو أو الحرف الدال على التحويل من قبل علي بن خشرم.

٢- الخطأ في ابن يونس إذ قال: علي بن يونس، والصواب: عيسى بن يونس، لأن النسائي أخرجه في "سننه" (الطهارة، باب السواك في كل حين ١/ ١٧) من طريق علي بن خشرم، فقال: عيسى بن يونس، ولأن علي بن يونس لا يوجد في تلاميذ مسعر ولا في شيوخ علي بن خشرم (راجع ترجمة علي بن خشرم في "تهذيب الكمال" (٢/ ٩٦٦) وترجمة مسعر فيه (٣/ ١٣٢١) وعيسى بن يونس هو ابن أبي إسحاق السبيعي.

(ص: ٢٠): باب استحباب اغتسال الجنب للنوم.

(١/ ١٢٨) الحديث (٢٥٩) قال: أخبرنا أبوطاهر نا أبوبكر نا نصر بن بحر الخولاني حدثنا ابن وهب.

والصواب: بحر بن نصر الخولاني، لأن الذي يروي عن ابن وهب ويروي عنه ابن خزيمة هو بحر كما في كتب الرجال ولا وجود لأحد باسم نصر بن بحر الخولاني يروي عن ابن وهب وعنه ابن خزيمة، والذي روى عنه ابن خزيمة في هذا الكتاب هو بحر بن نصر، وقد أتى على الصواب في أماكن من هذا الكتاب انظر منها (٢/ ٥٠) وراجع ترجمة بحر بن نصر في "تهذيب التهذيب" (١/ ٤٢٠).

(ص: ٣١): باب نسخ الكلام في الصلاة وحظره بعدما كان مباحًا.

(٢/ ٣٥) الحديث (٨٥٨) قال: ثنا أبوموسى يحيى بن حماد نا أبوعوانة عن سليمان، قوله: أبوموسى يحيى بن حماد يوهم بأن يحيى بن حماد يكنى بأبي موسى وليس الأمر كذلك لأن يحيى بن حماد ختن أبي عوانة كنيته أبوبكر أو أبومحمد وهو المراد هنا لا غيره راجع "التهذيب" (١١/ ١٩٩).

إذا كان كذلك فلا رواية لابن خزيمة عنه إلا بواسطة، والواسطة هي أبوموسى الذي أصبحت كنيته له، وأبوموسى هو محمد بن المثنى شيخ ابن خزيمة وقد سقطت من بينهما أداة التحمل التي هي حدثنا أو عن وما أشبهها فوجد اللبس، والله أعلم.

(ص: ٣٧): باب الأمر بالانصراف من الصلاة إذا أحدث المصلي فيها:

(٢/ ١٠٨) الحديث (١٠١٩) قال: أنا أبوطاهر نا أبوبكر نا حفص بن عمرو البرياني ثنا عمر بن علي عن هشام بن عروة عن أنس عن عائشة.

قوله: عن أنس عن عائشة خطأ، والصواب: عن أبيه عن عائشة؛ لأنه لا رواية لهشام بن عروة عن أنس. راجع "تهذيب الكمال" (٣/ ١٤٤٢)، والحديث أخرجه ابن ماجه (١/ ٣٨٦) على الصواب.

(ص: ٣٧): باب استحباب الاضطجاع بعد ركعتي الفجر:

(٢/ ١٦٧) الحديث (١١٢٠) قال: ثنا بشر بن معاذ العقدي ثنا عبدالواحد بن زياد ثنا الأعمش عن أبي هريرة.. والصواب: ثنا عبدالواحد بن زياد ثنا الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة، ومعروف أنه لا رواية للأعمش عن أبي هريرة، وقد أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (٢/ ٤١٥)، وأبوداود في «سننه» (الصلاة، باب الاضطجاع بعدها. «عون المعبود» ١/ ٤٨٨) من طريق عبدالواحد بن زياد عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة.

(ص: ٤٦): باب الزجر عن مس الحصى والإمام يخطب يوم الجمعة:

(٣/ ١٥٩) الحديث (١٨١٨) قال: أنا أبوطاهر نا أبوبكر نا يعقوب بن إبراهيم الدورقي نا الأعمش عن أبي صالح.

أقول: لا يروي يعقوب بن إبراهيم الدورقي عن الأعمش كما يوهم ظاهر السند فلا بد من الواسطة بينهما؛ لأن يعقوب لم يدرك الأعمش إذ إن الأعمش توفي قبل أن يولد يعقوب، وذلك أن وفاة الأعمش في عام ١٤٧هـ راجع «التقريب» (٣٣١) و «تذكرة الحفاظ» (١٠٤/ ١٥٤) وولادة يعقوب في عام ١٦٢هـ «التقريب» (٢/ ٣٧٤)، والواسطة بينهما في هذا الحديث هو أبومعاوية محمد بن خازم الضرير دل على هذا إخراج المصنف الحديث في موضع آخر من طريق يعقوب عن أبي معاوية (انظر الحديث ١٧٥٦)، وابن حبان إذ أخرجه من طريق ابن خزيمة «الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان» (٢/ ٣٨٢).

(ص: ٥١): باب الدليل على أن الصوم إنما يكون جُنَّة باجتناب ما نهي الصائم عنه:

(٣/ ١٩٤) الحديث (١٨٩٢): قال حدثنا يحي بن نصر بن سابق نا ابن وهب... الصواب: بحر بن نصر بن سابق الخولاني، لأن ابن نصر هو بحر وليس يحي. وهو

الذي يروي عن ابن وهب وعنه ابن خزيمة (راجع «تهذيب الكمال» ٢/ ١٣٨).

وبحر بن نصر روى عنه ابن خزيمة في هذا الكتاب في مواضع انظر منها: (٣٠٥، ٣١٤)، وأخرجه البيهقي في «سننه الكبرى» (٤/ ٢٧٠) فقال: أخبرنا أبوزكريا بن أبي إسحاق وأبوبكر بن الحسن قالا ثنا أبوالعباس محمد بن يعقوب ثنا بحر بن نصر ثنا عبدالله بن وهب.

(ص: ٦٥): باب الدليل أن صدقة الفطر عن المملوك واجب على مالكه لا على المملوك كما توهم بعض الناس:

(٤/ ٨٢) الحديث (٢٣٩٦) قال: حدثنا محمد بن حكيم حدثنا عثمان بن عمر حدثنا أسامة بن زيد.. قوله: محمد بن حكيم: صوابه يحيى بن حكيم وهو المقوم، لأنه هو الذي يروي عن عثمان بن عمر وعنه ابن خزيمة (راجع «تهذيب الكمال» ٢/ ٩١٧)، ولا وجود لأحد باسم محمد بن حكيم في هذه الطبقة، والله أعلم.

(ص: ٧٢): باب ذكر العلة التي من سببها اسودّ الحجر....

(٤/ ٢١٩) الحديث (٢٧٣٢) قال: حدثنا يوسف بن موسى ثنا جرير عن عطاء ابن السائب وثنا محمد بن موسى الحرشي وزياد بن عبدالله ثنا عطاء بن السائب...

والصواب: وثنا محمد بن موسى الحرشي ثنا زياد بن عبدالله ثنا عطاء بن السائب، لأنه لا رواية لمحمد بن موسى عن عطاء بن السائب إذ إنه ليس من تلاميذه (راجع «تهذيب الكمال» ٢/ ٩٣٤، ٣/ ١٢٧٨) وإنما يروي عنه بواسطة زياد ابن عبدالله، وقد ورد في هذا الكتاب أن محمد بن موسى يروي عن زياد. انظر حديث رقم (٣٣٩).

(ص: ٧٢): باب الدعاء على أهل الملل والأوثان على الصفا والمروة بأن يهزموا ويزلزلوا..

(٤/ ٢٢٨) الحديث (٢٧٧٥) قال: حدثنا يحيى بن حكيم ثنا يحيى يعني ابن سعيد

ثنا إسماعيل بن علية ثنا عبدالله بن أبي أوفى.

قوله: إسماعيل بن علية خطأ. والصواب: إسماعيل بن أبي خالد لأنه هو الذي روى هذا الحديث عن عبدالله بن أبي أوفى عند البخاري: (الجهاد، باب ٩٨) «فتح الباري» (٦/ ١٠٦)، ومسلم (الجهاد، باب ما جاء في الدعاء عند القتال)، و «تحفة الأحوذي» (٤/ ٢٣)، وأحمد في «المسند» (٤/ ٣٥٣)، والطبراني في «المعجم الصغير» (١/ ٧٢) وليس المراد به إسماعيل بن علية كما ذكر لتأخره عن هذه الطبقة إذ إنه من الطبقة الثامنة وقد توفي سنة ثلاث وتسعين ومائة وهو ابن ثلاث وثمانين فكيف يروي عن عبدالله بن أبي أوفى المتوفى سنة سبع وثمانين؟!

(ص٧٩): باب إباحة الحج عمن لا يستطيع الحج عن نفسه من الكبر:

(٤/ ٣٤١) الحديث (٣٠٣٠) قال: ثنا علي بن خشرم أخبرنا عيسى عن ابن جريج عن ابن شهاب ثنا سليمان بن سنان عن ابن عباس...

والصواب: عن ابن شهاب ثنا سليمان بن يسار، لأن سليمان المذكور هو ابن يسار لا سنان. أخرجه مسلم في «صحيحه» من طريق علي بن خشرم فقال سليمان بن يسار (الحج: باب الحج عن العاجز لزمانته وهرم ونحوهما أو للموت ٢/ ٩٧٤). اهـ ما أردنا نقله.

هذا وإني أنصح من لديه «صحيح ابن خزيمة» باقتناء ذلك الكتاب الذي هو «النقط لما وقع في أسانيد صحيح ابن خزيمة من التصحيف والسقط»، فجزى الله مؤلفه بخيرًا وأثابه. والحمد لله رب العالمين. «غارة الأشرطة» (٢/ ٣٥٦-٣٦١)

❑ حسان بن عبدالمنان:

سئل الشيخ: ماذا تعرفون عن حسان بن عبدالمنان، فإنه ضعف أحاديث كثيرة في «رياض الصالحين»؟

فأجاب: قد رد عليه الشيخ الألباني ﷺ، وهو رجل متهور لا يعتمد عليه،

ينبغي أن لا يعتمد على تآليفه، ولا على تحقيقاته، والله المستعان.

«أسئلة الأروميين» عن أبي عبدالله المصنعي

❑ خالد السبع وفواز زمزلي:

قال الشيخ رحمه الله في «الصحيح المسند» (ج١ ص١١٢ ط.الآثار): وأما قول المعلق على الدارمي: إن في سنده هاشم بن القاسم قال فيه الحافظ: صدوق تغير وبقية رجاله ثقات. فليس بشيء؛ لأن الذي في سند الدارمي هاشم بن القاسم الملقب بقيصر، من مشايخ الإمام أحمد وهو ثقة، راجع «تهذيب التهذيب».

ثم الحديث لا يدور عليه كما ترى، ولقد ضاق صدري من كثرة تخليطات هذين المعلقين، راجع تخريجها لحديث الشريد (ج٢ ص٢٤٤) ترى العجب، إذ يعزوان إلى مسلم ما ليس فيه.

وحديث أبي عبيدة بن الجراح (ج٢ ص٣٠٦) قالا: رواه البخاري ومسلم وأبوداود والترمذي والنسائي وابن ماجه وأحمد، ولم يخرجه من هؤلاء إلا أحمد.

❑ الضليل المنحرف المدعو حسن السقاف لا بارك الله فيه:

سئل الشيخ عن تحقيقاته؟ فقال: حسن السقاف رجل من أعداء السنة، وإنني أحمد الله فقد رد عليه أهل العلم من تلامذة الشيخ حفظهم الله وحفظه الله، وكذلك من علماء نجد ومن غيرهم، والشيخ يقول: الذي يعرفه عنه أنه ليس بمحدث[1]، فكأنه يستفيد من كتب غيره أو يسلم الكتب لغيره يكتب ثم تخرج باسمه فهو داعية إلى الشرك، وداعية إلى التصوف وداعية إلى محاربة السنة، فلا لا لا يعتمد عليه ولا كرامة، والثانية من (لا) تأكيد وليست من نفي النفي إثبات.

«أسئلة العيزري للعلامة الوادعي»

---

(١) وسمعت ذات مرة شريطًا للإمام الألباني يصف السقاف فيه بالدجال.

وقال الشيخ في سياق ذكر من لا يستحق التصدر للتصحيح والتضعيف: وهكذا السقاف وما أدراك ما السقاف؟ ضال مضل داعية إلى الضلال، وإلى التمسح بأتربة الموتى، وإلى تضليل العلماء، فلا ولا كرامة يا أيها السقاف، وقد جاء إلي بعض الإخوان وقال: إن علي بن عبدالحميد يسميه (الخساف)، فلماذا يسمي السقاف الخساف؟ فلما رأيت كتبه فإذا هو (خساف) بل (مساخ). «غارة الأشرطة» (٢/٢٧٢)

❊ ❊ ❊

البحث

كيف تتعلم البحث

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وصحبه أجمعين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

أما بعد: فيقول الله سبحانه وتعالى: ﴿أَفَمَن يَعْلَمُ أَنَّمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ الْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَىٰ ۚ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [الرعد: ١٩].

وروى البخاري ومسلم في "صحيحيهما": عن معاوية رضي الله عنه، عن النبي ﷺ أنه قال: «مَن يُرِدِ اللهُ بِهِ خَيرًا يُفَقِّهْهُ في الدِّينِ»[١].

ورويا في "صحيحيهما": عن عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «إنَّ اللهَ لا يَقبِضُ العِلمَ انتِزَاعًا يَنتَزِعُهُ مِن العِبَادِ، وَلَكِن يَقبِضُ العِلمَ بِقَبضِ العُلَمَاءِ، حَتَّى إِذَا لَم يُبقِ عَالِمًا اتَّخَذَ النَّاسُ رُءُوسًا جُهَّالًا، فَسُئِلُوا، فَأَفتَوا بِغَيرِ عِلمٍ فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا»[٢].

وفي حديث أنس المتفق عليه[٣]، وحديث أبي هريرة المتفق عليه[٤] أيضًا: أن النبي

---

(١) أخرجه البخاري (٣١١٦)، ومسلم (١٠٣٧)، وابن ماجه (٢٢١)، وأحمد (٤/ ٩٤).

(٢) أخرجه البخاري (٧٣٠٧) و(١٠٠)، ومسلم (٢٦٧٣)، والترمذي (٢٦٥٢)، وأحمد (٢/ ١٩٠).

(٣) أخرجه البخاري (٨١و٥٢٣١و٥٥٧٧)، ومسلم (٢٦٧١)، والترمذي (٢٢٠٥) بلفظ: إن من أشراط الساعة أن يقل العلم، ويظهر الجهل، ويشرب الخمر، ويظهر الزنا، وتكثر النساء حتى يكون لخمسين امرأة قيم واحد.

(٤) أخرجه البخاري (٨٥و١٠٣٦و٦٠٥٦و٧١٢١و٤٦٣٥) وبلفظ: «يقبض العلم، ويظهر الجهل=

ﷺ ذكر من أمارات الساعة: «رَفْعَ العِلمِ، وَظُهُورَ الجَهلِ»، أو بهذا المعنى.

ونحن في هذا الزمن قد وقع ما أخبر به النبي ﷺ من ظهور الجهل وتفشيه، حتى إنه أصبح كثيرٌ من المسلمين لا يميّز بين العالِم والمنجّم، بل لا يميز بين المسلم والشيوعي، وكل هذا بسبب بُعدِ المسلمين عن تعلُّم كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ.

إذا عرفت هذا -ومعرفته بإذن الله تعالى نافعةٌ للباحث-؛ أعني أنَّ الباحث إذا نظَرَ إلى أحوال المسلمين وإلى حاجتهم، ونظر إلى تفشي الجهل، أنه يحتسب الأجر والثواب ويصبر، فإن طلب العلم يحتاج إلى صبر. ورضي الله عن عبدالله بن عمر إذ يقول: قل لطالب العلم يتخذ نعلين من حديد[1]. وكذا يحيى بن أبي كثير رحمه الله يقول لولده عبدالله: لا يُستطاع العلم براحة الجسم. ذكره الإمام مسلم في (كتاب الصلاة)[2].

أما إذا لم يصحب الشخص الصبر والاحتساب فإنه يوشك أن يملَّ، ويسأم، بل ربما إذا حصل على فائدةٍ وأخرجها للمسلمين، ولم يرَ المسلمين يتقبلونها، ربما يحمله ذلك على أن يترك، كما حصل لغير واحدٍ من المتقدمين، وربَّ شخصٍ يحرق كتابه، وآخر يدفن كتبه، إما لخللٍ في كتبه، وإما لعدم إقبال الناس عليها، كما قال بعضهم:

غزلت لهم غزلًا نسيجًا فلم أرَ ... لغزلي نسّاجًا فكسَّرتُ مِغزلي

= والفتن، ويكثر الهرج».

(١) ثم ظهر لي أنه ضعيف. الشيخ قلت: لأنه من طريق بشر بن حرب يرويه عن ابن عمر، وبشر مختلف فيه والراجح ضعفه، والأثر أخرجه الحاكم في مقدمة «معرفة علوم الحديث» (ص٩).

(٢) أخرجه مسلم (١٣٩٠) في كتاب المساجد باب أوقات الصلوات الخمس، وأخرجه ابن عبدالبر في «جامع بيان العلم» (١/ ٣٨٤)، وابن عدي في «الكامل» (٤/ ١٥٣٢)، وأبونعيم في «الحلية» (٣/ ٦٦)، وذكر الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٨٣١) عن ابن أبي حاتم أنه قال: لا يستطاع العلم براحة الجسد. اهـ

فالشخص الذي لا يصبر ولا يحتسب ربما تأخذه السآمة، ويأخذه الفتور، سيما ونحن في مجتمعٍ وعصرٍ لا يشجِّع على العلم.

فربَّ ولدٍ محبٌّ للعلم يحول بينه وبين العلم والده الجاهل، وربَّ شخصٍ محبٌّ للعلم يحول بينه وبين العلم أهله الجاهلون، فمجتمعنا لا يُشجِّعُ على العلم، لكن ينبغي أن نصبر، وأن نحتسب، ولا نبالي، فرب العزة يقول في كتابه الكريم: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱصْبِرُوا۟ وَصَابِرُوا۟ وَرَابِطُوا۟ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: ٢٠٠].

ويقول سبحانه وتعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا۟﴾ [السجدة: ٢٤].

فطالب العلم لا بد أن يصبر، حتى وإن تراكمت عليه الأمور والمشاكل، ووجد ضيقًا في صدره، وربما يكلِّف نفسه من الحفظ ومن الاهتمام بطلب العلم، حتى يجد قسوةً في قلبه، فلا ينبغي أن يثنيه عن هذا، فالشيطان لا يريد لك الخير، يريد أن يصرفك عن طلب العلم لأن طلب العلم في هذا الزمن أعظم حصنٍ بإذن الله تعالى، يقيك من الفتن، فهو يعتبر حصنًا حصينًا، كما أن الذكر يعتبر حصنًا حصينًا، فكذلك العلم في هذا الزمن.

والذي ننصح به طالب العلم والمحب لسنة رسول الله ﷺ أن يأخذ من اللغة العربية ما يستقيم به لسانه، وما يعرف به ارتباط المعاني، فإن القرآن الكريم كما وصفه الله سبحانه وتعالى بقوله: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِى عِوَجٍ﴾[1] وسنة رسول الله ﷺ عربية.

كما ننصحه أن يتعلم الخط والإملاء، فإنه ينبغي أن يؤهل نفسه للتحقيق والتأليف، والرد على المنحرفين، سواء كان في صحافةٍ، أو في إذاعةٍ، أو كان في كتب عصرية. ينبغي أن تكون همته عاليةً كما قال الشاعر:

فكـن رجـلًا رجلـه في الـثرى وهامـة همّتـه في الثريـا

(١) سورة الزمر، الآية: ٢٨.

ومن رزقه الله فهمًا وحفظًا، ثم قصَّر في نفسه وفي طلب العلم، فقد حُرِمَ خيرًا كثيرًا، كما ذكره الحافظ الخطيب رحمه الله في كتابه «الفقيه والمتفقه»[1].

إذا أخذ من اللغة العربية ما يستقيم به لسانه، ويمكن أن يكتفي «بقطر الندى» وأخذ من الخط ما يفهم، لأنَّ الخط عبارة عن نقوش اصطلح عليها الناس للتفاهم، فإذا كان خطه يُقرأ، وقد عرف الإملاء، ولو أن يفهم «المفرد العلم» من أجل أن يعرف أصحاب المطابع الخط، ويعرف الناس الآخرون إذا أراد أن يكتب. والمنحرفون يعيرون أصحاب المساجد، يقولون: لا يستطيع أحدهم أن يكتب اسمه، أو لا يستطيع أن يكتب إلى أبيه أو إلى قريبه، ينبغي أن نقطع ألسنتهم، والكتابة مما امتن الله سبحانه وتعالى بها، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿نٓ وَٱلْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾ [القلم: ١] وقال سبحانه وتعالى: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ * خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِنْ عَلَقٍ * ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ * ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ * عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [العلق: ١-٥].

وينبغي أن يحرص كل الحرص على تكوين مكتبة، فإن وجد علماء يثق بهم من علماء السنة، فننصحه أن يجلس إليهم، فرب جلسةٍ عند عالمٍ خيرٌ من قراءة شهرٍ، ويحرص على مجالستهم.

فإذا لم يكونوا في بلده ينبغي أن يرحل إليهم، والرحلة مشروعة، ونبينا محمد ﷺ يرغِّب في الرحلة في طلب العلم، والصحابة رضوان الله عليهم كان أحدهم يرحل في المسألة الواحدة، فالإمام البخاري رحمه الله قال: باب الرحلة في العلم، في كتاب العلم من «صحيحه» ثم ذكر حديث الرجل الذي أتى يسأل رسول الله ﷺ عن امرأةٍ سوداء زعمت أنَّها أرضعته وأرضعت امرأته[2].

---

(١) (١٨٨/٢) حيث ساق بسنده إلى الفراء أنه قال: إني لأرحم رجلين رجلًا لا يفهم ولا يطلب، ورجلًا يطلب ولا يفهم، وقال: إني لأرحم رجلين بليدًا يطلب، وذكيًا لا يطلب. اهـ

(٢) أخرجه البخاري في كتاب العلم باب الرحلة في المسألة النازلة. =

وفي «الأدب المفرد»[1] للبخاري: أن جابر بن عبدالله رحل من أجل حديثٍ واحدٍ إلى عبدالله بن أنيس إلى الشام، فلما حدثه به رجع.

وقد ألف الخطيب رحمه الله كتابًا في الرحلة، فإن تيسر له أن يرحل إلى أهل العلم، ويجالس أهل العلم، لمجلسٌ واحدٌ ربما يكون خيرًا من قراءة شهر، ويا سبحان الله لا تزال عبارة علمائنا الذين سمعنا منهم واستفدنا منهم في أذهاننا إلى الآن فجزاهم الله خيرًا، فلا أزال أذكر من شيخنا محمد بن عبدالله الصومالي -حفظه الله تعالى-: إذا رأيت شعبة عن عمرو فهو ابن مرة، وإذا رأيت سفيان عن عمرو فهو ابن دينار، وإذا رأيت عبدالله بن وهب عن عمرو فهو ابن الحارث، وهكذا إذا جاء سفيان في السند في «صحيح مسلم» في الثالث أي: بينه وبين مسلم اثنان، قال: في الغالب بأنه سفيان الثوري، وإذا جاء في «صحيح مسلم» بينه وبين مسلم واحد، قال: فالغالب أنه سفيان بن عيينة. لا أزال أذكر مثل هذه الفوائد التي استفدناها منه حفظه الله تعالى، تلقين الشيخ له أثرٌ لا سيما الشيخ الذي يعمل لله ويعلّم لله، أما الشيخ المستأجر الذي يدرس بأجرة فالفائدة قليلة، فقد كنا في الجامعة الإسلامية، وبعض المشايخ يشرح الدرس حتى كأننا نشاهد الألفاظ بأعيننا، ونخرج -بسبب عدم الثقة في الشيخ- فلا نستفيد الفائدة التي ينبغي أن تُستفاد.

فإن لم يتيسر له الحضور عند المشايخ ومجالستهم، فننصحه بتكوين مكتبة،

= وأبوداود (٣٦٠٣)، والترمذي (١١٥١)، والنسائي (٦/ ١٠٩)، وأحمد (٤/ ٧).

(١) (٩٧٠)، وأخرجه أحمد (٣/ ٤٩٥)، والخطيب في الرحلة (٣١)، ومن طرقه عن عبدالله بن محمد بن عقيل عن جابر وابن عقيل مختلف فيه، والراجح ضعفه؛ إذ أن الجرح فيه مفسر، إلا أنه قد تابعه محمد بن المنكدر عند الطبراني في «مسند الشاميين» (١٥٦) قال الحافظ في «الفتح» (١/ ١٤٧): إسناده صالح كذا قال مع أن في سند الطبراني عثمان بن سعيد الصيداوي، يرويه عن سليم بن صالح مجهولان. وتابعه أبوالجارود العنسي عند الخطيب في «الرحلة» (٣٣) بها يصير الحديث حسنًا لغيره والله أعلم.

والحمد لله الوجادة من طرق التحمل التي أجازها علماؤنا المتقدمون على الصحيح، يُكَوِّن مكتبة من كتب السنة، ومن كتب الرجال، ومن كتب العقيدة، ومن كتب الفقه، ومن كتب التفسير، ينبغي أن يحرص كل الحرص على أن لا يترك كتابًا من كتب المراجع الإسلامية إلا ويكون موجودًا في مكتبته بحسب القدرة والطاقة، والفائدة الواحدة من الكتاب تساوي الدنيا عند الذي يعرف قدر العلم، وعند من أصبح العلم أحب إليه من ماله وولده والناس أجمعين، كما قاله شعبة في حديث تَعِبَ في الرحلة من أجل أن يتحصل عليه، وانتهى به الأمر إلى أن الحديث من طريق شهر بن حوشب، فقال: أفسده عليَّ شهر، ولو صح هذا لكان أحب إليَّ من أهلي ومالي وولدي والناس أجمعين. أو بهذا المعنى. ذكر هذا الإمام الخطيب في كتابه «الرحلة» وكتابه «الكفاية» وذكر بعضه ابن أبي حاتم في مقدمة «الجرح والتعديل»[1] في ترجمة شعبة.

فالفائدة الواحدة عند المحب للعلم والذي يعرف قدر العلم خير من الدنيا وما فيها، بل عبَّر بعض أهل العلم بأن تحصيل الفوائد لا يعادلها شيءٌ في نفسه فيقول شعرًا:

سهري لتنقيح العلوم ألذُّ لي ... من وصل غانيةٍ وطيب عناقِ
وتمايلي طربًا لحلِّ عويصةٍ ... أشهى وأحلى من مُدامة ساقي
وصرير أقلامي على أوراقها ... أحلى من الدوكاة والعشاقِ
وألذُّ من نقر الفتاة لدفِّها ... نقري لألقي الرَّمل عن أوراقي

---

(١) الصحيح منه ما ذكره ابن أبي حاتم في المقدمة. الشيخ قلت: أخرجه ابن أبي حاتم في «المقدمة» (١/ ١٦٧)، والبخاري في «التاريخ الأوسط» المسمى بالصغير (٢/ ٦٢-٦٣)، وابن عبدالبر في «التمهيد» (١/ ٥٠) مختصرًا بسند صحيح، وأما بطولها فأخرجها الخطيب في «الكفاية» (ص٥٦٦)، و«الرحلة» (١٤٩)، وابن عدي في «الكامل» (٤/ ١٣٥٤)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص٣١٣) من طريق نصر بن حماد العجلي وهو كذاب.

أأبيتُ سهرانَ الدُّجا وتبيتَه ... نومًا وتبغي بعد ذاك لحاقي

ثم بعد هذا جمع ما تيسر من كتب اللغة، الكتب التي تشرح المفردات سواء كانت متعلقة بالحديث «كالنهاية» لابن الأثير و«الفائق» للزمخشري، أم كانت من قواميس اللغة «كالقاموس» و«تاج العروس» و«لسان العرب» وغير ذلك من الكتب التي لا بد أن يقتنيها فهو يحتاج إلى البحث فيها.

بقي كيف يستفيد من هذه الكتب؟ وهذا هو الذي يهمنا كيف يستفيد من هذه الكتب؟

يستفيد أحسنَ استفادةٍ بالممارسة.

وبالقراءة من كتب أصحاب التخاريج مثل «التلخيص الحبير» ومثل: «نصب الراية» ومثل «تفسير ابن كثير» يعتبر أيضًا من أعظم كتب التخاريج يبين طرق الحديث وإن كان تفسيرًا، وطالب العلم المحب للعلم والذي لديه غيرة يستطيع أن يكتب، ويستفيد من مكتبته الصغيرة، فقد كنت في مكة، وكان عندي مكتبة في دولاب صغير من الخشب، والحمد لله كتبت «الطليعة في الرد على غلاة الشيعة» والله المستعان.

توفير الكتب من أهم الأشياء المعينة للباحث؛ فإن تيسر توفير الكتب فبها ونعمت، وإن لم يتيسر فينبغي أن تستفيد من مكتبتك الصغيرة، وأن تصبر، إلا أنه فرق بين توفر الكتب وبين عدم توفرها، فتوفر الكتب يوفر عليك وقتك فرب مسألةٍ قد ألَّف العلماء فيها المؤلفات من أمثال هذا: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ أيُجهر بها في الصلاة أم لا يجهر بها؟ الحافظ ابن عبدالبر له كتاب «الإنصاف في مسألة الخلاف» في هذا الموضوع، كذلك الدارقطني له كتابٌ في هذا الموضوع يؤيد الجهر في ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾، والخطيب أيضًا له كتابٌ في هذا الموضوع، وبعض علمائنا المتقدمين مما لا أذكره، لأنه حصل صراعٌ في هذه المسألة بين الشافعية وبين الحنابلة، الحنابلة يرون الإسرار، والشافعية يرون الجهر، فحصل صراعٌ في هذه المسألة فكثرت

التآليف فيها، والإسرار أصح لما رواه البخاري ومسلم في «صحيحيهما»[1]: عن أنس رضي الله عنه قال: صَلَّيتُ خَلفَ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَأَبِي بَكرٍ، وَعُمَرَ، وَعُثمَانَ، رضي الله عنهم فَكَانُوا يَستَفتِحُونَ القِرَاءَةَ بِـ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾. وفي رواية: في «صحيح مسلم»: لا يجهرون بـ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾.

والجهر واردٌ لما رواه الحاكم في «مستدركه»: عن أبي هريرة أنه صلى بأصحابه وقال: إني لأشبهكم صلاة برسول الله ﷺ، فجهر بـ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، وليس كما يقول بعض الناس: إن نعيمًا المجمر تفرد به، بل تابعه عبدالرحمن بن يعقوب، وتابعه رجلٌ آخر، فالحديث صحيح في الجهر، وحديث الإسرار أصح.

إنما أتينا بمثالٍ من هذه المسائل ليُعلم أن بعض المسائل قد أَلَّف علماؤنا فيها، وإذا كان قد ألف في المسألة وفَّر عليك الوقت، وكذلك أيضًا الأحاديث الواردة في فضل رجب، ربما تتعب وأنت تتتبعها من الكتب، قد أَلَّف الحافظ ابن حجر كتابًا رحمه الله في هذا وسماه «تبيين العجب فيما ورد في فضل رجب» وهكذا أيضًا القراءة خلف الإمام، ألف الإمام البخاري جزءًا، وألف الإمام البيهقي جزءًا.

والمسائل التي خُصَّت بالتأليف كثيرةٌ، فهذا يوفر عليك وقتك. إذا علمت هذا فكيفية الاستفادة من الكتب، ذكرنا لك فائدة وهي أن ترجع إلى التخاريج، وتنظر كيف يستفيدون.

❑ تخريج الحديث عن طريق المعنى

شيءٌ آخر، ترجع إلى معاني الحديث، فإن كان الحديث يتعلق بالطلاق رجعت إلى كتب الطلاق من «صحيح البخاري»، ومن «صحيح مسلم» ومن «سنن أبي داود»، ومن «جامع الترمذي»، ومن «سنن النسائي»، ومن «سنن ابن ماجه»، إلى

---

(١) أخرجه البخاري (٧٤٣)، ومسلم (٣٩٩)، والترمذي (١٨٢)، وأبوداود (٧٨٢)، والنسائي (٢/ ١٣٥)، وابن ماجه (٨١٣)، وأحمد (٣/ ١٠١).

غير ذلك، وهكذا "سنن البيهقي".

❑ تخريج الحديث عن طريق الصحابي

وإن كنت تعرف صحابيه يمكن أن ترجع إلى "تحفة الأشراف" لتعرف من أخرجه، أو ترجع إذا لم تجده في "تحفة الأشراف" إلى المسانيد كـ"مسند الإمام أحمد"، و"مسند البزار"، و"مسند الحميدي" إلى غير ذلك من كتب المسانيد.

❑ تخريج الحديث المشتهر على الألسنة

وبقي شيءٌ، ما إذا كان الحديث مشهورًا فعلماؤنا أيضًا ألفوا في هذا، فهناك كتاب "المقاصد الحسنة فيما اشتهر على الألسنة" للإمام السخاوي، وهناك "كشف الخفا ومزيل الإلباس عما اشتهر على ألسنة الناس" للعجلوني، والعجلوني ربما يذكر الحديث ولا يذكر الحكم، وربما يكون حديثًا مخلًا بالعقيدة مثل حديث: «إِذَا أَعْيَتْكُم الأُمُورُ فَعَلَيْكُم بِأَصحَابِ القُبُورِ»[1] ذكره وسكت عليه، وهو دعوةٌ إلى التمسح بأتربة الموتى، وإلى العقيدة الشركية، وإن كان يمكن أن يحمل الحديث أي: أنكم تزورون القبور، فإنَّها تزهد في الدنيا، وتذكر في الآخرة، كما في حديث بريدة مرفوعًا «إِنِّي كُنتُ نَهَيْتُكُم عَن زِيَارَةِ القُبُورِ فَزُورُوهَا فَإِنَّهَا تُذَكِّرُكُم الآخِرةِ». رواه مسلم[2].

❑ ماذا عن "كشف الخفا" ومؤلفه العجلوني

إن العجلوني ربما يذكر بعض الأحاديث فلا يتكلم عليها، بل هو نفسه مخرِّفٌ، فقد ذكر في مقدمة كتابه: "كشف الخفا ومزيل الإلباس"[3] أنه يمكن أن يعرف الحديث أنه صحيح ويكون عند المحدثين ليس بصحيح، كيف يعرفه؟ بواسطة الكشف بأنه يكشف للولي إذا نزل جبريل بالحديث إلى النبي ﷺ فكشف له،

---

(١) "كشف الخفاء" (١/ ٨٥) بلفظ: إذا تحيرتم في الأمور فاستعينوا من أصحاب القبور.

(٢) أخرجه مسلم (٩٧٧)، والنسائي (٨/ ٣١١)، وأبوداود (٣٢٣٥)، والترمذي (١٠٥٤)، وأحمد (٥/ ٣٥٥).

(٣) (١/ ١٠) ذكره نقلاً عن كتاب "الفتوحات المكية" للشيخ الأكبر.

ويكشف له بأنه ليس بصحيح ويكون عند المحدثين صحيحًا، ما هذا؟ إذًا فما فائدة كتابك "كشف الخفا" لِمَ لا تعتمد على الكشف الذي هو أوهامٌ وخرافاتٌ وخزعبلاتٌ، فرحم الله علماءنا المحدثين.

ورب العزة يقول في كتابه الكريم: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓا۟﴾ [الحجرات: ٦] وأوهام الصوفية وخرافاتهم وخزعبلاتهم تهدم علم الحديث.

❑ الطريقة المثلى للمبتدئ في البحث

وإن كنتَ مبتدئًا وكانت هذه الطريقة أو الطرق التي ذكرناها بعيدةً عليك، فننصحك بأن تأخذ سندًا من "سنن أبي داود" ثم تتبع رجاله رجلًا رجلًا، وينبغي أن تتحرى في ابتداء أمرك حتى لا يلتبس عليك الأمر، فربما تجد وأنت تبحث عن محمد ابن علي فتجد في "التقريب" جماعةً ممن يسمون محمد بن علي، فلا تدري من هو الذي في السند فكيف تستطيع التمييز؟.

❑ الطريقة المثلى للتمييز بين الرواة

بأمورٍ منها: الطبقات، ومنها: الرموز.

فأنت تبحث في "سنن أبي داود"، فإذا رأيت محمد بن علي لم يكن من رجال الجماعة، ولا من رجال أصحاب "السنن"، ولا من رجال أبي داود عرفت أن هذا الرجل ليس هو الذي تبحث عنه.

بعد هذا بالطبقة.

ثم ترجع أيضًا إلى المشايخ تنظر إلى مشايخه ثم إلى الرواة من هو، وهم يميزون لك من هو.

فإذا لم يتيسر لك هذا، فاجمع طرق الحديث فرب طريقٍ يكون قد نُسِبَ فيها المحدث ويقولون مثلًا: محمد بن علي النيسابوري، أو مثلًا محمد بن علي يذكرون لقبه

أو يذكرون كنيته.

فإذا لم تستطع أن تُميِّز، وقد سلكت هذه المسالك فإن كانا ثقتين فلا يضر. من الأمثلة على هذا: علي بن محمد، شيخان لابن ماجه أكثر ابن ماجه عن علي بن محمد الطنافسي، وهناك علي بن محمد آخر أحدهما ثقةٌ، والآخر صدوقٌ، فلا يضر[١].

وإن اشتبه عليك ضعيفٌ بثقةٍ:

ومن الأمثلة على هذا: إسماعيل بن أبان المقرئ من مشايخ البخاري، في طبقته إسماعيل بن أبان الغنوي متروك، والمقرئ من مشايخ البخاري. مثالٌ آخر: الليثان: ليث بن سعد، وليث بن أبي سليم، ليث بن أبي سليم مختلطٌ، وليث بن سعد إمامٌ.

مثالٌ ثالثٌ: عبدالكريم بن مالك الجزري، وعبدالكريم بن أبي المخارق اشتركا في كثيرٍ من المشايخ، واشترك كثيرٌ من الطلبة في الأخذ عنهما[٢]. الجزري من رجال البخاري، وابن أبي المخارق ضعيف.

مثالٌ آخر أيضًا: أسامة بن زيد الليثي، وأسامة بن زيد بن أسلم، أسامة بن زيد الليثي يُحسن حديثه عند بعضهم، وأسامة بن زيد بن أسلم ضعيف.

فإذا كان أحدهما ضعيفًا والآخر ثقةٌ توقفتَ.

فإذا انتهيت من رجال السند وعرفتهم، ووجدتَهم ثقاتٍ ينبغي أن تجمع طرق الحديث، فرب حديثٍ يكون سنده كالشمس، ثم بعد ذلك تظهر به علةٌ أو يكون شاذًا، ومع جمعك للطرق فإنك تعرف الشذوذ، وتعرف العلة، ورحم الله علي بن

---

(١) وإذا أطلق ابن ماجه علي بن محمد ولم ينسبه، فهو محمول على الطنافسي؛ لأنه أكثر الرواية عنه نبه على ذلك شيخنا رَحِمَهُ اللهُ في غير ما موضع من كتبه. راجع كتابي «إتحاف الخليل بمن تكلم فيهم الإمام الوادعي بجرح أو تعديل».

(٢) كما في «سير النبلاء» (٦/ ٨٣) و«هدي الساري» (ص٥٩٦) ط دار السلام.

المديني، إذ يقول: (الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه)[1]، ورب حديثٍ كما تقدم يكون سنده كالشمس، وهو شاذٌ، أو معلٌ، فجمع الطرق أمرٌ مهمٌ.

❑ كيف تستطيع أن تجمع الطرق؟

تقدم شيءٌ من هذا، إن كان الحديث يتعلق مثلاً بفضيلة الوضوء، ترجع إلى أبواب الوضوء وأبواب الطهارة في الكتب على الأبواب.

فإن كنت تعرف صحابيّه رجعت أيضًا إلى «تحفة الأشراف» وإلى المسانيد.

ما عرفت لا ذا، ولا ذاك، لكنك الآن قد خرجت إلى طريقٍ أخرى.

❑ إذا لم تعرف لفظ الحديث ولا صحابيه

لكن لو ذكرت حديثًا ولم تعرف صحابيه ولم تعرف إلا معناه، فينبغي أن ترجع إلى «المعجم المفهرس» فهو يتكلم عن المعاني، ويرشد، ولكن لا ينبغي أن تقتصر على «المعجم المفهرس»، بل هناك كتبٌ لم تذكر في «المعجم المفهرس» من الأمثلة على هذا «مسند الحميدي» ومعاجم الطبراني الثلاثة «المعجم الكبير» و«المعجم الأوسط» و«المعجم الصغير».

❑ وكيفية الاستفادة من معاجم الطبراني:

أما «المعجم الصغير» فإنه على ترتيب شيوخه[2]، وقد فُهرِسَ والحمد لله ونُشرت فهرسته. فأما «المعجم الكبير» فإنه كالمسانيد على الصحابة[3]، وإن كان يذكر فوائد

---

(١) أخرجه بهذا اللفظ الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي» (٢/ ٢٧٠) وفيه عبيد الله بن محمد المعروف بابن بطة إمام في السنة ضعيف في الحديث، وقد جاء الأثر بمعناه عند الخطيب في «الجامع» (٢/ ٣٥٤) أيضًا بسند آخر والله أعلم.

(٢) كما نص على ذلك في مقدمة كتابه (١/ ٢١)، وذكر أنه يخرج عن كل شيخ حديثًا واحدًا، وأنه رتبهم على حروف المعجم.

(٣) انظر مقدمة «المعجم الكبير» (١/ ٥١)، و«سير النبلاء» (١٦/ ١٢٢).

ليست من الأحاديث و«المعجم الكبير» يخالف المسانيد، هو مثل المسانيد، بأنه على ترتيب الصحابة، يخالفهم ربما يذكر فوائد وآثارًا عن الصحابة، ويذكر تفسيرًا له إن كان من أئمة التفسير.

❑ طريقة الاستفادة من «التمهيد» لابن عبدالبر

ومعرفة كيفية الاستفادة من الكتب أمرٌ مهم، أذكر أننا في ذات مرة سألت بعض أهل العلم كيف أستطيع أن أستفيد من «التمهيد» لابن عبدالبر فجزاه الله خيرًا، كان لا يعرف مثلي كيف يستفاد لكن أعطاه الله بصيرة، قال: ائتنا بكتابه. فأتينا بالكتاب، فإذا هو على ترتيب مشايخ الإمام مالك[1]، فشيخ الإمام مالك في الحديث اسمه إبراهيم فارجع إلى «التمهيد» تجد خيرًا كثيرًا؛ لأن التمهيد يُعتبر من أحسن الكتب في جمع الطرق والكلام على المعاني والجمع بين الأدلة[2].

ونسيت شيئًا مهمًا مما يستفاد من «التمهيد» وهو ذكر الاختلاف في وصل الحديث وإرساله، أو وصل الحديث وانقطاعه، أو رَفْع الحديث ووقفه، وطريقة الحافظ ابن حجر رحمه الله قريبةٌ أو أنه استفاد الحافظ ابن حجر من «التمهيد» ومن طريقة «التمهيد»، وفي طريقة إخراج الحديث، ثم الجمع بين الأدلة، ثم استنباط الأحكام، فجزاه الله خيرًا.

معرفة الاستفادة من الكتب من الأمور المهمة، فرُبَّ شخصٍ يستطيع أن يستخرج الحديث في قدر نصف ساعة، ويخرج الحديث والحمد لله، لكن شخصٌ آخر ممكن أن يبقى فيه سبعة أيام، وممكن أن يبقى فيه شهرًا.

---

(١) قال ابن عبدالبر: وجعلته على حروف المعجم في أسماء شيوخ مالك رحمهم الله تعالى ليكون أقرب للمتناول. مقدمة «التمهيد» (١/ ٩).

(٢) وقد قال ابن حزم: لا أعلم في الكلام على فقه الحديث مثله فكيف أحسن منه؟ «سير النبلاء» (١٨/ ١٥٨)، «بغية الملتمس» (ص٤٩٠).

وعند أن كنت مبتدئا مرَّ بي حديث: «يَا عَلِيُّ لَولا أن تَقولَ فِيكَ طَوائِفُ مِن أُمَّتِي مَا قَالَت النَّصَارَى فِي عِيسَى؛ لَقُلتُ فِيكَ مَقالًا لا تَمُرُّ بِأحَدٍ إلا أخَذُوا التُّرَابَ مِن أثَرِكَ لِطَلَبِ البَرَكَة»[1] وأنا كنت أكتب في «الطليعة في الرد على غلاة الشيعة» فوجدت في السند يحي بن يعلى، ووجدت جماعةً في «تهذيب التهذيب» ممن يُسَمون يحي بن يعلى، فما استطعت التمييز وَصِرْت أسأل العلماء في الحرم، وغالبهم لا يهتم بالحديث فلم أجد منهم إجابة، حتى سألت بعض الباحثين فقال: هو يحي بن يعلى الأسلمي القطواني، قال: استفدت من «تهذيب الكمال»، قلت: أين هو «تهذيب الكمال»؟ قال: في مكتبة الحرم المكي، ثم بعد ذلك ذهبت أهرول إلى مكتبة الحرم المكي حتى أنقله بعلوٍّ وأراجع ترجمة يحي بن يعلى الأسلمي القطواني في «ميزان الاعتدال» إلى غير ذلك، فمعرفة الكتب ومعرفة الاستفادة من الكتب أمرٌ مهم.

وذات مرةٍ كنت أبحث، فمرت بي كلمة لغوية، وكان عندي أخٌ في الله متخرِّج من الجامعة الإسلامية كلية الشريعة، فأعطيته «القاموس المحيط» ليخرجها، فأخذ الكتاب ووضعه على فخذه، وأنا كما يقولون: واحرَّ قلباه ممن قلبه شَبِمُ، فأنا أستحييت أن أقول له: أعطني الكتاب من أجل أن أخرج الكلمة، وهو أيضًا استحيي أن يردَّ لي الكتاب، ويقول: لا أستطيع استخراجها، فقلت له: ما لك يا أخي ما تخرج الكلمة؟ قال: أنا لا أعرف كيف أستخرجها، وصار يضحك جزاه الله خيرًا.

فمعرفة الاستفادة من الكتب توفِّر عليك وقتك.

❑ إذا أردت أن تبحث موضوعًا من المواضيع فكيف تصنع؟

بقي المواضيع، فرب حديث يتعلق بالعقيدة وأنت تريد أن تخرّجه وما وجدته في «السنن» ولا في «صحيح البخاري»، أنصحك أن ترجع إلى كتب العقيدة مثل «الأسماء والصفات» للبيهقي، وكتاب «التوحيد» لابن خزيمة، و«الرد على الجهمية» لعثمان

الدارمي، و"الرد على الجهمية" لابن منده، وإذا كان الحديث يتعلق بالترغيب والترهيب ترجع إلى "الترغيب والترهيب" للمنذري ليدلك على مخرجه، لأن "الترغيب والترهيب" ليس كافيًا. إذا كان الحديث يتعلق بالطب ترجع إلى كتب الطب التي ألفت في هذا ككتاب "الطب" للحافظ ابن القيم وكتاب "الطب" للحافظ الذهبي، وكتاب "الطب" لأبي نعيم إلى غير ذلك من الكتب التي ألفت.

فينبغي أن تنظر وتفكر في الموضوع الذي تريد أن تخرجه.

❑ **إذا لم تقف بعد هذا كله على الحديث فلا توقف بحثك من أجل ذلك**

فإذا لم ترَ الحديث فأنت ما توقف بحثك من أجل أنك ما رأيت الحديث، أو من أجل أنك ما رأيت ترجمة الراوي، فكيف تعمل؟ بترك بياضًا، كما كان علماؤنا الأولون يتركون بياضًا، فابن أبي حاتم في كتابه "الجرح والتعديل" ربما يترك بياضًا، حتى تنتهي من البحث وتراجع، فإن وجدته وإلا قلت: لم أجده، كما يقول الحافظ العراقي في "تخريج الإحياء" وكما يقول الحافظ الهيثمي في كتابه "مجمع الزوائد" يقول: في سنده فلان بن فلان ولم أجده أو لم أجد له ترجمة، والحافظ أيضًا في "تخريج الكشاف" ربما يقول: الحديث لم أجده، لأن الزمخشري يعتبر حاطب ليل، وكذا الغزالي يعتبر حاطب ليل.

وربما يأتيك شخصٌ بكلامٍ يظنه حديثًا، كما كنا نسمع ونحن في مكة عند أن أخبر الناس بأن اثنين صعدا إلى القمر، فإذا قائل يقول: قال النبي ﷺ: «**لا تقوم الساعة حتى يصعد اثنان إلى ظهر القمر**». أو بهذا المعنى. والحديث من موضوعات العصريين، فلا تتعب نفسك في البحث عنه، ومن الأمثلة على هذا أيضًا قول بعض الأئمة «**استووا فإن الله لا ينظر إلى الصف الأعوج**»[1] وهكذا أيضًا «**من تعلم لغة قوم أمن مكرهم**»[2] حديثٌ ليس له أصل، ثم يطالبونك أن تخرجه من كتب السنة.

---

(١) تقدم الكلام عليه والحمد لله. (٢) تقدم الكلام عليه والحمد لله.

ثم هب أنه في كتب السنة التي لم تطلع عليها، وهنا أمرٌ أريد أن أنبّه عليه، فربما يقع فيه كثيرٌ من الناس ونحن من أولئك، ربما يستدل المستدل بجملةٍ من الحديث وأنت تريد أن تستخرج هذا الحديث فتذهب وتبحث في كتب الفهارس في كتب الحديث وتتعب نفسك فلا تجد الحديث.

فإذا ذهبت تبحث في أوائل الحديث في كتابٍ مثل: «معجم الطبراني» فأحاديثه ليست موجودة في «المعجم المفهرس» وليست موجودة في «تحفة الأشراف» فكيف تعمل؟ ترجع إلى كتب الفقه إن كان يتعلق بالفقه، وهكذا سائر الفنون في الحديث.

❑ **الطريقة المثلى لبحث الموضوع باستيعاب**

بقي شيءٌ في طريقة البحث، فإذا كنت تريد أن تكتب موضوعًا باستيعاب، والموضوع يستحق هذا فكيف تعمل؟ الذي أنصحك به أن تطالع كتب السنة كلها، وكلما وجدت حديثًا يتعلق بموضوعك كتبته، فإن كنت لا تريد الاستيعاب وتريد أن تكتب جملةً من الأدلة نظرت إلى الكتب التي أُلّفت في هذا الموضوع.

وسآتي بمثالٍ: فإذا كنت تريد أن تكتب في القدر، ومن جملة أبواب القدر المشيئة، فعليك أن ترجع إلى الكتب التي كتبت في القدر تجد أحاديث يسيرة في المشيئة، لكن لو ألّف أحدٌ كتابًا في المشيئة من كتاب الله، ومن سنة رسول الله ﷺ لخرج الكتاب مجلدًا. وفق الله الجميع إلى ما يحبه ويرضاه، والحمد لله رب العالمين.

«المقترح» (ص٢٠١-٢٢٠)

كلام آخر للشيخ رَحِمَهُ اللهُ في البحث

وقال رَحِمَهُ اللهُ بعد أن حمد الله وأثنى عليه، وصلى على نبيه محمد ﷺ: فنظرًا لتعلقات الشباب المسلم أصحاب اليقظة الإسلامية كثرهم الله، الذين تعتبر يقظتهم في هذا الزمان علامة من علامات النبوة؛ لأن النبي ﷺ يقول فيما رواه البخاري ومسلم في صحيحيهما عن معاوية والمغيرة بن شعبة رضي الله عنهما والمعنى متقارب: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الْحَقِّ ظَاهِرِينَ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ وَلَا مَنْ خَذَلَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَهُمْ أَمْرُ اللهِ وَهُمْ عَلَى ذَلِكَ»[1] أو بهذا المعنى.

تلكم الطائفة التي تتطلع لنصر الإسلام، ولأخذ دينها من منبعه ومعينه، ونظرًا لشغل علمائنا عن التعليم وعن الجلوس في المساجد كما كان يفعل النبي ﷺ، فإن أكثر أموره منطلقة من المساجد، أما علماؤنا فأعداء الإسلام يخططون المخططات من استطاعوا أن يقضوا عليه فعلوا، ومن استطاعوا أن يكسروا رقبته بالمادة فعلوا، ومن استطاعوا أن يشغلوه بالوظائف فعلوا، حتى تعطلت المساجد التي يقول فيها النبي ﷺ فيما رواه مسلم في صحيحه: «وَمَا اجْتَمَعَ قَوْمٌ فِي بَيْتٍ مِنْ بُيُوتِ اللهِ، يَتْلُونَ كِتَابَ اللهِ، وَيَتَدَارَسُونَهُ فِيمَا بَيْنَهُمْ؛ إِلَّا نَزَلَتْ عَلَيْهِمُ السَّكِينَةُ، وَغَشِيَتْهُمُ الرَّحْمَةُ، وَحَفَّتْهُمُ الْمَلَائِكَةُ، وَذَكَرَهُمُ اللهُ فِيمَنْ عِنْدَهُ»[2]، والتعليم بالمساجد له أثره، بل الله عز وجل جعل فيه بركة خاصة[3].

من أجل هؤلاء وأولئك، أعني من أجل علمائنا ومن أجل شبابنا المتطلع لنصرة

---

(١) تقدم تخريجه والحمد لله.

(٢) أخرجه مسلم (٢٦٩٩) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) ولما وطن شيخنا رَحِمَهُ اللهُ نفسه على التعليم في المساجد منذ بداية أمره، مع ما حباه الله من الصدق والإخلاص، والاستمرار، والزهد، والورع، وغزارة العلم، وقوة الاستمساك بالوحيين، فيما نحسبه والله حسيبه، جعل الله في دعوته بركة عظيمة، غطت اليمن في خلال ربع القرن، وتعدت ذلك إلى قعر دور الكفر من أمريكا وبريطانيا وفرنسا وشتى بقاع العالم. والبركة من الله.

دينه، ولأخذ دينه من كتاب الله ومن سنة رسول الله ﷺ، رأيت أن أذكر نبذة عن البحث.

❑ أهمية الرحلة لطالب العلم

وقبل أن أذكر نبذة عن البحث، فإن طالب العلم إن كان مستطيعًا على الرحلة[1]، فرب رحلة أو رب يوم وجلسة مع أخ له يدله على الكتب أنفع مما يسمعه من كلام مسجل، والرحلة مشروعة، وقد قال الإمام البخاري رحمه الله في صحيحه: (باب الرحلة في العلم) أو بهذا المعنى، ثم ذكر حديث عقبة بن الحارث: أن امرأة قالت: إنها أرضعته وأرضعت امرأته، فرحل إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله إن امرأة تزعم أنها أرضعتني وأرضعت امرأتي، فقال له رسول الله ﷺ: «فَارِقْهَا»، قال: يا رسول الله! فقال: كيف وقد قيل[2]؟.

وقد ألف الإمام الخطيب كتابًا في الرحلة لطلب العلم، لكن بما أن أعداء الإسلام يريدون قطع العلائق بين الدعاة إلى الله، ويشددون عليهم، بينما كان سلفنا الصالح أحدهم يجوب الدنيا كلها، فلو قرأ أحد منا ترجمة الطبراني سليمان بن أحمد بن أيوب أبي القاسم، وهو حافظ كبير يجد أنه قد جاب أكثر الدنيا وقطعها، ليس هناك جواز ولا إقامة ولا جنسية إلى غير ذلك، جوازه وإقامته وجنسيته هو الإسلام.

❑ فإن لم تتيسر الرحلة

فإذا لم تتيسر الرحلة فالأمر ميسر بحمد الله عز وجل، ورب العزة يقول في كتابه الكريم: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَل لَّكُمْ فُرْقَانًا﴾ [الأنفال: ٢٩]، كيف تيسيره؟ علماؤنا جزاهم الله خيرًا قد يسروا لنا كل عسير، وقربوا لنا كل بعيد، فرب مسألة قد أفردها العلماء بالتأليف، بل (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ) أفردت بالتأليف،

---

(١) أي فليفعل.

(٢) تقدم تخريجه قبل قليل والحمد لله.

لأنه حصل صراع بين الحنابلة والشافعية، فالحنابلة يرون أن الإسرار بها أصح، والشافعية يرون أن الجهر بها أصح، وهناك علماء من الجانبين، فصار الفريقان بين راد ومردود عليه، فعلماؤنا قد قربوا لنا كل بعيد جزاهم الله عن الإسلام خيرًا، ولكن إذا لم يتيسر لا ذا ولا ذاك فالحمد لله، الكتب ميسرة والعمل بالوجادة جائز، وأغلب ما استفاد طلبة العلم من الوجادة من كتب علمائنا، قد تقول: إنني ربما أدور على الكتب فلا أستطيع أن أستخرج ما أريده؟ فأقول لك: رب طالب يتخرج من الجامعات وهو لا يستطيع أن يستخرج كلمة لغوية من كتب اللغة، أو أن يستخرج حديثًا من كتب الحديث، والأمر ميسر والنبي ﷺ يقول: «**بُعِثْتُ بِالْحَنِيفِيَّةِ السَّمْحَةِ**»[1]، ويقول النبي ﷺ: «**إِنَّ هَذَا الدِّينَ يُسْرٌ، وَلَنْ يُشَادَّ الدِّينَ أَحَدٌ إِلَّا غَلَبَهُ**»[2]، فالدين ميسر بحمد الله، ممكن أن تستخرج ما تريده من كتب السنة.

❑ الطريقة المثلى لاستخراج الحديث عن طريق المعنى

فأنت إذا أردت أن تقف على هذا الحديث ممكن أن ترجع إلى كتاب الطلاق من "سنن أبي داود"، وكتاب الطلاق من "جامع الترمذي"، وكتاب الطلاق من "مسند الدارمي"، وكتاب الطلاق من "سنن البيهقي" إلى غير ذلكم من كتب السنة ترجع.

❑ لا ترجع إلى الفهارس والمعاجم إلا إذا كنت مستعجلًا

ما تشتغل بهذه الفهارس، وهذه المعجمات إلا عند أن تكون مستعجلًا، وإلا فربما تجد من الفوائد أكثر وأحسن من الفوائد التي تبحثها.

❑ طريقة البحث عن الحديث إذا عرفت صحابيه

فإن رجعت إلى هذه الكتب ولم تجد الحديث فيها فإن كنت تعرف صحابيه رجعت إلى الكتاب القيم: "تحفة الأشراف"، الذي الفرق بينه وبين "المعجم المفهرس"

---

(١) تقدم تخريجه والحمد لله.

(٢) أخرجه البخاري (٣٩) في كتاب العلم، باب: «إن الدين يسر»، والنسائي (٨/ ١٢١-١٢٢).

كما بين السماء والأرض، فكم من جديث أكتبه، ثم بعد مراجعة «تحفة الأشراف» يظهر لي أنه معل؛ لأن المزي رحمه الله يجمع الطرق ويبين، وهو كتاب لا يستغني عنه طالب علم ولا باحث.

❑ الطريقة المثلى للتمييز بين الرواة

بعد أن تستخرجه من السنن ماذا تعمل؟ تنظر في رجاله رجلاً رجلاً، قد تقول: ربما أجد رجلاً اسمه محمد بن عبدالله، أو اسمه حسين بن علي، أو اسمه محمد بن علي إلى غير ذلكم، فأجد جماعة ممن يسمون بهذا الاسم فلا أستطيع أن أعرف من هذا الرجل الذي أريد أن أقف عليه، فكيف أعمل؟

١) ممكن أن ترجع إلى الرموز فإذا رأيت محمد بن عبدالله ليس من رجال أبي داود وأنت تبحث في «سنن أبي داود» علمت أنه ليس بصاحبك الذي تريده[1].

٢) وإذا لم يتيسر لك هذا ترجع إلى الطبقات، فشيخ أبي داود لا يكون من الطبقة الثانية ولا من الطبقة الخامسة، وهكذا أيضًا التابعي لا يكون من الطبقة السادسة، أو من الطبقة السابعة والثامنة.

٣) فإن لم يتيسر لك الرجوع إلى الطبقات ووجدت أن الذي أشكل عليك في طبقته أناس يسمون بهذا الاسم فماذا تعمل؟.

---

(١) ومن صنيع شيخنا رحمه الله في التفريق بين الرواة بالرموز: أنه ذكر حديث ابن عباس مرفوعًا: «يكون قوم في آخر الزمان يخضبون بالسواد كحواصل الحمام، لا يريحون رائحة الجنة» أخرجه أبوداود من طريق عبدالكريم عن ابن جبير عن ابن عباس، وقد رجح الشيخ أن عبدالكريم في السند هو الجزري وليس بابن أبي المخارق، وقال: ومما يزيدنا وضوحًا أن الذي في سند هذا الحديث عبدالكريم الجزري وليس بابن أبي المخارق أن الحديث في «سنن أبي داود»، و عبدالكريم بن أبي المخارق ليس من رجال أبي داود كما في «تهذيب التهذيب» و«الميزان» وغيرهما من كتب الرجال، نعم روى له أبوداود خارج السنن كما في «تهذيب الكمال»، فإنه رمز لمسائل أحمد، وأما في السنن فلا. «مجموعة رسائل علمية» (ص ٤٥).

٤) ترجع إلى «تحفة الأشراف» فربما يكون مسمى فيها.

٥) فإن لم تجده مسمى فيها فارجع إلى شروح الحديث.

٦) ما وجدت في الشروح بقي هناك تميزات من هذه التمييزات، النظر في الشيوخ والتلاميذ، تنظر في ترجمة الشيخ، وفي ترجمة التلميذ لعلك تجده قد روى عنه.

٧) وجمع الطرق أمر مهم مر بي في هذه الأيام، حديث من طريق عاصم لا أذكر الآن شيخه، وهنا تبادر إلى ذهني أنه أحد الرجلين عاصم بن أبي النجود، أو عاصم ابن سليمان الأحول، ثم بعد ذلك بقيت متحيرًا، وأجده في «مسند الإمام أحمد» مسمى عاصم بن أبي النجود، فالرجوع إلى الطرق يساعدك على المبهمين.

٨) ومن هذه المميزات (الكنى) إذا كان صاحبك مكنى.

٩) وإن لم فالنسب إذا كان صاحبك له نسبة ممن يسمى بمحمد بن عبدالله.

١٠) إذا لم تجد فالألقاب إذا وجد لصاحبك الذي تبحث عنه لقب فهو يمكن أن يميز.

وكذلك التميز بالبلد رجل يمني يروي عن يمني، أو رجل مكي يروي عن مكي، وجدنا جماعة شيخهم ابن جريج، ووجدنا من تلاميذه أناسًا اشتبهوا علينا، وابن جريج مكي، فإذا وجدنا مكيًا لعله هو[1].

١١) ونسيت شيئًا مهمًا اعتبره الحافظ في «نخبة الفكر»[2] ألا وهو الاختصاص مثل إذا وجدنا وكيعًا عن سفيان نعرف أنه سفيان الثوري، أو وجدنا علي بن المديني يروي عن سفيان نقول: هو سفيان بن عيينة، الحميدي يروي عن سفيان هو ابن عيينة،

---

(١) قال العلامة المعلمي رحمه الله: أما صالح بن أحمد وهو موصوف في السند نفسه بأنه تميمي وحافظ، ويظهر أنه همذاني لأن شيخه والراوي عنه همذانيان. «طليعة التنكيل» (ص١٩).

(٢) (ص١٦٤) مع «النزهة».

يحيى بن سعيد القطان يروي عن سفيان هو الثوري، يعرف بالاختصاص وبالممارسة، وتنبيه الحافظ في «فتح الباري»، فقد عرفنا كثيرًا من التمييزات بين الحمادين وبين الجريرين وبين الليثين من «فتح الباري»، وإن كان ليث بن أبي سليم ليس من رجال الصحيح[1]، فإن لم تجد لا ذا ولا ذاك وأشكل عليك فإن كانا ثقتين فلا يضر، وإن كانا ضعيفين فلا يضر؛ لأن الحديث ضعيف، على كل حال وكذا إن كانوا ثقات أو كانوا ضعفاء، وإذا كان أحدهم ثقة والآخر ضعيفًا فهاهنا تتوقف، ولكن بقي أنك تبحث وتسأل طلبة العلم، وإذا كان الصحابي من المقلين فأنصحك بمراجعة «الإصابة»، فإن الإصابة تعتبر تراجم للصحابة ولآخرين، وكتاب جرح وتعديل، وتصحيح وتضعيف.

أنا أبحث هذه الأيام في «الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين»، وإذا كان الرجل مقلًا أرجع إلى الإصابة كيف مقل؟ روى ثلاثة أحاديث روى أربعة أحاديث، روى حديثين، روى حديثًا واحدًا فترجع إلى «الإصابة»، وترجع إلى «أسد الغابة» ربما تجد الحديث بسنده في «أسد الغابة»، وتجد الكلام عليه.

❑ لابد للباحث من التحلي بالصبر

ثم لا بد لا بد أن تصبر، رب شخص يبقى الشخص يبحث بعده قدر خمسة عشر يومًا مر بي ذات مرة حديث في «مجمع الزوائد»: **«يا علي لولا أن تقول فيك**

---

(١) ومن طرق الاختصاص أن يكون هذا الراوي ملازمًا لصيغة من صيغ التحديث يتميز بها عمن في طبقته ممن قد يشتبهون به، قال الحافظ ابن حجر: فأما إسحاق بن راهويه فإنه لا يقول إذا حدث عن شيوخه إلا أخبرنا، وهذا مسنده، وتفسيره موجودان، فلما وقع في هذا السند في البخاري حدثنا روح انحصر في إسحاق بن منصور لما ذكرته.

«انتقاض الاعتراض» (٢/ ٥٧٩)، وقال الحافظ ابن أبي الفوارس: يزيد بن هارون وهشيم و عبدالرزاق لا يقولون إلا أخبرنا، فإذا رأيت حدثنا فهو من خطأ الكاتب: «تاريخ الإسلام» ترجمة عبدالرزاق».

طوائف من أمتي لقلت فيك مقالًا لا تمر بأحد إلا أخذ التراب من أثرك لطلب البركة»، بعدها وجدت سنده في «أمالي المرشد بالله»؛ لأن صاحب «مجمع الزوائد» يقول: في سنده حرب بن حسن الطحان ويحي بن يعلى وهما ضعيفان، فوجدت حرب بن حسن الطحان في «الميزان» أمر سهل، لكن يحي بن يعلى هذا وجدت جماعة ممن يسمون بيحي بن يعلى وسألت المشايخ في الحرم وكلهم أو أكثرهم يقول: هذا حديث لا ينبغي أن تسأل عنه حديث معروف أنه موضوع، أقول لهم: نعم أنا وأنتم نعرف أنه موضوع لكن لا بد أن نبين سبب وضعه، ثم بعد ذلك (ممكن) بعد خمسة عشر يومًا أو بعد شهر أو غير ذلك يدلني بعض الإخوة على «تهذيب التهذيب» فوجدته يحي بن يعلى الأسلمي القطواني، فلا بد من صبر، لا تحدثك نفسك أن الرجل الذي تبحث عنه سيناديك من الكتاب!.

□ كيف البحث عن غير رجال الكتب الستة

قد تقول لي أنت ذكرت لي رجال أصحاب الأمهات الست، فإذا كنت أبحث في مسند الإمام أحمد ولم أجد الرجل في «تهذيب التهذيب»؟ فارجع إلى «تعجيل المنفعة في زوائد الأئمة الأربعة»، ثم إنني هذه الأيام أبحث في «مسند الإمام أحمد» أجد رجالًا ليسوا موجودين في «تهذيب التهذيب»، ولا في «تعجيل المنفعة»، أين أبحث عن هؤلاء؟ أبحث عن هؤلاء في «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم، وأجدهم في الغالب.

□ الطريقة المثلى للوقوف على التصحيف

قد تقول ربما يأتي تصحيف ويضلني هذا التصحيف، مثل ما تصحف في «تحفة الأحوذي» (جسر) إلى (حسين) حتى قال المباركفوري: لا أعرف من هو حسين بن جعفر، هذا التصحيف ربما يضله، وقد أضل مؤلفًا ومحققًا وهو صاحب «تحفة الأحوذي».

وربما ينسب الراوي إلى جده، ففي «جامع الترمذي» يقول: حدثنا أبوبكر محمد

ابن نافع، يقول المباركفوري: لا أدري من هو محمد بن تاقع، ومحمد بن نافع هو محمد ابن أحمد بن نافع، وربما يزاد راو في السند تصحيفًا، أو تتصحف (ابن) إلى (عن) كيف تستطيع أن تعرف هذا؟ بجمع الطرق و«بتحفة الأشراف»، إذا كان الرجل ليس من رجال «تهذيب التهذيب»، ولا من رجال «تعجيل المنفعة»، بقي عليك أن ترجع إلى كتاب «الجرح والتعديل»، وكتاب «الجرح والتعديل» يبدأ الحرف ثم لا يرتب، أقصد أن ترتيبه ليس كترتيب «تهذيب التهذيب» و«الميزان» و«تعجيل المنفعة»، يبدأ مثلًا حرف العين، فربما يقدم عليًا على عقبة، وهكذا أيضًا «تاريخ البخاري»، و«الضعفاء» للعقيلي، «الكامل» لابن عدي، «الميزان» للحافظ الذهبي، «لسان الميزان» للحافظ ابن حجر.

❑ **وقد تقول: إذا كان الرجل من رجال «تهذيب التهذيب» فَلِمَ أرجع إلى «الميزان»؟**

أنا أقول: أنصحك أن ترجع إلى «الميزان» فإنه يمر بنا غير مرة فلان روى عن فلان، وروى عنه فلان، ووثقه ابن حبان ويسكت، وتجد الحافظ الذهبي في «ميزان الاعتدال» يأتي بالقول الفصل فلان لا يعرف ما روى عنه إلا فلان، فالبحث في «ميزان الاعتدال» لا يستغني عنه طالب علم.

❑ **تواريخ البلدان**

فإن لم تجد في هذه الكتب التي سمعتها ترجع إلى «تواريخ البلدان»، إن كان الشخص الذي تبحث عنه نسب إلى بغداد رجعت إلى «تاريخ بغداد»، أو نسب إلى جرجان ترجع إلى «تاريخ جرجان»، أو نسب إلى أصبهان رجعت إلى «أخبار أصبهان» لأبي نعيم، أو نسب إلى مصر رجعت إلى «تاريخ مصر» لابن يونس إن كان في حوزتك[1].

---

(١) وقد طبع مؤخرًا في مجلدين والحمد لله.

□ كتب الطبقات

ما تيسر لك هذا فهناك طبقات إذا نسب الشخص بأنه مقرئ ترجع إلى «طبقات القراء»، نسب الشخص بأنه لغوي ترجع إلى «طبقات اللغويين»، نسب بأنه صوفي ترجع إلى «طبقات الصوفية» لأبي عبدالرحمن السلمي محمد بن الحسين، له «حقائق التفسير» من اعتقد ما فيه كفر حرف كتاب الله على تأويلات الصوفية، ولا يعتمد على كتابه «طبقات الصوفية»، لا تنقل منه حكايات وتحتج بها على الصوفية، ولا ينبغي أن تنقل عنه إلا وتبين حال المؤلف أنه لا يحتج به[1].

والتصوف بدعة ابتلي بها المسلمون، نسأل الله أن يطهر أفكار المسلمين من هذه البدعة الشنيعة، لكن نحن الآن في سياق البحث.

ترجع أيضًا إلى «طبقات الشافعية»، وإلى «طبقات الحنابلة»، وهكذا «طبقات الحنفية» «التاج المذهب» من كتب المالكية، رب شخص يكون مقرئًا ومحدثًا ولغويًا فتجد ترجمته في تراجم القراء، وتجد ترجمته في تراجم اللغويين، بل ربما وتراجم المفسرين، فرب شخص يكون قد عرف بفنون شتى.

ونسيت شيئًا وهو من المراجع المهمة للباحث، وهو «طبقات ابن سعد»، وينبغي أن تعلم أن كثيرًا من طبقات ابن سعد من طريق محمد بن عمر الواقدي وهو كذاب لا يعتمد عليه، لكن ابن سعد يروي عن عفان بن مسلم، وعن يزيد بن هارون، وعن جماعة سنده يعتبر عاليًا، فإذا لم تجد الحديث أو القصة من طريق الواقدي فلا بأس.

□ كتب التخاريج

بقي التخاريج فكتب علمائنا جزاهم الله خيرًا تساعد[2]، مثل «نصب الراية»،

---

(١) راجع ترجمته في «الميزان» (٣/ ٥٢٣)، و«اللسان» (٥/ ١٤٥).

(٢) على هذا.

ومثل "التلخيص الحبير"، ومثل "نيل الأوطار"، ومثل "سبل السلام"، وتخاريج المعاصرين أيضًا تنفع.

❏ تنبيه: حول (المعجم المفهرس)

وهنا شيء أريد أن أنبهك عليه: وهو أن بعض إخواننا الباحثين المبتدئين ربما يعتمد على "المعجم المفهرس" ويقول: الحديث رواه البخاري ومسلم وأبوداود والترمذي وابن ماجة والنسائي وأحمد إلى غير ذلكم، فإذا تتبعت تخريجه وجدت أن البخاري رواه مثلاً من حديث أبي هريرة، وأن الترمذي رواه من حديث ابن مسعود، وأن ابن ماجة رواه من حديث أبي سعيد الخدري، وأن الإمام أحمد رواه من حديث فلان، هذا تخليط ربما يقع فيه بعض إخواننا الباحثين المبتدئين، لا، إذا أردت أن تحقق حديثًا أمر مهم أن تنتهي من كل صحابي.

وهنا أمر أريد أن أنبه عليه: إياك إياك إياك أن تصدر الباب بحديث ضعيف جدًا أو حديث موضوع، ثم تذكر له الشواهد والمتابعات وبالنهاية تقول: وقد أخرجه البخاري من حديث فلان صدر الباب بأصح ما تجده عندك، ثم بعد ذلك لا بأس أن تأتي بشواهد ومتابعات، فالحديث كلما كثرت طرقه ازداد قوة.

تنبيه آخر:

وأنا أنصح كل باحث أن يبدأ بتخريج الحديث من الكتب الصحيحة، ثم من كتب المتقدمين؛ لأن البحث فيها سهل، فمثلاً البخاري رحمه الله تجد بينه وبين النبي ﷺ نحو أربعة كتب المتقدمين توفر عليك وقتًا، وأنا أعمل هذا بحمد الله.

❏ الطريقة السليمة لنقل الحديث بسنده من الكتب النازلة

بقي إذا احتجت إلى حديث من "الحلية"، أو احتجت إلى حديث من "سنن البيهقي"، أو من "تاريخ بغداد" فإياك إياك أن تذكر السند من وسطه إلا أن تكون قد عرفت الرجال كلهم، وقد أصبحت مسئولاً أمام الله عز وجل عن الرجال الذين

لم تذكرهم، وإلا فينبغي أن تذكر الرجال، و(الإسناد من الدين ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء) كما قاله عبدالله بن المبارك[1]، والذين يحذفون الأسانيد أنا أعتبرهم مسيئين، إن كانوا من أجل العامة فليسهلوا للعامة ويرشدوهم إلى «رياض الصالحين»، وإلى «بلوغ المرام» كتب قد ألفت في غاية من الإحكام جزى الله مؤلفيها خيرًا، أما أن تحذف الأسانيد فقد كان سلفنا الصالح أحدهم يقطع الفيافي والقفار من أجل سند واحد، ثم ساق الشيخ قصة رحلة شعبة من أجل حديث: «مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ ثُمَّ قَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ»، ثم قال: شعبة يعرف حديث عمر لكن أراد السند، وأراد أن يرويه عن صحابي آخر، ابن أبي فروة حدث بحديث في مجلس الزهري فقال له: قاتلك الله يا ابن أبي فروة تأتينا بأحاديث ليس لها أزمة[2].

❑ إذا كان الحديث قطعة من حديث طويل فكيف يتم البحث عنه؟

قال الشيخ رحمه الله: بقي إذا كان الحديث قطعة من حديث طويل ترجع إلى «المعجم المفهرس» إن كان من أصول «المعجم المفهرس»، فإن لم يكن من أصوله وعرفت صحابيه قرأت مسند ذلك الصحابي من «مسند الإمام أحمد»، أو من «معجم الطبراني الكبير» حتى تجد ما تريده، ولو قضيت يومًا أو يومين أو ثلاثة أيام فسيكون هذا ذخيرة لك والله المستعان.

وترجع إلى مظنات الحديث مهم جدًا إن كان يتعلق بالترغيب والترهيب رجعت إليها، مثل: «رياض الصالحين»، و«الترغيب والترهيب» للمنذري، «إحياء علوم الدين»، «الكبائر» للذهبي، «الكبائر» للهيتمي، وأنا أذكر هذه الكتب من أجل أن تعرف أن هذه مراجع، إن كان الحديث يتعلق بالعقيدة رجعت إلى كتب العقيدة،

---

(١) تقدم تخريج هذا الأثر والحمد لله.

(٢) سبق الكلام عن هذا الأثر في فصل (الشواهد والمتابعات).

ومن المراجع المهمة "تفسير ابن كثير"، رب حديث أكون قد حكمت عليه بالصحة، وأرجع إلى "تفسير ابن كثير" وأجد أنه يقول بعد جمع طرقه: الصحيح أنه موقوف، كيف ترجع إلى "تفسير ابن كثير" وليس هو مرتبًا على الأسانيد ولا على الأبواب، تنظر الآية المناسبة لهذا الموضع فإنه يعتبر ذخيرة كبرى، فإن لم تجده لك أن تقول ما وجدته، والشيخ ناصر الدين الألباني ربما يقول في بعض الأحاديث من "معجم الطبراني": لم أجده فيأتي المعلق والمحقق ويقول: يقول شيخنا: إنه لم يجده؛ لأنه كان قطعة من حديث قبله.

تنبيه:

قال الشيخ: هذا نذكره لإخواننا الباحثين جزاهم الله خيرًا، وإلا فالغالب أنه لا يحتاج إلى هذا كله والحمد لله. (شريط كيف تستفيد من كتب الحديث)

❑ كيفية البحث في كتب العقيدة

سئل الشيخ: كيف يكون البحث في كتب العقيدة؟ وما هي الكتب التي تقتنى ويرغب فيها من كتب العقيدة؟

فأجاب: سؤال حسن، البحث في كتب العقيدة منها: كتاب "التوحيد"، وكتاب الإيمان من "صحيح البخاري"، وكتاب الإيمان من "صحيح مسلم"، وكتاب "الإيمان" للقاسم بن سلام، وكتاب "الإيمان" لأبي بكر بن أبي شيبة، ومنها كتاب "التوحيد" لابن خزيمة، وكتاب "السنة" لابن أبي عاصم، و"شرح السنة" للالكائي، و"الشريعة" للآجري، و"السنة" لعبدالله بن أحمد، فينبغي أن يرجع إلى مثل هذه الكتب، "الأسماء والصفات" للبيهقي هذا من حيث الأسماء والصفات، أما من حيث توحيد الألوهية فأنا أنصح بقراءة "فتح المجيد"، و"تيسير العزيز الحميد"، و"معارج الألباب" لحسين بن أحمد النعمي الذي قام بتحقيقه الأخ أحمد بن سعيد، وهكذا "تطهير الاعتقاد عن أدران الإلحاد" للصنعاني، "الدر النضيد" للشوكاني رحمه الله.

(شريط كيف تتعلم البحث)

❑ مفتاح كنوز السنة

سئل الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: كيف استعمال (مفتاح كنوز السنة)؟

فأجاب: هو على المعاني إذا كان الحديث يتعلق بالزكاة حرف الزاي، وإذا كان بالصلاة حرف الصاد، والزهد حرف الزاي الخ. (شريط كيف تتعلم البحث)

❑ كنز العمال

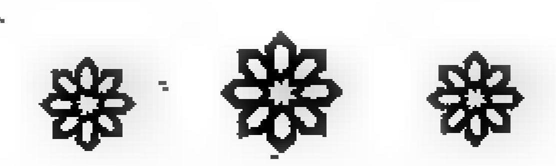
سئل الشيخ: كيف البحث في (كنز العمال)؟

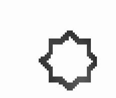
فأجاب: هو على المعاني إذا كان الحديث يتعلق بالصلاة حرف الصاد، الزكاة حرف الزاي، الشفاعة حرف الشين، القيامة حرف القاف، فهو يتعلق بالمعاني.

(شريط كيف تتعلم البحث)

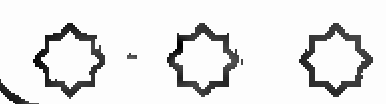
❁ ❁ ❁

فهرس الأحاديث





فهرس الآثار



فهرس المجلد الثاني

